

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية
تخصص : نقد بنك و تمويل

بعنوان :

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات
و أثره على التنمية المستدامة حالة الجزائر
خلال الفترة 2010-2015

من إعداد المترشحة : وهيبة خلوفي

تحت إشراف الدكتور : محمد زوزي

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة ورقلة	أ.الدكتور حمزة بن قرينة
مقررا	جامعة غرداية	الدكتور محمد زوزي
عضوا	جامعة ورقلة	أ.الدكتور بوعلام بوعمار
عضوا	جامعة سكيكدة	أ.الدكتور كورتل فريد
عضوا	جامعة غرداية	أ.الدكتور مصيطفى عبد اللطيف
عضوا	جامعة ورقلة	الدكتور بركة محمد

السنة الجامعية

2015-2016

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية
تخصص : نقد بنك و تمويل

بعنوان :

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات
و أثره على التنمية المستدامة حالة الجزائر
خلال الفترة 2010-2015

من إعداد المترشحة : وهيبة خلوفي

تحت إشراف الدكتور : محمد زوزي

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة ورقلة	أ.الدكتور حمزة بن قرينة
مقررا	جامعة غرداية	الدكتور محمد زوزي
عضوا	جامعة ورقلة	أ.الدكتور بوعلام بوعمار
عضوا	جامعة سكيكدة	أ.الدكتور كورتل فريد
عضوا	جامعة غرداية	أ.الدكتور مصيطفى عبد اللطيف
عضوا	جامعة ورقلة	الدكتور بركة محمد

السنة الجامعية
2015-2016

ملخص :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة مثلى للدول النامية للحصول على مصادر تمويلية للمشاريع ، بالإضافة إلى تمكينها من الاستفادة التكنولوجية و ترقية العنصر البشري في الجانب التسيري و التنظيمي ، كما يتيح لها فرصة الوصول إلى الأسواق المالية الدولية .

التغييرات الاقتصادية و السياسية التي ميزت فترة التسعينات جعلت الدول النامية و العربية ملزمة على تهيئة مناخ استثماري مشجع و متماشي مع القوانين العالمية ، حتى توفر مناخ و ظروف ملائمة تحفز المستثمر الأجنبي.

و الجزائر إحدى هذه الدول التي قامت بإجراء إصلاحات جوهرية ابتداء من الإجراءات القانونية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ، و ما رافقها من تهيئة لمناخ استثماري في الجزائر ، و هو ما حفز الكثير من الدول و جعلها تبدي استعدادها للاستثمار في الجزائر خاصة في قطاع المحروقات ، و من خلال دراستنا تبين لنا درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات و تأثير هذا الأخير على بقية مكونات الناتج الداخلي الخام و التوازنات الداخلية و الخارجية أما دراستنا للمؤشرات العالمية على الدول العربية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة وجدنا معظمها ضعيفة و لا تشجع على الاستقطاب مقارنة بباقي الدول.

و نظرا لأهمية التنمية المستدامة في الوقت الحاضر تبرز ضرورة دراسة مدى التزام الحكومات الجزائرية بأبعاد التنمية المستدامة عند تنفيذها برامج الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات . وهذا ما تعرفنا عليه من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي الذي يمثل مشكلة الأطروحة والمتمثل في: ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات في التنمية المستدامة في الجزائر ؟ و انطلاقا من أهمية التنمية المستدامة توصلنا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع كانت له آثار ايجابية على الأبعاد الاقتصادية ، الاجتماعية و البيئية للأجيال الحالية ، أما حفظ حق الأجيال القادمة في استغلال هذين الموردين بصورة تسمح بالمنافسة في الاقتصاد العالمي و رفع مستوى الإشباع ، عن طريق تحويل هذه الثروة إلى أصول منتجة بما يسمح بتبني الاقتصاد الوطني فلم يتحقق بعد في الجزائر ، و عليه فالنقطة التي يجب مراعاتها عند الاستثمار في قطاع المحروقات هي جعل هذا القطاع جزءا من الاقتصاد الوطني و ذلك بتقوية حلقات الربط الأمامية و الخلفية بباقي قطاعات الاقتصاد الوطني بدلا من الاعتماد على الشركات الأجنبية.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ ، المحروقات ، التنمية المستدامة .

Résumé:

L'investissement étranger direct (IDE) est considéré comme un moyen idoine pour les pays en voie de développement afin d'avoir des sources de financement des projets, en plus de permettre de bénéficier des technologies et de promouvoir la ressource humaine en ce qui a trait à la gestion et à l'organisation, c'est, par ailleurs, une chance pour accéder aux marchés financiers extérieurs.

L'Algérie est parmi les pays qui ont engagé des réformes profondes en prenant, en premier lieu, des mesures, et ce, par la révision des lois touchant l'investissement étranger direct avec un assainissement du climat des affaires y afférent, ce qui a motivé un grand nombre de pays qui ont manifesté leurs ambitions d'investir en Algérie en particulier dans le secteur des hydrocarbures. À travers notre étude, il nous est apparu clairement le degré d'attachement de l'économie algérienne avec le secteur des hydrocarbures et l'influence de ce dernier sur les composantes du produit intérieur brut (PIB) ainsi que les équilibres intérieurs et extérieurs. Notre étude des indicateurs mondiaux des pays arabes en général et de l'Algérie en particulier, nous a montré une faiblesse des dits indicateurs en comparaison avec les autres pays ce qui n'encourage guère à attirer les potentiels investisseurs.

Compte tenu de l'importance du développement durable en cette période actuelle, il est important d'étudier le degré d'adhésion des différents gouvernements aux dimensions du développement durable et leurs applications dans le volet du programme de l'investissement étranger direct dans le secteur des hydrocarbures. C'est ce qui nous a permis de connaître à travers la réponse à la question principale de notre thèse à savoir ; « la contribution de l'investissement étranger direct dans le secteur des hydrocarbures et dans le développement durable de l'Algérie ».

En abordant, l'importance du développement durable, nous avons abouti aux évidences que ce dernier avait des effets positifs sur les dimensions économiques, sociales et environnementales pour les générations actuelles. Cependant la sauvegarde du droit des générations futures se pose pour ce qui est des deux ressources d'une manière qui permette une compétitivité dans l'économie mondiale et une augmentation du niveau de saturation, et ce, par la transfert de cette richesse vers des actions productives qui permettront de diversifier l'économie nationale ce qui n'a pas été concrétisé en cette phase actuelle, en Algérie. De ce fait, le point qu'il est judicieux prendre en considération quant à l'investissement dans le secteur des hydrocarbures c'est de rendre ledit secteur une partie intégrante de l'économie nationale grâce à la consolidation de ses nœuds de liaisons en amont et en aval avec le reste des secteurs de l'économie nationale au lieu de faire appel aux entreprises étrangères.

Mots clés : investissement direct étranger, climat, hydrocarbures, développement durable.

إهداء

أولاً و قبل كل شيء، أشكر الله عز وجل الذي لولاه ما وفقت
وما رفعت القلم لأكتب أو أطلب علماً لأنفع و أنتفع به
و بعده أهدي ثمرة هذا العمل إلى أبي و أمي و إلى
زوجي و ابناي آدم و إياد و كل من أكن لهم الحب
والتقدير.

وهيئة

شكر و عرفان

يطيب لي أن أجزى عظيم شكري و امتناني الدكتور
محمد زوزي ، على تفضله بالإشراف على هذه الأطروحة ،
و تتبع أجزائها بالنصح و الإرشاد .

و أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم قراءة
و تقييم هذا العمل المتواضع.

وإلى كافة أساتذتي عبر كل الأطوار الدراسية فكل حرف
كتبته لولاهم ما عرفته.

وهيئة

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1963-1966	34
2-2	الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1967-1979	37
3-2	معدل زيادة الناتج الوطني الإجمالي في الفترة 1981-1983	41
4-2	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي الثاني 2010-2014	63
5-2	حجم وبنية الاستثمار الأجنبي المباشرة خلال الفترة 1962 - 1966	73
6-2	كيفية توزيع عقود التنقيب عن البترول.	75
7-2	الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 1998 وحصص بعض القطاعات	78
8-2	الاستثمارات الأجنبية خارج القطاع الهيدروكربوني	80
1-3	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 2001-2004	102
2-3	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 2005-2009	103
3-3	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 2010-2014	104
4-3	أداء مؤشر الحصول على الائتمان في الجزائر خلال الفترة 2008-2015	105
5-3	الموارد الكلية من المياه شمال الجزائر	110
6-3	تطور الاحتياجات إلى ماء الشرب و الصناعة 1995-2020	110
1-4	إنتاج واستهلاك واحتياطي النفط المؤكد حسب المناطق سنة 2002	125
2-4	حركة العرض والطلب بين المناطق سنة 2002	126
3-4	أهم عشرة شركات نفطية مسجلة في البورصة في العالم سنة 1997	131
4-4	إنتاج النفط الخام في أهم الدول المنتجة غير الأعضاء في الأوبك سنة 2002	133
5-4	تطور طاقات عمليات التقطير الابتدائي في الدول العربية 2003 - 2007	152
6-4	قائمة أكبر عشر منتجين للإيثيلين على مستوى العالم سنة 2007	153
1-5	مدى تزايد نشاط الحفر لفترة 1952 - 1959	184
2-5	الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات الصحراوية للفترة 1952-1960	185
3-5	حجم الإنتاج للفترة 1960 - 1964 متعلقة ب 8 حقول رئيسية	185
4-5	نشاط الحفر للفترة في الجزائر 1970 - 1979	191
5-5	حجم إنتاج 08 حقول رئيسية خلال الفترة 1971-1980	192
6-5	الإنتاج الكلي للبترول الخام سوناطراك وشركائها خلال الفترة 1971-1979	192
7-5	إنتاج الكندوسا للفترة 1971-1980	193

193	انتاج الغاز للفترة 1971-1979	8-5
194	صادرات البترول الخام 1971-1979	9-5
195	نسبة حصة سوناطراك قبل تاريخ 24.02.1971 في الشركات و الشركات تي مسها التأميم	10-5
197	نتائج نشاط الحفر الفترة 1980-1986	11-5
198	نتائج نشاط الجيوفيزيك افترة 1980-1986	12-5
198	انتاج البترول الخام للفترة 1980-1986	13-5
199	انتاج الكندوسا المكثفة للفترة 1980-1980	14-5
199	انتاج غاز البترول السائل للفترة 1980-1986	15-5
199	انتاج الغاز الطبيعي للفترة 1980-1986	16-5
202	نتائج نشاط الحفر للفترة 1987-1991	17-5
202	النشاط السيسمي و الجيوفيزياء	18-5
203	انتاج النفط الخام 1987-1991	19-5
203	انتاج الكندوسا للفترة 1987-1991	20-5
204	انتاج الغاز الطبيعي 1987-1991	21-5
205	نشاط الجيوفيزياء 1992-1999	22-5
205	نشاط الحفر 1992-1999	23-5
206	عدد الابار المنجزة للفترة 1990-1999	24-5
207	الانجازات المالية للفترة 1990-1999	25-5
207	إنتاج المحروقات للفترة 1992-1999	26-5
225	عدد العمال الجزائريين في شركة أناداركو 2006-2012	27-5
227	عدد العمال خلال الفترة 2006-2012	28-5
228	نسبة العمال إلى الإطارات 2006-2012	29-5
231	تزايد نسبة العمال خلال الفترة 2006-2012	30-5
231	مقارنة عدد العمال إلى الإطارات	31-5
232	يوضح حصة الشركات متعددة الجنسيات من إستغلال المحروقات في الجزائر 2008-2013	32-5

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
05	المنافع المتبادلة بين الدول المضييفة والدول المستثمرة	1-1
102	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2004-2001	1-3
103	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2009-2005	2-3
104	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2014-2010	3-3
146	تطور صادرات الدول العربية من النفط خلال الفترة 2003-2007	1-4
147	تطور الإحتياطي العربي ! إحتياطي العالم من النفط خلال الفترة 2007-2003	2-4
148	حصة الإحتياطي العربي من النفط من إجمالي العالم ومن إجمالي الأوبك نهاية 2007	3-4
149	تطور الإنتاج العالمي والعربي وإنتاج الأوبك للبترول خلال الفترة 2007-2003	4-4
149	حصة الدول العربية من الإنتاج العالمي للبترول خلال الفترة 2007 - 2003	5-4
150	تطور حصة الدول العربية من الإنتاج العالمي للبترول خلال الفترة 2007-2003	6-4
151	طاقات عمليات التقطير الإبتدائي تبعا للمناطق العالمية نهاية سنة 2007	7-4

جدول المواد
(الفهرس)

الصفحة	المحتويات
I	ملخص باللغة العربية
II	Résumé En Francais
III	الإهداء
IV	شكر
V	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
[أ- و]	مقدمة
الفصل الأول : طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر	
01	تمهيد
02	المبحث الأول: الخلفية النظرية الاستثمار الأجنبي المباشر
02	المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر
06	المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي و الاستثمار الأجنبي المباشر
08	المطلب الثالث : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
09	المبحث الثاني: دوافع، أهداف و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
09	المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
10	المطلب الثاني: أهداف و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
13	المبحث الثالث: آثار اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي
14	المطلب الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة
18	المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات
22	المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الوضع التكنولوجي
27	المبحث الرابع : مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر
27	المطلب الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

28	المطلب الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر
30	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
31	تمهيد
32	المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية ومناخ الاستثمار في الجزائر
32	المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 1967-1979
44	المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 1988-1993
55	المطلب الثالث: الإصلاحات الهيكلية خلال الفترة 1995-1998
60	المطلب الرابع: الإصلاحات الاقتصادية خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة
63	المطلب الخامس: مناخ الاستثمار في الجزائر
70	المبحث الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و طبيعته
71	المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
79	المطلب الثاني: طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
84	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: التنمية المستدامة في الجزائر	
85	تمهيد
86	المبحث الأول: التنمية المستدامة المفهوم، التطور، خصائصها و أبعادها
86	المطلب الأول: مفاهيم حول التنمية المستدامة
89	المطلب الثاني: تطور مفهوم التنمية المستدامة و أهم المحطات التاريخية لنشأتها
92	المطلب الثالث: خصائص التنمية المستدامة

93	المطلب الرابع: أبعاد التنمية المستدامة
100	المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر وآليات النهوض بها
101	المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر
108	المطلب الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر
112	المطلب الثالث : آليات النهوض بالتنمية المستدامة في الجزائر
116	خلاصة الفصل الثالث
الفصل الرابع : قطاع المحروقات في الاقتصاد العالمي و واقع الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات ببعض البلدان العربية	
117	تمهيد
118	المبحث الأول: قطاع المحروقات في العالم، الخلفية التاريخية، الخصائص و الفاعلون
118	المطلب الأول: الخلفية التاريخية لتطور قطاع المحروقات في العالم
125	المطلب الثاني: خصائص نشاط قطاع المحروقات في العالم
129	المطلب الثالث: الفاعلون في قطاع المحروقات في العالم
137	المبحث الثاني: الاتجاهات الجديدة للاقتصاد العالمي وتأثيرها على قطاع المحروقات
138	المطلب الأول : العولمة المالية
139	المطلب الثاني: التحرير الاقتصادي
141	المطلب الثالث: زيادة حدة الضغوط التنافسية
143	المطلب الرابع: الاهتمام بقضايا المحافظة على البيئة
144	المبحث الثالث : واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات و التنمية المستدامة ببعض الدول العربية

144	المطلب الأول: أهمية المنطقة العربية في تأمين إمدادات البترول
150	المطلب الثاني :واقع الصناعة البترولية بين هيمنة الشركات البترولية العالمية وسياسة التصنيع في الدول العربية
154	المطلب الثالث : آثار عوائد قطاع المحروقات على التنمية المستدامة في الأقطار العربية
165	المطلب الرابع :أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر للبترول العربي
168	خلاصة الفصل
الفصل الخامس: الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات في الجزائر وأثره على التنمية المستدامة	
169	تمهيد
170	المبحث الأول : التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري
170	المطلب الأول: المراحل الأولى للمحروقات الجزائرية - فترة الاستعمار -
173	المطلب الثاني: تطور المحروقات الجزائرية بعد الاستقلال
178	المطلب الثالث : المحروقات الجزائرية بعد التأميمات
180	المبحث الثاني: الشراكة الأجنبية في ميدان المحروقات ،واقعه وأهميتها قبل التأميم
180	المطلب الأول : ظروف الشراكة و الأهداف المتبادلة للشركاء
184	المطلب الثاني: النشاط النفطي خلال الفترة 1952-1964
188	المطلب الثالث: حركة الشراكة خلال الفترة 1965-1970
189	المبحث الثالث : حركة الشراكة الأجنبية في الجزائر بعد التأميم
190	المطلب الأول : حركة الشراكة خلال الفترة 1971-1979
195	المطلب الثاني : حركة الشراكة خلال الفترة 1980-1986
200	المطلب الثالث : حركة الشراكة ما بعد 1986

215	المبحث الرابع : أهم ملامح قوانين المحروقات الجزائرية و أهم أنواع عقود البترول
215	المطلب الأول: أهم ملامح قوانين المحرقات الجزائرية
216	المطلب الثاني: أهم أنواع عقود البترول
220	المبحث الخامس : بعض العقود ونماذج الشراكة المحققة في قطاع المحروقات بالجزائر
220	المطلب الأول: بعض عقود الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر
223	المطلب الثاني: نماذج من الشركات المستثمرة في قطاع المحروقات في الجزائر حالة شركة ANADARKO وحالة شركة DOWELL SCHLUMBERGER
233	المبحث السادس : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات على التنمية المستدامة بالجزائر
233	المطلب الأول : مدى تحقيق قطاع المحروقات للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة
236	المطلب الثاني: البعد الاجتماعي
238	المطلب الثالث: البعد البيئي
240	خلاصة الفصل الخامس
241	خاتمة
247	المراجع

مقدمة

مقدمة

تمثل المحروقات مصدر مهم لمداخيل الدول المنتجة اذ تعمل علي تنميتها من اجل مجابهة نفقاتها الجارية و نفقاتها الاستثمارية و التي بدورها تسعى من خلالها الدولة عن طريق ايراداتها على تمويل وتحريك باقي القطاعات ، لذلك هاته الطاقة شغلت - و لاتزال - بال الاقتصاديين و السياسيين على السواء ، يتناولونه من زوايا مختلفة لميزة المحروقات و دورها الحاسم كطاقة لها أهميتها الكبيرة في التطور الاقتصادي و الاجتماعي على المستوى العالمي ، و مكانة أساسية في اقتصاد الدول المصدرة لها؛

على المستوى العالمي فإن النفط ينال اهتمام الدول الصناعية النفطية بالاستيراد بالخصوص لما يمثله لها من أهمية اقتصادية ، سياسية و عسكرية و مع نمو الاقتصاد العالمي و نشوء أقطاب اقتصادية تنافسية زادت أهمية النفط فوضعت له استراتيجيات متعددة غايتها الأساسية هو كيفية النفاذ إلى الموارد الطبيعية النفطية للدول المنتجة و السيطرة على المخزون العالمي و تأمين إمدادات النفط إليها ، حيث باتت مسألة تأمين النفط بالنسبة لها مسألة حيوية و مصيرية .

أما على المستوى المحلي ، فقد كان اعتماد الجزائر منذ الاستقلال على ثروة النفط أساسيا خلال مسيرتها التنموية إذ مر بثلاث مراحل رئيسية ، لكل واحدة ملامحها الخاصة : المرحلة الأولى في الستينات ، و تميزت باستمرار العمل بنظام الامتيازات الموروث عن حقبة الاستعمار الفرنسي و بهيمنة الشركات الأجنبية على كامل النشاط تقريبا ، المرحلة الثانية بعد تأمين القطاع سنة 1971 ، و تميزت باحتكار الشركة الوطنية سوناطراك لنشاط الإنتاج ، و انحصار دور الشركات الأجنبية في تقديم الخدمات ، ثم المرحلة الثالثة ، بداية من منتصف الثمانينات ، و تميزت بإعادة فتح القطاع من جديد أمام الاستثمار الأجنبي المباشر و اعتماد خيار الشراكة مع الشركات الأجنبية في مجالي الاستكشاف و الإنتاج معا.

و اليوم بعد مرور أكثر من خمسين سنة من نيل الجزائر لاستقلالها ، فإنها مازالت تصنف ، في تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي ، ضمن الدول التي لا تزال تعتمد على الموارد الطبيعية و تقاس تنافسيتها بالمواد التي تصدرها و في مقدمتها البترول و الغاز الذان يعتبران ركيزة الاقتصاد الجزائري و مصدر لحوالي 98% من العملة الأجنبية.

هذا مايفسر الاهتمام الكبير بقطاعي البترول و الغاز و حجم الاستثمارات الوطنية و الأجنبية التي ترصد له ، فبات واضحا أن الجزائر تسعى للاستفادة من الفرص التكنولوجية و الركيزة التي توفرها بغية تنمية مواردها الاقتصادية ، فأقدمت على تغيير شروط و قوانين الاستثمار و منح التحفيزات والضمانات بما فيها قوانين استغلال قطاع النفط وهو القطاع الذي يقوم عليه الاقتصاد الوطني ، وسمحت للقطاع الخاص المحلي و الأجنبي خصوصا بالدخول و مزاولة النشاط و الاستغلال

في مجال المحروقات ، ومن هنا تظهر أهمية هذا البحث في تحليل الآثار المترتبة عن فتح المجال البترولي و دخول الشركات النفطية العالمية التي تمتلك التكنولوجيا المتقدمة و التمويل الكافي و الخبرة الطويلة .

◆ إشكالية الدراسة:

مما سبق وانطلاقا من أهمية التنمية المستدامة من جهة و الدور الذي يلعبه قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري من جهة أخرى ، تتضح أهمية دراسة مدى التزام الحكومات الجزائرية بالجوانب الاجتماعية و البيئية المرتبطة بالاستثمار في قطاع المحروقات ، و عليه يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي :

ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات في التنمية المستدامة بالجزائر ؟

من الإشكالية المطروحة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- 1- ماهو مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ؟ و ماهي خصائصه و محدداته ؟
- 2- ماهي الأطر و القوانين التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟
- 3- ما جوهر التنمية المستدامة و ما واقعها في الجزائر ؟
- 4- ما مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد العالمي وماهو واقع الاستثمار الأجنبي في المحروقات ببعض البلدان العربية ؟
- 5- ماهو واقع الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات في الجزائر وما أثره على التنمية المستدامة؟

◆ فرضيات الدراسة :

يمكن الإجابة على الإشكالية و الأسئلة الفرعية بصياغة الفرضيات التالية:

- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر هو حركة رؤوس الأموال الدولية في عدة مجالات إذ يعمل على التفوق التكنولوجي في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر و رفع معدل العائد و المحدد الرئيسي له هو توفر مناخ استثماري ملائم ؛
- ✓ يتفاوت حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب المراحل والظروف و التعديلات التشريعية التي مر بها الاقتصاد الوطني الجزائري ؛
- ✓ توحى مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر إلى ضرورة إعادة النظر في السياسة التنموية عن طريق إدماج البعد البيئي ووضع خطط و إستراتيجية واضحة ؛

✓ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات في الدول العربية النفطية في خلق مناصب شغل .

✓ لا يحقق الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات التنمية المستدامة إلا في ظل إستراتيجية شاملة لإدارة الموارد الناضبة ووجود مؤسسات ذات كفاءة تعمل على تطبيق تلك الإستراتيجية .

◆ أهمية الدراسة:

إن دراسات اقتصادية كثيرة قد تناولت مسار تطور قطاع المحروقات في الجزائر ، وكشفت انه كان متطابقا إلى حد بعيد مع التحولات الدولية في قطاع المحروقات ، و بينت أن العوامل الخارجية كانت المحدد الأساسي في كل التغيرات التي حدثت من قبل ، و أن النية في تكييف القطاع مع المحيط الاقتصادي الدولي كان دائما الهدف وراء كل مشاريع التغيير و الإصلاحات السابقة التي قامت بها الجزائر .

كذلك عدم نجاح كل السياسات الاقتصادية المعتمدة منذ الاستقلال في تقليص ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، و بقاء هذا الأخير خاضعا لتأثيرات العوامل الخارجية المختلفة ، بما فيها العوامل غير الاقتصادية ، يبين هشاشة هذا الاقتصاد ، لأنه من الواضح أن أي أزمة خارجية في القطاع أو في الاقتصاد العالمي عموما ، سيكون لها انعكاسات مباشرة على قطاع المحروقات في الجزائر ، و بالنتيجة على الاقتصاد الوطني ، و قد سبق للجزائر أن عرفت حجم التأثير السلبي للزمات الخارجية على اقتصادها من خلال الانهيار الكبير لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية عام 1986.

و عليه تستمد الدراسة أهميتها من :

- أهمية التنمية المستدامة في الوقت الراهن ؛
- خصوصية قطاع المحروقات و ثقله الاستراتيجي بالنسبة للاقتصاد الجزائري .

◆ أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا تحقيق جملة من الأهداف نحرصها فيما يلي هي:

- تسليط الضوء على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؛
- إبراز الدور الهام للتنمية المستدامة بجوانبها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و تحديد واقعها في الجزائر ؛
- مدى تحقيق الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات لأبعاد التنمية المستدامة خلال الخمسين سنة الماضية .

◆ منهج و مصطلحات الدراسة :

للإجابة على إشكالية الدراسة وتحليل أبعادها، والإلمام بهذا الموضوع استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في تقديم الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر ، و لدراسة خصائص و أبعاد قطاع المحروقات و كذا المنهج التحليلي لمعرفة مدى تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الخمس عقود الماضية .

- يشير مصطلح المحروقات في هذا البحث إلى قطاع النفط و الغاز ؛

- كلمة بترول يقصد بها النفط.

◆ الدراسات السابقة :

فيما يخص الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع ، فبعد البحث تبين وجود العديد من البحوث التي تتقارب في الغايات و موضوع البحث ، لكن نتناول الموضوع من زوايا و رؤى أخرى تصب في مجملها في بوتقة دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته سواء في الجزائر أو في الدول العربية أو في الدول النامية عموما أو ربطه بالأحداث السائدة في فترة انجاز هذه الأبحاث و بالمفاهيم الاقتصادية الحديثة كالعولمة و الميزة التنافسية ، و فيما يلي عينة عن الدراسات التي اقتنيناها لها علاقة بموضوع بحثنا :

-الدراسة الأولى :بعنوان " سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، أطروحة دكتوراه، من إعداد الباحث **بابا عبد القادر** كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004 حاول الباحث الوصول إلى تقييم أثر التطورات العالمية المعاصرة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفي تقييم سياسة التحفيز على الاستثمار وأثرها على الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر، و البحث في سياسة الاستثمار و إستراتيجية التنمية في الجزائر .

-الدراسة الثانية: بعنوان " تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر " أطروحة دكتوراه من إعداد **قويدري محمد** ، جامعة الجزائر 2005 وتوصل الباحث إلى أن الاستثمار من أهم وسائل تمويل ونقل التكنولوجيا وترقية العنصر البشري طرق التسيير الحديثة.

-الدراسة الثالثة : بعنوان " تحليل آثار العوامل التحفيزية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر 1995- 2005"، أطروحة دكتوراه من إعداد **غريب بولرباح**، ولقد توصل الباحث إلى أن معظم

الدول تتنافس فيما بينها في تقديم حوافز متنوعة للاستفادة من أكبر قدر من رؤوس الأموال الأجنبية بالإضافة إلى أن الجزائر قامت بإصلاحات جوهرية اقتصادية وقانونية.

- الدراسة الرابعة : بعنوان " تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية في الجنوب في الجزائر الشرقي خلال الفترة 2006-2012 " أطروحة دكتوراه من إعداد محمد بركة ، حاول الباحث فيها تطبيق مجموعة من المؤشرات التي وضعتها بعض الهيئات الدولية و الإقليمية والتي من شأنها تساعد المستثمرين و أصحاب القرار على الإطلاع على العوامل المحفزة للاستثمار بدءا من الجانب السياسي والأمني وانتهاء بالبنية التحتية، وبتطبيقه لهذه المؤشرات على اقتصاديات الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة وجدها لاتزال بعيدة كل البعد مقارنة بالدول العالم، حيث احتلت الجزائر في معظم المؤشرات المراتب الأخيرة، وهو ما لا يعبر عن الإمكانيات المادية والبشرية التي تزخر بها الجزائر .

- الدراسة الخامسة : بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية و محددات التنمية المستدامة " مذكرة ماجستير ، من إعداد الباحثة شعور حبيبة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2007-2008 ، حاولت فيها البحث في السبل التي تجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر أداة من أدوات التنمية بمفهومها الجديد و ليس أداة من أدوات تكريس التخلف و التبعية بالنسبة للدول العربية كما تطرقت لإحدى التجارب الناجحة في هذا المجال محاولة استخلاص الدروس و مقومات النجاح منها .

-الدراسة السادسة : بعنوان "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين ما بعد سنة 1978 " من إعداد (chen وآخريين) المنشورة في World développement عام 1995 حيث تصبو إلى العملاقة الأجنبية والصادرات الصينية.

-الدراسة السابعة : بعنوان " هل يوجد آثار للاستثمار الأجنبي المباشر"، من اعداد (harrison & Haddad) المنشورة في (Journal of développement économises) سنة 1993، وتم تطبيق هذا النموذج على المغرب وأعطى نتائج تبين مدى مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في تحسين كفاءة الشركات .

-الدراسة الثامنة : بعنوان " تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة حالة:الجزائر، تونس و المغرب خلال الفترة 2005-2010"، من اعداد اشريط كمال يهدف هذا المقال إلى تشخيص واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و توضيح قدرة المناخ الاستثماري على تفسير حصة الدول

ممن التدفقات الاستثمارية الواردة، وهذا من خلال نماذج من الدول العربية الجزائر، تونس و المغرب خلال السنوات الأخيرة.

-الدراسة التاسعة: بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و آفاق"، من إعداد زغيب شهرزاد، مجلة الاقتصاد و العلوم الإنسانية، العدد 04، الجزائر، تناولت هذه الدراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لمعرفة الجهود المبذولة من طرف الدولة لاستقطابه و رفع من حجم تدفقاته اللازمة لتنمية اقتصادها و خلصت للنتائج التالية:

-إعطاء حرية للمستثمر في إمكانية التملك و التنقل؛

-تقديم ضمانات و رؤية واضحة لتقديم اللوائح القانونية؛

-إعادة تأهيل القطاع الإنتاجي خارج المحروقات؛

-تخفيض تكاليف الاستثمار و ذلك لتحسين البني التحتية و المرافق الضرورية؛

-تقليل الأعباء الضريبية.

♦ هيكل الدراسة:

للإحاطة بالموضوع من كل جوانبه قسمنا الأطروحة إلى خمسة فصول هي:

الفصل الأول: طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفصل الثالث: التنمية المستدامة في الجزائر

الفصل الرابع: قطاع المحروقات في الاقتصاد العالمي و واقع الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات

ببعض البلدان العربية

الفصل الخامس: الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات في الجزائر وأثره على التنمية المستدامة.

وقد توصلنا في خاتمة الأطروحة لاستخلاص جملة من النتائج التي على ضوءها تمكنا من صياغة

جملة من المقترحات.

الفصل الأول

طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

تظهر الأهمية الاقتصادية لعنصر الاستثمار كمتغير اقتصادي، من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النظام الاقتصادي وتطوره حركيا، ولاسيما وأنه وثيق الارتباط والصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بمتغيرات الادخار، الدخل، الاستهلاك، مستوى التشغيل، ومستوى النمو والتنمية الاقتصادية وهذا ما يدفعنا إلى تناول بعض الجوانب الهامة لعنصر الاستثمار، من خلال الدراسات التحليلية، وفي هذا الشأن يفسر الاستثمار حسب الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، من خلال علاقته بالادخار، وفي الفكر الاقتصادي الماركسي، يفسر مفهوم الاستثمار من خلال تطرق كارل ماركس إلى نظرية القيمة وفائض القيمة، وكذا علاقته بتراكم الفائض الاقتصادي ورأس المال. أما المدرسة الكينزية وضحت متغير الاستثمار عن طريق العلاقة التي تربطه بالاستهلاك، الادخار والدخل، وأيضا الكفاءة الحدية لرأس المال، والنمو الاقتصادي.

وفي الواقع العملي تتسم البيئة الدولية الراهنة بإحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء ،و ذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ، نقل التكنولوجيا ، المساهمة في رفع مستويات المداخل والمعيشة ، خلق المزيد من فرص العمل التعزيز في قواعد الإنتاج ،تحسين المهارات و الخبرات الإدارية و تحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق .

وعلى هذا الأساس قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث في المبحث الأول تناولنا الخلفية النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر و في المبحث الثاني تطرقنا لدوافع، أهداف ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثالث تكلمنا فيه عن آثار اجتذاب الاستثمار الأجنبي وأخيرا في المبحث الرابع تعرضنا لمزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر .

المبحث الأول: الخلفية النظرية الاستثمار الأجنبي المباشر

تظهر الأهمية الاقتصادية لعنصر الاستثمار كمتغير اقتصادي من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النظام الاقتصادي وتطوره حركيا، ولاسيما وأنه وثيق الارتباط والصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الحقيقية وبغرض توضيح ذلك قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب يتمثل المطلب الأول في نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر و الثاني تطرقنا فيه لمفهوم الاستثمار الأجنبي الاستثمار الأجنبي المباشر في أما المطلب الثالث تناولنا فيه أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر .

المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

1.1 النظرية التقليدية

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من أكثر الشركات حصة من حيث تحقيقها نتائج أكثر مما تعطي، ومن بين أبرز الإسهامات في هذه النظرية نجد :

- إسهامات بالبجا: يمكن الإشارة إلى نقاط أهمها:

- لقد أشار بالبجا إلى أن الدول النامية هي المصدر الرئيسي والأول للمواد الأولية و جعلها في خدمة الدول المتقدمة؛

- انخفاض الأسعار المدفوعة مقابل هذه الخدمة؛

- اعتبار أن فرص الاستثمار متعددة مع حجم الإنتاج و التسويق تمثل أسواق ذات مردودية؛

- اشتراك المستثمر الوطني في المشاريع الإستثمارية مع إستغلال الفرص المتعددة للإستثمار و الاحتفاظ للشركة الأجنبية حق الإدارة والرقابة؛

- تحديد وقت تنفيذ المشاريع يستلزم أن تكون حصة المستثمر الأجنبي أكبر من حصة نظيره الوطني أو المحلي في المشروع¹.

- إسهامات فرانك: يرى فرانك بأن أهم عنصر أو ركن في العلاقة بين طرفي الاستثمار الأجنبي هو الإستغلال الأمثل ووضع المشاريع في مجالات الصناعة الإستراتيجية والتي تدير السوق وتحكم الاقتصاد المحلي، ومثل هذه الصناعات لا تساعد فقط على خلق علاقة تكامل بين البلد المتقدم والنشاط الاقتصادي في المجتمع المضيف، لكنها في نفس الوقت تؤدي إلى خلق أو فرض أنماط للتنمية من شأنها أن ترفع درجة إحتكاك الدول المضيضة مع الدول المتقدمة و اعتماد الأولى على الأخيرة، مثلا: أسعار تصدير المواد الأولية تكون معظمها أقل بكثير من أسعار السلع المصنوعة

¹ أبو قحف عبد السلام، إقتصاديات الاستثمار الأجنبي، المكتب العربي الحديث، طبعة 1992، الإسكندرية، مصر، ص220.

والمستوردة، لأن الدول الغنية تعمل على زيادة في معدل العائد على الإستثمار والحصول على المواد الخام والمواد الأولية اللازمة للصناعة بأرخص الأثمان.

▪ التعليق على وجهة نظر الكلاسيكية:

يمكن تلخيص أهم وأبرز التفسيرات حسب رأي الدكتور " عبد السلام أبو قحف" كما يلي:
أ- عدم إمكانية إعتبار الإستثمار الأجنبي مثالاً في سلوكاته في الدول النامية، أو أن هدفه هو السعي لتحقيق أهداف الدول المضيفة على حساب أهدافها.

ب- قيام الإستثمار الأجنبي بإستغلال الصناعات الإستراتيجية أو الإستحواذ الكامل على المواد الأولية للبلد المضيف من أجل ضمان الإستمرارية في الإنتاج.

ج- هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على إدارة المشاريع الإستثمارية ورغبتها بتحقيق الأهداف المسطرة بفرص استثمارات مباشرة يؤدي إلى تدخل البلد الأم في الشؤون الداخلية للبلد المضيف.

د- لجوء الشركات المستثمرة إلى تخفيض 50% بمشاركتها أو إمتلاكها للمشروع راجع إلى التخوف من مصادر الملكية أو خطر التأميم في بعض من الدول النامية والذي يؤدي إلى تراجع مستوى تحقيق الرفاهية.

1. 2 نظرية نسب عناصر الإنتاج

- هكشر - أولين: قام الاقتصادي الإسكندنافي " هكشر" و تلميذه "أولين" بانتقاد النظرية المذكورة أعلاه (العمل أساس القيمة) و إستقدموا نظرية جديدة تحاول أن تفسر إختلاف معدلات التبادل بين السلع داخل كل بلد وبالتالي أسباب وجود المزايا النسبية التي تؤدي إلى قيام التجارة، ويلاحظ أن "هكشر" و "أولين" أسسا نظريتهما على أساس نقدي لا على أساس المقايضة السلعية، إذ تضع نظرية "هكشر" و "أولين" فرضيتين أساسيتين هما:¹

- تختلف أسعار عناصر الإنتاج نسبة لإختلاف في الوفرة النسبية لكل عناصر داخل كل بلد أي أن:

- أجور العمال تكون رخيصة نسبياً في البلدان كثيرة السكان؛

- انخفاض أسعار المواد الخام في البلاد التي تستمتع بموارد طبيعية جمة؛

- ارتفاع أسعار الأرض في البلاد قليلة المساحة؛

- تحتاج السلع المختلفة إلى كميات مختلفة أي نسب متفاوتة من مدخلات الإنتاج، فبعض

السلع تحتاج إلى عمالة أكثر من إحتياجها لمواد خام تعرف بالسلع ذات الكثافة العمالية العالية وهناك السلع الأخرى التي تحتاج إلى موارد طبيعية عالية مثل: الأخشاب التي تحتاج إلى مساحة كبيرة من الغابات أكثر من إحتياجها لعمال أو آليات وتسمى بالسلع كثيفة الأرض.

¹ أحمد عبد الرحمان أحمد: إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، طبعة 3، الرياض، السعودية، 2001، ص 50.

على هذا استخلص أصحاب تلك النظرية ما يلي:

- سيقوم كل بلد بإنتاج السلع التي تعتمد على العنصر الذي يتوفر فيه بكثرة (كندا بإنتاج الأخشاب، الصين كثافة السكان أي إنتاج الملابس، ...).

- حينما يتم التبادل الدولي ستكون صادرات كل بلد من السلع التي يتميز في إنتاجها نسبيا (أي السلع التي تتوفر بكمية نسبية عناصر الإنتاج) وتكون أسعارها (نفقات إنتاجية) منخفضة نسبيا عن الأسعار السائدة في أماكن أخرى من العالم، ويستورد كل بلد تلك السلع التي يحتاج إنتاجها إلى عناصر إنتاج غير موجودة محليا أو يعاني فيها عجزا نسبيا.

- **ستيفان لندر**: قام الاقتصادي الإسكندنافي " ستيفان لندر" بالإجابة عن أي الدول تتاجر مع بعض؟ إن الدول تميل إلى أن تركز تبادلها مع الدول التي تقاربها في متوسط الدخل وتشابهها في الذوق أي أن التجارة بين الدول الغنية هي تجارة مركزة بينهما، والدول التي تبيع وتشتري أكثر من ما تبيع وتشتري مع الدول التي لا تماثلها دخلا وذوقا.

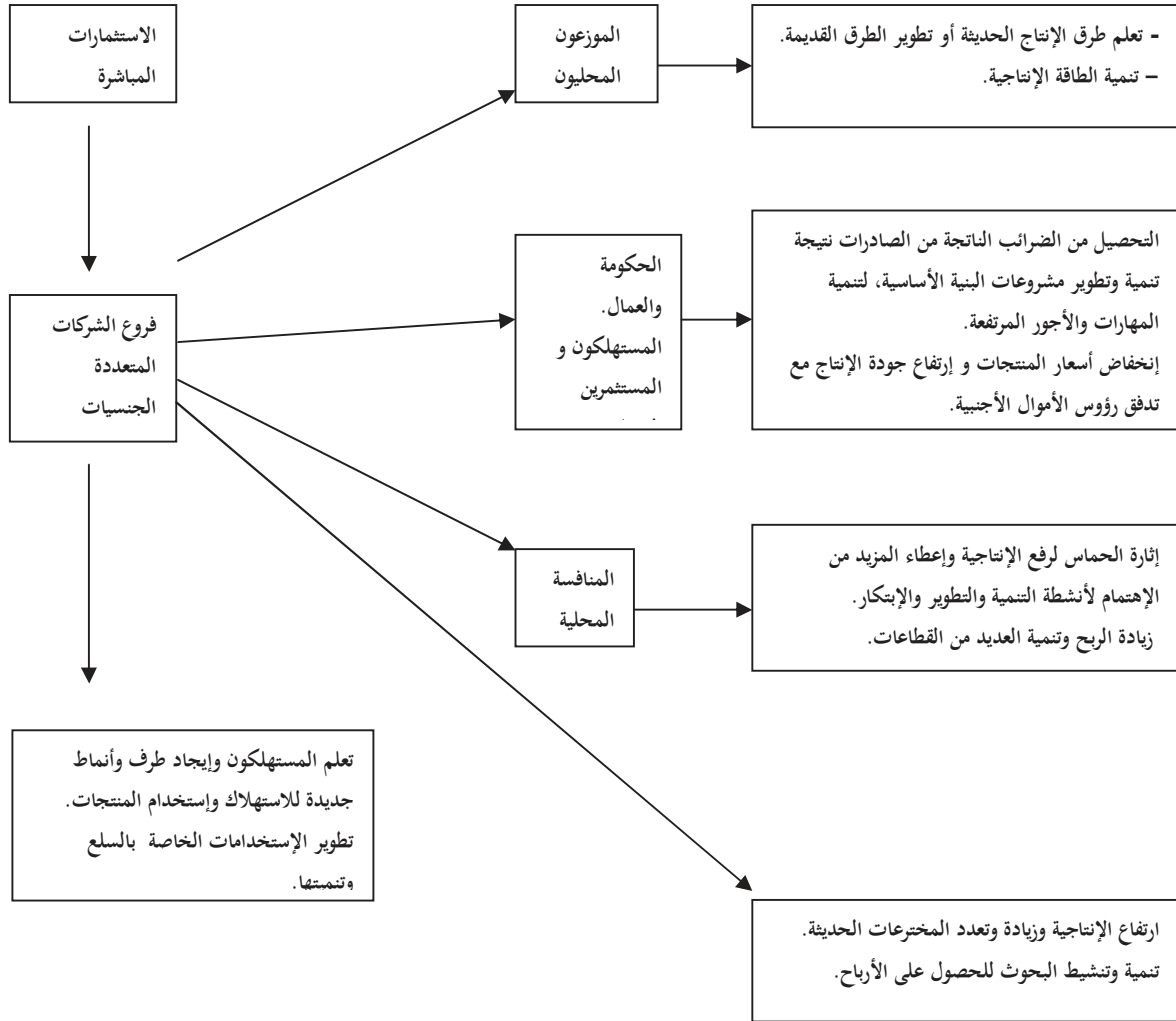
يركز " لندر" بذلك على الطلب إذ يميل طلب المستهلكين في الدول الغنية على السلع عالية الجودة، بينما يميل طلب مستهلكي الدول الأقل دخلا إلى السلع الأقل جودة وبذلك تميل الدول المتشابهة في الدخل إلى التجارة فيما بينهما.

1. 3. النظرية الحديثة

إن قيام النظرية الحديثة أساسا جاء معارضا للمدرسة الكلاسيكية من شأن جدوى الاستثمارات الأجنبية لدفع عجلة التنمية، فعلى عكس النظرية التقليدية فالنظرية الحديثة تفرض أن الاستثمارات الأجنبية تحكمها مصالح مشتركة بين الطرفين (الدول المضيفة والشركات المستثمرة) ومن أهم أبرز رواد هذا المذهب:

1. 3.1 إسهامات كار: لقد أسس اعتقاده على اشتراك كل من المستثمر الأجنبي والدول المضيفة في الاستثمار من أجل تحقيق الكثير من العوائد والمنافع، ومنه فإنه يتفق مع "هيمر" و"قيفز" في الأهداف التي يحققها كل طرف التي ترجع إلى انتقال بعض الأصول الخاصة، ويمكن تلخيص بعض المنافع المتبادلة بين الطرفين في الشكل التالي:

الشكل رقم 1-1: يوضح المنافع المتبادلة بين الدول المضيفة والدول المستثمرة



المصدر: عبد السلام أبو قحف: إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، ص 125.

2.3.1 إسهامات إستويفر:

يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في رفع المال في الدول المضيفة من خلال زيادة المشاريع الإنتاجية وترسيخ البنية الأساسية من تحسين وتنمية المنطقة البيئية مثل الخدمات (المساكن، المستشفيات، تعبيد الطرقات) وكذا إنشاء وسائل اتصال سلكية واللاسلكية مما يؤدي إلى رفع معدلات الناتج القومي، خلق فرص العمالة، تنمية الموارد البشرية و إستغلالها الجيد. بالإضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليل الواردات وتدفق رؤوس الأموال¹.

▪ **التعليق على وجهة نظر المدرسة الحديثة:** من أهم النقاط التي جاءت بها جل النظريات الحديثة في تفسيرات الاستثمار بالأجنبي المباشر هي الأهمية من توظيف المهارات في تنمية

¹ أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار الأجنبي، مرجع سبق ذكره، ص 235.

الإستثمارات، ومع ذلك الأخذ بعين الاعتبار الآثار الإيجابية والسلبية التي لا يمكن تجاهلها ونستنتج مايلي:

✓ لا نستطيع الحكم بأن الدول المتطورة جاءت نتيجة وجود الاستثمارات الأجنبية وأنها متخلفة بعدم وجودها.

✓ توفير مجموعة من الإجراءات التي تسمح باستقطاب رؤوس الأموال وجعل الإستثمار الأجنبي ملائم مع المناخ السائد في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتحسين العلاقات السياسية الخارجية، كما لا يمكن تجاهل النتائج المحققة زيادة على عرضه للتيار الكلاسيكي والذي يؤكد أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في تحققي الرفاهية.

يمكن طرح بعض الحقائق المؤيدة لما ذكرناه سابقا ويظهر ذلك في:

✓ الدور الذي تلعبه الامتيازات والإعفاءات الضريبية من طرف الحكومات في جذب المزيد

من الاستثمارات، ويتجلى ذلك في منح الملكية المطلقة للمشروع الإستثماري؛

✓ زيادة النمو في معدل الحصص وتصدير السلع الصناعية للدول مثل: "تايوان" و"البرازيل"،

"هونغ كونغ"، "تايلندا" ؛

✓ زيادة التدفق للرأس مال الأجنبي للدول النامية حيث بلغ مقدار التدفق عام 1981 حوالي 14699 مليون دولار مقارنة بعام 1971 حيث بلغ 3309 مليون دولار أي بزيادة قدرها 44.2 % مع إستمرار عملية الاستقطاب في البلدان النامية.

وفي الأخير يمكننا القول بأن جل الاستثمار الأجنبي يدعم المصالح المشتركة بين الطرفين خاصة من جانب العائد الإستثماري لكليهما فلا يخلو أي إستثمار من الجوانب السلبية وإنما بالإمكان الحد من هذه السلبيات ووضع قوانين وإجراءات تفس بالدرجة الأولى طبيعة الاستثمار وجعل الثقة متبادلة بين المستثمر المحلي والأجنبي والاستفادة بأكبر قدر ممكن.

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي والاستثمار الأجنبي المباشر

2 . 1 مفهوم الاستثمار الأجنبي:

هو ثالث وسائل التمويل الأجنبي الذي أصبح من أولويات السير الاقتصادي التي استخدمته البلدان النامية كحل لها، وهذا ما سنتطرق إليه في بحثنا.

ويمكن إعطاء تعريف عام للاستثمار حسب المختصين من كونه:

- اقتناء ملك قصد الحصول على امتيازات مستمرة كالخدمات والنقود.¹

- توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الربح والمال عموما إلى غير ذلك.²

¹ VISA NOVA PATRICE, FINANCE XED, 1993, P11.

² ظاهر حيدر حردان: مبادئ الإستثمار الدولي، التقييم المشاريع "جامعة حلب، سوريا"، كلية التجارة، 1996، ص13.

- عملية يتدخل فيها الفرد هدفه خلق أموال والحصول على منفعة عامة دائمة لإشباع رغباته المتعددة ¹ .

- كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضييفة "HOST COUNTRY" سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الإقتصادية والمالية والسياسية سواء الهدف مؤقت أو الأجل محدد أو الأجل طويلة. ²

2. 2 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: تتعدد تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر تبعاً لأنواعه والقائمين عليه حيث نشرّفته المنظمات العالمية كالتالي :

*** تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف المنظمة العالمية للتجارة OMC:**

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضييفة) مع نية تسييرها ³.

*** تعريف منظمة التجارة و التعاون الإقتصادي O.C.D.E للاستثمار الأجنبي المباشر :**

كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة فيما بينهم، كل مجموعة من المؤسسات التي تتمتع بالشخصية، المعنوية المرتبطة فيما بينهما، وهي عبارة عن مستثمر أجنبي إن كانت لديه مؤسسة الاستثمار الأجنبي ويعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم فيه المستثمر الأجنبي. ⁴

*** تعريف صندوق النقد الدولي FMI للاستثمار الأجنبي المباشر :**

إن الهدف من الاستثمار الأجنبي المباشر هو حيازة لفوائد دائمة في المؤسسات التي تقوم بنشاطها في الميدان الإقتصادي خارج الميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على إتخاذ القرارات الفعلية في تسييرها للمؤسسة ⁵ .

كما عرفه العديد من الإقتصاديين حيث عرفه:

- **تعريف الإقتصادي فرانسوا كسني "françoischsnais" :**

يكون الاستثمار الأجنبي استثمارا مباشرا إذا كان المستثمر الأجنبي يملك 10% فيما أكثر من الأسهم العادية في حقوق التصويت داخل المؤسسة وهذا المقياس ثم اختياره لأن يقدر على أن تلك المساهمة

¹ بيالة فريد، " الشركات المتعددة الجنسيات، علاقات، آثار، مواقف"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

² فريد النجار، الإستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب باتنة، سنة 1998 ، ص23.

³ Michel Menry Bouhet , la globalisation , introduction à l'économie du nouveau monde , France , Pearson Educations , 2005 , p 99.

⁴ O.C.D.E: définitions de références "dit ail des investissent internationaux. Paris. 1983. p14.

⁵ OECD ,third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment, Paris ,1999, P 07.

هي إستثمارا طويل المدى يسمح لمالكه لممارسة تأثير على قرارات تسيير المؤسسة.
- تعريف الاقتصادي " هاري جونسون": إن المحرك الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر يمكن من تحويل حجم معين من رأس المال .¹

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الإستثمار سواء كان مشروعاً للتسويق أو البيع أو التصنيع والإنتاج أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي الخدمي و يعني هذا إمكانية تقسيم الاستثمار الأجنبي إلى:

3. 1 الاستثمار الأجنبي المشترك: يعرف على أنه أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر ويكون أحد الأطراف فيها مؤسسة أجنبية تمارس حقا في إدارة المشروع الاستثماري دون السيطرة عليه، إذ يعتبر هذا النوع من الاستثمار من أكثر الأنواع قبولا من طرف الدولة المستقلة وخاصة الدول النامية لأسباب سياسية واجتماعية لعل أهمها هو التخوف من تحكم الطرف الأجنبي في اقتصاديات هذه الدول، بالإضافة إلى ذلك فالمشاركة في المشروع الاستثماري لا تشترط فقط على حصة من رأس المال بل قد يكون مشاركة من خلال إيداء خبرة (تكنولوجية، إدارية...) كما يمكن المشاركة بكل حصة رأس المال في حين يقدم الطرف الآخر الكفاءة التكنولوجية.²

3. 2 الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: يتمثل هذا النوع في قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع لها لإنتاج أو تسويق أو أي نوع من أنواع النشاط الإنتاجي بالبلد المضيف، وكما سبق ذكره فالكثير من الدول النامية ترفض هذا النوع من الاستثمار مفضلة الاستثمار المشترك.

3. 3 مشروعات أو عمليات التجميع: هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة لتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والتجهيزات و رأس المال في مقابل عائد.³

-**التراخيص:** هي عبارة عن عقود بموجبها تقدم شركة أجنبية بالتصريح إلى شركة محلية من القطاع العام أو الخاص باستخدام تكنولوجيا تشكل براءة الاختراع أو حقوق ملكية صناعية أو خبرة

¹ بيالة فريد: " الشركات المتعددة الجنسيات، علاقات، آثار، مواقف"، المرجع السابق ذكره ص 13.

² أبو قحف عبد السلام: الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر 1989 ، ص 120.

³ أبو قحف عبد السلام: الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، نفس المرجع ، ص 121.

فنية أو مزيج من هذه الأشكال لمدة زمنية محدودة كما يمكن أن تأخذ شكل الاستفادة من الأبحاث لتحسين تكنولوجيا مساعدة تقنية، تكوين عمال حيث يكون هذا التصريح مقابل عائد مادي (مبلغ إجمالي جزائي، نسبة من المبيعات، استشارات قسم الإنتاج).

- الإغفاء: هو عقد بمقتضاه تستفيد شركة محلية من الحق في استخدام علامة صنع أو خبرة نسبة تمنحه لها شركة أجنبية، حيث تحصل على حق التمثيل المحلي في منطقة جغرافية معينة والتصريح بالحصول على مساعدة تقنية وإدارية بالإضافة إلى خدمات أخرى كالإشهار وبالمقابل تمنح للشركة.

المبحث الثاني: دوافع ، أهداف و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد معرفة مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب أهم النظريات و الاقتصاديين و تعريفه و معرفة أشكاله ، سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر في المطلب الأول و في المطلب الثاني سنتعرض لأهداف و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر .

المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تحدد دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة أجنبية بنفس دوافع التوازنات الاستثمارية علي المستوى المحلي حيث أن قرارات الاستثمار فيها تهدف إلى تخفيض المخاطر وزيادة العائد.

1. 1 تخفيض المخاطر:

يمكن للمؤسسة أو الشركة تخفيض المخاطر التي تتعرض لها عندما يكون معامل الارتباط بين عوائد الاستثمار ضعيفا وعلى عكس الاستثمارات المحلية التي يمكن أن يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نتيجة لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة فإن معامل الارتباط لعوائد الاستثمار المحلي وعوائد الاستثمار في دولة أجنبية يتوقع أن يكون أقل قوة أي من غير المتوقع مثلا أن تكون الدورات الاقتصادية لدولتين متماثلة أو أن تسير معدلات التضخم علي نفس الوتيرة ومن منظور آخر لا يجب أن يكون معامل الارتباط بين اقتصاد الدولتين قويا ، و عليه حينئذ يمكن للمستثمر أن يجني ثمار التنويع الدولي للأنشطة التي تقوم بها المنشآت أو الشركات التي تستثمر فيها أمواله، حيث أن أمثلاك شركة للاستثمار في دولة أجنبية من شأنه أن يحقق كامل أسهم هذه الشركة مزايا لا يمكن له أن يحققها لنفسه وهذا هو الواقع حيث توجد بالفعل قيود علي حركة رأس المال بين الدول¹.

¹ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 1996 ، ص22.

1. 2 زيادة العائد:

كذلك يكون الدافع للاستثمار الدولي وتحقيق عائدا كبيرا دون أن يصاحب ذلك زيادة في المخاطر التي تتعرض لها الشركة الأم فالمنافسة في السوق المحلي قد تكون في مكان يصعب فيه على الشركة تحقيق عائد مميز على استثماراتها المحلية وهنا تأتي ميزة التنويع الدولي للنشاط فالعائد المميز قد يأتي نتيجة للتخلص من التكاليف المصاحبة للتصدير، كما قد يأتي من تحقيق تطورات بعض تكاليف الإنتاج مثل تكلفة العمالة و تكلفة المواد الخام، وقد يكون من الملائم أن نشير في هذا الصدد إلى أنه إذا كان تحويل العائد المتولد مسموح به فسوف يكون للاستثمار في دولة أجنبية جاذبية، أما لو كان التحويل غير مسموح به بما يعني ضرورة إعادة استثمار العائد في الدول الأجنبية فقد تفتقد تلك الجاذبية.

المطلب الثاني: أهداف و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

2. 1 أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر¹

من أهم الأهداف التي تسعى الدولة المضيفة لبلوغها من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر هي:
- توفير الموارد المالية اللازمة والاستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية المتوفرة لهذه الدول؛

- توفير بعض السلع النادرة أو الغير منتجة محليا؛
- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها؛
- خلق أسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية؛
- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج، التسويق، ممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية الأخرى؛

- تنمية وتطوير المناطق الفقيرة والتي تعاني من الكساد الاقتصادي وإن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد كلا الإدارتين على تحقيق أهدافها وهو ما يقدم على الأقل من حيث المبدأ الفرص لكل شريك للإفادة من الميزات النسبية للطرف الأخر، فالشركاء المحليون تكون لديهم المعرفة بالسوق المحلي واللوائح والروتين الحكومي وفهم أسواق العمل المحلية وربما بعض الإمكانيات الصناعية الموجودة بالفعل، ويستطيع الشركاء الأجانب أن يقدموا

¹ خلوي وهيب ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر : عرض و تقييم ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة باجي مختار عنابة ، 2011 ، ص 35، عن عمر صخري، الاستثمار الأجنبي المباشر ، دار الطباعة ، عمان ، الأردن طبعة 2000 ، ص

تكنولوجيات الصناعة والإنتاج المتقدم والخبرة الإدارية وأن يتيحوا فرص الدخول إلى أسواق التصدير؛

- اكتساب عنصر المعرفة الفنية والأفكار الجديدة: ويتحقق ذلك عن طريق الاحتكاك بالخبراء الأجانب الذين يعملون في الاستثمار الأجنبي المباشر من معارفهم وخبراتهم العلمية.

2.2 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر¹

إن القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر ليس عملية عفوية أو ارتجالية، إنما تخضع إلى مجموعة من المحددات أو العوامل التي تؤثر في مسارها وهناك عدة عناصر أساسية تتجسد في سياسة اقتصادية واضحة وإجراءات تطبقها في سبيل تنظيمها لعلاقات بين الدولة والمستثمر الأجنبي وتكون من:

2.2.1 العنصر الاقتصادي:

وهو يتكون كذلك من مجموعة من المحددات الاقتصادية الأساسية مثل حجم السوق المحلي والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية (السياسة الجبائية - الميزانية النقدية - السياسة التجارية والصناعية).

أ - حجم السوق المحلي:

يؤثر حجم السوق المحلي على مردودية الاستثمار ويعتمد على المساحة وعدد السكان والقدرة الشرائية لدى المستهلكين، فالدول ذات الدخل الفردي المرتفع تكون أكثر قابلية لاستقبال الاستثمار الأجنبي حتى الدول الصغيرة المجاورة للأموال الكبرى والتي تحتل مواقع إستراتيجية يمكن أن تكون محل اهتمام الشركات الأجنبية .

ب - النمو الاقتصادي:

إن الدول التي تمتاز بنمو اقتصادي وتستقطب الشركات الأجنبية لها درجة استقطاب كبيرة ، إذ يجب على الدول المضيفة أن تستقطب الاستثمارات الأجنبية بإفرازها قدر كبير من التقدم لمواكبة العصر وكذلك بنمو اقتصادي مرتفع، أرصدة ميزانية مستقرة، معدلات فائدة حقيقية و موازين مدفوعات ملائمة للسوق.

ج - الخصخصة :

خلال السنوات الأخيرة نلاحظ الدور المتزايد للقطاع الخاص والأهمية التي نولتها السياسات الاقتصادية لهذا القطاع بإعطائه فعالية للأداء الاقتصادي من خلال تفضيل ميكانيزمات السوق ولهذا انطلقت بعض الدول في خصخصة مؤسساتها العمومية لجعلها أكثر اندماجا في السوق الدولي وتحديات العولمة.

¹ خلوفي وهيبه ، الاستثمار الاجنبي المباشر : عرض و تقييم ، عن عمر الصخري ، نفس المرجع السابق ، ص ص 36-38

ح - تامين الموارد البشرية:

وَأجد يد عاملة مؤهلة وسياسة موجهة في استغلال رأس المال، فالإنسان له دور هام في قرار الشركة من خلال نظام تربوي وتكويني عالي، فالموارد البشرية هي القاعدة الأساسية لاستيعاب وتطوير جميع الابتكارات التكنولوجية وزيادة المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

و - العمل على تشجيع رؤوس الأموال المهاجرة: ¹

نظرا لصعوبة الاحتفاظ بها محليا فإن رؤوس الأموال التي هربت تؤدي إلى التخلي عن مشاريع الاستثمار المبرمجة ويؤدي إلى التناقص ولهذا فظاهرة هروب الأموال المحلية تفقد الدولة مصداقيتها لدى المستثمرين الأجانب فإجراءات تفضيل النمو المدعم والاستقرار في الاقتصاد الكلي يمكن أن يساهم في خلق الثقة وجذب المستثمرين الأجانب.

ي - السياسات الاقتصادية:

تعدد السياسات الاقتصادية يؤثر على استثمار الشركات الأجنبية كالمترتبة بالأجور والأسعار، معدل الصرف، معدل الفائدة ومعدل الضريبة، فالدول التي تحصلت على نتائج اقتصادية إيجابية وأرصدة ميزانية مستقرة ومعدلات تضخم ضعيف يجعلها من بين أكثر الدول المستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية، وكذلك تطبيق سياسات أكثر اتفاقا لتشجيع الصادرات وتطوير ميزان المدفوعات له أثر كبير لجلب الاستثمار.

2.2.2.2 العنصر القانوني

لا بد من تشريعات وقوانين تنظم العلاقات بين أطراف البنية الاقتصادية وهي "العامل صاحب العمل، الحكومة" إضافة إلى قوانين تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر المناسبة وتضمن حقوق المستثمر والدولة بما يعود من فائدة على الطرفين ولهذا عملت الكثير من الدول على تغيير كبير في تشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر لعدد من المجالات وتهدف إلى:

- إلغاء كل العراقيل والحواجز التي كانت تمنع دخول المستثمرين إلى هذه الدول في بعض النشاطات الاقتصادية مثل الخدمات المالية والبنكية، النقل، الإعلام؛
- تبسيط إجراءات الاستثمار وتوفير الحماية له؛
- إلغاء قيود الأرباح وتحويلها؛
- معالجة الاستثمار الأجنبي نفس معالجة الاستثمار الوطني والتمتع بنفس الحقوق والامتيازات؛

¹ محمد بلقاسم حسن بملول، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة، دار الاسلام، الجزائر، سنة 1999، ص 64.

- حماية حقوق الملكية أي ضمن التعويض العادل وفي الحالات التي لا يوجد فيها ضمانات رسمية للاستثمار الأجنبي ، فالاتفاقيات الثنائية والانضمام إلى المؤسسات المتعددة الأطراف و المؤسسات الجهوية لحماية الاستثمار مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والوكالة العربية لضمان الاستثمار؛

- تحويل الأرباح وتوزيع رؤوس الأموال من خلال وضع إجراءات تسمح للمستثمرين بالتحويل الكلي للأرباح والعوائد لكن الوضع يختلف على حسب كل دولة من حيث السياسة الجبائية كوسيلة لتحفيز الاستثمار عن طريق الإعفاءات الجبائية وتطبيق رسوم معينة على الاستثمار الأجنبي المباشر ؛

- تسوية الخلافات واللجوء إلى وساطة التحكيم، ففي حالة عدم اتفاق الأطراف على حل النزاع يمكن اللجوء إلى المركز الدولي لتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات التابع للبنك العالمي.

2. 2. 3. العنصر السياسي:¹

إن وجود إطار من السياسات الملائمة ضروري لتوفير مناخ مناسب للاستثمار الأجنبي المباشر هذا الإطار يتميز بالاستقرار السياسي إذ من الجائز أن تبذل الدولة مجهودات كبيرة لتشجيع الاستثمار الخاص ولكن ووجود نزاعات سياسية قد تؤدي إلى نقص ثقة المستثمرين الأجانب.

المبحث الثالث: آثار اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي

لا شك أن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الواردة للدول المضيفة على السواء ، تنجر عنها مواد مختلفة يتم تحصيلها و أعباء مختلفة يتم تحملها ، و عليه فإن اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي من طرف مختلف تلك الدول ، بحكم أنه حركة رؤوس الأموال الدولية الطويلة المدى ، له نتائج تترجم واقعا في الآثار التي يحتمل بأن تكون ايجابية أو سلبية على اقتصاديات الدول المضيفة ، و هذه الآثار بدورها في الواقع العملي تبرر إلى حد ما و بما لا يدعو للشك مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدول المضيفة ،يؤثر الاستثمار على هيكل اقتصاد الدول المضيفة و نتيجة لذلك فإنه يؤثر على مستوى التشغيل و على تركيبة عوامل الإنتاج بما في ذلك التقنية و رأس المال البشري و على طبيعة المنافسة في الأسواق المحلية على ميزان التجارة للدول المضيفة.

هناك أمر في غاية الأهمية يجب الإشارة إليه قبل أن نبرز هذه الآثار التي يخلفها الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية مثل: العمالة، ميزان المدفوعات، التكنولوجيا و مختلف المتغيرات الأخرى و هو الأمر الذي سنتعرض له في هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب

¹ محمد بلقاسم حسن بملول، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 68

أولها آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة و المطلب الثاني في آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات و في المطلب الثالث آثاره الاستثمار الأجنبي المباشر على الوضع التكنولوجي .

المطلب الأول : آثار الاستثمار الأجنبي على العمالة

إن من بين الدوافع الرئيسة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة و خاصة الدول النامية منها و هو دافع السماح للمستثمر الأجنبي من أجل المساهمة في إيجاد الحلول الممكنة لقضية البطالة ، من خلال محاولة امتصاصها و لو جزئيا ، إلى جانب تأهيل اليد العاملة التي سيتم تشغيلها و تكوينها تكوينا حادا وفقا لما تمليه متطلبات المعارف التكنولوجية و التقنية و الفنية التي تميز المشروعات الاستثمارية التي يقيمها هذا الأخير في هذه الدول.

و مما لاشك فيه أن آثار الاستثمار المباشر الأجنبي على مستوى العمالة¹ تتخذ الصيغة المباشرة و الصيغة الغير مباشرة إلى جانب هذا فإن هذه الآثار ترتبط إلى حد ما مع أشكاله المجسدة ، فآثاره في حالة الشكل إنشاء فرع أو مؤسسة" تختلف عن تلك التي تبرز ميدانيا في حالة اقتناء المؤسسة الموجودة "هذا من جهة و من جهة أخرى ترتبط هذه الآثار بإستراتيجية المستثمر الأجنبي بخصوص النمط الإنتاجي المستخدم ، التسويق ، التسعير ، إلى جانب درجة المنافسة ، السوق إلى غير ذلك.

1.1 الآثار المباشرة:

وتتجلى هذه الأخيرة في مختلف الآثار التي يتسبب فيها المستثمر الأجنبي بفعل مشروعاته الاستثمارية على مختلف الجوانب التي تخص مستوى العمالة، كالتوظيف والأجر وكذلك التكوين و التدريب.

إن الآثار التي يخلقها الاستثمار المباشر الأجنبي على مختلف جوانب مستوى العمالة تتحكم فيها عوامل رئيسية و هي:فاعلم الأول يتمثل في مختلف أشكاله التي تتجسد ميدانيا، إن أثر تدفق الاستثمار المباشر صوب الداخل على العمالة قد يعتمد على الأسلوب الذي تختاره الشركات الأجنبية للدخول في تلك الاقتصاديات ، و يمكنها أن تعتبر أن الدخول في ميدان جديد و في موقع جديد يزيد من حجم العمالة فورا ، كما يزيد من عدد المتنافسين في الصناعة ، و الواقع أن حيازة شركة قائمة (أو جزء من الشركة) قد يقلل من حجم العمالة له أثر مباشر² و منه يفهم إذن أن أثر الاستثمار المباشر الأجنبي على مستوى التوظيف هو أثر ايجابي في حالة إنشاء فرع أو مؤسسة مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بحيث هذا الأخير يتطلب خلق مناصب شغل جديدة و هو الشكل الذي يبرز من خلاله الأثر الايجابي أكثر مقارنة بالأشكال الأخرى ، إذ في حالة اقتناء شركة موجودة مثلا ربما

¹ محمد نبيل جامع ، اجتماعات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي ، دار غريب ، القاهرة ، مصر ، 2000 ، ص3.

² مؤتمر الأمم المتحدة للشركات ، مرجع سابق ذكره ، ص335.

يحتمل أن يتم اتخاذ قرار الاستغناء الجزئي أو ربما الكلي للعمال و هذا القرار يمثل في حقيقة الأمر الأثر السلبي على مستوى العمالة.

أما العامل الثاني فيمكن في شدة المنافسة ، فيحكم المزايا التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي يمكن لهذا العامل من أن يؤدي إلى تحقيق فرص جديدة للعمل ، و ذلك عند لإقرار التوسع في مختلف النشاطات والقطاعات.

و هناك عوامل أخرى تتحكم في آثار الاستثمار المباشر الأجنبي على مستوى العمالة ككل ففي هذا الصدد أكد هنري:" أن مستوى العمالة تتأثر بعاملين أساسيين في الدول المضيئة و هما اختيار تقنيات الإنتاج المستعملة إلى جانب بنية المنتج و تركيبه".¹ مما ينجر عن ذلك آثار ايجابية أو سلبية ، فبيما يتعلق باستعمال تقنيات الإنتاج (اختيار التكنولوجيا)، ففي حال تبني تكنولوجيا ذات كثافة العمل ذلك ما يمكن تشغيل اليد العاملة مقارنة بحال لو تم تبني تكنولوجيا ذات كثافة رأسمال فهذا حتما يكون له أثر سلبي من خلال تدني تشغيل اليد العاملة.

وبخصوص عامل " تركيبية المنتج " ، فإن التباين واضح بين اختيار الصناعات الموجهة للتصدير و خيار الصناعات المنشئة لإحلال الواردات ، إذ أن في هذا الشأن ثبت فعليا أن النوع ، من الصناعات "الإنتاج من أجل التصدير" هي التي تؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة مقارنة بالنوع الثاني.

و من جانب الأجور فكل الدلائل تشير إلى أن الشركات الأجنبية تقدم إغراءات كبيرة في هذا الشأن من خلال الأجور المرتفعة مقارنة بتلك التي تمنحها الشركات الوطنية المحلية ، و ذلك يعود إلى الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها الشركات الأجنبية ، الأمر الذي يبدو له أثر ايجابي على هؤلاء الخبراء لديها الأكثر تأهيلا ، و لكن ذلك لا يمنعها من التأكيد أن إستراتيجية الشركات الأجنبية في هذا الشأن تؤدي حتما إلى آثار سلبية و هذه الأخيرة يمكن تلخيصها في ما يلي :

* الأجور المرتفعة التي تمنحها الشركات الأجنبية قد تؤدي بالإطارات المؤهلة في المؤسسات المحلية إلى مغادرتها ، لتتال فرص العمل في الشركات الأجنبية مما يؤدي إلى حدوث مشاكل في الشركات المحلية ، هي في غنى عنها مثل "سلسلة الإضرابات" و ما ينجم عنها من توقيف الإنتاج و الخسارة وغيرها.

فعملية اعتماد سياسية الأجور المرتفعة من قبل خاصة الشركات متعددة الجنسيات يكون بدافع الإضرار بمنافسيها من الشركات المحلية ، لأنها تعلم أن عمل النقابات في هذه الأخيرة سوف يؤدي حتما إلى السعي نحو تحقيق سلسلة من المطالب ، و أهمها الارتفاع المشابه في الأجور ² .

¹Henri Bourginat :Théories de l investissement direct et ranger ,édition : Economica Paris ,1984,P195

²Bernard Hugonnier : L'entreprise multinationale dynamique de l économie mondial ,ed : économisa , Paris 1991, P45.

* تكريس "التباين" بين مختلف المستويات المعيشية للأجراء مما يؤدي حتما شيئا فشيئا إلى ظهور طبقة نخبوية تتفصل عن طبقة الأجراء العاديين و هذا ما يساعد في الأخير على تكريس ما يعرف بتعميق الفوارق الاجتماعية .

* أما من جانب التكوين و التأهيل ، فلاشك أن الشركات الأجنبية تتضمن في هذا السياق تأهيل اليد العاملة التي يفترض تشغيلها في حال الصناعات القائمة على استخدام التقنيات العالية ولكن في حالة الصناعات التي لا تحتاج لتلك التقنيات العالية ، فإن الشركات الأجنبية لا تكون بحاجة ماسة لتكوين تأهيل اليد العاملة المشغلة لديها .

1. 2 الآثار غير المباشرة :

إلى جانب الآثار المباشرة فإن تجسيد الاستثمار المباشر الأجنبي في الدولة المضيفة يكون له آثاره الغير مباشرة من خلال دفع هذا الأخير للشركات المحلية و كذلك الأفراد إلى التأثير المباشر على مستوى العمالة و ذلك بشكل ايجابي أو سلبي .

يمكن حصر هذه الآثار الغير المباشرة في مايلي:

العمالة المولودة بشكل غير مباشر في مجمل الاقتصاد المحلي نتيجة لما ينفقه العمال أو حائز أسهم الفرع الأجنبي، و يتجلى الأثر غير المباشر الايجابي هنا في هذا الشأن عند اندفاع العمال الذين تستخدمهم الشركات الأجنبية، إلى جانب هؤلاء الذين يمتلكون مجموعة من الأسهم في فروعها إلى التوسع في الإنفاق من خلال تعبئة مداخيلهم لأجل اقتناء مختلف السلع و الخدمات التي تتحقق محليا ، مما يؤدي بالضرورة إلى قرار الشركات الأجنبية ،التوسع أكثر في مختلف الاستثمارات لأجل تحقيق المزيد من حاجيات هؤلاء من تلك السلع و الخدمات ، الأمر الذي يدفع بهذه الشركات إلى تشغيل يد عاملة إضافية¹ .

في حال المنافسة بين الطرفين في نفس القطاع الصناعي و في ظل نفس الصناعة ، بحيث تندفع الشركات المحلية لصياغة إستراتيجية تتضمن في إحدى أولوياتها تشغيل يد عاملة ربما إضافية أو مؤهلة حتى تتمكن من منافسة تلك الشركات الأجنبية .

و عندما تستثمر الشركات المحلية في بعض الصناعات التي لا تستثمر فيها الشركات الأجنبية ، فإن ذلك حتما يؤثر على مستوى العمالة ، إذ عندما تشتد المنافسة أكثر في بعض الحالات إلى عدم مقدرة الشركات المحلية على ذلك ،فيكون مآل ذلك فقدانها لفرص الاستثمار و من ثم لا تتمكن من تشغيل عمالة إضافية أو ربما حتى مجرد الحفاظ على الحجم الكلي من العمالة المشغلة لديها

¹ أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره ، ص208.

- التخلص الجزئي - و هذا يترتب عليه أثر سلبي غير مباشر على إجمال العمالة في الدول المضيفة.

و في هذا الصدد أكد عبد السلام أبو قحف على بعض الأمثلة الواقعية حيث في البرازيل، في سنوات 1970-1975 اختفت من السوق ما يزيد عن 300 شركة وطنية تعمل في مجال صناعة الأغذية (صناعة خفيفة) نتيجة للمنافسة الشديدة بينها و بين الشركات متعددة الجنسيات .

الآثار غير المباشرة التي تتجلى واقعياً، انطلاقاً من الروابط الموجودة بين الشركة الأجنبية و الموردين و العملاء المحليين ، فخصوص العلاقة التي تجمع الشركة الأجنبية مع الموردين المحليين فإنها قد تؤدي إلى حدوث آثار غير مباشرة على مستوى العمالة و يتجلى ذلك عندما تتدفع الشركة الأجنبية لاقتناء حاجيات ضرورية تخص سيرورة نشاطها من الموردين المحليين، هؤلاء حتماً في ظل إنجاز عملية التوريد و لتكريس روابطهم مع تلك الشركات ، يقومون بتحقيق مناصب شغل جديدة حفاظاً على تلك و استمراراً لها ، أما في ما يتعلق بالروابط التي تقوم بين الشركات الأجنبية و العملاء المحليين ، فتمثل الآثار غير المباشرة انطلاقاً منها ، في عدد مناصب الشغل التي تخلق بقرار من العملاء المحليين تماشياً مع متطلبات قضايا التوزيع ، و الخدمات المقدمة المتعلقة بالبيع، و منه فإن الشركة الأجنبية تشجع هؤلاء الموردين و العملاء على تجسيد مختلف النشاطات في هذا الشأن و من ثم خلق فرص جديدة للعمل.

* الآثار الغير مباشرة الأخرى التي تظهر عند استخدام عوائد الدولة المضيفة التي تنجر من قيام الشركات الأجنبية بدفع الضرائب المستحقة عليها في المدى الطويل ، حيث في المدى القصير و لأجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر تقوم الدولة المضيفة بإغراء الشركات الأجنبية بحوافز ضريبية كالإعفاء من بعض الضرائب لمدة 3 إلى 5 سنوات و لكن بعد استنفاد مدة الإعفاء مثلاً: تضطر تلك الشركات إلى الوفاء بالتزاماتها الضريبية ، الأمر الذي يمكن حكومة الدول المضيفة من تحصيل مختلف الضرائب من مختلف تلك الشركات الأجنبية و من ثم توجيهها وفق إستراتيجية مسؤولة وفعالة لتنشيط بعض القطاعات أو تحسين بعضها الآخر ، أو توسيع نشاطات استثمارية مختلفة مما يترتب حتماً عن هذه الخطوة خلق و توفير فرص جديدة للعمل لأجل امتصاص اليد العاملة العاطلة .

و آخر شيء في هذا الشأن ، أن عملية إبراز الآثار التي يتسبب فيها الاستثمار المباشر الأجنبي على مستوى العمالة ككل هي جد معقد خاصة في ظل تضارب الآثار بشأنها حيث نجد رأياً يؤمن بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يحقق فرص العمل و رأياً آخر يعارضه على اعتبار أن تشجيعه يعني ببساطة إزاحة فرص العمل و القضاء حتى على الفرص التي كانت متوفرة .

و الحقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بطبيعة الحال على مستوى التشغيل في صناعات معينة ففي اقتصاد يقترب من درجة التشغيل الكلي و ليس فيه شركات تنافس المستثمر

الأجنبي، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنه أن يرفع الأجور و يجتذب العاملين من الصناعة و من الصناعات الأخرى و لا شك أن حدوث زيادة في الأجور الحقيقية يرفع القوة الشرائية و مستوى المعيشة، أما الاقتصاد الذي يعاني من البطالة و فيه شركات تنافس المستثمر الأجنبي، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يخلق فرص عمل في إحدى المجالات و لكنه قد يخلق فرصا غيرها في الشركات المنافسة في مجالات أخرى و ليست هناك قاعدة بديهية تنص على أن صافي التأثير إما يكون ايجابي أو سلبى¹.

المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات

لكي نتمكن من توضيح مختلف الآثار الايجابية و السلبية التي تنجم من فعل تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي على ميزان المدفوعات نود في البداية أن نتناول بإيجاز مدى الارتباط الحقيقي الموجود بين كل من الاستثمار المباشر الأجنبي المباشر و ميزان المدفوعات .

ميزان المدفوعات الدولي لأي بلد هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع و الخدمات و الهبات و المساعدات الأجنبية و كل المعاملات الرأسمالية و جميع كميات الذهب النقدية الداخلة و الخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة السنة، أي أن ميزان المدفوعات هو تقرير يأخذ به في الحسابان قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه².

يتبين من خلال القراءة الواضحة و المفصلة لتعريف ميزان المدفوعات أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء تلك التي ترد للدولة أو تلك التي تصدر منها إلى الخارج ، هي في مجملها تشكل حركات لرؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل و التي يجب على الدولة أخذها على مجمل الجد عبر تسجيل مختلف عملياتها و مختلف تغيراتها كونها تخص جزء من عملياتها الاقتصادية التي تنجزها خلال مدة معينة - سنة واحدة مثلا - و تقيد ضمن حساب رأس المال هذا الأخير يعتبر من ضمن الحسابات الأخرى التي يتضمنها ميزان المدفوعات و بالتالي عملية تقدير تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي سواء الواردة منها أو الصادرة ، التي هي جزء لا يتجزأ من التقدير العام لكل ما يتضمنه ميزان المدفوعات لدولة ما .

لأجل الحكم الحقيقي على مدى انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر و مختلف آثاره على ميزان المدفوعات يستوجب بالضرورة كخطوة أساسية أولا مراعاة شرطين أساسيين هما:

الشرط الأول : تحليل و دراسة مختلف المكونات الأساسية لميزان المدفوعات التي يؤثر عليها الاستثمار المباشر الأجنبي و ذلك جدي و دقيق ؛

¹ فارس فضيل ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، دار النهضة، مصر ، 1999 ، ص139.

² عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص203.

الشرط الثاني : تقدير المحصلات و المدفوعات التي تميز مختلف المكونات المؤثر عليها لأجل معرفة النتيجة الحقيقية هل ايجابية في عمومها أم سلبية .

و لا شك إذن أن هذه الآثار تخص الحساب الجاري و مختلف المعاملات الرأسمالية دون المكونات الأساسية الأخرى، و التي نشير إليها من خلال ما يلي :

2. 1 الآثار على الحساب الجاري: تتجلى هذه الأخيرة وفق النقاط الأساسية التالية :

أ- بخصوص الميزان التجاري : فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكنه أن يؤثر بشكل ايجابي أو سلبى و ذلك بحسب الحالات التالية :

* عند استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر و توجيهه لإحلال الإنتاج المحلي محل الواردات فإن ذلك يعني، أن الدولة المضيفة عند تخصيص نفقات بالعملة الصعبة لأجل استيراد سلع كانت لا تستطيع إنتاجها سابقا محليا بسبب افتقادها لمتطلبات ذلك، أو حتى في حال قدرتها على إنتاج تلك السلع و لكن بتكلفة مرتفعة وهذا ما يسجل الأثر الايجابي ؛

* في حال عدم توافر بعض عناصر الإنتاج محليا ، أو عدم كفاءتها ، أو عند ارتفاع تكلفة الحصول عليها فقد يتعذر على الشركات الأجنبية استغلالها مما يدفع بها إلى استيرادها من الدولة الأصلية أو الدول الأخرى ،مما يؤدي ذلك إلى التأثير سلبيا على الميزان التجاري الأمر الذي يتسبب في استنزاف العملة الأجنبية للدولة المضيفة¹ ؛

* وعند توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر وفق إستراتيجية الإنتاج الموجه للتصدير يؤدي ذلك إلى تدفقات العملة الصعبة نحو الدولة المضيفة نتيجة للتصدير وهذا ما يشكل أثرا ايجابيا ؛

* آثار أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر على الوضع التجاري للدول المضيفة والتي في عمومها تكون سلبية وذلك بسبب السلوك الذي يميز الشركات الأجنبية في هذا الشأن من خلال السياسة التسعيرية ، ففي حال التصدير للسلع المنتجة من طرفها في الدولة المضيفة فإن سعرها يكون أدنى بكثير من السعر المطبق عالميا عند ما يتم تصديرها من إحدى فروع الشركة الأم إليها مباشرة أما حالة استئذ المواد الأولية في شكل عملية بين الشركة الأم وإحدى فروعها في الدولة المضيفة فإن السعر المطبق هو سعر أعلى بكثير من السعر المطبق عالميا في هذه الحالة ، وذلك ينصب حتما في شكل أحسن وفعال للتحويل أرباح الفروع إلى خارج الدولة المضيفة (تحويل الأرباح لشركة الأم) مما يؤدي كل هذا بالإضافة إلى ما سبق ، إضعاف إيرادات الدولة من مورد " الضرائب المطبقة على الإرباح ". إلى جانب ذلك قد يتسبب هذا السلوك في فقدان الثقة بين الشركات الأجنبية والدولة المضيفة لاحقا خاصة في حال تعنتها بخصوص توريد المواد والمكونات مما يتسبب في مشاكل بينها ومن الدولة المضيفة ، إذ في هذا الشأن قد تظهر مصادر محلية للمكونات ومن الجائز أن تكون أقل

¹ روبرت ميلر ، جاك جلين "المشروعات المشتركة في البلدان النامية" ، مجلة التمويل والتنمية المجلد 31 ، العدد 3 ، سبتمبر 1994 ص 41.

سعرا ، ولكن الشريك متعدد الجنسيات الذي كان يقوم بتوريد هذه المكونات يستمر في تمسكه باستمرار بعلاقة التوريد بدون تغيير .

أ- إن الأسعار التي تطبقها الشركة الأم عند بيعها لمنتجاتها لفروعها، والأسعار المطبقة بين الفروع المختلفة التابعة لها ، لها أهمية كبرى في طبيعة العلاقات بين الدولة وتلك الشركات الأجنبية هذه الأسعار تؤثر واقعا على درجة الثقة بين الطرفين¹. بالإضافة إلى ما قلناه فإن الفروقات في تلك الأسعار حتما سيؤدي في الأخير إلى ترجيح كفة توزيع الأرباح لصالح الشركة الأجنبية مقارنة بكفة الدولة المضيفة.

ب - بخصوص تجارة الخدمات : فيمكن القول أن الشركات الأجنبية التي تجسد مشاريعها الاستثمارية المباشرة ،تحتاج لاشك في ذلك إلى مجموعة من الخدمات مما يستوجب القيام بها مثل الخدمات المتمثلة في النقل التأمين خدمات بنكية و غيرها من الخدمات ، فإن تم اعتمادها على الخدمات المحلية فذلك ما يسجل حتما أثرا منعدما للاستثمار المباشر الأجنبي مقارنة بحالة اعتمادها على الخدمات الأجنبية أين يترتب عليها أثر سلبي، لاشك في ذلك على الحساب المتعلق بالخدمات لكل الدول المضيفة.

ج - بخصوص التحويلات بدون مقابل : يسجل أثر سلبي للاستثمار المباشر الأجنبي في هذا الصدد ويكمن أساسا في أجور ورواتب المستخدمين الأجانب لدى الشركات الأجنبية إلى خارج الدولة المضيفة ، وبالمقابل يسجل أثر إيجابي في حال دخولهم أيضا للإقامة فيها ،لأجل مباشرة أعمالهم .
2.2 الآثار على حساب العمليات الرأسمالية : إن الاستثمار المباشر الأجنبي باعتباره ،حركات رؤوس الأموال الدولية وهو يندرج ضمن الحسابات المكونة لميزان المدفوعات فبالإضافة إلى كونه له آثار على الحساب الجاري ، له بالضرورة أيضا آثار سلبية وإيجابية على حساب العمليات الرأسمالية بصفة خاصة وعلى ميزان المدفوعات عامة وهي تتجلى على النحو التالي :

إن أقدام بعض الدول النامية خلال فترات الستينيات والسبعينيات بالخصوص على برامج مختلفة للتنمية الاقتصادية التي تطلبت مستلزمات فنية وتكنولوجيا مولت في حقيقة الأمر بقروض طويلة الأجل مما أدى بمعظمها إلى التخبط في شبح المديونية ،و كبديل لذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تمويلية جديدة و بديلة تتجلى آثاره هنا في الأثر الايجابي الذي ينجم من فعل تشجيع تدفقاته للدول المضيفة عامة و الدول النامية خاصة حيث أن الأشكال التي تتخذها هذه التدفقات إنشاء فرع أو مؤسسة ، إنشاء مؤسسة مشتركة ...) لها أثر ايجابي نسبي ، حيث كلما زادت مشاركة و مساهمة الشركة الأجنبية كلما أدى ذلك إلى زيادة المشروع من حيث الحجم و الرأسمال كلما كان الأثر ايجابيا أكثر، خاصة إذا كانت هذه الخطوة متبوعة بخطوات أخرى تتجلى في إعادة

¹ NoredineBenfreha : les multi nationales et la mondialisation en jeux et perspectives
l'Algérie ,ed : dahleb ,Alger , 1999 ,P96

استثمار جزء من الأرباح التي تحققها تلك المشاريع الاستثمارية فهذا الأثر الإيجابي قد يمس ميزان المدفوعات في المدى القصير للدولة المضيفة.

أما في المدى البعيد فحتمًا سيتغير ذلك الأثر ليصبح سلبيًا و ذلك بفعل قيام الشركات الأجنبية بتحويل الأرباح خارج الدول المضيفة و قد يتسبب لها ذلك باستخدام وسيلتين:

✓ إما باستخدام السياسة التسعيرية بخصوص المعاملات التصديرية التي تجري بين الشركة الأم و الفروع وقد سبق الإشارة إلى هذا الأمر.

✓ إما عن طريق التحويل المباشر لهذه الأرباح دون اللجوء لإعادة استثمارها هذا من جهة و من جهة أخرى تزداد حدة الأثر السلبي على ميزان المدفوعات ككل عندما يسجل التباين الواضح بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها وبين الأرباح المحمولة منها .

إلى جانب ما ذكرناه تتجلى آثار أخرى للاستثمار المباشر الأجنبي في هذا الشأن بسبب ممارسات مختلفة للشركات الأجنبية من خلال إما:

- عندما تتدفق الشركات الأجنبية إلى تمويل جزء من استثماراتها عن طريق الاقتراض من البنوك الوطنية أو الأجنبية الموجودة في الدولة المضيفة، و في هذه الحالة يمكن تصور لو يتم تحويل أرباح ناجمة عن ذلك فلا شك أن ذلك شكل آثارًا سلبية.

يمكن أن يؤدي الاقتراض المفرط إلى الحد من منافع الاستثمار الأجنبي المباشر وكالعادة فإن الاستثمار المحلي، الذي تضطلع به مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على القروض بدرجة كبيرة، نتيجة لعمليات الاقتراض في سوق الائتمان المحلية و نتيجة لذلك فإن الجزء الضئيل من الاستثمار المحلي الذي يمول فعليًا بواسطة المدخرات الأجنبية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا يكون بدرجة الضخامة التي يبدو عليها ، (لأن المستثمر الأجنبي يمكنه أن يعيد إلى بلاده الأموال التي اقتترضها من السوق المحلية) و أن حجم المكاسب من الاستثمار الأجنبي المباشر قد ينقص بمقدار القروض المحلية التي تحصل عليها المؤسسة المملوكة للأجانب¹ .

عند قيام فروع الشركات الأجنبية بتحويل رؤوس الأموال إليها لشركات الأمم بدافع تسديد الفوائد، العوائد لمختلفة من الأسهم ، أو إتاوات من جراء استخدام التكنولوجيا ، التراخيص أو بسبب الظروف التي تميز الدولة المضيفة و التي تتجلى في مدى وجود المناطق الحرة الخاصة، السياسية الضريبية و الجمركية المطبقة ، معدل التضخم أسعار الفائدة المطبقة إلى غير ذلك و منه يتبين أنه في حال وجود نقائص أو عدم فعالية متطلبات تشجيع لتدفق الاستثمار الأجنبي ، فإن ذلك يؤدي حتمًا إلى تولد آثار سلبية لهذا الأخير على ميزان المدفوعات ككل فقد تنشأ، أزمت ميزان المدفوعات أيضا من الضعف المالي أو من عوامل أخرى تجعل سياسة الاقتصاد الكلي أقل مصداقية و بشكل

¹ براكلونجاني و عساف رزين "ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية " ؟ مجلة التمويل والتنمية، المجلد 38 ، العدد 02 ،

خاص فإنه إذا كان القطاع المصرفي لبلد ما أقل مصداقية و ضعيف ، و بشكل خاص فإنه إذا كان القطاع الخاص ، فإن سلطات هذا البلد قد تفضل أن تخفض سعر الفائدة بدلا أن ترفعه.

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الوضع التكنولوجي

أثبتت مختلف الدراسات التي خصت العلاقات الاقتصادية الدولية و قضايا التنمية و التخلف أن هناك تباين واضح بين دول العالم ، و الذي يعزى لتطور التكنولوجيا الذي أفرز انقسام هذه الأخيرة إلى مجموعتين هما : الدول المتقدمة و الدول المتخلفة و قد زادت حدة هذا التباين تماشيا مع الثورة العلمية و المعلوماتية .

و يتجلى هذا التباين من خلال الفجوة التكنولوجية بين الدول ، مما أدى ذلك كله إلى بروز حقيقة جوهرية تكمن في أن مختلف تلك الدول عن مواكبة الرقي و التحضر سببه، افتقارها لعامل التكنولوجيا الذاتية ، فالتكنولوجيا بصرف النظر عن مختلف التعاريف والتي قدمت بشأنها ومدى تباينها هي عبارة من الكم الهائل من التعاريف العلمية و التقنية ، مواد تجهيزية ، يد عاملة مؤهلة و متخصصة ، الخبرات المتراكمة ، البحوث و التطوير ، هي إذا الكم الهائل الذي يجسد لدولة ما القوة العلمية و التقنية .

لا شك عندما نقول أن موضوع التكنولوجيا يعتبر من المواضيع الرئيسية التي تهتم بها حكومات تلك الدول و كذلك الشركات، فالدول النامية خاصة تدرك أن تحويل التكنولوجيا إليها معناه إمكانية تحقيق تكنولوجيا ذاتية و هذا يخدم مسيرتها التنموية .

إن هذه التكنولوجيا قد يتم تحويلها أو نقلها من دول المركز (المتقدمة) إلى دول المحيطة (النامية) عبر منافذ و قنوات مختلفة عن طريق أشكال التدويل و التعاون الدولي ، بشكل جوهري حيث في شأنها أشار التقرير لعام 1992 المتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و بخصوص " الاستثمار الأجنبي في العالم " إلى أن الشركات العملاقة الأمم و فروعها في الدول المضيفة أبرمت صفقات مختلفة خصت الترخيص و العلامات التجارية و براءات الاختراع بنسبة 80 % من الصفقات الدولية ككل ، التي تضمنت معارف تكنولوجية مختلفة ، كما يمكن تحويل تلك التكنولوجيا من خلال أشكال الاستثمار المباشر الأجنبي المختلف خاصة و أن الدول المضيفة له أصبحت تدرك أهميته في هذا الشأن بالرغم من بعض المخاوف التي تبديها .

يتيح إذن الاستثمار بالمباشر الأجنبي نقل التكنولوجيا و خاصة، في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال التي لا يمكن أن تتحقق من خلال الاستثمارات المالية و المتاجرة في السلع و الخدمات ¹ .

¹ براكشولونجاني و عساف رزين ، مرجع سابق ذكره ، ص08.

و منه نفهم أن للاستثمار المباشر الأجنبي آثار مختلفة ،على الوضع التكنولوجي على الدول المضيفة حيث يشكل هذا الموضوع محورا من محاور الاهتمام الذي تبديه هذه الأخيرة في ظل تعارض المواقف و اختلاف الآراء في هذا الشأن .

و في هذا الصدد نرى من الصواب و نحن في سياق إبراز الآثار التي تسبب فيها الاستثمار المباشر الأجنبي على الوضع التكنولوجي للدول المضيفة أن نطرح مسألتين أساسيتين :

* سلوك الشركات الأجنبية و تحويل التكنولوجيا؛

* طبيعة التكنولوجيا المحولة و تكلفتها .

فبخصوص مسألة تحويل التكنولوجيا من طرف الشركات الأجنبية ثمة ثلاث عوامل رئيسية تحدد مضمون عمليات تحويل التكنولوجيا، عبر الاستثمار المباشر الأجنبي بين الشركة الأم و فروعها في الدول المضيفة و تتجلى هذه العوامل في ما يلي:

- الخصائص التي تميز النشاطات الإنتاجية أو الخدمية و التي يتجسد فيها استثمار ؛
- الشركات الأجنبية هذا من جهة أخرى الوتيرة الحقيقية لتقدم التكنولوجي الذي يميز تلك النشاطات .
- إستراتيجية تلك الشركات و التزاماتها و الظروف القائمة في الدول المضيفة و التي تكمن في إطار التنظيمي و القانوني للمنافسة و حماية الملكية الفكرية و تشجيع الاستثمار .

من النقاط التي يجب التنبيه لها فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يتم عبر فروع الشركة الأم في الدولة المضيفة أن التكنولوجيا المتاحة للفروع تصمم ،على أن يتفق في معظم الأحيان مع الإمكانيات المتوفرة محليا أن تسعى الشركة الأم لتعظيم الفوائد ، و تقليص الأخطار بغية التوصل إلى المنافسة الأمثل ضمن الشروط المتاحة و هناك بالطبع إمكانيات إبقاء هذه التكنولوجيا على حالها ، عند إقلاع مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر ، ما لم تنشأ شروط جديدة تحفز الشركة الأم لتحسينها و الارتقاء بمردودها ¹ .

إلى جانب هذا في أحيان أخرى يمكن أن تبدي هذه الشركات الأجنبية نوعا من التحفظ ،عندما تخشى من إمكانية استفادة الشركات المنافسة في الدول المضيفة من معارفها التكنولوجية المحولة و هذا الذي يمنع من قيامها بتحويل تكنولوجيا متطورة في الدول النامية هذا من جهة و من جهة أخرى أثبتت مختلف الدراسات في هذا المجال أن معظم النشاطات المتعلقة بالبحث و التطوير تتركز في البلد الأصل الشركة الأم .

و في حال وجود بعضها لدى الفروع التابعة للشركة الأم في الدول المضيفة ، فإن هذه الأخيرة لا تتوانى في تقليص قدر الإمكان من النفقات التي كانت مخصصة لنشاطات البحث و التطوير و كذلك

¹ عمر الفاروق البزري"مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا"، مجلة الاقتصادية السعودية ، العدد86 ، أكتوبر2001

فيما يخص، مسألة التدريب و التأهيل المهني إذا ما أدركت أن الإبقاء على نفس وتيرة الإنفاق و هذا الشأن قد يؤدي بها إلى إضعاف موقفها التنافسي .

و بالموازاة و لأجل الحفاظ على ميزة " الاحتكار التكنولوجي " و عدم إمكانية انتقال التكنولوجيا تعتمد الشركات الأجنبية إلى منح أجور عالية لموظفيها، مقارنة تلك التي تقدمها الشركات المحلية المنافسة إلى جانب توفرها ظروف حسنة و حوافز مغرية ، حتى لا يتسنى للشركات المحلية من محاولة استقطابهم و على ضوء ذلك يتبين إذن أن ثمة شروط و عوامل تتحكم في عملية تحويل التكنولوجيا أو عدمها من الشركة الأم إلى فروعها في الدول المضيفة.

و فيما يتعلق بالمسألة الثانية " طبيعة التكنولوجيا المحولة و تكلفتها في الدول المضيفة " فقد لوحظ من خلال الكثير من الدراسات أن الدول المضيفة أبدت قلقا واضحا بخصوص التقنيات التكنولوجية التي تم تحويلها و التي لم تلائم ظروفها، مما تعذر عليها توليد معارف تكنولوجية ذاتية خاصة بها و يعود ذلك لعدة أسباب :

✓ الظروف التي تميز الدول المضيفة و التي تتعارض مع إمكانية التلاؤم مع التكنولوجيا المحولة؛

✓ تعارض التكنولوجيا المحولة مع الأهداف المتعارضة للدول المضيفة ففي هذا السياق إذا ما تحسنت مثلا استثمارات مباشرة كثيفة للعمل فإنها تحقق هدف الامتصاص النسبي للبطالة في هذه الدول، لكن من جهة أخرى تحقيق هذا الهدف يكون على حساب هدف نقل التكنولوجيا و اكتسابها، حيث يتم اكتساب تكنولوجيا ذات مستوى منخفض؛

و قد يعود السبب إلى التقنيات المحولة في حد ذاتها و المرتبطة بسلوك استراتيجي للشركات الأجنبية حيث في هذا الصدد التقنيات ،التي تحولها الدول الأصلية إلى الدول النامية هي تلك التقنيات التي تتخلى عنها بعدما تقضى بها زمن طويل ، و هذا ما يبين عدم إمكانية تحويل التقنيات المتطورة من طرف الشركات متعددة الجنسيات التي من إستراتيجيتها الحفاظ على ميزتها الاحتكارية ريثما تصبح قديمة ليتم تحويلها بالإضافة إلى ذلك ، عملية تحويل التكنولوجيا المتطورة إلى الدول المضيفة هي جد مكلفة بالنسبة لهذه الأخيرة هذا من جهة و من جهة أخرى تزايد حدة هذه التكلفة عندما يسجل في هذه الدول .

-غياب الظروف التي توائم تلك التكنولوجيا من المعارف و الخبرات و الكفاءات التي تستوعبها و الضرورية لاستعمالها.

-إن عدم توائم التكنولوجيا مع خصائص الدول المضيفة يستلزم تهيئة بيئة العمل و توفير مشروعات البنية الأساسية و المغالاة في فرض شروط أو قيود و خاصة على استخدام التكنولوجيا يؤدي إلى

ارتفاع التكلفة هذا و من ناحية ارتباط قضية الملائمة بها بقضايا التكلفة و الشروط التي قد تفرضها الشركات الأجنبية و خاصة منها الشركات المتعددة الجنسيات¹.

انطلاقاً من ذلك يمكننا أن نلخص الآثار الايجابية و السلبية للاستثمار المباشر الأجنبي على الوضع التكنولوجي للدول المضيفة من خلال ما يلي :

بسبب السلوك الذي تبديه الشركات الأجنبية بخصوص تحويل التكنولوجيا ، الطموح الذي يميزها و المتضمن الإبقاء على الميزة الاحتكارية للتكنولوجيا ، إلى جانب هذا عندما تركز غالبية مراكز البحث و التطوير في الشركة الأم فإنها تعتمد إلى تحويل تقنيات قديمة ، فلا شك أن كل هذا يثبت أن الاستثمار المباشر الأجنبي، في ظل تلك الأسباب سيكون له أثر سلبي على الوضع التكنولوجي للدول المضيفة لكونه لا يؤدي إلى توليد المعارف التكنولوجية فيها .

و بسبب الظروف التي تميز الكثير من الدول المضيفة من خلال غياب المناخ الملائم للتكنولوجيا المتطورة ، فذلك ما يؤدي إلى عدم تمكن هذه الأخيرة من التحكم فيها أو حتى القدرة على استعمالها أحياناً هذا ما يشكل الأثر السلبي غير المباشر على وضعها التكنولوجي² .

و لكن من جهة أخرى يمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر، أثراً ايجابياً على الوضع التكنولوجي للدول المضيفة عندما يتسنى لشركاتها المحلية من استيعاب التكنولوجيا الحديثة و من ثم تنشيط قاعدتها التكنولوجية الداخلية، الأمر الذي يترجم حقيقة معينة تكمن في أنه بمقدور الدول المضيفة النامية أن تجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها محمود العواقب، عبر جعل أثره ايجابي بخصوص استيعاب المعارف التكنولوجية و منه تم خلق تكنولوجيا ذاتية و ذلك عن طريق تكثيف الجهود لأجل تكوين مراكز البحث و التطوير و التكوين لكفاءات تكون قادرة على الأقل على استيعابه .

و عند قيام الدول المضيفة بالسماح بتجسيد خاصة الشركات ذات الرأسمالية المشترك - الشركات المشتركة و الشركات المختلطة - و كذلك تشجيع أشكال التدويل و التعاون الدولي ، فإن لذلك آثار ايجابية على الوضع التكنولوجي الخاص بها ، و من خلالها تتمكن من بناء قواعد تكنولوجية تسمح لها لا شك في ذلك من استيعاب مختلف المعارف التكنولوجية و من ثم توليد معارف تكنولوجية ذاتية كما حدث في الكثير من الدول النامية الأكثر تقدماً.

إلى جانب ما ذكرناه هناك آثار ايجابية غير مباشرة قد يتسبب فيها الاستثمار المباشر الأجنبي بطريقة غير مباشرة على الوضع التكنولوجي للدول المضيفة و خاصة في ظل توافر الشروط و الظروف الممكنة لذلك مما يسمح بتحسين ذلك الوضع ، و من ثم تمكنها من خلق قاعدة

¹ أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق ذكره، ص452.

² محمد عبد الشفيق عيسى "العولمة و التكنولوجيا"دراسة حالة للصناعة الدوائية " كتاب الأهرام الاقتصادية ، عدد120 ، مصر ، 2013 ، ص12.

تكنولوجية داخلية و اكتساب التكنولوجيا الحديثة ، و لكن كيف ذلك ؟ يتم ذلك عن طريق عدد من العوامل التي يتسبب فيها الاستثمار المباشر الأجنبي بصورة غير مباشرة ، و يمكننا توضيح ذلك أكثر عبر تلخيص هذه الآثار عبر المباشرة في ما يلي:¹

- إن التنافس بين الشركات الأجنبية و الشركات المحلية ضمن نفس النشاط يدفع هذه الأخيرة إلى تحسين أساليب عملها و من ثم الارتقاء بإنتاجيتها و تنافسها من جوانب مختلفة غالبا ما يتطرق بعضها على الأقل لبناء قدرات تكنولوجية مستحقة لديها .

- يؤدي التعاون بين فروع الشركات الأجنبية مع الموردين المحليين و الزبائن إلى ما يسمى بانكسابات التكنولوجية إلى الشركات المحلية المرتبطة (عموديا) تلك الفروع و إلى مقدمي الخدمات المختلفة في الدول المضيفة .

- يقوم المعاملين في فروع الشركات متعددة الجنسيات - أحيانا - بإنشاء مؤسسات أعمال خاصة لتقديم خدمات أو منتجات جانبية معينة ويتم هذا في بعض الحالات بالاتفاق مع الشركة الأم و فروعها في الدولة المضيفة مما يؤدي إلى نقل الخبرة المتكونة من جراء الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الوسط المحيط .

- يؤدي دنو فرع الشركة متعددة الجنسيات من المؤسسات المحلية باختلاف أنواعها إلى تشجيع طيف من العلاقات معها و ربما بين بعضها على أساس شخص ، و قد يؤدي هذا إلى تنشيط عمليات التقليد أو الهندسة العكسية مسببا نقل التكنولوجيا إلى الوسط المحلي .

و أخيرا في هذا الشأن يمكن القول أن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الوضع التكنولوجي للدول المضيفة مرهونة بإستراتيجية الشركات الأجنبية و أهدافها من جهة ، و من جهة أخرى بالظروف التي تميز هذه الدول المضيفة نفسها .

لاشك أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة لا تقتصر تبعاتها على المستويات التي ذكرناها سابقا، بل في الحقيقة تكون لها تبعات على كل ما يخص اقتصاديات هذه الدول، و في هذا الصدد سنعرض الآثار الأخرى التي تترتب على الاستثمار المباشر الأجنبي على المتغيرات الاقتصادية غير تلك التي ذكرناها مثل : الإنتاجية ، الناتج ، المنافسة ، النمو و ذلك من خلال ما يلي :

3.1 آثاره على التنظيم و الإدارة : لا شك أن الكثير من الدول المضيفة و خاصة منها النامية تعاني من نقائص كثيرة تخص مجالات التسيير ، و هذه النقائص تكمن على سبيل المثال في عدم إمكانية تجسيد و امتلاك أساليب حديثة في هذا الشأن ، النقص الفادح المسجل في البرنامج التكوينية و التدريبية و سوء التنظيم .

¹ عمر الفاروق البرزي ، مرجع سابق ذكره ص190 .

يؤخذ من التجربة العلمية في العديد من البلدان ، أن ثمة ارتباط بين ضعف التنظيم و الإدارة و بطئ التنمية الاقتصادية ، في حين أن تحسين التنظيم و الإدارة يؤدي إلى نجاح التنمية، فتبين بذلك أهمية فعالية التنظيم و الأساليب الإدارية الحديثة في تسريع عجلة النمو و م ثم تحقيق متطلبات التنمية ، إذ أن إمكانية تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر قد تؤدي إلى تحقيق ذلك و يثبت ذلك من خلال الآثار الإيجابية على مستوى الإدارة ، و التي تتجلى بفعل إسهامات الشراكة الأجنبية بالنسبة للتنظيم و الإدارة و التنمية الإدارية في الداخل و في الدول الأم من خلال ما يلي:

- ✓ تنفيذ برامج للتدريب و التنمية الإدارية في الداخل؛
- ✓ تقديم أو إدخال أساليب إدارة حديثة و متطورة؛
- ✓ خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال و تنمية قدرات الطبقة الحالية؛
- ✓ استفادات الشركات الوطنية من نظيرتها الأجنبية بما فيها متعدد الجنسيات بالأساليب؛
- ✓ الإدارية الحديثة من خلال التقليد و المحاكاة؛
- ✓ إثارة حماس الشركات الوطنية في تنمية مهاراتها الإدارية حتى تستطيع الصمود أمام منافسة الشركات متعددة الجنسيات و تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن تلك الآثار هي في حقيقتها مرتبطة بمدى توفر البيئة الملائمة في الدول المضيفة بالإضافة إلى الإرادة الحقيقية التي تبذلها الشركات الأجنبية.

3 . 2 آثاره على الناتج و الإنتاجية و المنافسة:

من المسلم به أيضا أن تحفيز الاستثمار المباشر الأجنبي و اجتذابه في الدول المضيفة له تبعات على الناتج المحلي و الإنتاجية و المنافسة .

فبخصوص آثاره على الناتج المحلي ، فإنها تتجلى من خلال قيام الشركات الأجنبية بتنشيط العملية الإنتاجية ، و خلق التجارة الداخلية بينها و بين الشركات المحلية ، و هذه آثار إيجابية لكون أن تلك العمليات تؤدي بلا شك إلى الزيادة في الكمية السلع و الخدمات النهائية المحققة في فترة محددة و هي سنة واحدة¹.

المبحث الرابع: مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر²

1. 1 من وجهة الدول المضيفة

إن مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

¹ أبو قحف عبد السلام ، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 461.
² أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الأردن، 2003، ص 16 .

- ✓ يتيح نقل التكنولوجيا التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الاستثمارات المالية أو المتاجرة في السلع والخدمات؛
- ✓ يسمح بإعطاء فرصة للدول المستضيفة من تدريب الموظفين مع تشغيل مشروعات الأعمال الجديدة ، مما يساهم في تنمية رأس المال البشري في هذه الدول؛
- ✓ يحفز المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج؛
- ✓ تساهم الأرباح التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر في إيرادات ضرائب الشركات في البلد المضيف؛
- ✓ عندما يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاجية و لا يحصل على هذه الزيادة بالكامل فلا بد أن تكون هناك إضافة إلى بعض الدخول الأخرى ومن ثم بروز المنافع المباشرة في شكل ارتفاع الدخول الحقيقية؛
- ✓ قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى انخفاض الأسعار وبالتالي استفادة المستهلكين من منتجات جديدة وذات نوعية أجود.

1. 2 من وجهة نظر الشركات المستثمرة

- اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مصدر لتحويل المواد الخام إلى الشركة الأم؛
- إمكانية الاستفادة من القروض المحلية في توسيع النشاط؛
- انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج المتوقعة يعظم حجم الأرباح العائدة من المشروع الاستثماري؛
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الوسائل للتغلب على القيود الجمركية المفروضة بالدول المضيف .

المطلب الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر¹

تنتج هذه الآثار من التركيبية أو توجه الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث النشاط ، وكذلك المنافسة البيئية، فيمكن تصنيف الآثار على النحو الآتي:

1. 2 من وجهة البلدان المضيفة

- يتيح السيطرة على منشآت الدولة المضيفة، أي أن آلية لإدارة المؤسسة وتنظيمها كما أن تحويل السلطة قد يتم في ظروف في غير صالحها؛
- تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود للدول النامية بصورة حرة قد تخلف آثارا كبيرة على تركيبة الاقتصاد وتوجهاته القطاعية؛

¹ زياد محمد عرفات أبو ليلي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن، المرجع السابق ، ص 17 .

- يمنح للمستثمرين الأجانب معلومات داخلية حاسمة عن إنتاجية المؤسسات الموجودة تحت سيطرتهم و بالتالي، يمكنهم من إبقاء أو الاحتفاظ بالمؤسسات الإنتاجية العالية وبيع المؤسسات المنخفضة الإنتاجية إلى المدخرين الذين لا تتوفر لهم المعلومات و هذا النوع من العمليات يؤدي إلى زيادة الاستثمار من قبل المستثمرين الجانب المباشرين؛
- الاقتراض المفرط يحد من منافع الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تنقص بمقدار القروض المحلية التي تحصل عليها المؤسسة المملوكة الأجانب؛
- التبعية الاقتصادية المتزايدة للعالم الخارجي¹ وخضوع الاقتصاديات النامية لسيطرة اقتصاد آخ أو منطقة معينة من خلال الشركات العالمية بحيث يكون هذا الاقتصاد خاضعا في سيره للتغيرات التي تحدث في الاقتصاد المسيطر له أو القرارات التي تصدر عنه، أو احتكار سلطة توجيه الاقتصاد التابع لتحقيق أغراضه؛
- إن سيطرة رأس المال الأجنبي لا يؤثر فقط على معدلات الإنتاج في البلدان النامية، بل تؤثر أيضا على التركيب الطبقي لهذه البلدان، حيث تظهر فئة من البرجوازيين ترتبط مصالحهم بشكل وثيق بمصالح رأس المال الأجنبي و بالتالي ظهور اتجاهات قوية للتواطؤ معه وخيانة المصالح الوطنية؛

2.2 من وجهة نظر الشركات الأجنبية

- قيمة المشروع وحجمه واحتياجه إلى رأس مال كبير؛
- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى اقتصاد الطرف الأجنبي من المشروع مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق؛
- تأثير انخفاض قدرات المستثمر الوطني المالية والفنية سلبا على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق الأهداف الطويلة و القصيرة الأجل².

¹ توماس سنتس ، ترجمة فاتح عبد العالي - الاقتصاد السياسي للتخلف ، دار العرابي، بيروت، لبنان، 1978، ص80.

² أبو قحف عبد السلام ، اقتصاديات الاستثمار الأجنبي، مرجع سابق ذكره، ص ص 366 - 368.

خلاصة الفصل الأول

لقد تم التعرف في هذا الفصل على الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا النظريات المفسرة له من قبل رواد هذه النظريات، كما عرضنا وعالجنا الاستثمار الأجنبي المباشر والذي لا يقتصر على مشاركة المستثمر الأجنبي في الأصول المالية للمشروع الاستثماري عن طريق شراء الأسهم والسندات فقط بل يتعداه إلى المشاركة بالإدارة في حالة الملكية التامة للمشروع، و قمنا بعرض آثاره على العمالة و ميزان المدفوعات و الوضع التكنولوجي ، خاتمين فصلنا بأهم المزايا والعيوب التي يمكن أن نقرها سواء كان ذلك على الدول المضيفة أو الشركات الأجنبية هو ما يبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر ، يعتبر كأحد المتغيرات الاقتصادية الكبرى، له بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية لأنه متغير خطير إذا لم يحسن استخدامه على أحسن وجه، باعتباره مرتبط أشد الارتباط بالدخل الوطني ، عن طريق الادخار الذي يعتبر مصدرا مهما له، وعن طريق الإنتاج باعتباره مؤثرا فيه، ويمثل من الناحية البنوية الجانب الأكثر أهمية في تراكم رأس المال.

و بتحديد معنى الاستثمار الأجنبي المباشر، كعنصر رئيسي في التراكم، يستمد مصدر حركته من الفائض الاقتصادي، ويأخذ في سير عمله أشكال توزيع متعددة، وهي المشكلة الكبيرة في السياسة الاقتصادية للدولة، التي تعتبر أساسية في التنمية الاقتصادية المسطر انتهاجها.

إلا أن السؤال الذي يبقى مطروحا في هذا المجال : ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و هو ما سيشكل محتوى الفصل الموالي .

الفصل الثاني

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر

في الجزائر

تمهيد

إن الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري تفرض عليه إعطاء أهمية كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر، بغرض دخول رؤوس الأموال الأجنبية و التي تستوجب على الجزائر تهيئة المناخ الاستثماري من اجل استقطاب أكبر عدد من المستثمرين الأجانب وتشجيع المحليين لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة .

لذلك تناولنا في هذا الفصل مبحثين أولهما: الإصلاحات الاقتصادية ومناخ الاستثمار في الجزائر وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وطبيعته.

المبحث الأول :الإصلاحات الاقتصادية ومناخ الاستثمار في الجزائر

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال ، حيث اتبعت الجزائر بعد استقلالها سياسة اقتصادية اشتراكية هيمنت فيها الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها ، مع التركيز على الصناعات المصنعة و خفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر ، و تقوم هذه السياسة أساسا على التخطيط المركزي للاقتصاد من خلال المخططات التنموية و مع بداية الثمانينات أعادت النظر في سياستها الاقتصادية التي تبنتها في عشرية السبعينات، و قامت بمجموعة من الإجراءات الهادفة إلى التقليل من هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي .

لقد اعتمدت الجزائر في تمويل التنمية على إيرادات المحروقات، و بعد انهيار أسعار البترول سنة 1986 بدأت الجزائر تعاني من مشكلات اقتصادية تتجلى في انخفاض معدل الناتج و تزايد العجز في ميزانية الدولة، و كذلك الارتفاع في حجم المديونية الخارجية.

و للحد من هذه المشاكل الاقتصادية ، لجأت الجزائر القيام بإصلاحات ذاتية تهدف إلى إرساء مبادئ اقتصاد السوق و التخلي عن التخطيط المركزي ابتداء من سنة 1988 و كل هاتاه الإصلاحات سنرى ما أحدثته لتكوين مناخ استثمار جذاب للجزائر و هو ما سنتعرض له من خلال هذا المبحث في خمس مطالب ، في المطلب الأول تناولنا الإصلاحات الاقتصادية 1967- 1979 و في المطلب الثاني تعرضنا للإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 1988-1993 و في المطلب الثالث تطرقنا للإصلاحات الهيكلية خلال الفترة 1995-1998 ، و المطلب الرابع تناولنا فيه الإصلاحات الاقتصادية خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة و أخيرا في المطلب الخامس تعرضنا لمناخ الاستثمار في الجزائر .

المطلب الأول : الإصلاحات الاقتصادية 1967- 1979

1 الوضعية الاقتصادية للجزائر في الفترة 1962-1979

1.1 مرحلة الانتظار 1962-1966

تميزت هذه المرحلة بفراغ في نظرية الاقتصادية و النموذج المراد إتباعه ، و لذلك يصطلح على هذه المرحلة بمرحلة الانتظار ، و على الرغم من قصر هذه المرحلة التي تغطي الفترة 1962-1966 إلا أنه من بين ايجابياتها أنها كانت مرحلة هامة مهدت و هيئت الظروف لعملية التخطيط المركزي و التدخل الواسع و المهيمن للدولة ، رغم ما يميزها من أنها فترة تتسم بضعف المقومات المالية لدولة حديثة الاستقلال ، و كذا تدمير للبنية التحتية الضرورية لانطلاق النمو الاقتصادي¹ .

و قد قامت الدولة في هذه المرحلة بالعديد من الإجراءات تمثلت في :

¹ عبد اللطيف بن اشهو ، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982 ، ص 120 .

- إعلان أملاك المعمرين دون مالك ، الأمر الذي سمح لها بمنح إدارتها سواء للجهاز الإداري مثل ما تم بالنسبة للأملاك العقارية غير الزراعية أو منح إدارتها للعمال الذين يشتغلون فيها مثلما وقع بالنسبة للوحدات الصناعية و الزراعية (فنادق ، مقاهي، قاعات سينما كما قررت الدولة حظر جميع الصفقات التي تمس الأملاك دون مالك و ذلك بغية منع انتقالها إلى أعيان العهد الاستعماري و كذلك لاجتناب تحويل قيمتها إلى فرنسا ووضع حاجز لهروب رؤوس الأموال.
- ظهور نظامين في إدارة الوحدات الاقتصادية :

التسيير الذاتي للأملاك دون مالك و لاسيما منها المزارع و الوحدات الصناعية التي تركها المعمرون ، إنشاء دواوين وطنية و شركات وطنية و هذا من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد مثل شركة الكهرباء و الغاز ، ديوان التجارة المكلف باستيراد المنتجات الغذائية ، الشركة الوطنية المكلفة بالنقل و إنشاء شركة سوناطراك سنة 1963 ، الشركة الوطنية للتبغ و الكبريت سنة 1964 ، شركة SNS سنة 1964 المتخصصة في الصناعة الميكانيكية و الطائرات .

التوسع في عمليات التأميم للإحتكارات الأجنبية و خاصة في المجال الصناعي باعتباره المتعامل الرئيسي لعملية التصنيع المستهدفة آنذاك¹ . حيث تم تأميم الأراضي الزراعية سنة 1963 سنة 1963 ثم تأميم المناجم سنة 1966 ثم تأميم البنوك سنة 1967.

أمام تقاعس البنوك الأجنبية في تمويل النشاطات الاقتصادية ، إضافة إلى عدم وجود تنسيق بين هذه المؤسسات المصرفية الأجنبية ، و الأهداف التي رسمتها الحكومة الجزائرية خلال المرحلة الانتقالية للاقتصاد الوطني و المتمثلة في تمويل الاستثمارات المخططة و المنبثقة عن سياسة اقتصادية مخططة ، مما اضطر الحكومة إلى وضع هياكل وطنية لضمان الاستقلال المالي و النقدي و توقف النزيف² المالي الذي أصاب البلاد بإنشاء بنك مركزي، في 13 ديسمبر 1962 بعد أن قامت السلطات الجزائرية بإجراء أول تمثيل في عزل الخزينة العمومية عن الخزينة الفرنسية ابتداء من 29 أوت 1962 ، و قد منحت للبنك المركزي مهمة إصدار العملة (قد تم إحداث عملة وطنية و هي الدينار الجزائري يوم 10 افريل 1964 و هي عملة غير قابلة للتحويل و تساوي قيمتها الفرنك أي 0,18 غ من الذهب ، و تمويل نشاط لجان التسيير الزراعي.

كما قامت سنة 1966 بتأميم المصارف الأجنبية و ظهور جهاز وطني مؤمم، كما تم إنشاء مجموعة من البنوك الأولية و هي:

¹ بن عنتر عبد الرحمان ، مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و آفاقها المستقبلية ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ، العدد 2 ، 2002 ، ص 111.

² تشام فاروق ، أهمية الإصلاحات المالية و المصرفية في تحسين أداء الاقتصاد ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية ، المركز الجامعي بشار ، 20 / 21 افريل 2004.

-**البنك الوطني الجزائري** : أنشأ بموجب المرسوم 178 / 66 الصادر في 13 جوان 1966 ليحل محل 71 وكالة تابعة للبنوك الفرنسية على رأسها القرض العقاري التونسي الجزائري و الذي يضم 60 وكالة اندمجا بتاريخ 1 جويلية 1966 / و تتمثل وظيفته في تقديم القروض للقطاعات الصناعي و الزراعي و تمويل التجارة الخارجية .

- **القرض الشعبي الجزائري** : انشأ بموجب المرسوم 129/66 المؤرخ في 11 ماي 1967 و كان نتيجة اندماج عدة مصارف جزائرية و أجنبية ، و تتمثل وظيفته في تقديم القروض للحرفيين و التعاونيات الفلاحية ، و تمويل مشتريات الدولة و الولاية و البلدية و الشركات الوطنية .

- **البنك الخارجي الجزائري** : أنشأ بموجب المرسوم رقم 67 / 204 في 11 ماي 1967 ، بإلغاء الرخصة التي كانت تتمتع بها البنوك الأجنبية ، و قد تم إنشاء البنك الخارجي الجزائري بعد إدماج عدة بنوك وطنية و أجنبية ، و تتمثل وظيفته في تلقي ودائع الأفراد ، ثم القيام بعملية التمويل الداخلي و الخارجي ، حيث كان للبنك الخارجي دور كبير في تمويل قطاعات المحروقات و خاصة في حقول حاسي مسعود و حاسي الرمل¹ .

وأخيرا يمكن القول أن السلطات العمومية في تلك الفترة كانت منشغلة بمشاكل التنظيم الإداري و الإنتاجي، أكثر من انشغالها بوضع نموذج للتنمية الاقتصادية لذا فإن الاستثمارات كانت ضعيفة جدا نظرا لنقص الإمكانيات البشرية و المالية و الجدول التالي يوضح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1963-1966

الجدول رقم 1-2 : يبين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1963-1966

المجموع	1966	1965	1964	1963	القطاع
654.7	388.8	98.2	147.9	60.8	الزراعة
810.3	370.9	156.8	131.6	151	الصناعة
6442.8	2404.8	1562.7	1892.7	1179.2	كل القطاعات

Source : Benissad Hocine ,la réforme économique en Algérie, OPU ,1991,p 16 .

1. 2. مرحلة التخطيط

إن المنتبغ للسياسات الاقتصادية التنموية خلال الخمسينات، الستينات و السبعينات من القرن الماضي يلاحظ أن بعض الدول النامية قامت بأدوار ضخمة تشمل ليس فقط الدور الحمائي ، بل الرعاية و الإشراف و توجيه الحياة الاقتصادية باعتبارها المالك المستخدم ، المنظم ، السوق ، البنك مع تضيق دور القطاع الخاص و المبادرات الفردية ، بل بالحلول محلها أحيانا ، و أنه لكي يكون التدخل منظما و رشيدا، فإنه يمارس من خلال التخطيط، وكغيرها من الدول النامية اعتمدت الجزائر سياسة نشطة في مجال الاستثمار في القطاع العمومي ، و اعتبر النمو الاقتصادي كما لو كان إنشاء

¹ على عبد الله ، موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد 2 ، 2003 ، ص 100 .

قاعدية مادية كثيفة ، ترتب عن هذا التوجه تطور كبير في إرساء الهياكل القاعدية و البنى التحتية للاقتصاد و الذي يعتبر ثمرة هذه المرحلة ¹ .

لقد كان التركيز في هذه المرحلة من مسيرة الاقتصاد الجزائري على تخصيص جزء كبير من الدخل الوطني للاستثمار في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى ، و أعطيت الأولوية لفرع المواد الوسيطة و التجهيز ، فقد كان الهدف هو التصنيع و بسرعة كبيرة من خلال الاعتماد على المواد الوسيطة و التجهيز ، من خلال الاعتماد على القطاع العمومي و من ثم المؤسسة الوطنية ، و بالتالي فقد لعبت الدولة دورا هاما و جوهري في إحداث التصنيع الذي كان له الدور الرئيسي في الإنتاج و العمالة و خلق القيمة المضافة .

إن النموذج التنموي الذي اختارته الجزائر هو النموذج الشائع في فترة الستينات ، و الذي يندرج ضمن الصناعات المصنعة للاقتصاد الفرنسي " جيرارد دسيتان دي برنيس " الذي يعطي أهمية كبرى للقطاع الصناعي لإعادة الهيكلة الاقتصادية و الاجتماعية ، بإعتبار أن التصنيع عملية تقنية اقتصادية و اجتماعية في آن واحد. و قصد تجسيد هذا النموذج وضعت الجزائر المخططات التنموية التالية ²:

1. 2. 1 المخطط الثلاثي 1967-1970 :

كان الهدف من هذا المخطط تحضير الوسائل المادية و البشرية لانجاز المخططات الموالية ، حيث أعطيت الأفضلية في هذا المخطط إلى الهياكل المرتكزة على الصناعات القاعدية و المحروقات ³ ، و بالفعل قد انتقل الناتج الداخلي الخام في قطاع المحروقات من 13 % سنة 1967 إلى 18,2 % سنة 1970 .

1. 2. 2 المخطط الرباعي الأول 1970-1973

يعتبر المخطط الأول بمثابة الانطلاقة الفعلية للتخطيط الاشتراكي الموجه نحو الصناعات الثقيلة و المحروقات و كان هدف هذا المخطط إنشاء صناعات قاعدية ، تسهل فيما بعد إنشاء صناعات خفيفة ، و لذلك الغرض ظهرت كتابة الدولة للتخطيط و تقرر توظيف 30 مليار منها 15 مليار لقطاع المحروقات ، و قصد التحكم في الثروة النفطية و الصراع الذي حدث بين المؤسسات الأجنبية و المؤسسة الوطنية نتيجة التدخل المتزايد لهذه الأخيرة في مجال النفط ، قامت الدولة بتأميم المحروقات في فيفري 1971 ، و يقصد التحكم القانوني في هذا مجال النفط ، قامت الدولة بتأميم

¹ حاكمي بوخفس ، مسيرة الاقتصاد الجزائري و أثرها على النمو الاقتصادي ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ، العدد 32 ، 2007 ، ص32

² عبد اللطيف بن أشنهو ، مرجع سابق ، ص 17 .

³ بدعيدة عبد الله ، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية ، ندوة الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخصخصة في البلدان العربية ، مركز ، الوحدة العربية ، بيروت ، 2005 ، ص 365 .

المحروقات في فيفري 1971 ، فالتحكيم القانوني في هذا المجال سيسمح للدولة بأن تضمن لنفسها الموارد التي بفضلها تحقق مشروعاتها في التطور، و قد أدخلت في هذه الفترة إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم، حيث أجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين أحدهما للاستغلال يتم تمويل نفقاته بقروض قصيرة الأجل ، و آخر للاستثمار يتم تمويل نفقاته بقروض متوسطة أو طويلة الأجل من طرف البنوك التجارية أو الخزينة العامة ، بالإضافة إلى القروض الخارجية إلا أن هذا النوع من التمويل منع المؤسسات من استعمال مواردها المالية في توسيع المؤسسة و نموها ، كما يمكن اعتبار هذا النوع من التمويل سبب رئيسي في تدهور أوضاع المؤسسات المالية .

كما انطلقت سنة 1971 ثورة زراعية ، تهدف إلى إعادة التنظيم الزراعي و تحديد ملكية الأراضي و خلق تعاونيات في الإنتاج ، لكنها بذلك سمحت في نفس الوقت بتحرير اليد العاملة الضرورية للصناعات في طريق الانجاز ، لكن احتياجات الصناعة الناشئة كانت غير كافية لاستيعاب عدد السكان الذين استقطبتهم المدينة وقت الثروة الزراعية .

و بهدف إزالة الاختلال و تخفيف الضغط على الخزينة العامة في تمويلها للاستثمارات ، قامت الدولة ابتداء من سنة 1971 بإدخال بعض التعديلات و الإصلاحات على السياسة النقدية و المصرفية ، تماشياً و السياسة العامة للدولة و الظروف التي اقتضتها مصلحة الاقتصاد الوطني و خاصة المصارف الوطنية التي كان عليها تمويل الاستثمارات المخططة ، بالإضافة إلى إنشاء الهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية ، و الهيئة العامة للنقد و القرض و إعادة هيكلة بعض المصارف الوطنية .

1. 2. 3 المخطط الرباعي الثاني 1974-1977

يعتبر المخطط الرباعي الثاني بمثابة تكملة للمخطط الرباعي الأول ، حيث اتجهت الجهود نحو تمويل مشاريع اقتصادية ضخمة و خاصة الحديد ، مواد البناء ، الإلكترونيك و المحروقات و كذا الاهتمام بالفروع الأخرى غير الصناعية نتيجة ارتفاع أسعار النفط ، حيث تضاعفت هذه الأخيرة سنة 1973 بأربع مرات ، و قد تقرر توظيف 100 مليار دولار خلال هذا المخطط منها أكثر من 60 مليار دولار لقطاع المحروقات ، هذه المبالغ الكبيرة، أفقدت توازن الاستثمار لفائدة قطاع النفط فقط ، الذي أصبح القطاع المصدر بامتياز إذ ارتفع إنتاج النفط الخام من 22.8 مليون طن سنة 1963 إلى 63 مليون طن سنة 1979 ، كما انتقل إنتاج الغاز الطبيعي من 300000 طن سنة 1963 إلى 30 مليون طن سنة 1979 .

أما الفترة المتبقية 1978-1979 فكانت عبارة عن مرحلة انتقالية تهدف إلى القضاء على التأخر المسجل في مشاريع المخططات السابقة.

كما تجدر الإشارة إلى أن المسألة الأساسية التي شغلت الدولة الجزائرية في تلك الفترة هي مشكلة التمويل لضمان استمرار هذا المستوى العالي من الاستثمارات ، و لقد وجد الحل في مداخل المحروقات التي اعتبرت كافية لتغطية الاحتياجات من المواد التجهيزية المستوردة و الضرورية لتشغيل الجهاز الإنتاجي .

لقد أدى تطبيق هذه الإستراتيجية التنموية إلى نتائج معتبرة على المستوى الاقتصادي ، حيث تم إحداث نوع من الترابط بين الصناعة و الزراعة ، فقد استطاعت الأولى تغطية جزء من احتياجات الثانية (الجرارات ، الآلات ، و قنوات الري) ، و ساهمت بذلك في تجهيز الفلاحة و عصرنتها ، كما ساهم الجهد الاستثماري في انجاز مشاريع عمومية ضخمة في ميادين البناءات القاعدية ، الكهرباء ، الطاقة ، المياه....

و الجدول التالي يوضح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1967-1979:

جدول رقم 2-2: يوضح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1967-1979

الوحدة: مليون دينار جزائري

القطاعات	المخطط الثلاثي 1970. 1967	المخطط الرباعي الأول 1973-1970		المخطط الرباعي الثاني 1977- 1974		الفترة 1979-1978
	الانجازات	الأهداف	الانجازات	الأهداف	الانجازات	الانجازات
الزراعة	1605	4140	4350	12005	8913	3259
الصناعة	4750	12400	20803	48000	63100	66864
كل القطاعات	9121	27740	36297	110210	93200	106759

Source: Benissad Hocine, La réforme économique en Algérie ,OPU,1991,p17 .

حسب الجدول المبين أعلاه ، فقد ارتفع معدل الاستثمار الخام منذ سنة 1970 حيث تجاوز في المتوسط 35% من الناتج المحلي الخام ، و وصل إلى 46% في الفترة 1978-1979¹ و قد تربعت الصناعة على النسبة الأكبر في هذه الاستثمارات حيث كانت :

52 % في الفترة : 1970 - 1973؛

43,4 % في الفترة : 1974 - 1977 ؛

62 % في الفترة : 1974 - 1979؛

أما في القطاعات الأخرى فان قطاع الصناعة القاعدية هي التي سيطرت على النسبة الكبيرة من هذه الاستثمارات ، حيث كانت :²

88,7 % في الفترة : 1967-1969؛

¹ Benissad Hocine, la réforme économique en Algérie ,OPU,1991,P18

² Idem ,p 18 .

86% في الفترة : 1970 - 1973 ؛

88% في الفترة : 1974 - 1977؛

87% في الفترة : 1978 - 1979.

و قد ارتفع الاستثمار بالأسعار الجارية من 3409 مليون دينار جزائري إلى 53424 مليون دينار جزائري في الفترة 1969-1978، أي بزيادة قدرها 15 مرة، و هو ما يمثل حوالي 50 % من الناتج المحلي الخام.¹

كما شهدت معدلات النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا في هاته الفترة حيث تراوحت ما بين 6 إلى 7 % في المتوسط السنوي ، نتج عنه انخفاض في معدلات البطالة التي بلغت 18 % سنة 1980 ، و قد تحقق هذا النمو بسبب ارتفاع أسعار النفط و بذلك بدوره ساهم في النمو الاقتصادي .²

أما على الصعيد الاجتماعي، فقد سجل تحسن شامل في كل مؤشرات الحياة الاجتماعية، حيث ارتفعت نسبة التشغيل بمتوسط 4,4% سنويا، وتم إحداث 100.000 منصب شغل خلال الفترة كلها، و تحسن ملموس لمستوى الخدمات الصحية و التعليم ،السكن الاجتماعي.

لكن رغم الآثار الايجابية للسياسة التنموية في السبعينات ، على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي ، إلا انه تم تسجيل نقائص تمثلت في ضعف استخدام الطاقات الإنتاجية و الفلاحية ، و هو ما سبب انخفاض في إنتاج هذين القطاعين و أدى في كثير من الأحيان إلى ندرة او أزمة في التموين بالمواد الغذائية و الصناعية ذات الاستهلاك المباشر ، صعوبة تأقلم اليد العاملة مع التكنولوجيا الجديدة المستوردة ، أخطاء كثيرة في اختيار المشاريع و مواقعها ،إلى جانب تسجيل تأخر في انجاز العديد من المشاريع و إعادة تقييم مشاريع أخرى كانت مبرمجة .

كما أن تبني تنظيم و تسيير مركزي بشكل قوي أدى إلى إهدار المال العام ، بالإضافة إلى ظهور الفئات البيروقراطية و الطفيلية و المضاربة، التي ترعرعت تحت ظل قطاع الدولة الاقتصادي و استغلّت موقعها في مؤسسات الدولة لتجمع أموالا طائلة سمحت لها بأن تدعم مواقعها و تتمكن من قلب موازين القوى الاقتصادية و السياسية لصالحها بمناسبة وفاة الرئيس هواري بومدين .

و بالنسبة للنمو الاقتصادي ، أدت تلك السياسة التنموية إلى وجود سوق داخلية كبيرة، لم يستطع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل ركود في الإنتاج الوطني في مجال الفلاحة و مع تزايد النمو الديمغرافي أدت هذه السياسة إلى ارتفاع المديونية الخارجية التي وصلت إلى 18 مليار دولار سنة 1979 ، بعد أن كانت لا تتعدى 1 مليار دولار سنة 1979 .³

¹ بدعيدة عبد الله ، مرجع سابق ، ص 357 .

² المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية، 1998 ، ص 2 .

³ حاكمي بوفحص ، مرجع سابق ، ص 2 .

2 الإصلاحات الإدارية في الفترة 1980-1989

منذ سنة 1980 و بناء على الاختلالات الناجمة عن المرحلة السابقة ، شرعت الجزائر في اتخاذ مجموعة من الإجراءات بهدف إعادة التوازن في توزيع الاستثمارات لصالح القطاعات الأخرى غير الصناعية ، حيث تم توجيه الاستثمارات العمومية نحو الزراعة و منشآت البنية التحتية ، و رفع المخصصات الموجهة إلى الصناعات الخفيفة مقارنة بالصناعات القاعدية و ذلك قصد زيادة المردودية المالية للمؤسسات .

و قد وضعت الحكومة في تلك الفترة مخططين خماسيين الأول يغطي الفترة 1980-1984 والثاني يغطي الفترة 1985-1989 و قد قامت الجزائر في هذه الفترة بالعديد من الإصلاحات هي :

2.1 إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية :

كان من أهداف المخطط الخماسي الأول تقسيم الشركات الكبرى و تجزئتها إلى وحدات أصغر أكثر منها ، فالصعوبات التي واجهتها المؤسسات العمومية و المتمثلة في انعدام الفعالية ، و المديونية و الانهيار المالي، حيث أن هاته المؤسسات لا تستطيع الاستمرار في الإنتاج في ظل هذه الصعوبات و من الأسباب الأساسية لإعادة الهيكلة¹ :

2.1.1. ضخامة الشركات الوطنية: إن اضطلاع المؤسسات العمومية بعدد كبير من المهام الثانوية و التقليدية من تموين ، توزيع و إنتاج ، أفرز تضخم في جهازها الإداري و في هياكلها ووسائلها مما سبب تبذيرا في الجهود ، تكرارا في العمل ، تشابك المسؤوليات ، تشعبا مفرطا لوحدها ووظائفها مما أدى إلى صعوبة التحكم في تسييرها ، و أخيرا عدم القدرة على ضبط تكاليفها و اختلال و قصور نظام المعلومات بداخلها و مركزية القرار ، الشيء الذي أدى إلى تحقيق خسائر كبيرة في نهاية العملية الإنتاجية لمعظم المؤسسات.

2.1.2. تعدد المهام و الوظائف: إن تعدد المهام الثانوية و تبعثر مجهودات المؤسسة الوطنية العمومية صوب اهتمامات أخرى ذات طابع اجتماعي كمشاكل، الصحة ، السكن ، النقل ، الرياضة و الترفيه و دور الأطفال ،حضاوا باهتمامات و انشغالات بالغة أثرت بشكل أو بآخر على سير العمل الإنتاجي للمؤسسات و مواردها المالية و انعكست آثار ذلك على الإنتاج و الإنتاجية و بالتالي على أداء المؤسسة و فعاليتها.

2.1.3. نقص تأطير الكفاءات و تهيمش الإطارات : نقص التأطير، عدم استيعاب المهارات ،عدم التحكم في سير العمل الإنتاجي بالصورة المطلوبة و التهيمش العمدي للإطارات الوطنية من طرف الشركات المتعددة الجنسيات المنفذة لمشاريع التنمية الوطنية في هذه الفترة ، هذا ورغم المساعدات

¹ C .Bia ,les réformes monétaire et financière et leur impact sur l'entreprise Algérienne ,revue d'economie et statistique appliquées ,l'inps, Alger , N6 ,Mai 2006 ,P8 .

الفنية لاكتساب المهارات و التجربة من الخبرات الأجنبية مما حال دون الاندماج الفعلي للإطارات لاسيما في المجال التطبيقي لكي يتمكنوا من إبراز قدراتهم و كفاءاتهم وفق اختصاصاتهم و ميولاتهم الذهنية و المعرفية .

1.2. 4. التضخم المفرط للعمالة : إن تكدس العمالة و عدم احترام حجمها من طرف المؤسسة الإنتاجية و لاسيما منها الصناعية ، حيث وصلت في بعض الحالات إلى أكثر من 30 % من الحجم الكلي للعمالة و هذا راجع إلى انعدام الدراسات الاقتصادية المرجعية و جهل المسؤولين لأدوات التسيير، سوء تخطيط الاحتياجات الدورية و توظيف مناصب العمل بحيث ظلت المؤسسة الوطنية العمومية موقعا خصبا لاستقطاب الأيدي العاملة بسبب طغيان النزعة الفردية في التسيير من طرف بعض المديرين .

و هكذا أعيدت هيكلة بعض المؤسسات بين 1980 و 1984 لتحريرها من الضغوط الهيكلية التي عرفت بها في الماضي و ظواهر أخرى مثل البيروقراطية ، التدخلات التي نمت حولها و شوهت تسييرها ، ولذلك كان لابد من إتاحة الفرصة للمؤسسة إمكانية التعاقد بحرية وفق القانون التجاري الذي يحمل مسؤولية السوق سلبا أو إيجابا و تعمل وفق اقتصاد السوق ¹ .

و في هذا السياق فقد صدر المرسوم رقم 80 / 241 المؤرخ في 3 أكتوبر 1980 ، و الذي يتعلق بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات ، و تمثلت هذه العملية في تفكيك هياكل القطاع العام و الوحدات الاقتصادية الضخمة التابعة للدولة ، و تم تقسيمها حسب التخصص إلى أصغر حجما ، و تمخض عن هذا العمل رفع المؤسسات التابعة للدولة من 150 مؤسسة وطنية سنة 1980 إلى 480 مؤسسة عام 1984 ، و امتد هذا التقسيم إلى المؤسسات الولائية و البلدية ليرتفع عددها إلى 504 مؤسسة ولائية و 1079 مؤسسة بلدية ² ، و كان الهدف من إعادة الهيكلة العضوية هو تعميم استعمال أدوات التسيير الناجحة على كافة الوحدات الاقتصادية المجزأة و تدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالتحكم الأفضل في الإنتاج عن طريق الاستعمال العقلاني للكفاءات و الموارد المالية ، لقد تمت إعادة الهيكلة العضوية على أساس المعايير التالية³:

- التخصيص ؛

- التقسيم الجغرافي ؛

- التقسيم حسب وجود المركز الرئيسي .

و هذا التقسيم كلف الدولة 48 مليار ينار أي حوالي 9 ملايين دولار .

¹ Abdelhamid Brahimi ,l'économie Algérienne , OPU ,1991 ,P391.

² محمد بلقاسم حسن بهلول ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية ، منشورات دحلب ، 1993، ص 45 .

³ عمر شريف ، الإصلاحات الاقتصادية و ديناميكية تفعيل التنمية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ، العدد 44 ، جانفي 2010 ، ص 6 .

و قد اسهمت هذه الإجراءات في زيادة الناتج الوطني الإجمالي كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 2-3: يبين معدل زيادة الناتج الوطني الإجمالي في الفترة 1981-1983

السنوات	1981	1982	1983
مقدار الزيادة	2,4%	4,3%	7,3%

المصدر : عمر صخري ، اقتصاد المؤسسة ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر ، 1993، ص 54 .

و بعد إعادة الهيكلة العضوية، قامت السلطات الجزائرية بإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات والهيكله المالية للمؤسسات المهيكلة حديثا و مساعدتها على مواصلة نشاطها الاقتصادي ففي سنة 1981 تم إنشاء لجنة خاصة بالهيكلة المالية و ذلك لدراسة أسباب اختلال التوازن المالي الذي تأذت منه المؤسسات ، و التي اقترحت مخطط نموذجي للتسوية قصير و متوسط الأجل ، حيث كلف البنك الجزائري للتنمية BADR بإعطاء قروض جديدة لإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات و التي تهدف إلى ¹ :

- إعادة تنظيم المؤسسات الوطنية العمومية و تجنبها التشوهات و النقائص و الانحرافات التي واكبت المرحلة السابقة؛
 - إعادة ترتيب أولوية المهام المنوطة بالمؤسسة في إطار هذا التوجه الجديد الذي يستمد أبعاده من شعار "من أجل حياة أفضل " ²؛
 - تحقيق التطهير المالي للمؤسسات ؛
 - عمل المؤسسة العمومية بالحساب الاقتصادي بدلا من الحساب الاجتماعي ؛
 - تصفية الحسابات بين المؤسسات العمومية ؛
 - استعمال محاسبة التكاليف لتقدير أسعار المنتجات التي تنتجها المؤسسات بدلا من الاعتماد على الدولة في وضع الأسعار دون حساب التكلفة؛
 - توزيع الديون بين مختلف المؤسسات الناجمة عن الهيكلة العضوية و المؤسسة الأم؛
 - إزالة العوائق التي تحد من ربحية المؤسسات .
- و في إطار التطهير المالي للمؤسسات قامت الحكومة بامتصاص ديون المؤسسات المقدمة لها من طرف الخزينة العمومية ، باعتبارها كهبة أو عون ، و إعادة جدولة ديونها البنكية ابتداء من سنة 1982.

¹ إسماعيل برخاوة ، سمراء دومي ، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مرحلة اقتصاد السوق ، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، العدد 6 ، جوان 2002 ، ص 90 .

² المرجع نفسه ، ص 115 .

و تم كذلك خلال هذه الفترة طرح قواعد جديدة لضبط و تعديل النشاط الاقتصادي، و هي قواعد أكثر مرونة و أكثر لا مركزية، و إذا كان من قبل توزيع مبلغ الاستثمار هو القاعدة في السياسة الاقتصادية أصبح الضبط الاقتصادي يعتمد أكثر على سياسة القرض و العملة و على سياسة الأسعار و على الإجراءات الجبائية و على قواعد الكفاءة المالية للمؤسسات .

3 إصلاح القطاع المالي و المصرفي

3. 1. 3 هيكلية القطاع المصرفي

لم تقتصر إعادة الهيكلة على القطاع الحقيقي فقط بل تعدته إلى القطاع المالي ، حيث عرفت هذه المرحلة إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري حيث انبثق عنهما مصرفان هما¹:

- **بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR**: وقد نشأ بموجب المرسوم رقم 206/82 المؤرخ في 13 مارس 1982 ، أوكلت له مهمة تمويل القطاع الفلاحي و الأنشطة الريفية المتعلقة به ، و كذا الحرف التقليدية فهو بنك تجاري يقبل الودائع ، و يقوم بالإقراض للأجل المتوسط و الطويل بأسعار فائدة اقل ، و يطلب ضمانات اخف مقارنة بالقروض الممنوحة خارج القطاع الفلاحي .

- **بنك التنمية المحلية** : و قد انشأ بموجب المرسوم رقم 85/85 المؤرخ في 13 ماي 1985 و قد انبثق عن القرض الشعبي الجزائري و وضع خصيصا لتمويل المنشآت العامة المحلية و هو يخضع للقانون التجاري الجزائري ، و يقوم هذا البنك بكل العمليات لبنوك الودائع ، حيث يقوم أيضا بتمويل الاستثمارات المتمثلة أساسا في المقاولات العمومية ، يساهم في تنفيذ المخططات و البرامج التنموية الوطنية و القطاعية و يقوم بجمع عمليات البنوك كالقرض و الصرف و الخزينة التي لها علاقة بنشاطه لتسيير مجهوداته المالية و استخدامها .

3. 2 الإصلاحات المصرفية لسنة 1986:

جاءت الإصلاحات سنة 1986 كرد مباشر لانخفاض أسعار البترول و نقص المداخيل الذي أدى إلى ضعف في مصادر التمويل ، بالإضافة إلى وجود صعوبات في التعامل بين الجهاز المصرفي و المؤسسات العمومية ،الراجع لوجود توطين إجباري لدى مصرف واحد عند التمويل ، غياب سياسة تأطير القرض و عدم وجود سوق نقدية و سوق مالية² .

و قد تجسدت هذه الإصلاحات والتي تعتبر بمثابة أولى الإجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية ضمن سلسلة الإجراءات التي كانت تهدف إلى التحول بالنظام الاقتصادي مبادئه و مؤسساته نحو اقتصاد يقوم على أسس و قواعد السوق ، في إصدار قانون القرض و البنك لسنة 1986³

¹ تشام فروق ، أهمية الإصلاحات المالية المصرفية في تحسين أداء الاقتصاد ، مرجع سبق ذكره ص 2.

² الطيب ياسين ، النظام المصرفي في الجزائر في مواجهة تحديات العولمة ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد 3 ، 2003 ، ص 52 .

³ قانون رقم 12 - 86 المؤرخ في 19/8/1986.

و الذي يهدف إلى إصلاح جذري للمنظومة المصرفية، محددًا بوضوح دور البنك المركزي و البنوك التجارية كما تقتضيه قواعد و مبادئ النظام المصرفي ، كما تم إعادة الاعتبار لدور و أهمية السياسة النقدية في تنظيم حجم الكتلة النقدية المتداولة و مرافقتها تماثيا مع تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية¹ .

و هكذا أصبحت سياسة الائتمان المصرفي تخضع لمتطلبات و حاجات الاقتصاد الكلي و ليس لاحتياجات المؤسسات ، الأمر الذي نتج عنه نوع من الاستقلالية و المرونة في تعديل هيكل أسعار الفائدة الاسمية المطبقة من طرف البنوك مع ضبط و تعديل إجراءات التعامل مع المؤسسات فيما تعلق بشروط منح الائتمان .

و من الأهداف التي جاء بها القانون و الخاصة بإصلاح الجهاز البنكي مايلي² :

- تقليص دور الخزينة المتعاطم في تمويل الاستثمارات و إشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، إلا أن القانون لم يضع آليات تنفيذ ذلك؛
- الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير و بين نشاطات البنوك التجارية ؛
- أعاد القانون للبنك المركزي و وظائفه التقليدية و دوره كبنك مركزي؛
- أعاد القانون للمصارف و مؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار و توزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض ، كما سمح للبنوك بإمكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها و مدتها ، و أصبح أيضا بإمكانها القيام بإحداث الائتمان دون تحديد مدته أو الأشكال التي يأخذها ، كما استعادت المصارف حق متابعة استخدام القرض و كيفية استرجاعه ، و الحد من مخاطره خاصة عدم السداد ؛

• تنظيم و تطوير الأسواق المالية و النقدية باعتبارها أجهزة هامة لتوزيع الموارد³؛

• مراقبة عمليات الصرف و العلاقات مع الخارج⁴؛

- القيام ببعض التغييرات على مستوى الهياكل الاستشارية و المتمثلة في إنشاء مجلس وطني للقرض و لجنة لمراقبة عمليات البنوك بدلا من مجلس القرض و اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية المنشأة سنة 1971.

و قد جاء المخطط الوطني للقرض في القانون 86-12 المؤرخ في 19 سبتمبر 1986 المتعلق بنظام البنوك و القروض بشكل النظام المصرفي داخل هذا القانون، أداة تطبيق السياسة التي تقررها الحكومة في مجال جمع الموارد و ترقية الادخار و تمويل الاستثمار.

¹ بلعزوز بن علي و كتوش عاشور ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 ، ص 183 .

² نفس المرجع السابق ، ص 494 .

³ تشام فاروق ، أهمية الإصلاحات المالية المصرفية في تحسين أداء الاقتصاد ، مداخلة مرجع سابق ، 2004 ص 16 .

⁴ المرجع نفسه ص 27.

و يمر المخطط الوطني للقرض بثلاثة مراحل أساسية :¹

1- جمع المعلومات على أساس المعطيات الموجودة لدى المؤسسات الاقتصادية، و عليه تقوم مؤسسات القرض بتقدير الموارد و النفقات التي تقدم للبنك المركزي لدراستها ثم تقديمها للوزارة المعنية ؛

2- إعداد مخطط القرض وفقا للمعلومات المتحصل عليها من طرف المجلس الوطني للقرض
رقفة الحكومة ؛

3- تنفيذ المخطط الوطني للقرض مع مراقبة المجلس الوطني للقرض لكيفية تحقيقه و الأدوات المستعملة فيه .

4 إصلاح القطاع الفلاحي

في القطاع الفلاحي فقد صدر القانون 87- 19 المؤرخ في 18 ديسمبر 1987 و الذي جاء من اجل تقسيم المزارع الفلاحية العمومية بين عمالها في إطار مستثمرات فلاحية فردية² ، و أخرى جماعية ، حيث كانت هذه العملية تهدف إلى إعادة تنظيم الأملاك الزراعية للدولة و تشجيع القطاع الفلاحي الذي كان مهمشا مقارنة بالقطاعات الأخرى ، وقد قامت الحكومة سنة 1987 بتقسيم حوالي 3500 مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة صغيرة و مزارع فردية تتمتع بحقوق استغلال طويلة الأمد .

و إذا كانت جميع الإجراءات السالفة الذكر تهدف إلى تقويم القطاع العام ففي نفس الوقت تم كذلك اتخاذ إجراءات أخرى تهدف إلى ضبط النشاط الخاص ، من أهمها إلغاء الاحتكارات التي كان يتمتع بها بعض الخواص في ظل الاحتكار العمومي ، الشيء الذي سمح بإدخال قواعد أكثر مرونة في الصفقات العقارية و المعمارية ، كظهور محلات جديدة وفك احتكار أصحاب المحلات الحكومية ، وتعزيزت هذه الحركة بإدخال قواعد أكثر مرونة في منح الرخصة الإدارية للقيام بنشاط خاص ، و دخل الاقتصاد في شبه منافسة قضت على المضاربة المرتبطة بالمواقف الاحتكارية .

المطلب الثاني : الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 1988-1993

رغم الإصلاحات الذاتية التي قامت بها الحكومة الجزائرية في بداية الثمانينات سواء تلك المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية ، أو الإصلاحات المالية و المصرفية سنة 1986 ، إلا أن انهيار أسعار النفط سنة 1986 إلى أقل من 13 دولار ، بعد أن كان يتراوح سعره بين 27 و 40 خلال الفترة (1980-1985)، يضاف إلى انخفاض سعر صرف الدولار أمام

¹ الطيب ياسين ، النظام المصرفي في الجزائر في مواجهة تحديات العولمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 52 .

² بوهزة محمد ، بعض آثار الإصلاحات على المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة ورقلة ، العدد 1 ، نوفمبر 2001 ، ص 21 .

العملات الأخرى بعد سنة 1985 مما عمق مشكلة أخرى و هي تقليص إيرادات الصادرات من جهة و من جهة أخرى تضخيم حجم مديونية الجزائر على اعتبار أن القسم الأعظم من صادرات الجزائر بالدولار الأمريكي و من ثم فإن انخفاض قيمة الدولار أمام العملات الأخرى سوف يؤثر سلبا على ديون الجزائر، حيث وصلت نسبة إجمالي الديون إلى الصادرات سنة 1986 إلى 210 %، نسبة خدمة المديونية إلى الصادرات خلال نفس السنة 50 % بينما وصلت سنة 1988 إلى 83 %، و بالتالي وجدت الجزائر نفسها في أزمة تمويل حادة ، و رفضت الدول الأجنبية و الهيئات المالية الدولية تقديم المزيد من القروض لها، في ظل هذه الظروف بادرت الجزائر بالقيام بجملة من الإصلاحات في إطار التوجه نحو الاقتصاد سوق ابتداء من سنة 1988 ، كمحاولة للخروج من الركود الاقتصادي الذي عرفته البلاد آنذاك و ذلك بإصدار مجموعة من القوانين التي تدرج ضمن التحلي عن النظام الاشتراكي و تبني نهج اقتصاد السوق .

1.2 الإصلاحات الاقتصادية سنة 1988

1.1.2 استقلالية المؤسسات العمومية

بعد أن اتضح أن الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية لم تستطع تحقيق الأهداف المسطرة ، بل هناك من يرى أنها زادت تعقيدا ، و في ظل عجز الدولة عن تمويل المؤسسات الوطنية استلزم ذلك خلق إجراء اقتصادي جديد يسمح للمؤسسة أن تدير نفسها بأكثر حرية و تعتمد على نفسها في التمويل ، و تبلورت فكرة استقلالية المؤسسات في صدور القانون رقم 88 - 01 بتاريخ 12 جانفي 1988 .

و قد تم تناول مصطلح استقلالية المؤسسات العامة من طرف الوزير الانجليزي **Herbert Morison** ما بين 1942 - 1931 و كان يقصد به إعطاء حرية أكثر في تسيير المؤسسات العامة و لاسيما نشاطها الدولي خارج إنجلترا¹.

و عرفها السعيد أوكيل² بأنها انفصال للنظام الداخلي للمؤسسة عن النظام الخارجي المتمثل في الوصايا ، و يشمل جوانب مختلفة في نشاطات التسيير و الادارة و الحرية في إتخاذ القرار بشرط تحمل مسؤولية نتائج هذا الأخير .

و يقوم مبدأ الاستقلالية على توفير قانون أساسي ، ووسائل عمل يمكنان المؤسسة من الأخذ حرية المبادرة و التسيير لغاية استقلال طاقتها الذاتية فضلا عن إمكانية قيام المؤسسة بعملية التعاقد وفقا لمبادئ القانون التجاري الذي يحملها مسؤولية السوق سواء أكانت ايجابية أو سلبية³ .

¹ الداوي الشيخ ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة ، مجلة العلوم الاقتصادية و القانونية ، جامعة دمشق ، المجلد 25 ، العدد الثاني ، 2009 ، ص 260 .

² سعيد أوكيل استقلالية المؤسسة العمومية، تسيير و اتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1994، ص 20.

³ الداوي الشيخ ، مرجع سابق ، ص 260 .

و حسب قانون 88-01 فإن المؤسسة الاقتصادية العمومية شخص معنوي لها قانون خاص بشركة الأسهم أو المسؤولية المحدودة لها رأسمال و استقلالية مالية وتعمل وفق قواعد القانون التجاري بحكم العلاقات التعاقدية ،التي تستلزمها الاستقلالية كما أن هذه الأخيرة ستعطي للمؤسسة العمومية مجالا جديدا للمناورة و التحرك و تصبح وحدة نشاط حية ، أداة ديناميكية فعالة تستعمل الموارد البشرية و المادية و المالية المتاحة لها استعمالا أمثل في خلق و توسيع الثروات الوطنية و تحقق أهدافها في ظل الأهداف العامة للخطة الوطنية للتنمية الشاملة .¹

انطلاقا من هذا يبدو أن الهدف من استقلالية المؤسسة هو جعلها قادرة على تلبية حاجات السوق بالمنتجات المختلفة من أجل خلق مصدر التراكم للاستثمارات الممولة ذاتيا ، كما يجب على المؤسسة أن تتطلق من مبدأ المردودية المالية أي بالاعتماد على الحساب الاقتصادي أولا و خلق قدرة تنافسية عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج و تحسين الجودة لمنتجاتها ، لتجد مكانتها في الأسواق الداخلية و الخارجية و توفر النقد الأجنبي لها ، مما سينعكس على المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني و رفع المستوى المعيشي للسكان ، خلق مناصب شغل جديدة و زيادة القيمة المضافة الوطنية ، و الاندماج بسهولة في الاقتصاد العالمي .

إن الفرصة التي أتاحتها آنذاك الاستقلالية للمؤسسات العامة الاقتصادية لتعمل في ظل ظروف تنسم بإمكانية تحقيق الكفاءة في تسييرها يمكن تحليلها من خلال النقاط التالية :²

أولا : الفصل بين مفهوم ملكية الدولة و تصرف المؤسسة فيها :

عد المحللين عملية في الفصل في مسألة الملكية من طرف الدولة للمؤسسات العامة الوطنية آنذاك بمنزلة دافع قوي لهذه الأخيرة نحو تسيير يتصف بالكفاءة ، نظرا إلى ما كان يمثله مفهوم ملكية الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات من طرف الدولة من قيود على تسييرها ، و من ثم على نتائجها ففي المرحلة السابقة للاستقلالية كانت الدولة تتدخل بوساطة هيئات مختلفة (لوصاية) في تسيير المؤسسات ، و زيادة على ذلك لم تكن هناك الحرية في التصرف في أملاك المؤسسات لأنها ملك للدولة ، أيضا يعد الرصيد الموجب للمؤسسات العامة ملكا قانونيا للدولة (قانون المالية لسنة 1970) ، كما أن تعيين أطرها العليا من طرف المركز و كذا سلم الأجور و نظام التشغيل أعاقها عن كل تحكم في تسيير مواردها البشرية .

و لكن مع الاستقلالية أصبح القانون المتعلق بتوجيه المؤسسات يفصل بصورة واضحة بين حق ملكية رأس المال من طرف المؤسسات ، و صلاحية الإدارة و التسيير فيها ، إذ بموجب هذا القانون أصبحت المؤسسات العامة الاقتصادية شخصية معنوية متميزة عن الدولة ، هذه الأخيرة تعد مالكة مساهمة في رأس مال ، لكن لا تتدخل في إدارته و تسييره و هذه الملكية تترجم في الأسهم التي

¹ سعيد أوكيل، مرجع سابق ، ص 25 .

² الداوي الشيخ ، مرجع سابق . ص ص 264-266 .

تصدرها المؤسسات للدولة مقابل تحويل هذه الأخيرة إلى حصص عينية أو نقدية و جعلها تحت تصرف الشخصية المعنوية الممثلة للمؤسسات حسب ما جاءت به المادة (698) من القانون التجاري رقم 88-04 المؤرخ في 12/01/1988.

و تجدر الإشارة إلى أن الذي ينوب عن الدولة في أداء دور المالك في رأس مال المؤسسات آنذاك هو ما اصطلح على تسميته "صناديق المساهمة" التي تعد شركة مساهمة عمومية ، و يعد ضامنا لمقابل القيمة المتمثلة في الأسهم و الحصص و السندات و القيم الأخرى التي تقدمها الدولة و الجماعات المحلية ، بوصفها متعاملا ائتمانيا .
و قد بلغ عدد هذه الصناديق ، المناجم ، الكيمياء ، البتر وكيمياء ، الصيدلية ، مواد التجهيز ، البناء ، الإلكترونيك ، المواصلات السلكية و اللاسلكية ، الإعلام الآلي الصناعات المختلفة والخدمات . (و قد بدأت نشاطها الفعلي يوم 23 أوت 1988)، ثم ما لبث ان حلت و عوضت بما سمي آنذاك "الشركات القابضة holding .

و قد كانت السلطات العليا في الجزائر تنتظر نتائج إيجابية من تطبيق هذه السياسة الجديدة من منطلق أن المؤسسات العامة الاقتصادية - في إطار الاستقلالية - قد تحررت من التسيير الإداري ، و أصبحت مستقلة ماليا و إداريا ، و من ثم لم يبق لها إلا أن تتأقلم مع الظروف الاقتصادية الاجتماعية الجديدة في إطار تسيير علمي مستقل يعيد لها وظيفتها الحقيقية ، و تنشط و هي آخذة بالحسبان مبدأ الربحية ، و لن يتأتى لها ذلك إلا إذا أخذت في الحسبان عاملي الكفاءة و الفعالية ، لأنها من دونهما لا يمكن أن تحقق أهدافها التي وجدت من أجلها ، وحينها لا يبقى أمامها سوى سبيل واحد هو الإفلاس و التسوية القضائية ، مما يعني انسحابها قانونا من السوق .

ثانيا: أيضا كان ينظر إلى مبدأ الاستقلالية المالية للمؤسسات العامة الاقتصادية آنذاك على أنه بعد تطبيق سياسة الاستقلالية تصبح المؤسسات العامة هي التي تحدد مستقبلها و تطورها، انطلاقا من الظروف المحيطة بها ، مما يجعلها تأخذ عامل الكفاءة بالحسبان عند اتخاذ قراراتها الاستثمارية .

ثالثا : كانت تتوقع الهيئات التي أوكلت لها مهمة الإشراف على إعداد السياسات و تنفيذها في نهاية ثمانينات القرن الماضي، أن تمتع المؤسسات العامة الاقتصادية بإمكانها إصدار قرارات تتحمل مسؤوليتها سوف يتيح لها فرصة ممارسة نشاطها في إطار الأخطار التسييرية ، و من الطبيعي أن ليس من مصلحة المؤسسات العامة و فائدتها أن تتبنى مسؤولية ولوج المخاطرة دون أن تتوخى عامل الكفاءة في التسيير و الادارة .

رابعا : يضاف إلى العوامل السابقة الذكر ، عامل آخر تمثل آنذاك في إصدار المراسيم و القوانين المتعلقة بتحديد كفاءات تطبيق المكافآت على المردودية و طرائق ربط الأجور بالإنتاج (مرسوم رقم 88 - 221 المؤرخ في 11/2/1988) ، فقد كان ينظر الساسة الاقتصاديون حينها أن هذه التشريعات الجديدة ستنجح للمؤسسات العامة حرية أكثر في مجال تحديد مناصب العمل

والأجور ، و شروط قبول العمال أو طردهم ، بحيث يصبح ذلك مرتبط بدرجة كبيرة بظروفها و إمكانياتها الداخلية ، مما يجعل تسييرها يتصف بالكفاءة لأنه سوف تتجسد علاقة الربط - إلى حد كبير - مابين للمسؤولية عن نتائج المؤسسة و طرق تسيير العامل البشري فيها .

خامسا : أتيحت أيضا للمؤسسات العامة في ذلك الوقت في إطار الاستقلالية إمكانية إعدادها لهيكلها التنظيمي حسب احتياجاتها الإدارية و التسييرية .

سادسا: أعطيت للمؤسسات العامة آنذاك حرية تحديد أسعار منتجاتها ، و هذا تطبيقا لقانون (89-12) المتعلق بالأسعار، والذي صدرت مراسيمه التطبيقية في افريل 1990 ، و كذا اختيار شبكات توزيع منتجاتها .

سابعا: كان يحق للمؤسسات العامة بموجب مبدأ الاستقلالية عقد أية صفقة تدخل في إطار الموضوع الاجتماعي لها ، و تبعا لمصالحها ، دون اللجوء إلى ترخيص من الهيئة الوصية.

2. 2 الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط¹

لتسهيل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق و تجنب معوقات التوجيه الاقتصادي البيروقراطي فإن قانون 88 - 02 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق بنظام التخطيط وضع على الطريق إجراء التخطيط اللامركزي ، ومن ثم فان التخطيط يسعى ليرتبط حول صنفين من الاستثمارات : الاستثمارات المركزية و الاستثمارات الإستراتيجية ، تتسم الاستثمارات الإستراتيجية عادة بغياب المرد ودية المالية و لذلك فان الخزينة العامة تتكفل بتمويلها و تتحمل خسائر التسيير ، أما بالنسبة للاستثمارات المركزية يوفر للمؤسسات الاقتصادية العمومية إمكانية تحقيق المردودية متحملة، كل النتائج بعيدا عن كل القيود الإدارية ، سواء انطلاقا من مواردها الخاصة أو القروض المصرفية المتفاوض عليها على أسس تجارية .

2 . 3 إصلاح القطاع المصرفي

لم يخل قانون 1986 من النقائص و العيوب ، فلم يستطع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية ، خاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية منذ 1988 و عليه فإن بعض الأحكام التي جاء بها لم تعد تتماشى و هذه القوانين ، كما أنه لم يأخذ بالاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد ، و كان من اللازم أن يكيف القانون النقد مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون ، و في هذا الإطار بالذات جاء القانون 88-06 المعدل و المتمم للقانون 86-12 و على هذا الأساس يمكن تحديد المبادئ و القواعد التي قام عليها قانون 1988 في النقاط التالية :

¹ صالح مفتاح ، تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية ، المركز الجامعي بشار ، 21/20 افريل ، 2004 ، ص 5 .

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات ؛
- دعم دور البنك المركزي في ضبط و تسيير السياسة النقدية لإحداث التوازن في الاقتصاد الكلي ؛
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية و التوازن المحاسبي و هذا يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة و يجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية و المردودية ، ولكي يحقق ذلك ، يجب ان يكيف نشاطاته في هذا الاتجاه ؛
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه ؛
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل ، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية ؛
- و النتيجة أن الإصلاحات الاقتصادية و المالية عرفت مرحلة نوعية هامة سنة 1988 ، فبعد إصدار النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية ، بما فيها البنوك التي أصبحت وظيفتها الأساسية هي جمع الموارد و ضمان التوجيه الأمثل لها ¹ ، التي أصبحت تسيير وفقا للمبادئ التجارية و المردودية ، على أساس أن هذا القانون يعتبر مؤسسات القرض هي مؤسسات عمومية اقتصادية ، كما يسمح هذا القانون لمؤسسات القرض و المؤسسات المالية باللجوء إلى القروض متوسطة الأجل في السوق الداخلية و السوق الخارجية ، و في ذات الوقت ألغى التوطين الإلزامي الوحيد ، كما تخلت الخزينة العامة عن تمويل استثمارات المؤسسات العمومية الاقتصادية ، ليوكل ذلك للنظام المصرفي ، فكان هذا انطلاقة لظهور قواعد جديدة في التسيير الاقتصادي تفصل بين دور الأعوان الاقتصادية و دور الدولة في تعبئة و تمويل و تراكم رأس المال . و من هنا يمكن القول أن استقلالية البنوك بصفتها مؤسسات اقتصادية عمومية قد تمت فعلا في سنة 1988.
- هذه الإصلاحات أعطت المعنى الحقيقي للعلاقات بين البنوك و المؤسسات بالتأكيد على طابعها التجاري ، و في هذا الإطار لم تعد البنوك مجبرة على تمويل المؤسسات العمومية خلافا على ما كانت عليه من قبل البنوك التي تعتمد على موارد محدودة عليها أن تكون أكثر صلابة اتجاه المؤسسات العمومية .

4. 2 الإصلاحات المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي

لقد أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي هي:

¹ حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 138.

2. 4. 1 برنامج التثبيت الاقتصادي الأول 31 ماي 1989 - 30 ماي 1990

أمام أزمة المديونية الخائفة ، وإصرار الجهات الدائنة على إيجاد اتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط لإعادة جدولة الديون ، لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية ، و بالفعل وافق الصندوق على تقديم 155.7 وحدة حقوق سحب خاصة مقابل تنفيذ شروطه ، و كان محتوى الاتفاق - اشترط على الجزائر مقابل الدعم المالي - مايلي :

- إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا و تقيدا ؛
- تقليص العجز الميزانية؛
- تعديل سعر الصرف ؛
- إزالة التنظيم الإداري للأسعار .

و تنفيذًا للاتفاق قامت الجزائر باتخاذ الإجراءات التالية :

أولاً: إصدار القانون 89-12 المتعلق بالأسعار و ذلك شهرين فقط بعد تاريخ التوقيع على الاتفاق، و هذا القانون فرق بين نوعين من الأسعار هما ¹ :

- **الأسعار الإدارية :** و هي خاضعة لإدارة الدولة و تهدف إلى تدعيم القدرة الشرائية للأفراد و النشاط الإنتاجي و يتم ضبطها عن طريق تحديد الأسعار القصوى و أسعار الهامش .
- **الأسعار الحرة:** و هو ما يعرف بنظام التصريح بالأسعار، من خلاله يصرح الأعوان الاقتصاديين بالمنتجات و الأسعار المرغوبة لدى المصالح التجارية و يتعين على الأعوان الالتزام بتلك الأسعار و هي موجهة لتحسين عرض السلع عن طريق ممارسة سياسة حقيقية للأسعار .

ثانياً : من خلال قانون المالية لسنة 1990 ، تراجعت الجزائر عن دعم القروض الممنوحة لمؤسسات القطاع العام ، و قامت بإدخال بعض التعديلات على السجل التجاري ، و خاصة فيما يخص السجل التجاري ، استحداث الإطار القانوني للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة ، إصدار بعض الأحكام الجبائية ، اعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك و منح رخص الاستيراد للمتعاملين و الخواص و هذا من شأنه أن يمهد للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية .²

ثالثاً : إحداث تغيير جذري على مستوى المنظومة التشريعية في المجال النقدي و ذلك بصور قانون النقد و القرض رقم 90-10 الصادر في أفريل 2010 و المتعلق بالنقد و القرض و الذي يعتبر نصا تشريعيا يعكس بحق الإعراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي . و بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانونا 1986 و 1988 ، فقد حمل أفكارا جديدة فيما يتعلق

¹ بطاهر علي، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسبية بن بوعلي ، الشلف، العدد 1 ، السداسي الثاني ، 2004 ، ص 197 .

² بن شهرة مدني، الإصلاح و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) ، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2009 ، ص131 .

بالنظام البنكي و أدائه،¹ و قد وضع التعريف بالقانون الأساسي للبنك المركزي و نظم البنوك و القروض في آن واحد فهو ² :

- يجعل هيكله النظام المصرفي أرضية لعصرنته ؛
- يعطي للبنك المركزي استقلاليته ؛
- يمكن للبنك المركزي من استعادة صلاحياته التقليدية الخاصة بالبنوك المركزية؛
- يزيل كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي؛

يسعى قانون النقد و القرض إلى تحقيق الأهداف التالية:³

- إعادة صنع قواعد اقتصاد السوق و إعادة تأسيس ملاءة مؤسسات الدولة و البنوك ؛
 - محاربة التضخم و مختلف أشكال التسريبات ؛
 - وضع نظام مصرفي عصري و فعال في تعبئة و توجيه الموارد ؛
 - عدم التمييز بين الأعوان الاقتصادية في منح القروض.
- و من أهم مبادئ قانون القرض و النقد هو الفصل بين دائرة الميزانية و دائرة الائتمان فقد كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية ، حيث همش النظام المصرفي و كان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات ، و خلق مثل هذا الأمر غموضا كبيرا على مستوى نظام التمويل ، فجاء قانون النقد و القرض ليضع حدا لذلك ، فأبعدت الخزينة عن منح القروض للاقتصاد ، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة .
- و عليه أصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية ، و يسمح الفصل بين هاتين الدائرتين ببلوغ الأهداف التالية :
- ✓ استعادة البنوك و المؤسسات المالية لوظائفها التقليدية و المتمثلة في منح القروض ؛
 - ✓ تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد ؛
 - ✓ أصبح توزيع القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية، و إنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع.

كما وضع قانون 10-90 النظام المصرفي على مستويين ، فميز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ، و نشاط البنوك التجارية كموزع للقرض ، و بموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك يراقب نشاطاتها و يتابع عملياتها ، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2005 ، ص 196 .

² مصطفى عبد اللطيف دور البنوك و فعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي حالة الجزائر ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، عدد 4، 2006 ، ص 75.

³ المرجع السابق ، ص ص 75-76 .

أخير للإقراض في التأثير على السياسة الائتمانية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي ، فبإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط المصرفي و تحديد معايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية و تحكمه في السياسة النقدية .

و في الأخير فقد نص القانون صراحة بمنح رخص إنشاء البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية و الأجنبية، أو الاكتتاب في رأسمال البنوك الوطنية القائمة¹، بغية إحداث منافسة حقيقية بين البنوك لتحسين خدمات القطاع المصرفي .

و منه يمكن القول أن قانون القرض و النقد وضع و بشكل تام المنظومة المصرفية و النظام النقدي في مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزيا على اقتصاد موجه بآليات السوق .

2. 4. 2 برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 1991/06/03 – 1992/03/30

تم الاتفاق على برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني بين الجزائر و صندوق النقد الدولي بتاريخ 3 جوان 1991، حيث تم تحرير رسالة النية في 27 افريل 1991² ، و يهدف هذا البرنامج إلى³:

- التقليل من حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و ترقية النمو الاقتصادي عن طريق تفعيل المؤسسات العمومية منها و الخاصة ؛
 - تحرير التجارة الخارجية و الداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية الدينار للتحويل ؛
 - ترشيد الاستهلاك و الادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع و الخدمات و كذلك أسعار الصرف و تكلفة النقود.
- و مجموعة الإجراءات التي قامت بها السلطات الجزائرية بينت حسن النية في تنفيذ شروط صندوق النقد الدولي و هي⁴ :
- تحرير أكثر من 75 % من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي و امتد ذلك إلى غاية جويلية 1992 و خاصة المواد الغذائية إلى جانب المواد الوسيطة و الكمالية ؛
 - إصدار بعض التشريعات المنظمة للتجارة الخارجية و الداخلية و حركة رؤوس الأموال و تنظيم الجمارك و تشجيع الاستثمار الأجنبي و فتح المنافسة الأجنبية في مجال قطاع المحروقات ؛
 - إصدار مراسيم تخص النظام المالي كإنشاء سوق القيم المنقولة و هيكل السوق المالي؛

¹ تم السماح للشركاء الأجانب بالمساهمة في رأس مال البنوك التجارية المحلية ، وفقا لقانون القرض و النقد و البدء في إجراءات خصصة بعض البنوك الوطنية و اعتماد بنوك خاصة وطنية و أجنبية منها : Bank , Khelifa Bank , City Bank , CNMA , Union Bank Baraka

² Ben Bitour Ahmed, l'Algérie au troisième millénaire défiset potentialités, Edition marinoor, Alger 1998 , p p 77-78

³ الهادي خالدي ، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، دار الهومة للنشر ، 1996 ، ص 216.

⁴ بن شهرة مدني ، مرجع سابق ، ص ص 133-134.

- تشجيع الاستثمار الخارجي و فتح المنافسة الأجنبية خصوصا في قطاع المحروقات؛
- إصلاح النظام الضريبي و تحرير القيود الجمركية و ذلك بإدخال تغييرات على بعض المراسيم التي تمس الرسوم على الخدمة العامة؛
- ابتداءا من 1 أكتوبر 1991 ، بدأ تقليص دعم موارد المحروقات و الكهرباء ؛
- تطهير المؤسسات العمومية تحت إشراف صناديق المساهمة، حيث خصصت لــــها 142.9 مليار دج في الفترة 1991-1993¹ ؛
- تحديد نمو الكتلة النقدية M3 بـ : 12 % لسنة 1991 ؛
- حق حيازة و تصرف المصدرين خارج قطاع المحروقات في إيراداتهم بالعملة الصعبة .

2. 4. 3. برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث افريل 1994 – مارس 1995

بدأت الدفعة الثالثة من الإصلاحات الاقتصادية في افريل 1994 بسبب حدوث تدهور آخر في أسعار النفط سنة 1994 ، حيث انخفض سعر البرميل من 20 دولار سنة 1993 إلى 14,9 دولار في سنة 1994 و ارتفع معدل التضخم حوالي 30 % سنة 1993 ، و ارتفعت معدلات خدمة المديونية حيث بلغت سنة 1993 حوالي 86 % ، كل هذه المشاكل دفعت الحكومة الجزائرية إلى الاستجداء بصندوق النقد الدولي قصد تجاوز الأزمة الحادة التي تمر بها و تبني نظام اقتصاد السوق للتخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية كالبطالة و السكن . و عليه وافق الصندوق النقد الدولي قصد تجاوز الأزمة الحادة التي تمر بها الجزائر ، و تبني نظام اقتصاد السوق للتخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية كالبطالة و السكن . و عليه وافق الصندوق على منح مساندة مالية تقدر بـ 731.5 مليون حقوق سحب خاصة ، و تخصيص 1 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي ، مما أدى بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية الدولية و تم إبرام عدة اتفاقيات من أجل إعادة جدولة الديون².

فقد تم الحصول على إعادة الجدولة الأولى مع نادي باريس في نهاية ماي 1994 في أعقاب اتفاق تحقيق استقرار لمدة سنة مع الصندوق ، تم في هذه العملية إعادة جدولة ما قيمته 400.4 مليون دولار على مدار 16 سنة منها 4 سنوات معفاة من الدفع ، و تعرف الطريقة المعتمدة بالطريقة المختلطة أو المشتركة ، و تتمثل في سداد استحقاق في السنة أحدهما في 30 ماي و الثاني في 30 نوفمبر و هي تدريجية ، لان المبالغ المصروفة بمقتضى خدمة الدين عند انقضاء فترة الأعباء

¹ Ben Bitour Ahmed ,op cit p 90

² بن شهرة مدني، مرجع سبق ذكره ، ص 137 .

سترتفع تدريجيا ، و هكذا نسبة 52 % من المبالغ سيتم دفعها على مدى 9 سنوات و نسبة 48 % الباقية ستدفع خلال السنوات الثلاثة الأخيرة¹ .

و من ناحية أخرى فإن الصندوق يقدم مبلغ 260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات و فترة سدادها هي 5 سنوات ، ثلاثة منها معفاة من دفع خدماتها ، و عليه فإن مبلغ 240,5 مليون دولار هو الذي يحرر فوراً لعملية سحب مبلغ 840 مليون دولار ، و قد ساعدت إعادة الجدولة المبرمة سنة 1994 على خفض قسط خدمة الدين حسب جداول المديونية إلى 35.5% بدلا من 96% و لو أن هذا الاتفاق لم يبرم ، و ابتداء من سنة 1995 ارتفع هذا القسط إلى 84 % .

تقدمت الجزائر مرة ثانية أمام نادي باريس في جويلية 1995 ، و تقدمت المرة الأولى أمام نادي لندن للحصول على اتفاق إعادة جدولة ديونها الخاصة ، ولم تتحقق هذه الأخيرة إلا في جويلية 1996 ، و قد وصلت المبالغ المثبتة بموجب اتفاقين إلى 7 مليار و 2.3 مليار دولار على التوالي ، و عليه فإن مجموع 14 مليار دولار كان موضوع إعادة الجدولة ، و ساهمت عمليات التمويل الاستثنائية التي منحتها هذه للمؤسسات المتعددة الأطراف في رفع هذا الرقم إلى 20 مليار دولار ، فعملية إعادة الجدولة هي عملية تتمثل في تخفيف عبئ الديون و تلطيف مفعول الاستحقاق² .

و يهدف الاتفاق الثالث المسمى باتفاقية الاستعداد الائتماني البرنامج إلى :

• استعادة وثيرة النمو الاقتصادي و تحقيق معدل نمو بين 3% و 6% خلال سنة 1994-1995؛

- تخفيض معدل التضخم و تحرير الأسعار و رفع الدعم عنها ؛
 - إعادة تجديد دور الدولة ؛
 - تخفيض قيمة الدينار؛
 - تنويع الصادرات خارج المحروقات ؛
 - ترسيخ قواعد اقتصاد السوق و تشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي و المحلي ؛
 - في مجال الجباية تقليص الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة و الحقوق الجمركية و إجراء تعديل تصاعدي لمعدل الضريبة على الأرباح غير الموزعة ؛
 - إعادة توازن المدفوعات و ذلك بتخفيض عبئ الديون الخارجية .
- و التزمت الجزائر بتنفيذ بنود هذا الاتفاق التزاما شهد به المدير العام لصندوق النقد الدولي و تتمثل أهم الإجراءات و النتائج المترتبة عن تنفيذه فيمايلي³ :

¹ مخلوفي عبد السلام ، أزمة المديونية و لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية ، المركز الجامعي ، بشار 20 / 21 أبريل 2004 ، ص 6.

² المرجع نفسه ص 4.

³ الهادي خالدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 210-213.

- ارتفاع نسبة السلع المحررة أسعارها إلى 84 % من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك ؛
- رفع أسعار الخدمات بنسبة تراوحت بين 20 % إلى 30 % في مجال النقل و الهاتف و الخدمات البريدية ؛
- تعديل أسعار الكهرباء و الحليب كل 3 أشهر ؛
- لم يتحقق معدل النمو المقدر ب 3 %، بل وصل الناتج المحلي الحقيقي إلى نمو سلبي بلغ 0.4 %؛
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية ب 40 % و أسعار المحروقات ب 15 %.
- تحقيق ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10% في سنة 1994 مقابل زيادة قدرها 14.2 % كانت مقررة في البرنامج ؛
- رفع معدلات الفائدة خلال سنة 1994 و إلغاء السقوف على الفوائد المدينة و السقوف على الفوائد في السوق النقدي فيما بين البنوك؛
- فرض نسبة 2.5 % كاحتياطي إلزامي على كافة الودائع بالعملة الوطنية و في نفس الوقت طرحت الخزينة سندات بأسعار فائدة مقدرة ب 16.5 % سنويا ؛
- تأجيل تطبيق الزيادة في الأجور المقررة و المقدرة ب 12.5 % و التي كانت من المفروض تطبيقها في الربع الأخير من سنة 1994 ؛
- وصل معدل التضخم إلى حدود 29% مقابل 38 % متوقعة في البرنامج ؛
- تخفيض مديونية الحكومة اتجاه النظام المصرفي بمبلغ 22 مليار دولار ؛
- تقليص العجز الكلي في الميزانية العامة بالنسبة للناتج المحلي إلى 4.4 % مقابل 5.7 % المقدرة في البرنامج .

المطلب الثالث: الإصلاحات الهيكلية خلال الفترة 1995-1998

- إن الاتفاقيات السابقة كانت تهدف بالأساس إلى إحداث استقرار كلي بإدارة الطلب الكلي و بالتالي تحقيق التوازنات في الاقتصاد الكلي ، احتواء التضخم بينما يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تعميق إجراءات الاستقرار ، بالإضافة زيادة العرض الكلي السلعي الخدمي ، و بعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط ، و هذا بإقامة البيئة التشريعية و التنظيمية اللازمة لتسهيل العملية الإنتاجية في القطاعين العام و الخاص ، و العمل على إعادة الهيكلة في البنية التحتية للاقتصاد الوطني¹ ، وكان لهذا البرنامج مجموعة من الأهداف حسب صندوق النقد الدولي هي² :
- تحقيق نمو متواصل بقيمة 5 % خارج قطاع المحروقات؛

¹ عمر شريف، مرجع سبق ذكره ، ص 15.

² حاكمي بوحفص مرجع سبق ذكره ، ص ص 6-7 .

- تخفيض التضخم إلى 10.3 %؛
 - تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3 % مقابل 2.8% خلال 1994-1995؛
 - التحرير التدريجي للتجارة الخارجية ؛
 - تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات ؛
 - وضع إطار تشريعي الخوصصة .
- و قد سطرت الحكومة مجموعة من السياسات متناسقة في شقيها الاقتصادي الكلي و الهيكلي، و يدور هذا البرنامج حول تسيير مالي صارم بإعادة النظر في دور الدولة، أهم هذه السياسات هي:

1.3 السياسات المالية

تمثل سياسة الإصلاح المالي أحد المحاور الرئيسية لبرنامج العديل الهيكلي ، حيث تستهدف القضاء على عجز الميزانية العامة و تحقيق فائض أو على الأقل توازن من جهة ، و من جهة أخرى كبح معدلات التضخم المرتفعة .

و لتحقيق هذا الهدف اتبعت السلطات الجزائرية مجموعة من التدابير تهدف إلى تقليص النفقات العامة و زيادة الإيرادات العامة هي:

- تخفيض التعيينات الجديدة في الوظائف الحكومية بالإضافة إلى تجميد شبه كلي للرواتب حيث أن هذه الأخيرة أصبحت تمثل 24% منها في سنة 1993¹.
- تقليص الاتفاق الاستثماري العام؛
- تخفيض نفقات التجهيز حيث أصبحت تمثل 24% من الميزانية و 7.6% من إجمالي الناتج الخام في سنة 1998 بدل 26% و 8.7% في سنة 1993².
- إلغاء الدعم على السلع ذات الاستهلاك الواسع (القمح ، الفريضة ، الزيت ، السكر،...) بصفة تدريجية خلال الفترة 1994-1996 ، إذ تؤكد البيانات الكمية أن موارد الصندوق المختص انخفضت من 2.9 % إلى 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي³ .
- إلغاء الدعم الضمني لأسعار الطاقة على مراحل للوصول إلى التكلفة الحقيقية و إلى الأسعار الدولية ، فبالنسبة لأسعار الكهرباء مثلا فقد تم رفع الدعم المقدر ب 1 % من الناتج المحلي الإجمالي بشكل كلي من خلال التعديلات في الأسعار لكل ثلاثي من أوت 1994 حتى نهاية 1997⁴ .
- إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة و إلغاء تعويضات التسريح .

¹ بظاهر علي، مرجع سبق ذكره ، ص 193 .

² المرجع نفسه ، ص ص 192-193 .

³ روايح عبد الباقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 219 .

⁴ المرجع نفسه ، ص 219 .

2.3 السياسة النقدية

قبل عملية الإصلاح الاقتصادي كان عجز الميزانية يتم تمويله عن طريق الإصدار النقدي ، مما أدى إلى رفع معدل التضخم و عدم توازن الحساب الخارجي مع وجود اختلالات تتعلق بتدفقات الاستثمار و الائتمان ، و بالتالي تشجيع هروب رأس المال ، و في هذا السياق يمكن القول أنه لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة ، و ذلك للتداخل بين الخزينة العامة و البنك المركزي من جهة و ضعف الوساطة المالية من جهة أخرى .¹

و في هذا السياق قامت الجزائر باتخاذ الإجراءات النقدية التالية :

- تحرير أسعار الفائدة من خلال رفع أسعار الفائدة الاسمية لتحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة تمكن من استقطاب الادخار الخاص؛
- الابتعاد عن الائتمان الموجه، وذلك من خلال إلغاء السقوف الائتمانية و إزالة القيود المفروضة على البنوك في مجال المعايير و المبادئ التي يتحكم إليها نشاط البنوك بما ينسجم و التوجهات الجديدة ؛²
- التوجه نحو عوامل السوق في تمويل الخزنة و ذلك من خلال إلغاء التمويل الإجباري للخزينة و إلغاء إلزام البنوك شراء أدونات الخزينة ، و فتح المجال أمام القطاع الخاص و الوساطة المالية لكي تلعب دورها في تعبئة و حشد الموارد المالية عن طريق المزاد العلني ، بهدف تمكين الخزينة من تدبير احتياجاتها المالية³ ؛
- إنشاء معدل احتياطي إجباري ب 3 % على الودائع البنكية و احتياطات تعويضية حتى 11 % سنويا مع مراقبة الحسابات البنكية و احتياطات تعويضية حتى 11% سنويا مع مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك الدولي ؛
- الحد من تمويل المؤسسات العمومية من الخزينة العامة و حث هذه المؤسسات على رفع رأسمالها من الموارد لدى البنوك؛
- تطوير السوق النقدية و ذلك بوضع نظام مزايمة على القروض ، و مزايمة على ادونات الخزينة إدخال عمليات السوق المفتوحة⁴ ؛
- إعادة رسملة البنوك لتطبيق معدل كفاية رأس المال 4 % .

¹ قدي عبد المجيد، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ، 1995 ، ص 227 .

² بوعتروس عبد الحق ، الإصلاح المالي و المصرفي في الجزائر و تحديات المرحلة المقبلة ، مجلة الاقتصاد و المجتمع ، مخبر البحث المغرب الكبير الاقتصاد و المجتمع ، جامعة قسنطينة ، 2002 ، ص 65 .

³ قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005 ، ص 296 .

⁴ المرجع نفسه ، ص 296 .

3 . 3 الإصلاح البنكي

لقد تم اتخاذ مجموعة من التدابير في مجال الإصلاح البنكي تهدف لتحسين دور الوساطة المالية و دفع البنوك إلى اعتماد دراسة المردودية الاقتصادية ، و الانتباه لدرجة المخاطر و كذا تقييم تكلفة الفرصة البديلة للمشاريع ، تتمحور هذه التدابير في :

- البدء بالعمل بنظام التأمين على الودائع مع نهاية سنة 1996 ؛
- إعادة هيكلة البنوك العامة و ذلك لتوفير متطلبات عملية الخوصصة ، و لتوفير بيئة تنافسية في السوق البنكي من شأنها أن ترتقي بالقطاع إلى مستوى النشاط المصرفي العالمي¹ ؛
- إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط و إدراجه ضمن النظام البنكي ابتداء من سنة 1996 ؛

- دعم التدابير الاحترازية التي تحد من المخاطرة و تضع القواعد لتصنيف القروض .
- فتح بورصة الجزائر لأول مرة في 13 سبتمبر 1999² .

3 . 4 تحرير سعر الصرف

فيما يخص سياسة سعر الصرف ، فهدفها التوصل إلى سعر الصرف، و الوسيلة للوصول إلى هذا المستوى التوازني هو إتباع نظام سعر الصرف المرن ، الذي يبدأ بالتخلي عن حصص التسعير لصالح إنشاء سوق صرف مابين البنوك ، تمهيدا لتحقيق قابلية تحويل الدينار . كما عملت السلطات بعد ذلك إلى إنشاء مكاتب الصرف، و القضاء على العوامل المؤدية للمضاربة بسعر الصرف، و فتح المجال للتكوين و العلاج بالخارج، و كذا المصاريف الملائمة للسياحة الخارجية.

و لكن للوصول إلى هذه المرحلة المتقدمة لابد من توفر بعض الشروط الأولية :

- سعر الصرف واقعي ؛
 - إتباع سياسة نقدية و ميزانية محكمة؛
 - مستوى احتياطي مريح من العملات الأجنبية ؛
 - إلغاء مختلف القيود على الأسعار ؛
- و قد تم تبني أنظمة جديدة للصرف تمثلت في³ :
- إقامة سوق صرف مابين البنوك مع اعتبار البنوك أعوانا معتمدة في نهاية 1995؛
 - توسيع سوق مابين البنوك إلى مساهمين آخرين غير البنوك التجارية ؛

¹ بوعتروس عبد الحق ، مرجع سابق ، ص 66 .

² جبار محفوظ فرص الاستثمار في سوق رؤوس الأموال الجزائرية ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ، العدد 01 ، 2001 ، ص 110 .

³ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق ، ص 294 .

- بالموازاة مع إقامة سوق صرف مابين البنوك، يتم منح الاعتماد لمكاتب الصرف بداية من سنة 1996؛
- إقرار نظام المادة الثامنة بمجرد تحقيق قابلية الدينار للتحويل للمعاملات الخارجية ؛
- التحليل المعمق لتنافسية قطاعات السلع القابلة للتبادل في إطار الدراسة حول الحماية الفعلية المنجزة بالتعاون مع البنك الدولي ؛
- متابعة سياسة صرف مدعومة بسياسات مالية ملائمة لضمان التنافسية الخارجية ؛

3. 5. تحرير التجارة الخارجية

في إطار برنامج التعديل المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي سنة 1995 و سعيا منها للاندماج في الاقتصاد العالمي و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة قامت الجزائر بالعديد من الإجراءات و التدابير التي تهدف إلى تحير المبادلات التجارية ، و إزالة القيود الكمية و المالية على الواردات تمثلت في :

- إلغاء كل أشكال منع التصدير باستثناء المواد التي لها قيمة تاريخية و أثرية وشاتلات النخيل و الغنم الولود؛
- تحرير استيراد السلع ماعدا بعض السلع* حددتها الجزائر في افريل 1994 و لكن تم إلغاء قائمة هذه الواردات الممنوحة بنهاية سنة 1994؛
- الترخيص بنفقات السياحة في حدود مبالغ سنوية في المرحلة الأولى من قبل بنك الجزائر و بعد 6 أشهر من قبل البنوك ضمن المبالغ المحددة من قبل بنك الجزائر .
- إلغاء إلزامية تحديد آجال دنيا للقروض الخارجية المتعاقد عليها لشراء سلع التجهيز .
- الترخيص بنفقات السياحة الأخرى في حدود مبالغ سنوية في المرحلة الأولى من قبل بنك الجزائر و بعد 6 أشهر من قبل البنوك ضمن المبالغ المحددة من قبل بنك الجزائر¹ .
- النفقات الأخرى (مهمات الأعمال، نفقات الإشهار، تحويل الأجر) يتم الترخيص بها من قبل البنوك التجارية ضمن المبالغ المحددة من قبل بنك الجزائر² .
- أما بالنسبة للتعريف الجمركية فقد تم تخفيضها من 60 % إلى 50% في سنة 1995 ، و من 50 % إلى 45% في سنة 1997.

* هذه السلع تضم مجموعتين : الأولى المنتجات الحساسة و الضرورية التي يتطلب استيرادها بعض المعايير الفنية و المهنية كالقمح الصلب ، اللبن ، القهوة ، السكر ، الفرينة ،المواد الصيدلانية ،.....و الثانية تتعلق بحماية بعض الصناعات المحلية و الناشئة و التي تعرف مرحلة من إعادة الهيكلة و ذلك بغية منحها الوقت الكافي لتوفير الظروف المناسبة لها لدخول المنافسة الدولية .

¹ برحومة عبد الحميد ، الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 و أثرها على الفضاء الاقتصادي و الاجتماعي ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ، العدد 6 ، 2006 ، ص ص 123-124 .

² بطاهر علي ، مرجع سابق ، ص 207 .

3. 6. الخوصصة

في إطار برنامج التعديل الهيكلي ، أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبرى لتحسين المناخ الاستثماري ، تبنت مسار الخوصصة كأحدى الوسائل لتحقيق هذا الهدف ، و قد صدر قانون 1995 حيث حدد أهداف و وسائل برنامج الخوصصة و مسؤوليات الشركات القابضة التي ستتولى مهمة تهيئة المؤسسات العمومية لعملية الخوصصة ، حيث تم تصنيفها إلى ثلاث فئات هي ، مؤسسات قادرة على الاستمرار ، مؤسسات يمكن مساعدتها على الاستمرار و مؤسسات تواجه صعوبات . لقد أعلنت الحكومة عن نيتها في خوصصة نمو 41 مؤسسة مئة من بينها 38 مؤسسة متوسطة و صغيرة و قادرة على الاستمرار ، كما تم خوصصة 61 مؤسسة من الفئة الثانية من بينها 26 مؤسسة صغيرة و متوسطة ، و تصفية مؤسسات الفئة الثالثة مع ضمان حقوق العاملين فيها ، كما تم سنة 1996 تصفية نحو 41 مؤسسة عمومية معظمها في قطاعات البناء و النسيج و الصناعات التحويلية .

و بحلول سنة 1998 صفت 827 مؤسسة عامة ، و قد نتج عن هذه التصفيات الاستغناء عن عدد كبير من العمال بعدما كان في سنة 1991 نصف القوة العاملة يشتغلون في القطاع العام¹ .

المطلب الرابع: الإصلاحات الاقتصادية خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة

رغم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر و محاولات الانفتاح ، بقي الاقتصاد الجزائري خاضع لتأثير السوق العالمية سواء تعلق الأمر بالموارد أو التموينات بما في ذلك المواد الغذائية و يظهر ذلك من خلال الارتباط الوثيق للاقتصاد الوطني بأسعار صرف الدولار الأمريكي حيث أن 42 % من المديونية تسدد بهذه العملة و صادرات المحروقات مفوترة بالدولار كذلك . و قد مكنت هذه الإصلاحات من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية و النقدية ، إلا أن الأوضاع تختلف بالنسبة لسوق العمل و تدهور القدرة الشرائية و انخفاض مستوى المعيشة ، و هذا لا يسمح بتحقيق نمو اقتصادي دائم و يطرح إشكالية محدودية مخططات الاستقرار التي تمولها المؤسسات الدولية .

و لقد تزامن هذا الوضع مع ارتفاع في أسعار البترول سنة 2000 إلى مستويات لم يسبق لها مثيل قدرت ب 28.60 دولار للبرميل و قد سمح هذا الانفراج المالي بمباشرة تنفيذ إصلاحات تهدف لإنعاش الاقتصاد الوطني ، و تحسين مستوى المعيشة ، و قد تجسدت هذه الإصلاحات في برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 و برنامج دعم النمو 2005-2009 .

¹ بطاهر علي ، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 207 .

1.4 برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

إن هذا البرنامج قد جاء في سياق اجتماعي متدهور ووضع اقتصادي غير مريح ، و هو يشكل أداة لتحقيق التوازن الجهوي ، إنعاش الاقتصاد الجزائري و إنشاء مناصب الشغل و مكافحة الفقر .

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي :

- دعم النشاطات الإنتاجية ؛
- التنمية المحلية و البشرية؛
- تعزيز الخدمات العامة و تحسين الإطار المعيشي ؛
- تنمية الموارد البشرية ؛

لقد قدرت تكلفة برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة من سبتمبر 2001 إلى ديسمبر 2003 ب 478 مليار دج ، و كانت هيكلية الاستثمارات كالتالي :

- تحسين ظروف المعيشة 155 مليار دج .
- البنى التحتية 124 مليار دج .
- الأنشطة المنتجة 74 مليار دج .
- حماية الوسط 20 مليار دج .
- الموارد البشرية و الحماية الاجتماعية 76 مليار دج .
- البنى التحتية للإدارة 29 مليار دج .

4.2 برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009

إن برنامج دعم النمو الاقتصادي يهدف إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة و إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة و إلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة و أهم محاور هذا البرنامج الذي قدرت تكلفته ب 60 مليار دولار هي ¹ :

- تحسين ظروف المعيشة ؛
- تطوير المنشآت القاعدية ؛
- دعم النمو الاقتصادي ؛
- تحديث الخدمة العمومية ؛
- ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة.

¹ الطيب لوح ، مداخلة لمناقشة تقرير المدير العام في الدورة 96 لمؤتمر العمل الدولي جنيف -30 ماي / 15 جوان 2007 .

غير أن المحورين الأولين هما اللذان يشكلان الأولوية بالفعل، حيث خصص لهما 40.5% و 45.5% من تكلفة البرنامج، و فضلا عن قطاع التربية يشمل البرنامج :

السكن : إنجاز مليون سكن .

الصحة : إنجاز 17 مستشفى و 55 مصحة .

الماء : إنجاز 1280 محطة للتزويد بالماء الشروب .

توزيع الغاز (965000 منزل) و الكهرباء (تزويد 397700 منزل) .

كما تمت الموافقة على مشاريع كبرى فيما يخص المنشآت القاعدية نوجزها في :

1 قطاع النقل :

-تحديث السكة الحديدية للشمال (1200 كلم)، و كهربية 2000 كلم من السكة الموجودة ؛

-إنجاز سكك الترمواي بالمدن الكبيرة ؛

- إنجاز ثلاث مطارات ؛

- تجهيز مترو العاصمة و دراسة إمكانية امتداده .

2 قطاع الأشغال العمومية :

- إنجاز الطريق السيار شرق -غرب 1213 و تحسين 6000 كلم من شبكة الطرق؛

- إنجاز ثلاثة طرق سريعة حول المدن؛

- و تعزيز المنشآت الخاصة بالموانئ.

3 قطاع المياه :

- انجاز ثمانية سدود ؛

- انجاز ثماني محطات لنقل المياه ؛

- انجاز و تجديد 20 محطة لتطهير المياه ؛

- انجاز 350 حوضا مائيا .

كما تم الإعلان عن برنامج تكميلي لتنمية الهضاب العليا و الجنوب بمبلغ 620 مليار دينار خصص منها 288.5 مليار دينار لتحسين ظروف معيشة السكان ، و 233 مليار دينار لترقية التنمية الاقتصادية ، 18 مليار دينار لتعزيز مصالح الدولة ، 11.3 مليار لقطاع العدالة ، 36.8 مليار دينار لتمويل مشاريع البلديات للتنمية و 29 مليار دينار لإنشاء مدينة بوزغول الجديدة . مما سبق فالدولة الجزائرية قامت باستثمار حوالي 80 مليار دولار لتنفيذ هذا البرنامج بالإضافة إلى قيامها بالدفع المسبق للمديونية الخارجية التي لم يتبق منها إلا 4000 مليون دولار حسب إحصائيات بنك الجزائر .

4. 3 برنامج توظيف النمو الاقتصادي أو المخطط الخماسي الثاني 2010-2014

إن المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي قدره 21.214 مليار دينار (مايعادل حوالي 286 مليار دولار) ، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9.680 مليار دينار) ، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار (155 مليار دولار) ، مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها فيما يلي:

الجدول رقم 2-4 : يوضح التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي الثاني (2010-2014)

النسبة	المبلغ (مليار دج)	القطاع
45.42 %	9903	- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
	3700	- السكن
	1898	- التربية، التعليم العالي و التكوين المهني
	619	- الصحة
	1800	- تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية
	1886	- باقي القطاعات (8)
38.52 %	8400	2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية
	5900	- قطاع الأشغال العمومية والنقل
	2500	- قطاع المياه و التهيئة العمرانية
16.05 %	3500	3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية
	1000	- الفلاحة والتنمية الريفية
	2000	- دعم القطاع الصناعي العمومي
	500	- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل
100 %	4.202,7	مجموع البرنامج الخماسي الثاني

المصدر: بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي نقلا عن الموقع <http://www.premier-ministre.gov.dz>

المطلب الخامس: مناخ الاستثمار في الجزائر

5. 1 مؤهلات و فرص الاستثمار في الجزائر

تتوفر الجزائر على مزايا نسبية عديدة تجعلها مصدر جذب للاستثمارات الأجنبية، و قد عملت الدولة على زيادة ميزاتها التنافسية كي تتمكن من خلق بيئة ملائمة للاستثمار، و هو ما سيتم التعرض له فيما يلي:

- تميز الناتج الداخلي الخام للجزائر بالنمو المستمر حتى بلغ سنة 2014 حوالي 214.1 مليار دولار و بمعدل نمو قدر بـ 4.1% بعدما كان سنة 2013 حوالي 208.8 مليار دولار، و الذي يتغير بتغير أسعار النفط و في نفس الاتجاه، و هذا طبعا لسيطرة عائدات المحروقات على الدخل الوطني

الإجمالي للجزائر. كما تم تحقيق معدلات نمو موجبة، و قد كانت مرتفعة خلال السنوات التي تغطي برنامج الإنعاش الاقتصادي الأول و لكنها انخفضت فيما بعد، و هذا النمو بطبيعة الحال مدفوع بارتفاع أسعار النفط بالدرجة الأولى، في حين شهد معدل التضخم أعلى مستوى له سنة 2012 و يصل إلى 8.9 %، و يعود هذا الارتفاع إلى التوسع في الإصدار النقدي أساسا و كذا كنتيجة حتمية للارتفاع في أجور الموظفين، ليعاود الانخفاض سنة 2013 بحوالي 5.7% و يسجل ما قيمته 3.2 % مع تسجيل انخفاض طفيف بنسبة 0.3% سنة 2014¹، أما الميزانية العامة للدولة رصيدها كان موجبا على طول الفترة 2000-2013 ، ما عدا سنة 2009 لتسجل عجزا قدر بـ 570.3 مليار دج و التي عرفت فيهما الجزائر بعض الصعوبات نتيجة تراجع الجباية البترولية، و نلاحظ أن هذا العجز قد تراجع نوعا ما خلال سنة 2013. أما أداء ميزان المدفوعات فقد عرف تراجعا ليصل إلى 0.13 مليار دولار سنة 2013 مقارنة بـ 12.05 مليار دولار سنة 2012، نتيجة للارتفاع القوي لواردات السلع المرفق بنقل الصادرات من المحروقات، أما بالنسبة لمعدل البطالة فقد بذلت الحكومة الجزائرية كل الجهود اللازمة من أجل احتوائها، حيث وصل معدلها إلى 9.8 % خلال سنة 2013، أما بالنسبة للمديونية الخارجية و التي تعتبر أهم عقبة أمام الاقتصاد الجزائري و التي وصلت في ما يقارب 28.32 مليار دولار سنة 1999 لتسجل ما قيمته 3.39 مليار دولار سنة 2013²، في حين بلغ احتياطي الصرف 194 مليار دولار سنة 2013 .

- كما تعتبر الجزائر سوقا ضخمة بالنسبة للشركات الأجنبية التي تهدف إلى تغطية السوق المحلي، و حسب صندوق الأمم المتحدة للسكان تؤدي الاتجاهات الديموغرافية عاملا محفزا لجذب الشركات الأجنبية، على اعتبار أننا النمو فيها يمثل حجم السوق أو دالة الطلب التي تحتاج إلى تغطية واسعة لاحتياجات المجتمع بصفة مستمرة، حيث قدر عدد السكان الجزائر 38.7 مليون نسمة سنة 2014 مقابل 37.9 مليون نسمة سنة 2013 بعدما كان يقارب 30 مليون نسمة سنة 2000³ ، و هذا ما يجعل الاستهلاك كبيرا للمواد المصنعة و مواد التجهيز، فعلى سبيل المثال بلغت الواردات سنة 2014 ما يقارب 68.5 مليار دولار⁴.

- كما تعد الجزائر ثاني أكبر الدول الإفريقية سعة بمساحة تقدر بـ 2.381.741 كلم²، و تتربع الجزائر على أكثر من 1200 كلم من السواحل، و كذا على أربعة أنواع من التضاريس متباينة من ناحية الامتداد و التي تتابع من الشمال إلى الجنوب، تمتد الصحراء الجزائرية إذ تمثل لوحدها أكثر من 80% من المساحة الكلية للجزائر، كما أن الجزائر بموقعها الجغرافي تعتبر مدخلا و منفذا مهما لأوروبا، و تعد بذلك من بين الدول المتوسطة الأكثر أهمية في توطيد الصلة بين الضفتين الشمالية

¹ Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, rapport des années (2005 – 2013), www.bank-of-algeria.dz

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2015، ص 119.

³ Office National des statistiques, Démographie Algériennes, 2014 , PP 04-05.

⁴ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2012، الكويت، 2012، ص 78.

و الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، كما تمتلك الجزائر موارد طبيعية متنوعة أهمها احتياطي من البترول، الغاز و المعادن المتنوعة، حيث تعد ثالث أكبر حامل لاحتياطي الذهب في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بعد المملكة العربية السعودية و لبنان، بالإضافة إلى الأراضي الزراعية و الرعوية و الموارد المائية؛ حيث تعد ثامن عشر منتج للبترول و ثاني عشر مصدر للبترول، كما تحتل المرتبة 15 في مجال الاحتياطات العالمية البترولية المؤكدة، كما تعد خامس منتج للغاز و ثالث مصدر للغاز و تحتل المرتبة السابعة عالميا في مجال الموارد المؤكدة من الغاز، فضلا عن كون الجزائر رابع ممون للطاقة للإتحاد الأوربي بالغاز¹، كما تتوفر الجزائر على ثروات منجمية أخرى: الفوسفات، الزنك، الحديد، الذهب، و اليورانيوم، إلخ... كما أن الاحتياطات التقنية من الغاز الصخري في الجزائر قدرت بـ 19.800 مليار م³ حسب قسم الطاقة الأمريكي، و هو ما سمح لها باحتلال المرتبة الثالثة عالميا من خلال احتياطياتها للغاز الصخري، تسبقها الصين باحتياطات تقدر بـ 31.220 مليار م³ و الأرجنتين بـ 22.500 مليار م³ و مع مطلع سنة 2013 تفتنت الحكومة الجزائرية لذلك فهي تقوم بدراسات جدية لاستخراج و تحويل الكربون الصخري ضمن مشروع عملاق في عمق الجنوب الجزائري إضافة إلى برامج أخرى للطاقات المتجددة حيث يتوقع من الدراسات المقامة وصول الجزائر مع حلول مطلع 2020 إلى اعتماد 40 % من طاقتها الكهربائية من الطاقة الشمسية².

- كما تمتلك الجزائر بنية تحتية متطورة نسبيا مما يساعد على جلب الاستثمار، حيث أولت مخططات التنمية في الجزائر أهمية بالغة لتطوير شبكة المواصلات، فقد بلغ إجمالي الطرق في سنة 2013 بلغ 112 039 كلم بما في ذلك 29 537 كلم من الطرق الوطنية، بالإضافة إلى مشروع الطريق السيار شرق- غرب الذي يغطي مسافة 2000 كلم، كما يوجد 4200 كلم من السكك الحديدية بما في ذلك جزء مكهرب بطول 2000 كلم تغطي جزءا كبيرا من البلاد، و في آفاق 2016-2017 سوف يبلغ طول شبكة السكك الحديدية 12000 كلم، كما تم تجهيز مترو العاصمة ودراسة إمكانية امتداده، إنجاز سكك الترامواي في المدن الكبيرة، أما على الواجهة البحرية تتوفر الجزائر على 11 ميناء تجاري، ميناءين للبترول، 41 ميناء للصيد و ميناء واحد للترفيه، إلى جانب هذا يوجد 35 مطارا للملاحة الجوية منها 13 مطارا دوليا،³ رغم كل هذه الجهود المبذولة تبقى الجغرافيا الصحراوية الشاسعة في البلاد تشكل تحديا دائما لتطوير البنية التحتية، في إطار هذا النطاق و قصد معالجة كل هذه المشاكل جعلت الحكومة الجزائرية مسألة النقل من أحد أولوياتها من خلال ترقيات وتوسعات كبيرة في التقدم كجزء من برنامجها في الاستثمارات العامة على نطاق واسع.

¹ KPMG, Guide investir en Algérie, Edition 2013, P 18 , sur le site :

<http://www.algeria.kpmg.com/fr/> , (08/08/2015)

² <http://www.andi.dz/index.php/ar/investir-en-algerie>(08/08/2015)

³ KPMG, Guide investir en Algérie, op.cit, P 27

- كما عرف قطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية تطورا ملحوظا خاصة بعد إلغاء الاحتكار الحكومي في هذا المجال بفضل قانون سنة 2000، الذي فصل بين خدمة البريد و الاتصالات، و هو ما سمح لمتعاملين خواص و أجانب بالاستثمار في هذا القطاع، و قد بلغت عدد خطوط الهاتف الثابت نحو 3 مليون خط 30 % لحساب الإدارات و التجارة و المصالح و المؤسسات أي بكثافة حوالي 13%، أما فيما يخص الهاتف المحمول فقد تطور سريعا مع مشاركة 3 متعاملين، و كثافة تقدر بحوالي 98 %، و قدر عدد مستخدمي الهاتف النقال سنة 2013 بـ 37692000 مستخدم بنسبة تقدر بـ 98% لكل 100 مواطن، كما أن نسبة مستخدمي الانترنت تقدر بحوالي 12% و ذلك خلال سنة 2011 و حوالي 15.23%¹ سنة 2012 .

- كما تتوفر الجزائر على فرص استثمارية معتبرة ناتجة عن برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 القائم على تحسين التنمية البشرية و دعم تنمية الاقتصاد الوطني و تشجيع إنشاء مناصب شغل، و تطوير اقتصاد المعرفة حيث خصص برنامج الاستثمار العمومي 2010-2014 مبلغ 3 مليار دولار كغلاف مالي لتطوير اقتصاد المعرفة و دعم البحث العلمي، كما بلغ معدل الإنفاق على التعليم في الجزائر كنسبة من النفقات العامة الإجمالية في حد و 20% و كجزء² من إستراتيجيتها الوطنية لمحو الأمية تهدف الجزائر إلى تخفيض نسبة الأمية بـ 22% لدى الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 50 سنة بحدود 2014.³ و مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية، إضافة إلى توفرها على فرص قطاعية في مجال الخدمات كالبنوك و التأمين والوساطة المالية، الاتصالات و السياحة، و كذا في مجال الصناعة الغذائية و الكيمياء و البيروكيميائية، الصيدلة، الصناعات الخفيفة المختلفة و الميكانيك، إضافة إلى مجال البناء و الأشغال العمومية و المعادن و الفلاحة.

بالإضافة إلى ما سبق فقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب، تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة، ففي مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع و تحفيز الاستثمار المحلي و الأجنبي منذ انتهاء سياسة الانفتاح الاقتصادي بتطبيق الإجراءات و التدابير ذات الأبعاد التصحيحية، مستهدفة، الحد من التشوهات الهيكلية و إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى تقديم المزيد من الضمانات لفائدة المستثمرين الوطنيين و الأجانب، فتح المجال أمام المستثمرين للوصول إلى السوق، المشاركة في نمو اقتصاد البلد في مختلف النشاطات الاقتصادية. و مع بداية الألفية الثالثة، شرعت الجزائر في إعادة رسم الخريطة السياسية مدعمة بتحسين للوضع الأمني، حيث أدخلت إصلاحات سياسية قطاعية اقتصادية و اجتماعية، ساهم في تحسين وضعية الجزائر الاقتصادية و المالية من خلال التنقيط الأحسن للمناخ

¹ المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية لسنة 2012، الكويت، 2012، ص 69.

² ANDI, Programme Quinquennal des Investissements Publics (2010-2014), www.andi.dz, (10/08/2015).

³Office National des statistiques, Démographie Algériennes, op.cit, P: 07.

الاقتصادي الجزائري عموما و المناخ الاستثماري و الأعمال خصوصا تزامنا مع عودة الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر الأمر الذي تؤكد الإحصائيات الصادرة عن مختلف الهيئات الوطنية الإقليمية و الدولية في هذا المجال. كما تملك الجزائر قاعدة صناعية كبرى تم بناءها خلال عقود و التي هي في حاجة إلى استثمارات من أجل الزيادة في الإنتاج بهدف الوصول إلى الاكتفاء في السوق المحلية ثم التصدير، مع العلم أن المؤسسات الاقتصادية الجديدة أنشأت وفق مواصفات عالية في حين عمدت الصناعات القديمة إلى برنامج تأهيل مواكبة التطور، و من جهة أخرى باشرت الجزائر عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و عقد الشراكة الأوروبية المتوسطية، و هذا الأمر سيوسع من آفاق التصدير و يفرض مجالات لنجاح المشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحماية المستثمرين، المتعلقة بالضمانات و التحكيم الدولي؛ و كذا التوقيع على 48 اتفاقيات ثنائية لترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات.

بالرغم من الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر لكن تبقى هناك عراقيل تقف أمام المستثمر الأجنبي تحصر فيما يلي :

5 . 2 عراقيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر

رغم ما قامت به الجزائر من سياسات إصلاحية والمزايا المتعددة والحوافز ، إلا أن كل المؤشرات تؤكد على حقيقة مرة هي أن الاستثمار لم يتقدم بل عكس ذلك قلة الاستثمار الأجنبي خارج قطاعات المحروقات والحقيقة الثانية هي وجود العديد من رجال الأعمال الجزائريين يرفضون فكرة الاستثمار في بلدهم ويستثمرون في الخارج والحقيقة الأخرى هي أن معظم المستثمرين المحليين يفتقرون إلى عنصر الثقافة والمعرفة المتعلقة بالاستثمار بدءا بقوانينه وقواعده كما أن هناك العديد من العراقيل التي حالت دون استقطاب الاستثمارات أو تمويلها ومن بين أهم هذه العراقيل مايلي:

5 . 2 . 1 العراقيل الإدارية والقانونية :

ونتكلم بصفة خاصة هنا عن الاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف العراقيل الإدارية التي يلاقيها ، ونستمد نوعية هذه العراقيل من خلال تصريح صندوق النقد الدولي السيد " ميشال كامد يسوس " عندما أكد أن الجزائر عندما أكد أن الجزائر حققت نتائج على مستويات عديدة لكن الأمر يحتاج إلى جهود مضاعفة في ضل مقاومة المحيط الإداري بل وغياب الضمانات الكافية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي كما لا يفوتنا أن نذكر هنا أن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، يتطلب توفير المناخ المناسب وأن لا تكون الإدارة عائقا وأن تكون هناك قوانين واضحة يتم تطبيقها في شفافية ووضوح وهذا ما لم نلمسه في الجزائر رغم أن القوانين والتشريعات الجديدة الخاصة بالاستثمار مدعمة لفكرة الاستثمار الأجنبي المباشر .

5 . 2 . 2 العراقيل الاقتصادية والمالية :

من أهم العراقيل الطريقة التي يتم بها تسيير الأموال ونوعية كفاءة الرجال المسيرين ، دعم صرامة تحديد المشاريع وعدم تشجيع المبادرة الحرة وكل هذه العناصر تتدرج في إطار منظومة ثقافية وقيمة ، إذا لا توجد هناك حرية المبادرة للمؤسسات كما أن الدور المحوري والهام لم يلعبه النظام البنكي لاسيما في سياسة القروض التي تظل بعيدة عن تطلعات المستثمرين وهذا دون أن ننسى تبذير وإهدار الموارد البشرية المتدني لمعيشة الأفراد مما يؤثر بشكل مباشر على الاستهلاك ومن ثم مستوى الدخل .

ويعتبر العديد من الاقتصاديين أن تأخر الجزائر في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعود إلى تدني مستوى الاستثمار في الجزائر حيث أنه سجل إحدى أعلى مستويات الاستثمار خلال الفترة 1970 - 2000 إذ قدر معدل الاستثمار بـ 32% من الناتج الداخلي الخام مقارنة بمتوسط معدل الاستثمار الدولي الذي كان في حدود 21% ، كما أن المشكل لا يرجع إلى نقص في الاستثمار في رأس المال البشري إذ أكد صندوق النقد الدولي في تقرير له بأن الاستثمار في رأس المال البشري والمادي كلاهما عرف نمو أكبر من الإنتاج المحقق فالتفسير الذي يمكن تقديمه هو أن الزيادة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كانت سلبية ، بتعبير آخر فالمشكل يتمثل في الاختيارات الاقتصادية وكيفية تنفيذ الاستثمار فإذا أردنا التعرف على الأسباب الحقيقية التي تقف أمام تحسن وضعية الاستثمار الأجنبي في الجزائر يمكن تشخيص العناصر الثلاثة التالية:

* الاستقرار والتفتح الاقتصادي (التوازنات الاقتصادية الكلية)؛

* مدى تواجد مؤسسات فعالة لتطوير الاستثمار ؛

* مدى توفر الهياكل القاعدية ذات النوعية.

ففيما يتعلق بتحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد يمكن أن نعتبر أن الجزائر قد نجحت إلى حد بعيد في تحقيق هذا الهدف خاصة بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي فقد تم التحكم في معدلات التضخم حيث أصبح في حدود 4% سنة 2002 بعد أن بلغ 32% سنة 1990 كما أن كل من ميزان المدفوعات والميزانية العامة سجلا فائضا خلال السنوات الأخيرة كما تجدر الإشارة أيضا إلى تراجع حجم المديونية الخارجية التي كانت في حدود 80% من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 أصبحت في حدود 21% سنة 2002 ، ونتيجة لارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة شهد احتياطي الصرف تحسنا كبيرا فبعد أن كان في حدود شهر استيراد واحد سنة 1990 أصبح في حدود حوالي 22 شهر استيراد في نهاية سنة 2003 بأكثر من 33 مليار دولار أمريكي لقد شهد الاقتصاد الجزائري تفتحا معتبرا على الاقتصاد العالمي وتجسد هذا التفتح في التخلي عن احتكار التجارة الخارجية ، فسح المجال للقطاع الخاص الوطني والأجنبي للاستثمار ، ومع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتطور مسار التفاوض مع المنظمة العالمية للتجارة ثم تقليص العديد من القيود على التجارة الخارجية وتخفيض الكثير من الرسوم الجمركية على الواردات.

إن كل هذه النتائج الايجابية على مستوى الاقتصاد الكلي لم تنعكس على مستويات التشغيل أو تحسين معدلات النمو الاقتصادي التي بقيت ضعيفة خلال السنوات الأخيرة مع تسجيل معدلات عالية للبطالة تقارب 30% .

وإذا كان تحقيق التوازنات الاقتصادية يعتبر شرطاً مسبقاً وأساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي فإنه لا يعتبر إلا مرحلة أولى فقط يجب أن ترافقها عوامل أخرى لا تقل عنها أهمية وقد تعتبر هي العوامل الحاسمة في كثير من الأحيان، ويشترط للتحفيز مناخ محفز للأنشطة الإبداعية والإنتاجية وليس الأنشطة الطفيلية أو الريعية ، ومن هنا يتوجب القيام بإصلاحات عميقة ومؤسسية من أجل خلق مناخ يساعد على إيجاد فرص حقيقية للاستثمار .

بالإضافة إلى هذا كله فإن انعدام سياسة اقتصادية خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر آلت دون تحقيق نتائج مقبولة من حيث تدفقها .

5. 2. 3 فاعلية المؤسسات

فالدراسات التي قام بها البنك الدولي حول الحكم الجيد في العالم والتي شملت 175 دولة تؤكد أن فعالية المؤسسات الجزائرية تعتبر ضعيفة ، فتوجد الجزائر ضمن مجموعة الربع الأخير فيما يتعلق بنقل الإجراءات الإدارية وتحقق دولة القانون ، كما أنها توجد ضمن مجموعة الثلث الأخير فيما يتعلق بالفساد ، وهو ما أكده أحد الخبراء في البنك الدولي ، حيث أشار إلى أهم العوائق التي تعترض المستثمر في الجزائر حسب الدراسة التي قام بها البنك الدولي لعينة من المؤسسات العمومية والخاصة بلغ عددها 562 مؤسسة . و قد أشار إلى أن 37% من مسيري هذه المؤسسات قد انتظر أكثر من 5 سنوات قصد الحصول على العقار كما أن 70% من هذه المؤسسات مقصاة من الائتمان كما أن نقل الإجراءات الإدارية تعتبر أيضاً من بين أهم العوائق التي تعترض المستثمر الوطني والأجنبي، فحسب نفس الدراسة فإن مسيري المؤسسات في الجزائر يخصصون حوالي 90 يوماً في السنة للتكفل بالوثائق الإدارية، أما فيما يتعلق بمجموعة السلع فقد تستغرق المدة اللازمة لذلك حوالي 12 يوماً في المتوسط كما يمكن أنها تتجاوز في بعض الأحيان 440 يوماً علماً أن المغرب مثلاً لا تتجاوز المدة في المتوسط 3 أيام.

5. 2. 4 سلبية المؤشرات النوعية للاستثمار

إن العائق الأكبر بالنسبة لعوائق جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر يتمثل في سلبية أغلبية المؤشرات النوعية للاستثمار والتي تعبر في بعضها على مدى توفير الهياكل القاعدية للاستثمار ومدى تمتع الدولة بنظام فعال للحكم السليم ، وهو ما أثر سلباً على تشويه صورة الجزائر لدى المستثمرين الأجانب، وقد تم تأكيد ذلك خلال التقرير الذي أعده خبراء الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأن المستثمرين الأجانب يعتبرون بأن الصلاحيات الاقتصادية التي قام بها منذ 10 سنوات ما تزال غير كافية لتحقيق الأهداف الأساسية لا سيما توفير مناصب الشغل

و الحصول على المعرفة والتكنولوجيا و الوصول إلى الأسواق العالمية ، كما يشير التقرير على أن هناك خطأ كبيرا في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وبالأخص برامج الخصخصة وإصلاح المنظومة المالية والمصرفية ، إضافة إلى عدم ترقية التسيير السائد للمؤسسات وعدم إعطاء صورة واضحة عن الواقع الاقتصادي الجزائري ، عدم توفير المعلومات ، غياب التنسيق بين الهيئات المختلفة وسيادة البيروقراطية والمخاطر التي برزت في القطاع المصرفي (انهيار بنك الخليفة) ، إضافة إلى السوق الموازية وصعوبة الحصول على العقار والتأخر في المنشآت القاعدية مثل المطارات والهيكل القاعدية للنقل البحري.

5.2.5 العراقيل المرتبطة بالعقار ومنح الأراضي.

من بين العراقيل التي تسببت في عدم استقرار المستثمرين الأجانب والتزامهم بالرحيل نجد المشاكل المتعلقة بالعقار فيما يخص الأرض وملكيته.

فقد أسندت مهمة منح الأراضي إلى لجنة دعم ترقية الاستثمار C.A.L.P.i(*) على مستوى الولايات وإلى الولاية ، وغالبا ما يلجأ المستثمرين الأجانب لشراء الأراضي لكن مسيري تلك اللجنة يقومون بمساومات ومزايدات في أسعار هذه الأراضي خاصة إذا علموا أن المستثمرين ليسوا من المنطقة ، إلى جانب هذا يوجد مشكل بيع القطع الأرضية من طرف المستفيدين من مشاريع استثمارية وقد أوضح تقرير وكالة دعم الاستثمار حول الحوافز التي تعترض المقاولين للحصول على الأراضي بأن :

الولايات ليست جاهزة لاستقبال المشاريع الاستثمارية نظرا لعدم توفير السلطات المحلية على مساحة الأراضي المتوفرة على مستوى الولاية باستثناء الأراضي التابعة للخواص فإن الأراضي الأخرى تبقى ملكيتها مجهولة والتي غالبا ما تمنح المقاولين والمستثمرين سندات إثبات الملكية وهذا ما يؤدي إلى ظهور نزاعات في حالة ظهور المالكين الحقيقيين.

وأحصى تقرير وكالة دعم و ترقية الاستثمار حالات مشاريع استثمارية محققة ومجهزة ، إلا أنها لم تنطلق بعد في عملية الاستغلال بسبب نقص الكهرباء والغاز وهذا ما يدل على أنه قد لا تستفيد الأرض من المنافع كالطرق والمياه والغاز.

المبحث الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و طبيعته

إن الحديث عن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يدفعنا إلى التأكيد على حقيقة معينة وهي، ثمة تغيرات ميزت إطار القانوني عبر التنقيح ، الإحلال ، وإصدار قوانين جديدة تبعا للتطورات والتغيرات التي مست التوجهات الاقتصادية و السياسية التي ميزت الجزائر وذلك انطلاقا من استقلالها إلى الآن .

(*) C.A.L.P comité d'assistance localisation et promotion de l'investissement.

المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لتبيان مختلف هذه لتطورات الاستثمار الأجنبي في الجزائر ، ورصد مدى شفافية تشريعات تشجيع الاستثمار فيها نرى أن من الأجدر تناولها وفق مرحلتين أساسيتين هما : مرحلة ما قبل التوجه لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ومرحلة ما بعدها .

المرحلة الأولى : من استقلالها إلى غاية إقرارها لمباشرة الإصلاحات الاقتصادية .

تبنّت الجزائر خلال هذه المرحلة عدة قوانين تخص الاستثمار ورأس المال الأجنبي بالرغم أن هذه المرحلة مهدت سيادة عدد من المفاهيم التي كانت تنادي بالتنمية المستقلة وبالاستقلال الوطني للثروات الوطنية .

1 . فترة ما بين (1962-1966): نجد أن الجزائر تبنّت عدد من القوانين في مجال تطوير

الاستثمار الأجنبي المباشر منذ استقلالها سنة 1962 تمثلت في :

أ . قانون الاستثمار سنة 1963 : (قانون 63 . 277 المؤرخ في 26/07/1963) .

وهو أول قانون بعد مرور سنة على استقلالها ، وكان الهدف من وراءه هو المحافظة و الإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية التي كانت موجودة قبل الاستقلال الوطني هذا من جهة ، ومن جهة أخرى من أجل اجتذاب رؤوس أموال أجنبية أخرى بدافع مساهمتها أكثر في بناء اقتصادها .

ولقد كان موقف السلطات في هذه الفترة يتميز برد فعل حتمي ، وقد اتضح ذلك في تشدد الحكومة المؤقتة في برامجها الخاصة باستقلال البلاد اقتصاديا وسياسيا ، التي تؤكد فيها على السيادة عن طريق سيطرة الجزائريين على الموارد الجزائرية ، إلا أن الواقع أرغمها على قبول وجود الأجانب وهذا بموجب اتفاقيات إيفيان ، التي تم فيها احتكار النشاط في قطاع المحروقات نظرا لانعدام الموارد المالية والخبرات والكفاءات المتخصصة في هذا الميدان، وقد تم تحديد بموجب قانون 1963 الضمانات والحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب ، غير أن هذا الأخير لم يطبق واقعا ويعود ذلك للاعتبارات التالية:¹

- الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتأزمة من خلال غياب إطار حقيقي هيكلي للاقتصاد الجزائري الذي كان مجرد هيكل تميزه مخلفات الاستعمار، إلى جانب الاضطرابات السياسية التي ساعدت على تهريب وتحويل جزء من رؤوس الأموال الأجنبية التي كانت موجهة إلى الخارج .

- المناخ العام الذي كان يتسم بتطبيق مبادئ تنادي بإعطاء الأولوية للقطاع العام والمعارضة الشديدة لمشاركة القطاع الخاص ، بالرغم من أن إحدى مواد هذا القانون تنص على السماح بذلك. (*)

¹ زغيب شهرزاد "الاستثمار الأجنبي في الجزائر واقع وآفاق" ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، سبتمبر 2005، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، ص74.

(*) مضمون المادة 23 من قانون رقم 63-277 المؤرخ في 26/07/1963 .

ب - قانون الاستثمار لسنة 1966 : صدر هذا الأخير بموجب الأمر رقم 66 - 284 المتضمن قانون الاستثمار المؤرخ في 15/08/1966 ، وذلك بعدما اتجه مجلس قيادة الثورة الذي كان يقود البلاد إثر التصحيح الثوري 19 جوان 1965 إلى إرساء قواعد الاقتصاد الوطني عبر إستراتيجية تنموية تركز على استخدام التخطيط والملكية العامة لوسائل الإنتاج وبسط سيادة الدولة على كل المجالات المختلفة إلى جانب ذلك تبني قانون جديد للاستثمار ، حيث مقارنة بقانون رقم 63 - 277 فإن هذا القانون يعتبر أكثر شرحا ووضوحا من حيث تدخل المستثمر الأجنبي والضمانات والحوافز الممنوحة ، ولقد اعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر آنذاك مؤشر لموازين القوى بين الرأسمال الأجنبي الموجه نحو قطاع المحروقات وبين الدولة التي يجب أن تتحمل أعباء البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية ، وإعداد مشاريع صناعية لتحقيق التشغيل بالرغم من الركود الاقتصادي الذي كانت تعرفه البلاد آنذاك .

وعموما تضمن هذا القانون ترتيبات حددت شروط تدخل المستثمرين الأجانب في قطاع الصناعة والسياحة فقط ، في حين لم يرخص لهم المجالات الأخرى باستثناء قطاع المحروقات لأسباب ذكرناها آنفا ، إلى جانب ذلك التدخل الأجنبي إما في صيغتي الشركات المختلفة أو عقود تتعلق بإنجاز الدراسات و الخدمات .

أما بخصوص الضمانات و الحوافز ، فقد فرضت شروط على المستثمرين الأجانب للاستفادة منها تخص (مناصب الشغل ، تكوين العمالة ، التغطية الكاملة لرأس المال الخاص إلى غير ذلك) ، وبعبارة أصح إذا أراد المستثمرين الأجانب أن يستفيدوا حقيقة من عدد من المزايا و الحوافز عند إقامة مشاريعهم الاستثمارية و تشغيلها أن يراعوا عدد من الشروط تكمن، في ضرورة ضمانهم لتشغيل العمالة الوطنية وتأهيلها وأيضا تغطية المشروع من حيث كل النفقات برأسمالهم الخاص ، و الجدول الموالي يوضح حجم وبنية الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1962 . 1966) .

الجدول رقم 2-5: يوضح حجم وبنية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1962 - 1966

السنوات				نوع الاستثمار
1966	1965	1964	1963	
559	718	811	366	استثمارات الدولة
1625	1680	1497	2297	استثمارات المؤسسات
1020	1070	780	940	قطاع النفط
603	610	717	1357	قطاعات أخرى
10	10	20	30	استثمارات العائدات
2192	20408	2328	2693	المجموع

Source: A Benachenou : planification et développement en Algérie 1962 - 1966, p2

من الجدول السابق يتضح لنا أزمة التراكم لرؤوس المال التي كانت تعرفها الجزائر بالمقارنة مع الشركات الأجنبية التي كانت تحقق تراكما لرأس المال المنتج في قطاع المحروقات، و التي وصلت إلى 60% من مجمل استثمارات المؤسسات فبالرغم من هذا فلم يؤدي هذا القطاع إلى تزايد ملحوظ في إجمالي الاستثمار وهذا بسبب استمرار الشركات البترولية الغربية في تصدير رأسمالها .

2 . فترة ما بين (1967 - 1980) : إن الخطط التنموية التي انطلقت فيها الحكومة الجزائرية آنذاك في تحديد معالم الإستراتيجية خلال 1967- 1980 أدت إلى حصر مجالات مساهمة القطاع الخاص المحلي ناهيك عن الرأسمال الأجنبي ، كما أن تصحيح أسعار البترول في أكتوبر 1973 أدى إلى تزايد سريع في حجم الاستثمار الأجنبي ، مما أدى إلى وجود فرق كبير بين الكميات المعروضة و الكميات المطلوبة من الطاقات البشرية و المادية اللازمة للاستثمار .

وعلى هذا الأساس عرفت هذه لفترة توجه متزايد لأشكال استيراد التكنولوجيا المتكاملة عن طريق عقود متمثلة في عقود المفتاح في اليد والمنتج في اليد.¹

وقد بلغت نسبة عقود المفتاح في اليد حوالي 67% خلال المخطط الرباعي الثاني، كما أن هذه العقود كانت عقود مكلفة وغير متجانسة أحيانا مع الفروع أو القطاعات المراد تنميتها. لأن المفاوضات كانت تتم بشكل سريع ودون دراسة لكل ما يمكن أن تحويه العقود أو الوجود الأجنبي بهذه الصفة من نتائج سلبية أو ايجابية.¹

3 . فترة ما بين (1980 - 1989) : حاولت السلطات في هذه الفترة التركيز على الاستثمار الخاص عموما ، و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة وهذا ما تفرضه متطلبات عملية التدويل

¹ زغيب شهرزاد " الاستثمار الأجنبي في الجزائر واقع وآفاق "، مرجع سابق ذكره، ص 76.

الاقتصادي التي شهدها العالم ككل فتم بذلك صياغة نصوص تشريعية كانت تهدف إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن بينها :

أ . قانون 82 . 13 المؤرخ في 28/02/1982 : بتبني هذا القانون اتجهت الجزائر لأول مرة لتبني شكل الاستثمار المباشر الأجنبي المتمثل في "الشركات المختلطة صراحة وبكل حزم وإرادة حقيقية تماشيا مع التغيرات التي مست الإستراتيجية التنموية عبر لا مركزية الاقتصاد الوطني ، وإفساح المجال للقطاع الخاص للمساهمة أكثر في تحقيق التنمية الاقتصادية .

ومن أهم ما ميز هذا القانون هو تحديده لنسبة المشاركة الأجنبية بأقصى حد هو 49% من رأس المال المؤسسة المختلطة في حين 51% الباقية تمثل نسبة المشاركة المحلية، إلى جانب ذلك حدد هذا القانون الحوافز المختلفة الممنوحة في إطار الشركات المختلطة والتي تتلخص في الإعفاءات الجزئية من الضرائب العقارية وتلك المتعلقة بالأرباح المحققة و كذلك الضمانات التي بموجبها يتمكن الشركاء الأجانب في المشاركة في تسيير وإدارة الشركة وفي اتخاذ القرار وفق قواعد وترتيبات القانون التجاري، وحق تمويل الأرباح ، أجور العمال ...

ب . قانون 86 - 13 المؤرخ في 19/08/1986 : بسبب الأزمة البترولية لأواخر سنة 1985 وبداية سنة 1986 وما كان لها من انعكاسات سلبية وخطيرة على الاقتصاد الوطني والحالة الاجتماعية ، عمدت السلطات الجزائرية إلى تكريس ضرورة إفساح المجال أكثر للرأس المال الأجنبي ، خاصة عندما أدركت أن القانون رقم 82 . 13 لم يحقق نتائج مقبولة لاعتبارات عديدة ، كان أهمها التوجه السياسي و الاقتصادي وبقاء طغيان السلوك المنافي تماما لاستقطاب الرأسمال الأجنبي وأن المناخ الاستثماري في عمومها آنذاك لم يكن ملائما لذلك ، وعدم شفافية الإطار القانوني في حد ذاته ، ولقد كان ذلك بتبني قانون جديد هو قانون 86 . 13 كقانون معدل ومتمم.

لقد حدد هذا القانون إطار تدخل الرأسمال الأجنبي فيما يخص البحث عن المحروقات واستغلالها بالإضافة إلى استفادة الشركاء الأجانب من إمكانية إنشاء شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري ، ولقد نتج عن هذا القانون إبرام أكثر من 56 عقد مع شركات نفطية من 19 دولة والجدول الموالي يوضح كيفية توزيع العقود على بعض الدول :

الجدول رقم 2-6: يبين كيفية توزيع عقود التنقيب عن البترول

اسم الشركة	عدد العقود الممنوحة	اسم الشركة	عدد العقود الممنوحة
شركة أميراداهيس	07	شركة أركو	03
شركة أموكو	07	شركة آجيب	03
شركة برينش بترليوم	05	شركة بي آيتش بي	03
شركة الكونسورسيوم	05	شركة فيرس كالغاري	03

03	شركة اكسون	04	شركة توتال
----	------------	----	------------

المصدر : نشرة دورية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، العدد 104 ، سبتمبر 1996 ، ص ص 4-5.

وعلاوة على ذلك يعدل القانون الجديد القواعد المتعلقة بالمشاركة في الإدارة ، ولم يعد للشريك المحلي حق قصري في " توجيه ومراقبة " المشروع المشترك وعندها تتطلب عملية اتخاذ بعض القرارات توافر أغلبية الثلثين إذا ما نص ميثاق المشروع على ذلك ويجري الاعتراف بالربحية الاقتصادية كهدف للمؤسسة وأخيرا قد يمتد أجل المشروع المشترك إلى 99 سنة بدلا من السنوات 15 المنصوص عليها في القانون السابق¹.

لكن هذا القانون مثله مثل سابقه لم يعطي النتائج المرجوة ، وذلك بفعل سيادة الثقة السياسية والاقتصادية التقليدية بالإضافة إلى أزمة الديون التي بدأت تعصف بها وتدهور الأوضاع الاجتماعية مما يساهم في العصيان المدني ، وبالتالي إصدار القانون في الواقع الذي كان فيه المناخ الاستثماري غير ملائم بكل المقاييس ، وبقي ذلك القانون مجرد حبر على ورق ، إذ أن هناك الكثير من الشواهد التي أثبتت ذلك ، فعلى سبيل المثال مشروع " فاتيا " الذي كان من المفروض أن يتجسد على أرض الواقع بين إيطاليا . شركة فيات . والجزائر بقي هو أيضا مجرد حبر على ورق إلى حد الآن .

المرحلة الثانية : تزامنا مع بداية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية إلى الآن .

بالتزامن مع الجهود التي بذلتها الدول العربية لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتحت ضغط عوامل داخلية وأخرى خارجية ، حرصت الجزائر على تنفيذ إصلاحات تشريعية والتي كان من بين معالمها تبني قوانين جديدة تتعلق بالاستثمار عموما و الاستثمار الأجنبي خصوصا ، ذلك وعيا منها بالفوائد التي يمكن تحقيقها من وراء تكريس الباب المفتوح أمام الشركات الأجنبية واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وعلى هذا الأساس قامت بوضع قوانين لجذب هذا النوع من الاستثمار والتي كانت وفق محدداته التي تبحث دائما على استغلال أسواق كبيرة ، ويمكننا ذكر أهم القوانين وهي :

أ - القانون المتعلق بالنقد والقرض : أصدر هذا القانون تحت رقم 90- 10 بتاريخ 14 افريل 1990 لعرض إعادة تنظيم النظام النقدي والبنكي هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لتنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال ، فبالرغم من أنه لا يخص تنظيم وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي صراحة إلا أن بعض بنوده تضمنت بعض الجوانب التي تخصه عبر إزالة بعض القيود التي كانت مفروضة بموجب القانون السابق رقم 86 . 13 ومن ثم إلغاء أحكامه .

ومن القيود التي أزيلت بموجب بنوده التي تتلخص في مجال تدخل الرأسمال الأجنبي وحصته وطبيعته القانونية ، ومن ثم حددت قواعد تنظيمه من خلال حرية الاستثمار في مختلف المجالات

¹ مؤتمر الأمم المتحدة لشؤون الشركات الوطنية في التنمية العالمية ، مرجع سابق ذكره ، ص418.

المرخص بها وحرية تحويل رؤوس الأموال بعد أخذ تأشيرة بنك الأم ، وحرية المشاركة بنصيب رأس المال في حال المشروعات المشتركة(*) مع الإشارة إلى أن تجسيد الاستثمار يتطلب موافقة مجلس النقد و القرض ،كما نصت بنوده على الضمانات والامتيازات الممنوحة .

ب - قانون المحروقات : في مجال النفط و الغاز ثم تبني قانون جديد رقم 91 - 21 المؤرخ في 04 ديسمبر 1991 المعدل والمتمم للقانون 86 . 14 الخاص بالمحروقات إذ تضمنت بنوده كيفية تنظيم نشاطات التنقيب والاستكشاف و الإنتاج ومختلف العمليات التجارية التي تخصه في إطار الشراكة مع الشركات الأجنبية .

ويعتبر هذا القانون بمثابة انعطاف - تحول - مهم جدا في نظرة الجزائر للشركات الأجنبية و للشركات الغير وطنية لأنه يخص قطاع يمثل الشريان الأكبر للاقتصاد الجزائري ، وهي خطوة تؤكد إلغاء التأمين من خلال ذلك القانون الذي ينص على السماح للشركات البترولية بالمساهمة في تنمية قطاع المحروقات ¹ .

ج- قانون الاستثمار لسنة 1993 : أصدر هذا الأخير بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 هـ الموافق ل 5 أكتوبر سنة 1993 المتعلق بترقية الاستثمار ، الذي يعتبر الأخير بمثابة أول قانون تضمن صراحة تشجيع وتنظيم وترقية الاستثمار المباشر الأجنبي ، في ظل مرحلة الإصلاحات الاقتصادية وهو بذلك يعكس التوجه الحقيقي للجزائر نحو الانفتاح أكثر و التكيف مع التحولات العالمية عبر إفساح المجال أكثر للمستثمرين الخواص (محليين أو أجانب ، معنويين أو طبيعيين) وكذلك العموميين من أجل المساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام .

ولقد تضمنت بنود هذا الأخير مختلف المبادئ والقواعد المنظمة لدخول المستثمرين الأجانب ومعاملتهم ، و النشاطات المرخصة من حيث الاستثمار فيها إلى جانب مختلف الامتيازات و الحوافز ، والضمانات الممنوحة لهم .

سرعان ما توالى عملية إصدار مراسيم رئاسية مدعمة للمرسوم السابق لقانون الاستثمار لسنة 1993 وذلك من أجل إعطاء الطمأنينة و ضمان أكبر عدد من الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ترسيخا للتوجهات نحو الانفتاح ويمكن ذكرها في:

- المرسوم الرئاسي رقم 95 . 345 المؤرخ في 1995/10/30 الخاص بالمصادقة على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار .

- المرسوم الرئاسي رقم 95 . 346 المؤرخ في 1995/10/30 والخاص بالمصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى.

(*) إلغاء شرط تحديد الملكية : 51% محلي و49% للأجنبي .

¹ بن اشهو عبد اللطيف ، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط ،ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992 ، ص 128.

- المرسوم الرئاسي رقم 95 . 306 المؤرخ في 1995/10/07 و الخاصة بالمصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية .
- المرسوم الرئاسي رقم 98 . 334 المؤرخ في 1998/10/26 والخاص بالمصادقة على انضمام الجزائر إلى الشركة العربية للاستثمار .
- هذا بالإضافة إلى إصدار مراسيم تنفيذية عديدة منها .
- المرسوم التنفيذي رقم 95 . 93 المؤرخ في 1995/03/25 ويهدف إلى إعفاء ترخيص للمستثمر الأجنبي بتحويل مبلغ استثماراته وأرباحه .
- الأمر رقم 95 . 6 المؤرخ في 1995/01/25 ويخص عملية ترقية وحماية وتنظيم المنافسة الحرة .
- المرسومين التنفيذيين رقم 97 . 319 . 97 الصادرين في 1997/08/24 ويهدفان إلى إنشاء الشاك الوحيد من أجل إزالة كل الصعوبات التي تعيق المستثمر الأجنبي .
- الأمر رقم 97 . 12 متعلق بخصخصة المؤسسات العمومية وتشجيع مساهمة الأفراد في رأس مالها.

2 - قانون تطوير الاستثمار: بغرض تكريس الانفتاح أكثر عبر تحسين مستوى اجتذابها للاستثمار المباشر الأجنبي وزيادة حصتها من تدفقاته الواردة إليها أصدرت الجزائر الأمر رقم 03 /01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار .

ولقد تضمنت إحدى مواد إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر لاسيما تلك المتعلقة بالمرسوم التشريعي رقم 93- 12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الاستثمار ما عدا القانون المتعلق بالمحروقات المذكور أعلاه.

ويبقى أن نشير هنا إلى أن هذا الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار يختلف كثيرا عن المرسوم التشريعي السابق المتعلق بترقية الاستثمار، وذلك من باب أنه أكثر وضوحا و أكثر تفصيلا في الكثير من الجوانب التي تهم المستثمرين الأجانب.

ولقد أتبع هذا الأمر بعدة مراسيم تنفيذية تمثلت أساسا في المرسوم التنفيذي رقم 01 - 281 المؤرخ في 06 رجب عام 1422 الموافق ل 24 ديسمبر 2001 المتعلق بتشكيله المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره و المرسوم التنفيذي رقم 01 - 282 المؤرخ في 06 رجب عام 1422 الموافق ل 04 ديسمبر 2001 و الذي تضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها .

ومن أجل أن تقدم الحكومة للمستثمر الأجنبي حرية أثر قامت في 22 افريل 2002 بإمضاء اتفاقية بينها وبين الإتحاد الأوربي الذي يقضي بتقسيم مزايا التبادل ، وجاء ليعوض الاتفاق الذي كان

يربط الجزائر بأوروبا منذ 1976 ، ويهدف هذا إلى إعطاء بعد جديد للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و العمل على التخفيف من الخلافات و العوائق التي تحول دون ذلك.
و الجدول التالي يبين الاستثمارات المباشرة في سنة 1998 وحصّة بعض القطاعات.

الجدول رقم 2-7: يبين الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 1998 وحصّة بعض القطاعات

القطاع	الحصّة من الاستثمار الأجنبي
قطاع المحروقات	1,18 مليار دولار
قطاع الصناعات الكيماوية	160,6 مليون دولار
قطاع الغذاء الفلاحي	43 مليون دولار
قطاع الأشغال الكبرى	23 مليون دولار
قطاع الاستهلاك	9,1 مليون دولار
قطاع السكن	7 مليون دولار
قطاع المناجم	1 مليون دولار
قطاع الخدمات	0,2 مليون دولار

المصدر : مجلة الاقتصاد و الأعمال ، العدد خاص ، نوفمبر 1999 ، ص 25.

نستنتج من الجدول أعلاه أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر يبقى ضعيف بالرغم من جهودات السلطات في إحداث عدة تغييرات خاصة على النصوص القانونية لقانون النقد و القرض الذي يضمن حرية تحويل الأرباح و رأس المال، وقانون التجارة الذي يوفر مرونة كبيرة للمستثمر لكي يختار النمط التجاري الذي يناسبه، فربما تبقى الجزائر في نظر الأجانب عبارة عن سوق للتصدير عوضاً أن تكون سوق للاستثمار.

ويمكن أن يتأكد هذا وفقاً للمؤشر الذي يحدد مدى جذب الاستثمارات العالمية ويتمثل في المتوسط المرجح لحصّة بلد ما من الاستثمارات العالمية، و يتمثل في المتوسط المرجح لحصّة بلد ما من الاستثمارات الأجنبية العالمية بالنسبة للمستوى النسبي للإنتاج الداخلي الإجمالي من التشغيل والصادرات العالمية .

وحسب التقرير الخاص بالاستثمارات العالمية فقد كان المتوسط المرجح لبلدان جنوب شرق آسيا هو 0.9، وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية هو 1.1، وبالتالي نجد الجزائر تحتل المراتب الأخيرة من البلدان التي تتميز بضعف كبير في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لمختلف القطاعات خارج قطاع المحروقات، حيث يبقى قطاع النفط هو القطاع المستهدف من طرف المستثمرين الأجانب بالرغم من فتح رأس المال لعدة شركات عمومية في ظل برامج الخصخصة.

كما يشار إلى أن الجزائر ألغت أوائل شهر سبتمبر من العام الماضي كافة التعريفات الجمركية الخاصة بالمنتجات الصناعية الأوروبية ، وذلك تطبيقاً لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد

الأوروبي الذي يدخل عامه الثالث ونص الإجراء على الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية والضرائب على فئتين من المنتجات الصناعية، الأولى تخص 1095 منتجة سيتم تمديد التخفيضات بشأنها على مدى 5 سنوات مع تخفيض أولي بنسبة 20%، ليتم تقليص نسبة الرسوم الجمركية القاعدية إلى 80%، بينما تتعلق الثانية بـ 1850 منتجا سيتم إلغاءه على مدى 10 سنوات مع تخفيض أول بنسبة 10% لتتقلص النسبة القاعدية إلى 90% في التاريخ ذاته¹.

المطلب الثاني: طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1. 2 واقع الاستثمار في قطاع المحروقات: يعتبر قطاع المحروقات الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، فهو يمثل ما يزيد عن 95% من الصادرات الجزائرية وأمام التحديات العالمية الجديدة قررت الحكومة الجزائرية فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، فبموجب قانون 1986 (قانون 13/86) صدرت لائحة النفط التي سمحت بالمشاركة الأجنبية في مجال إنتاج النفط واستغلال حقوق الغاز.

ومن بين أهم الشركات التي دخلت مشروع الشراكة مع سوناطراك شركة "بريتش بتروليوم" في مجال الاستكشافات والتطوير، ويمتد هذا المشروع على مساحة 23 ألف كلم² وتقدر تكلفة الاستثمار بـ 3.5 مليار دولار وتحققت أهم الاكتشافات النفطية عامي: 1994-1995 مع الشركات الأجنبية المقدره 16 اكتشاف وبالتالي احتلال الجزائر في سوق الاحتفاظ بنسبة الاحتياطات من الإنتاج حوالي 35 سنة.

كما تم أيضا إبرام عقد شراكة بين الجزائر، فرنسا، إسبانيا، لاستغلال مصنع (تيفورت تابنكورت) الذي تبلغ قدرته الإنتاجية 20 مليون م³ من الغاز 2606 طن يوميا من غاز البوتان المميع، حيث يقدر نصيب سوناطراك 35% بتكلفة إجمالية تقدر بـ: 599.6 مليون دولار. وقد تم توسيع أنبوب الغاز الذي يمتد على 600 ميل ويربط حاسي الرمل بإيطاليا منذ عام 1983 بالتعاون مع الشركات الإيطالية من أجل زيادة طاقته الإنتاجية المثلى من 16 مليون م³ إلى 24 مليون م³.

كما تم إنشاء مصنع سوناطراك و شركة (اناداروكو الأمريكية) التي بدأت في الإنتاج في 1998/05/04 بقدرة إجمالية تصل إلى 2723000 طن سنويا، ولقد كلف هذا المشروع 222 مليون دولار.

2 . 2 واقع الاستثمار خارج القطاع الهيدروكربوني: لقد سجلت وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار منذ تأسيسها 1994 إلى غاية 1998/12/31 مثلا "مجموع مشاريع عددها 7736 مشروع بقيمة 1381 مليار دينار جزائري أي حوالي 31 مليار دولار والتي ستحدث 916736 إذا تم إنشاءها فعليا" ومن بين هذه المشاريع هناك مشاريع جديدة بنسبة 80% ومشاريع يتم التوسع فيها تمثل نسبة

¹ www.arifonet.org

17% ومشاريع إعادة الاعتبار بنسبة 3% وتتمحور هذه المشاريع على ضفاف المدن الكبرى مع تفوق الشمال على الجنوب.

والجدول الموالي يبين الاستثمارات الأجنبية خارج القطاع الهيدروكربوني مع الشركات القابضة العمومية :¹

جدول رقم 2-8: يبين الاستثمارات الأجنبية خارج القطاع الهيدروكربوني (الوحدة: مليون دولار).

الشركات القابضة	مبالغ العقود المبرمة في 1997	مبالغ العقود المبرمة في 1998	عدد العقود
الإلكترونيك	3000		5
الكيمياء والمواد الصيدلانية		160.600	9
الحديد والصلب		6100	2
الصناعات الغذائية		40.000	17
الزراعة		3000	
الخدمات		2000	
الإشغال الكبرى		2300	
المناجم		1000	
البناء		7000	2
صناعة المواد المصنعة			7
المجموع	3000	243.900	56

المصدر: المجلس الشعبي الوطني، بيان السياسة العامة للحكومة، ديسمبر 1998، مطبوعة رقم 16، ص 32.

وتجدر الملاحظة إلى أن بين عامي 1999-2000 مثلا قفز عدد المشاريع الخاصة بنوايا الشراكة من 60 مشروعا إلى 100 مشروع عام 2000، وبلغت قيمة الاستثمار فيه 25.27% وتجدر الإشارة أن مشاريع الشراكة في هذه الفترة أثبتت أن قطاع الصناعة الأكثر جاذبية للاستثمارات حيث بلغت نسبته من إجمالي الاستثمارات 52% وما يمثل 28550 منصب عمل، ثم يليه قطاع الخدمات بنسبة 19% من مجموع المشاريع المعتمدة وبكلفة 29% من الكلفة الإجمالية والذي باستطاعته توفير 5325 منصب شغل، يليه مباشرة قطاع البناء بنسبة 10% من بين المشاريع المعتمدة بعدد مناصب شغل يعادل 6787 منصب، ولقد ذكرت الإحصائيات أن فترة 1994-1995 تميزت بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وقد هيمنت فرنسا على مختلف المشاريع ب: 18 مشروع بنسبة 23.07% من إجمالي المشاريع المصرح بها خارج قطاع المحروقات تليها إيطاليا 16.66%، ثم إسبانيا 12.82%، وبلجيكا 9%، ومجموع المشاريع المسندة لهذه الدول كان 48 مشروعا.²

يعتبر قطاع الصيدلانية في الجزائر ابرز القطاعات، إذ أن السوق الجزائرية من بين أكبر الأسواق فالجزائر المستهلك الثالث على المستوى العربي، وهذه السوق تعرف نموا كبيرا وذلك راجع

¹ مرداوي كمال ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية - حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه دولة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2004 ، ص 280.

² مرداوي كمال ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية - حالة الجزائر - المرجع السابق ، ص 185.

لعدة أسباب منها معدل النمو السكاني المرتفع (3.2% سنويا) والعامل الأهم الذي يساهم في زيادة استهلاك الأدوية حسب عون المدير العام لشركة صيدال يتمثل في زيادة نسبة الشيخوخة في المجتمع الجزائري.

وتعتبر شركة صيدال من اكبر الشركات في القطاع وقد دخلت الشراكة سنة 1997 بإبرام عقود شراكة مع أكبر المخابر العالمية منها :

- بفايزر الولايات المتحدة الأمريكية باستثمار قدره 25 مليون دولار.

- رون بوفلانك وبيارفاير قدره 28 مليون دولار.

- نوفونورديسك من الدانمارك.

- شركة الدواء الأردنية بعقد قدره 120 مليون دولار.

- سولفاي فارما ألمانيا.

وقد أكدت شركة صيدال أن نسبة تغطيتها للسوق الوطنية ارتفعت من 15% إلى 30% بسبب العقود المبرمة وكذا تحقيق رقم أعمال يقدر ب 4 مليار دولار و 200 مليون دينار جزائري عام 1999 الشيء الذي يمثل زيادة الأرباح بحوالي 10% مقارنة بعام 1998 وتجدر الإشارة إلى انه في هذه السنة 2003 استفاد القطاع من توقيع اتفاق بقيمة 15 مليون دولار بين شركة "غلاسكو سمين كلاين والمخبر الصيدلاني الجزائري"

- إن قطاع البنوك أصبح يجلب اهتمام المستثمرين الأجانب حيث تم فتح رأس مال ثلاثة بنوك عمومية ،هي القرض الشعبي الجزائري والبنك الوطني الجزائري ، وبنك التنمية المحلية وقد أبدت مجموعات مصرفية وبنكية دولية اهتمامها من خلال أولى المقترحات ومن بين البنوك الأجنبية التي أبدت استعدادها البنوك الفرنسية والتي تبنت مخططات جديدة لتطوير شبكتها في الجزائر ، فقد أعلن البنك الوطني الباريسي "باريبا" عن إنشاء 10 وكالات سنويا خلال السنوات الثلاثة المقبلة كما أعلنت "سوسيتي جنرال" عن توسيع شبكتها أيضا من خلال فتح وكالات جديدة لها كما أبدت المجموعة " فورتي سين" البلجيكية أيضا اهتمامها بمشروع حوصصة البنوك¹ .

- بالنسبة لمواد البناء نجد العديد من المشاريع الاستثمارية وذلك على غرار خصخصة ثلاثة مصانع للاسمنت ، وهي على التوالي مصنع مفتاح بالعاصمة ،الونزة وحجر السود بتبسة ، وقد اشتد التنافس بين كل من شركة " الإفراج الجزائر " الفرنسية وشركة " سيمبور " للضفر بنسبة 51% من رأس مال هذه المؤسسات ومن المشاريع الكبيرة في قطاع مواد البناء نجد شركة الجزائرية للاسمنت " والتي مقرها حمام الضلعة بولاية المسيلة ، إلى ذلك أفصح النائب الثاني لرئيس مجلس إدارة شركة "اسمنت الاتحاد" ومديرها العام التنفيذي لدولة الإمارات العربية المتحدة عن نيته لإنشاء مصنع جديد

¹ عبد اللطيف بالفرسة ، اقتصاديات الخصخصة و الدور الجديد للدولة ، دار الهدى ، 2006 ، ص597.

للاسمتت في الجزائر بالاستثمار المباشر ، و أوضح أن المصنع المنشود ستحدد له قدرة إنتاج ما بين 2.5 الى 3 ملايين طن¹

- بالنسبة للقطاع الثقافي والشركة في المجال العلمي أعيد في الآونة الأخيرة فتح المراكز الثقافية العلمية التي تم غلقها خلال العشرية الأخيرة ، كما أبرمت عقود شراكة مع مخابر بحث وجامعات عالمية حيث يتواجد الآلاف من الطلبة في الخارج لإتمام دراساتهم ، وقد أوضح في 18 افريل 2005 السفير الفرنسي خلال الاجتماع للمجلس الأعلى للجامعات والبحث العلمي الجزائري والفرنسي بجامعة العلوم والتكنولوجيا بباب الزوار ، إن المؤسسات العلمية الجامعية في فرنسا مستعد لدعم الخبرات في الجزائر للحد من هجرة الأدمغة للخارج .

- بالنسبة للقطاع السياحي أوضح الوزير قارة الذي نشط في 25 ديسمبر 2005 خلال ندوة صحفية بالمركز الدولي للصحافة بالجزائر حول مهرجان السياحة الصحراوي أن التركيز في منح المشاريع سيكون للمستثمرين الأجانب وكان المجلس الوطني للاستثمار قد صادق على مشروع سياحي لشركة سعودية يتضمن بناء مركب سعته 27 ألف سرير بكل من زرالدة و زموري ببومرداس بحجم استثمار قدره 500 مليون دولار ، وبناء فندق سيدي فرج ب: 100 مليون دولار أما بالنسبة لمهرجان الأهقار تسعى الحكومة لتجعله دوليا وتقليدا سنويا قصد تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجنوب كما وقعت المجموعة الجزائرية الإماراتية للاستثمار السياحي والعقار على بروتوكول ينص على انجاز عدة مشاريع عقارية سياحية بالجزائر بينها أبراج إدارية ومراكز تسويق وفنادق فاخرة لمخصصات تربو عن 30 مليار دولار².

- أما في مجال الصيد البحري شهد التعاون الجزائري الاسباني في مجال الصيد البحري والموارد الصيدلية درجة جد متقدمة ، وبهذا الصدد عاينت لجنة مختلطة مشكلة من إطارات إسبان وإطارات من الوزارة المعنية قصد انجاز مخابر للمراقبة الصحية للمنتوج الصيدلي وقد تم انجاز مخبر على مستوى الجزائر العاصمة ومخبرين على مستوى وهران و عنابة.

كما سيساهم مشروع "كاب جانت" من طرف مستثمر اسباني في إغراق السوق الوطنية بهذه المادة الحيوية ودخول السوق الدولية ، لأن المشروع سيوفر ألف طن سنويا ويرتفع إلى 10 آلاف طن بعد التحكم في الإنتاج وقد سجل المشروع لدى وزارة الصيد البحري والموارد الصيدلية عام 1992 حيث قامت مؤسسة "سيفيا" الفرنسية بدراسة في هذا الموضوع تقوم على دراسة مرتجعات المياه المالحة البحرية المستغلة من قبل محطة توليد الكهرباء " بكاب جانت" كمرحلة أولى وأعيد تفعيلها عام 1999 من قبل ذات الشركة .

¹ www.alriyadh . com consulté le 11/07/2013

² جريدة الشروق ، العدد 29 / 10 / 2006 .

- يمثل دخول شركة كوفاس العملاقة للتأمينات إلى السوق الجزائرية بعدما فتحت فرعها هناك نقطة تحول نوعية لما تمثله الخطوة من تقديم خدمات ضمان القروض المصرفية ، وتسهيل العلاقات بين مؤسسات فرنسية وجزائرية خاصة في القطاعات الحساسة كالسيارات والتجهيزات الالكتروميكانيكية و الصيدلانية علما أن مؤسسة كوفاس هي التي تقدم كل سنة تنقيط عن الوضعية في الجزائر ، ولها تأثير كبير على خيارات المؤسسات الفرنسية فيما يتعلق بالاستثمار خارج فرنسا .

خلاصة الفصل الثاني

إن التشريع الجديد الخاص بالاستثمار يهدف إلى توفير مناخ استثماري تمارس في إطاره الاستثمارات الجزائرية والأجنبية دورا أكثر أهمية في خلق إنتاجية جديدة وتوسيع الإنتاجية القائمة ، فضلا عن تعديل الهيكل الاقتصادي القومي ليكون أكثر تنوعا وانسجاما مع متطلبات التطور الاقتصادي والاجتماعي في العالم إلا أنه بالرغم من المزايا والضمانات التي قررها المشرع الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تلك القوانين التي صدرت منذ 1992، فإن المحصلة مازالت متواضعة سواء من ناحية حجم ما تدفق إلى الجزائر من هذه الاستثمارات أم من ناحية مدى إسهامه في برامج الإنماء الاقتصادي والاجتماعي فيها.

وعليه فإنه لتعظيم الاستفادة من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن يكون هذا الاستثمار متوافقا مع الأهداف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية ومحققا لتلك الأهداف و عليه يبقى السؤال المطروح هل استفادت الجزائر من الاستثمارات الوافدة إليها؟ و هل قامت بتوجيهها بطريقة تخدم و تنهض بها التنمية المستديمة أو بعض جوانبها على الأقل ؟ و هذا ما سنجيب عنه من خلال الفصل الموالي .

الفصل الثالث

التمية المستخدمة في الجزائر

تمهيد

إذا كان ذلك واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر، فما يمكن قوله عن واقع التنمية المستدامة فيها ؟ و قبل التطرق لذلك يستوجب علينا تعريف التنمية بمفهومها المستدام من جهة ، و ما هو واقعها في الجزائر من جهة ثانية و بالعلاقة القائمة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية المستدامة من جهة ثالثة و هذا الأخير سنتناوله في الفصل الرابع .

سنجيب على هذا التساؤل من خلال مبحثين تطرقنا في المبحث الأول إلى التنمية المستدامة المفهوم، التطور، خصائصها و أبعادها و تناولنا في المبحث الثاني واقع التنمية المستدامة في الجزائر وآليات النهوض بها .

المبحث الأول: التنمية المستدامة المفهوم، التطور، خصائصها و أبعادها

لقد شاع استعمال مصطلح "التنمية المستدامة على يد" اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية "لجنة برونتلاند" ، و ذلك عندما طالبت بتحقيق التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإخلاء باحتياجاتهم المستقبلية، و منذ ذلك الوقت أصبح موضوع التنمية المستدامة محل اهتمام العالم بأسره ، ففي كل مكان نتطلع إليه نجد أن التنمية المستدامة تنتقل من الكلام إلى العمل و لم تعد طرفا فكريا فحسب ، بل أصبحت مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة و الإنصاف في توزيع ثمار و مكاسب التنمية بين الأجيال المختلفة لشعوب المعمورة ، و عليه سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفاهيم حول التنمية المستدامة في المطلب الأول ، و في المطلب الثاني تطرقنا لتطور مفهوم التنمية المستدامة و أهم المحطات التاريخية لنشأتها ، أما المطلب الثالث تناولنا فيه خصائص التنمية المستدامة و أخيرا في المطلب الرابع تعرضنا لأبعاد التنمية المستدامة .

المطلب الأول: مفاهيم حول التنمية المستدامة

1.1 الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية :

ليس المقصود بالمفهوم الواسع للتنمية التقليل من شأن النمو الاقتصادي أو اعتباره هدفا من أهداف التنمية ، فالنمو الاقتصادي عنصر أساسي من عناصر التنمية و مكونا أساسيا من مكوناتها لكن هذه التعريفات الاقتصادية تخلط بين التنمية الاقتصادية Le développement و النمو الاقتصادي La croissance، حيث يتم النظر إلى النمو الاقتصادي على أنه ضروري للقضاء على الفقر و توليد الموارد اللازمة للتنمية ، و بالتالي للحيلولة دون مزيد من التدهور في البيئة ، القضية هي قضية نوعية النمو و كيفية توزيع منافعه و ليس مجرد عملية توسع اقتصادي ، لاتستفيد منه سوى أقلية من الملاكين الرأسماليين ، فالتنمية يجب أن تتضمن تنمية بشرية و بيئية شاملة و العمل على محاربة الفقر عبر إعادة توزيع الثروة¹.

1.2 مفهوم التنمية المستدامة

لقد ارتبط مفهوم التنمية خلال سنوات الستينات بالجانب الاقتصادي البحت ، و في سنوات السبعينات و الثمانينات تم دمج الجانب الاجتماعي ، أما الجانب البيئي فلم يأخذ بعين الاعتبار إلا خلال عشرية التسعينات ، ، ليظهر فيما بعد المفهوم الجديد " التنمية المستدامة " و التي تقوم على

¹ محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، صص 37-39 .

تحقيق تنمية تدمج بين كل ما هو اقتصادي تكنولوجي اجتماعي و بيئي بهدف تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال الناشئة و حاجياتهم .

1. 3 تعريف التنمية المستدامة: إن أوسع التعريفات شيوعاً للتنمية المستدامة هو الذي جاءت به اللجنة العالمية للبيئة و التنمية لجنة Brundtland: أنها التنمية التي تهيئ للجيل الحاضر متطلباته الأساسية و المشروعة ، دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهيئ للأجيال التالية متطلباتهم أو بعبارة أخرى ، استجابة التنمية لحاجات الحاضر ، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجياتها ¹ .

و يعرفها البنك الدولي على أنها تنمية تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تحقيق أهدافها ، و بما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للجيل الحالي لإحراز تقدم اقتصادي و اجتماعي و بشري ، حيث أن المقصود منها هو إتاحة مستقبل أفضل ، الرؤية -نظرة طويلة الأجل - عالم أفضل . ²

و حسب منظمة التعاون و التنمية فإن التنمية المستدامة لا تهتم بالجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية فقط، و كذلك توازن بين الأبعاد المختلفة .

كما أخذت التنمية المستدامة اهتماماً كبيراً من طرف خبراء و باحثين اقتصاديين و منهم :

- Edward BARBIER الذي عرف التنمية المستدامة على أنها : "ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكثر قدر من الحرص على الموارد المتاحة الطبيعية و بأقل قدر ممكن من الأضرار و الإساءة إلى البيئة" ³.

- Herman و Daly " الذي عرف التنمية المستدامة على أنها : " العملية التي بمقتضاها الحفاظ على التنمية النوعية من خلال توفير الموارد الاقتصادية و البيئية و استيعاب فضلات النشاط البشري " ⁴.

من خلال هذه التعاريف يتضح لنا بأن التنمية المستدامة تقوم على ثلاث أهداف و هي :

- **العدالة** : أي القضاء على الفقر و الفوارق الاجتماعية و تحقيق عدالة بين الجميع في الاستفادة من خدمات التعليم و التكوين ، الصحة ، النقل ، الأمن ، السكن ... إلخ .
- **قابلية الحياة** بمعنى توفر الشروط التي تسمح للأفراد بالعيش ، لا تلك الشروط التي تسمح بعدم الموت .

¹ كمال رزيق " التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الراشد و الديمقراطية " مجلة العلوم الإنسانية -الجدول -العدد 25 نوفمبر 2005، مجلة إلكترونية <http://www.ulumisania.com>

² تم الاطلاع على هذه المعلومات على www.conviction.org 07 2012

³ Programme des nation unies pour le développement(PNUD), Rapport mondial sur le développement humain, Edition economica, Paris, 1992, p 19 .

⁴ كربالي بغداد ،حمداني محمد ،استراتيجيات و أساسيات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجية بالجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة وهران ، العدد 45، 2010، ص 4 .

• **الاستمرارية** : بمعنى تلبية حاجيات كل الأفراد مع الحفاظ على إمكانية الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها ، و خاصة الاحتفاظ بما أمكن من الموارد و تحسينها و إعادة توجيه التكنولوجيا و تسيير المخاطر.

1.4 التعريف المادي للتنمية المستدامة :

رغبة من بعض المؤلفين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب إلى التحديد ، وضعوا تعريفا ضيقا لها ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة و يؤكد هؤلاء المؤلفين على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها ، أو تؤدي إلى تناقص جودها "المتجددة" بالنسبة للأجيال المقبلة . و ذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد لطبيعية مثل التربة و المياه الجوفية و الكتلة البيولوجية .

1.5 التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة :

و تركز بعض التعريفات للتنمية الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية ، و ذلك بالتركيز على " الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية ، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية و نوعيتها " ، كما انصبت تعريفات اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن " استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل " و تقف وراء هذا المفهوم " الفكرة القائلة بان القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها .

1,6 مبادئ التنمية المستدامة: هي تنمية تعتمد المبادئ التالية :

- تنمية على المدى البعيد ؛
- أنها تنمية شاملة ؛
- تنمية اقتصادية تهتم بالرأسمال المادي ؛
- تنمية اجتماعية تهتم بالرأسمال البشري ؛
- تنمية تأخذ بعين الاعتبار للمخاطر البيئية أي المحافظة على الرأسمال البيئي¹.

1,7 مكانة الإنسان ضمن التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة :

و يشكل الإنسان محور التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية و التعليم و الرفاه الاجتماعي ، و هناك اعتراف اليوم بهذه التنمية البشرية على اعتبار أنها حاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية و بالنسبة للتثبيت المبكر للسكان . و حسب تعبير تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن "الرجال و النساء و الأطفال ينبغي أن يكونوا محور الاهتمام - فيتم نسج التنمية حول الناس و ليس الناس حول التنمية

¹ Genévrier FERONE et Pascal BELLO et autres : Le développement durable ;ed d'organisation ,Paris ;2002,P P87-89.

بصورة متزايدة على أن التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة ، بحيث يشارك الناس في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و بيئيا .

1, 8 مكانة التكنولوجيا في تعريف التنمية المستدامة:

كما أفاض بعض المؤلفين في توسيع تعريف التنمية المستدامة لتشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية ، و أشاروا إلى أن هناك حاجة إلى تكنولوجيا جديدة تكون أنظف و أكفأ و أقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية ، حتى يتسنى الحد من التلوث ، و المساعدة على تحقيق استقرار المناخ ، و استيعاب النمو في عدد السكان و في النشاط الاقتصادي .

1, 9 مكانة العدالة في تعريف التنمية المستدامة :

و العنصر الهام الذي تشير إليه مختلف تعريفات التنمية المستدامة هو عنصر الإنصاف أو العدالة، فهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد ، و هي التي لا تؤخذ مصالحها في الاعتبار عند وضع التحليلات الاقتصادية و لا تراعي قوى السوق المتوحشة هذه المصالح ، أما الإنصاف الثاني فيتعلق بمن يعيشون اليوم و الذين لا يجدون فرصا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو على "الخيرات" الاجتماعية و الاقتصادية . فالعالم يعيش منذ أواسط عقد السبعينات تحت هيمنة مطلقة للرأسمال المالي العالمي (الشركات متعددة الجنسيات خاصة) الذي يكرس تفاوتاً صارخاً بين دول الجنوب و دول الشمال كما يكرس هذا التفاوت داخل نفس الدول ، لذلك فإن التنمية المستدامة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذين النوعين من الإنصاف.

لكن تحقق هذين النوعين من الإنصاف لن يتأتى في ظل الهيمنة المطلقة للرأسمال المالي العالمي، و إنما يتحقق تحت ضغط قوى شعبية عمالية أممية تمكن من استعادة التوازن للعلاقات الاجتماعية.

المطلب الثاني: تطور مفهوم التنمية المستدامة و أهم المحطات التاريخية لنشأتها

2 . 1 تطور مفهوم التنمية المستدامة :

يمكن أن نميز بين مرحلتين هما :

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الخمسينات

لقد انصبت المحاولات الأولى حول التوفيق بين البيئة و التنمية ، نظرا للعلاقة الوثيقة بينهما حيث تجلى ذلك من خلال تشجيع لجنة المحافظة الكندية سنة 1915 لاحترام الدورات الطبيعية لتمكين كل الأجيال من الاستفادة من الثروات الطبيعية ، و في سنة 1923 عقد مؤتمر دولي حول حماية الطبيعة بباريس و كان موضوعه الأساسي العلاقة بين حماية البيئة و استخدام مواردها و في سنة 1948 تم إنشاء الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة و مواردها ، الذي نشر عام 1951 وثيقة

مميزة تتضمن 70 تقريراً عن حالة حماية الطبيعة في العالم لسنة 1950 ، حيث تعتبر هذه الوثيقة من أهم السوابق و الممهديات لمؤتمر برانتلاند¹ .

المرحلة الثانية من 1950 إلى مؤتمر برانتلاند

خلال هذه المرحلة تعالت الأصوات المناادية إلى ضرورة الحد من التلوث الناتج عن النمو الاقتصادي المتزايد ، حيث ظهرت العديد من الكوارث البيئية و كانت أول كارثة تم تسجيلها في ولاية دونواو الأمريكية المقام فيها عدد من المصانع الخاصة بالصلب و حامض الكبريت و إنتاج الزنك ، حيث أدت إلى وفاة عشرون شخص و مرض 5900 شخص آخر ، لكن أشهر هذه الكوارث هي التي تعرضت لها لندن عام 1952 جراء تلوث الجو بالضباب الدخاني مما أدى إلى وفاة 4000 شخص بسبب تركيز ثاني أكسيد الكبريت في الجو ، كما بدأ التفكير في إيجاد طاقات بديلة يمكن إنتاجها محلياً بعد ارتفاع أسعار البترول خلال أزمة 1973 ، و تنامي الوعي بخطورة الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية كالبترول و اليورانيوم ، الذي سيؤدي حتماً إلى نفاذها و ترسخت تلك القناعة كذلك لدى الدول النامية التي أدركت الاعتماد على مداخيل الموارد الأولية فقط لتحقيق التنمية² ، و في عام 1972 نشر منتدى روما الذي أنشأ عام 1968 تقريراً عنوانه "حدود النمو" تكلم عن التنمية الايكولوجية* . و في شهر جويلية من نفس السنة تم إنشاء مؤتمر ستوكهولم** بالسويد ، و قد تم خلاله بحث العلاقة بين البيئة و التنمية ، و قد ألح المؤتمر في توصيته على أهمية حماية البيئة في التنمية الاقتصادية للدول النامية ، و قد أثر هذا المؤتمر بشكل حاسم على أشغال هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية فيما بعد و تم تكليف اللجنة العالمية للبيئة و التنمية بتعميق البحث في المواضيع التي تناولتها قمة ستوكهولم³ .

و في سنة 1987 أصدرت اللجنة العالمية للبيئة التنمية تقريراً عنوانه "مستقبلنا المشترك" و الذي عرف كذلك باسم "تقرير برانتلاند" الذي أوضح أن الأنماط الإنمائية المعمول بها في دول الشمال و الجنوب لاستوفي شروط الاستدامة ، و أنها حتى و لو كانت تبدو ناجحة بمقاييس الحاضر فهي عاجزة و ضارة بمقاييس المستقبل لأنها تتم على حساب الأجيال القادمة ، كما أسهم هذا التقرير في

¹ Jean Gry Vaillancourt « Penser et concrétiser le développement durable » ecodécision, n°15, hiver 1995, p26

² Beat burgenemier, Economie du développement durable, Editions de boeche, paris, 2002, P 19.

* يقصد بالتنمية الايكولوجية ، تلك التنمية العقلانية من الناحية الايكولوجية مصحوبة بتسيير محكم للمحيط من أجل إقامة توازن مستديم بين الكائنات الحية و الطبيعية على المدى الطويل .

** انعقد مؤتمر ستوكهولم باقتراح من مجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة في جويلية ، حيث قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الثالثة و العشرين ، بموجب القرار 2398 ، بتاريخ 3 ديسمبر 1968 ، عقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية من 5 إلى 16 جوان 1972 في ستوكهولم و حضره ممثلو عدة دول ، و يتألف من 109 توصية لدعوة الحكومات ووكالات الأمم المتحدة و المنظمات الدولية إلى التعاون في اتخاذ تدابير من أجل البيئة البشرية .

³ Beat Burgenmeier, op,cit,p20.

عقد لقاءات مكثفة بين خبراء من مختلف الميادين لتطوير أسس و مبادئ التنمية المستدامة ، و قد ورد في مستهل هذا التقرير " أن البشرية تملك القدرة على تحقيق الدوام للتنمية ، أي على التأكد من أنها تلبي الاحتياجات الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها و أوضح بأن التنمية تتطلب تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع و إتاحة الفرصة أمام الكافة لتحقيق متطلباتهم في حياة أفضل " ، و من جهة أخرى يقرر التقرير بأنه لا يمكن فصل البيئة عن التنمية ، و في المقابل فإن تدهور البيئة يمكن أن يعيق التنمية ، فالتنمية و البيئة ليستا تحديان منفصلان بل متلازمان بشكل لا فكاك عنه ، كما توجه التقرير بتوصياته إلى الأفراد و المؤسسات للقيام بحملات تربية واسعة لوضع العالم على مسار التنمية المستدامة ، و يدعو بالخصوص الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي يجمع كل زعماء العالم للنظر في قضايا البيئة و التنمية ¹ .

2.2 المحطات التاريخية الكبرى لنشأة مفهوم التنمية المستدامة²

لقد قبلت فكرة التنمية المستدامة بأوسع معانيها و تم إقرارها على صعيد واسع ، إلا أنه تبين أن ترجمة هذه الفكرة إلى أهداف و برامج و سياسات عملية ، يعتبر مهمة أصعب ، نظرا لأن الأمم المتحدة تخضع لقوى رأسمالية لا ترى من مصلحتها التنازل عن نمط إنتاجها المدمر للبيئة . و رغم ذلك يعتبر مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالبيئة و التنمية جهدا ذو أهمية كبيرة في اتجاه الاهتمام إلى أرضية مشتركة بين المصالح المتعارضة و الشروع في عملية التغيير التي تحتاج إليها التنمية المستدامة.

2.2.1 ملتقى فونكس بسويسرا سنة 1917 : أول اعتراف بمفهوم الايكوتنمية أي البحث عن السبل الكفيلة للتوفيق بين منطقتي الإنتاج الاقتصادي و احترام البيئة ، أدت إلى طرفين متعارضين الطرف الأول يرى أن البيئة هي اختراع الدول المصنعة لمنع تصنيع الدول الفقيرة أما بالنسبة للطرف الثاني فيرى أنه يجب حالا إيقاف النمو لكي لا نجد أنفسنا أمام أحد الحلين : إما أن نموت بسبب التلوث أو انعدام الموارد ، و خلصت إلى المطالبة بحل وسط و هو ضرورة التنمية لأسباب اجتماعية ، مع الاحتراس من تخريب البيئة و الاستعمال غير العقلاني للموارد .

2.2.2 مؤتمر ستوكهولم 1972 : إعلان ستوكهولم تم فيه تأسيس اللجنة الدولية للبيئة و التنمية من طرف الأمم المتحدة سنة 1984 ، قدمت خلاصة أعمال Bruntland (مستقبلنا المشترك) و الرسالة التي يحملها هذا التقرير هي أنه أمر مستعجل إيجاد نوع من النمو لا يضر بالأجيال القادمة ، و أبرز التقرير خطرين يهددان هما :
-التغيرات المناخية بسبب تراكم غازات الدفيئة ؛

¹ عبد الخالق عبد الله " التنمية المستدامة و العلاقة بين البيئة و التنمية " ، المستقبل العربي ، العدد 167 ، السنة 15 ، يناير 1993 ،

² Frank-Dominique VIVIEN : jalon pour une histoire de la notion de développement durable, Revue : Mondes en développement, vol 31-2003/1-n° 121 ,p p5-21.

-تعب الأوزون بسبب مواد و مشتقات الفليوكلورور هذين الخطرين دليل على أن التنمية غير المسؤولة تهدد البشرية بالهلاك¹ .

2. 2. 3. مؤتمر قمة الأرض بريوديجانيرو البرازيل سنة 1992 : و قد انعقد في هذا الإطار أول مؤتمر عالمي حول البيئة و التنمية أطلق عليه تسمية "قمة الأرض ، و قد حضرته 168 دولة بينما ارتكزت أهم محاوره على التغييرات المناخية للكوكب و التنوع البيولوجي و حماية الغابات و قد اعتمد المؤتمر جدول أعمال بشأن حماية البيئة ، كما تم توصيف العواقب السياسية و الاقتصادية المترتبة عن تدهور البيئة وكانت خجولة جدا ، و اظهر هذا المؤتمر المواجهة بين العالم الغني في الشمال و تمسكه بالحفاظ على إنتاجه و على وتيرة في الجنوب و يأسه من القدرة على تحقيق الغنى أو الانفلات من عتبة الفقر . و خرج بدعوة إلى الاقتسام العادل للخيرات و ضرورة القيام بمجهودات كبيرة من طرف دول الجنوب ووضعت مذكرة تضمنت الأعمال التي يجب القيام بها أقرت 21 إجراء سميت بجدول الأعمال الواحد و العشرون² .

2. 2. 4. قمة جوهانسبورغ لسنة 2002 : بعد انصرام عشر سنوات على مؤتمر قمة الأرض عقد مؤتمر جوهانسبورغ في جنوب إفريقيا خلال شهر سبتمبر 2002 حول نفس الانشغالات و قد انتهى إلى الفشل في حمل الدول المتقدمة على تنفيذ الوعود المتفق عليها خلال قمة الأرض.

المطلب الثالث: خصائص التنمية المستدامة

يتضح لنا من خلال نشأة مفهوم التنمية المستدامة أن هناك جملة من الخصائص و هي :

1.3 التنمية المستدامة قضية عالمية : بحيث تسعى إلى تجاوز الانقسام الحاصل بين الشمال و الجنوب و تؤكد أن للتدهور البيئي بعدا كونيا و لا يقتصر على بلد واحد أو قارة واحدة بل يشمل الكرة الأرضية ككل ، و تعطي التنمية المستدامة حلولا مختلفة بالنسبة لعالمي الشمال و الجنوب ، فهي تطلب من عالم الشمال ضرورة الحد من النفايات و العوامل الملوثة و ترى فيهما المطلقة ، بينما توصي عالم الجنوب بالتحكم في النمو الديمغرافي ، و ترى بان التجربة الغربية ذات العلاقة العكسية بين النمو الديمغرافي كمرجع في تحقيق التنمية لا يمكن الاعتماد عليها كنموذج مثالي في تحقيق التنمية الاقتصادية ، لأن النفايات و المواد و العوامل الملوثة تزداد بتزايد النمو الاقتصادي ، فالتغير النوعي في النمو يتطلب تغييرا في الهياكل و في أنماط الإنتاج و الاستهلاك ، و بنظرة اقتصادية أكثر

¹ Patrick d'Humieres, "Le développement durable le management de l'entreprise responsable " ed d'Organisation, Paris,2005,p87 .

² Béatrice QUENAULT, "Le développement durable comme pierre d'achoppement des relations Nord /Sud au sein des négociations commerciales multilatérales à l'OMC " ,Revue: Mondes en développement , Vol 32-2004/3-n°127,pp 19-18 .

دقة فإنه لا يتم حصول هذا التغيير إلا من خلال الأخذ بعين الاعتبار جميع التكاليف و التطور التقني و كذلك تغيير أولويات المستهلكين¹.

3. 2. التسيير الايكولوجي :

تهتم التنمية المستدامة في هذا الصدد بتحقيق صور اجتماعية جديدة تستوفي مبادئها من الموارد الطبيعية مثل : جمال المواقع و الصحة و التسلية ، و يبحث التسيير الايكولوجي في سبل الحد من الأنشطة الملوثة التي قامت في الماضي مع إقراره بعدم وجود بدائل لبعض الأنظمة الايكولوجية* في الوقت الحالي².

3. 3. السعي إلى إزالة الفوارق الاجتماعية :

فهي تبحث عن حلول للتعقيدات الاقتصادية و ما ترتب عنها من فوارق اجتماعية ، و ترى في ذلك أن الحل الملائم هو ذلك الذي يجنب المجاعة و الجهل و التلوث ، إذ لا يمكن أن يكون للتنمية المستدامة مصداقية مع وجود مثل هذه الفوارق في المداخل و الثروات³.

المطلب الرابع: أبعاد التنمية المستدامة

تشتمل التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد مترابطة و هي البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، و البعد البيئي ، و لكي تستديم التنمية يجب أن يكون هناك توازن و تفاعل بين هذه الأبعاد .

تعتبر هذه الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة الطريق الذي وجب السير عليه لتحقيق تنمية حقيقية على المدى البعيد، فإذا لم يتوفر احد هذه الأبعاد لن تتحقق الاستدامة، وهذه الأبعاد هي:

4 . 1. البعد الاقتصادي:

و تتمثل هذه الأبعاد الاقتصادية في⁴ :

4. 1. 1. حصة استهلاك الفرد من الموارد الطبيعية

فبالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، و من ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط و الغاز و الفحم هو في الولايات

¹ Beat Burgenmeier op. cit, p 22 .

*تعرف الايكولوجية على أنها علم يدرس علاقة الكائنات الحية مع وسطها الطبيعي أما النظام الايكولوجي فهو مجموع الكائنات (الحية والغير الحية مثل :الأرض،الماءإلخ (المرتبطة مع بعضها والمنتمية إلى نفس الوسط.

² كولين ريز،"النهج الايكولوجي للتنمية المستدامة،مجلة التمويل والتنمية "العدد02،المجلد 30،ديسمبر 1993،ص 15.

³ ميشيل سيرنيا نظرة عالم الاجتماع إلى التنمية المستدامة" مجلة التمويل والتنمية العدد 02 المجلد 30 ،ديسمبر 1993 ص 11

⁴ Jean Claude Bolay et Magali Schmid"Coopération et développement durable vers un partenariat scientifique nordsud Editions terri tonales Paris, 2003, p 18

المتحدة أعلى منه في الهند ب 33 مرة ، و هو في بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة .

4 . 1 . 2 الحد من تبيد الموارد الطبيعية :

فاللتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة و الموارد الطبيعية ، و ذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة و إحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة ، و لا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية و تعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة ، كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض .

4 . 1 . 3 مسؤولية العالم المتقدم عن التلوث و معالجته :

و تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة ، لان استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات - و بالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي - كان كبير بدرجة غير متناسبة ، يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية و التقنية و البشرية الكفيلة ، بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف و تستخدم موارد بكثافة أقل ، و تحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم و العمل معها ، و في تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة و الاشتراكية للوصول إلى الفرص الاقتصادية و الخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها ، و الصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية و المالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية .

4 . 1 . 4 تقليص تبعية البلدان النامية:

ثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية و الفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة ، ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية ، يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية و تنخفض أسعار السلع الأساسية بدراسة أكبر ، مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا ، و مما يساعد على تعويض هذه الخسائر الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية و تأمين الاكتفاء الذاتي و بالتالي التوسع في التعاون الإقليمي ، و في التجارة فيما بين البلدان النامية ، و تحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري ، و التوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة .

4 . 1 . 5 المساواة في توزيع الموارد :

إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر و تحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية و الفقيرة ، و تعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها ، و تتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد و المنتجات و الخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم و الخدمات الاجتماعية و على الأراضي

والموارد الطبيعية الأخرى و على حرية الاختيار و غير ذلك من الحقوق السياسية ، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية ، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية و النمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة .

4 . 1 . 6 الحد من التفاوت في المداخل :

فالتنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل و في فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة و إتاحة حيازات الأراضي الواسعة و غير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا في مناطق مثل أمريكا الجنوبية و للمهندسين الزراعيين العاطلين كما هو الشأن بالنسبة لبلادنا ، و كذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية و إكسابها الشرعية ، و تحسين فرص التعليم و الرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان ، و تجدر الإشارة أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي و التعليم و غير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة و النمو في اقتصاديات الدول الآسيوية مثل ماليزيا و كوريا الجنوبية و تايوان .

4 . 1 . 7 تخفيض الإنفاقات العسكرية :

كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية و أمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية ، و من شأن إعادة تخصيص و لو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ .

4 . 2 . 2 البعد الإنساني أو الاجتماعي: و تتمثل هذه الإبعاد الاجتماعية في:

4 . 2 . 1 تثبيت النمو الديمغرافي :

و تعني التنمية المستدامة هنا العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان ، و هو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة ، ليس لان النمو المستمر للسكان لفترة طويلة و بمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا استحالة واضحة فقط ، بل كذلك لان النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية و على قدرة الحكومات على توفير الخدمات ، كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو في منطقة ما يحد من التنمية ، و يقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن .

4 . 2 . 2 مكانة الحجم النهائي للسكان :

و للحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهميته أيضا ، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير المعروفة بدقة، و توجي الإسقاطات الحالية في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11,6 مليار نسمة مع حلول عام 2050 ، و هو أكثر من ضعف عدد السكان المحليين ، و ضغط السكان حتى بالمستويات

الحالية هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء و تدهور التربة و الإفراط في استغلال الحياة البرية و الموارد الطبيعية الأخرى .

4. 2. 3 أهمية توزيع السكان:

كما أن لتوزيع السكان أهميته ، فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية ، و لاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة ، فالمدن تقوم بتركيز النفايات و المواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس و تدمر النظم الطبيعية المحيطة بها و من هنا فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة ، إلى المدن و تعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي و اعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتضرر .

4. 2. 4 الاستخدام الكامل للموارد البشرية :

كما تتطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا ، و ذلك بتحسين التعليم و الخدمات الصحية و محاربة الجوع ، و من المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية ، و من هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة و الكتابة ، و توفير الرعاية الصحية الأولية و المياه النظيفة ، و التنمية المستدامة تعني فيما وراء -الاحتياجات الأساسية - تحسين الرفاهة الاجتماعية ، و حماية التنوع الثقافي ، و الاستثمار في الرأس المال البشري بتدريب المربين و العاملين في الرعاية الصحية و الفنانين و العلماء و غيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية .

4. 2. 5 التعليم و الصحة:

إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعل قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة، نجد من ذلك مثلا السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل ، وجود ظروف العمل الحسنة للتعليم ،مُر يساعد على التنمية الاقتصادية ، و من شأن التعليم أن يساعد المزارعين و غيرهم من سكان البادية على حماية الغابات و على موارد التربة و التنوع البيولوجي حماية أفضل .

4. 2. 6 أهمية دور المرأة :

لدور المرأة أهمية خاصة ، ففي كثير من البلدان النامية يقوم النساء و الأطفال بالزراعات المعيشية ، و الرعي و جمع الحطب و نقل الماء ، و هم يستخدمون معظم طاقتهم في الطبخ ، و يعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة ، و المرأة بعبارة أخرى هي المدبر الأول للموارد و البيئة في المنزل - كما أنها هي أول من يقدم الرعاية للأطفال - و مع ذلك فكثيرا ما تلقى صحتها و تعليمها الإهمال الصارخ مقارنة بصحة الرجال و تعليمهم ، و المرأة الأكثر تعليما لديها فرص أكبر في الحصول على

وسائل منع الحمل ، كما أن معدلات خصوبتها أقل في المتوسط و أطفالها الأكثر صحة ، ومن شأن الاستثمار في صحة المرأة و تعليمها أن يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة .

4. 2. 7 الأسلوب الديمقراطي الاشتراكي في الحكم :

إن التنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة كل من تمسهم القرارات ، في التخطيط لهذه القرارات و تنفيذها و ذلك لسبب عملي و هو أن جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق ، لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي الاشتراكي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل .

4 . 3 البعد البيئي:

تتمثل الأبعاد البيئية في : 1

4 . 3. 1 إتلاف التربة ، استعمال المبيدات ، تدمير الغطاء النباتي و المصايد :

بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة و فقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليل من غلتها و يخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية ، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة و مبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية و المياه الجوفية ، أما الضغوط البشرية و الحيوانية فإنها تضر بالغطاء النباتي و الغابات أو تدمرها ، وهناك مصايد كثيرة للأسمك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجرى استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة أو أنها توشك أن تصبح كذلك .

4 . 3. 2 حماية الموارد الطبيعية :

التنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية و الوقود - ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار و إلى مصايد الأسماك - مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد ، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها ، و مع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل .

و تعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة و استخدام إمدادات المياه أكثر كفاءة ، و كذلك استحداث و تبني ممارسات و تكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة ، وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية و المبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهار و البحيرات ، و تهدد الحياة البرية ، و تلوث الأغذية البشرية و الإمدادات المائية ، وهذا يعني استخدام الري استخداما حذرا ، و اجتناب تمليح أراضي المحاصيل و تشبعها بالماء .

4 . 3. 3 صيانة المياه: في بعض المناطق تقل إمدادات المياه، و يهدد السحب من الأنهار باستنفاد

الإمدادات المتاحة، كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة، كما أن النفايات

¹ Ibid,p 20.

الصناعية و الزراعية و البشرية تلوث المياه السطحية و المياه الجوفية و تهدد البحيرات و المصبات في كل بلد تقريبا .

و التنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة و تحسين كفاءة شبكات المياه و هي تعني أيضا تحسين نوعية المياه و قصر المسحوبات من المياه السطحية بمعدل لا يحدث اضطرابا في النظم الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه ، و قصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجدها .

4 . 3 . 4 . 4 تقليل ملاحئ الأنواع البيولوجية :

تواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة - و هي الأراضي التي لم تدخل في الاستخدام البشري - انخفاضها ، مما يقلص من الملاحئ المتاحة للأنواع الحيوانية ، و النباتية ، باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكثفة ، أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة ، و تتعرض الغابات المدارية و النظم الايكولوجية للشعب المرجانية و الغابات الساحلية و غيرها من الأراضي الرطبة و سواها من الملاحئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع ، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية و النباتية آخذا في التسارع . و التنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة و ذلك ، بإبطاء عمليات الانقراض و تدمير الملاحئ و النظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة و إن أمكن وقفها .

4 . 3 . 5 حماية المناخ من الاحتباس الحراري :

التنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية - بزيادة مستوى سطح البحر ، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار و الغطاء النباتي ، أو زيادة أشعة الشمس فوق البنفسجية - يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة ، و يعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ ، أو النظم الجغرافية و الفيزيائية و البيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان¹ .

4 . 4 . 4 البعد التكنولوجي:

4 . 4 . 1 استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية :

كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء و مياه و أرض ، و في البلدان المتقدمة النمو ، يتم الحد من تدفق النفايات و تنظيف التلوث بنفقات كبيرة ، أما في البلدان النامية فإن النفايات المتدفقة فكثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير و مع هذا فالتلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي و أمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفنقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبيد ، و تكون نتيجة أيضا للإهمال و الافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية

¹ تم الاطلاع على هذه المعلومات في الموسوعة العلمية : أونكارتا، سنة 2013 .

و تعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف و أكفأ ، تقلص من استهلاك الطاقة و غيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد و ينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول ، و تعيد تدوير النفايات داخليا، و تعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها و في بعض الحالات التي تفي التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير فينبغي المحافظة عليها.

4 . 4 . 2 الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة و بالنصوص القانونية الزاجرة :

التكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة و أكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية. و التنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة ، و كذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال و تطبيقها و من شأن التعاون التكنولوجي - سواء بالاستحداث أو التطوير لتكنولوجيات أنظف و أكفأ تتناسب مع الاحتياجات المحلية - الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية و النامية و يزيد من الإنتاجية الاقتصادية ، و أن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة . و حتى تتج هذه الجهود، فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في التعليم و التنمية البشرية، و لاسيما في البلدان الأشد فقرا و التعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية و البشرية والبيئية و التكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

4 . 4 . 3 الطاقة و المحروقات و الاحتباس الحراري:

كما أن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة فالمحروقات يجري استخراجها و إحراقها و طرح نفاياتها داخل البيئة ، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية ، و للأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة ، و الاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ و المستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر و التي تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها ، و إذا كانت الآثار قد أصبحت خلال العقد الأخير من القرن العشرين واضحة المعالم ، فإن معظم العلماء متفقون على أن أمثال هذه الانبعاثات لا يمكن لها أن تستمر إلى ما لا نهاية سواء بالمستويات الحالية أو بمستويات متزايدة ، دون أن تتسبب في احتباس عالمي للمناخ ، و سيكون للتغيرات التي تترتب عن ذلك في درجات الحرارة و أنماط سقوط الأمطار و مستويات سطح البحر فيما بعد - لاسيما إذا جرت التغييرات سريعا - آثار مدمرة على النظم الايكولوجية و على رفاه الناس و معاشهم ، و لاسيما بالنسبة لمن يعتمدون اعتمادا مباشرا على النظم الطبيعية¹.

¹ دوجلاس موسشيت ، "التنمية المستدامة " ، ترجمت بهاء شاهين ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر ، ط1 ، 2000، ص ص 112-127.

4.4.4 الحد من انبعاث الغازات :

ترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات ، و إيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية و سيكون من المتعين على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون و استحداثات تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر ، و توفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة و تكون نفقتها محتملة ، على انه حتى تتوافر أمثال هذه التكنولوجيات ، فالتنمية المستدامة تعني استخدام المحروقات بأكفاً ما يستطيع في جميع البلدان .

4.4.5 الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون :

و تعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض ، و تمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة فالتفاقية "كيوتو" جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون ، و توضح بان التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع ، لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية و اعتدادها بان قوتها أصبحت فوق إرادة المجتمع الدولي جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية مادام أن لا أحد يستطيع إجبارها على ذلك .

المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر وآليات النهوض بها

تعيش الجزائر أزمة بيئية خانقة ، إذ تمت عملية التنمية الصناعية التي انطلقت في مطلع التسعينات ضمن ظروف لم يهتم فيها بالأوليات البيئية ، و ضمن منهج اقتصادي سلكه الصناعيون الذين قاموا فيه باختيار المناطق الميسورة و المهيأة ، و القريبة من احتياجات اليد العاملة ، و المنافع اللازمة -الماء و الكهرباء- ، هذا ما أدى إلى استهلاك مساحات شاسعة من الأراضي ، و حدوث التلوثات العالية ، و ترسب النفايات و إضعاف التنوع البيولوجي .

لأجل ذلك كان لزاما على الحكومة الجزائرية أن تعيد النظر في سياستها التنموية بإعادة إدماج البعد البيئي في عملية التنمية ، أين قامت تحت إشراف وزارة تهيئة الإقليم و البيئة ، بإعادة إدماج البعد البيئي في عملية التنمية ، أين قامت تحت إشراف وزارة تهيئة الإقليم و البيئة ، بإعداد إستراتيجية بيئية و إنمائية مستدامة تصون نوعية البيئة و ترعى الموارد الطبيعية ، و تهدف إلى القضاء على الفقر من خلال التوفيق بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الاستعمال الرشيد و المستدام للموارد الطبيعية ، و هو ما سنتناوله في هذا المبحث من خلال المطالب التالية :أولها مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر أما المطلب الثاني تطرق واقع التنمية المستدامة في الجزائر و المطلب الثالث تناول آليات النهوض بالتنمية المستدامة في الجزائر .

المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

تتيح المؤشرات لمتخذي القرارات وواضعي السياسات أن يعرفوا ما إذا كانوا في الطريق الصحيح ، كما تساعد على رصد التقدم المحرز نحو التنمية المستدامة ، إذ يقاس الوضع القائم للتنمية المستدامة في أي دولة أو إقليم بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات و هي :

1 المؤشرات الاقتصادية:

1 . 1 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يوضح هذا المؤشر و الذي يعتبر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، و يقيس مستوى الإنتاج الكلي و حجمه ، و مع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا ، فإنه يمثل عنصرا مهما من عناصر نوعية الحياة¹ .

و توضح البيانات المتعلقة بنصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي أن هذا الأخير قد شهد ارتفاعا من 1801 دولار عام 2000 إلى 2316 دولار سنة 2003 ليبلغ 3100 دولار سنة 2007 .

1 . 2 نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي :

يقصد بهذا المؤشر الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، و يقيس المؤشر نسبة الاستثمار إلى الناتج و قد حققت الجزائر عام 2003 المرتبة الثانية عربيا بعد قطر للاستثمار الإجمالي ، إذ بلغت هذه النسبة 29.8 %³ .

و عرف الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا ملحوظا حيث بلغ نسبة قدرت ب 1.18 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2001 بعدما كانت تقدر ب 0.42 % العام الذي قبله .

وحتى نستطيع معرفة مساهمة تدفق الاستثمار الأجنبي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2011-2014 نقوم بتقسيمها إلى ثلاثة مراحل:

¹ لقد أصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض كتابا حول مؤشرات التنمية المستدامة يتضمن نحو 130 مؤشرا مصنفا في ثلاث فئات رئيسية اقتصادية واجتماعية وبيئية وقد أعتمد إطار تحليلي تم في سياقته تصنيف المؤشرات إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي: مؤشرات القوى الدافعة: وهي تصنف الأنشطة والعمليات والأنماط -مؤشرات الحالة : وهي تقدم لمحة عن الحالة الراهنة. -مؤشرات الاستجابة: وهي تلخص التدابير المتخذة. أنظر :

أولاً: الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004:

جدول رقم 3-1 : يبين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 2001-2004

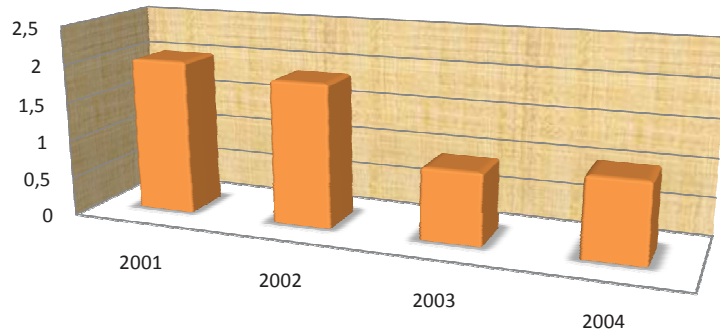
السنوات	2001	2002	2003	2004
المبالغ (مليون دولار)	1107	1065	634	882

المصدر: قاعدة بيانات World Developments Indicators

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2001-2004 ظلت منخفضة بشكل عام، حيث سجل أعلى قيمة له عام 2001 بمبلغ 1107 مليون دولار بعد أن تضاعفت قيمته بحوالي 4 مرات عن العام 2000 (280 مليون دولار)، ويعود ذلك إلى تحسن مناخ الاستثمار مقارنة بالسنوات السابقة، إضافة إلى صدور قانون الاستثمار والذي مهد الطريق إلى دخول العديد من الشركات الأجنبية العملاقة مثل "وراسكوم". أما الانخفاض المحسوس إلى حوالي النصف سنة 2003 في حجم الاستثمار الأجنبي (634 مليون دولار) فيمكن إرجاعه إلى بعض الاضطرابات الأمنية والسياسية، لكن ما لبثت أن ارتفع مرة ثانية عام 2004 مسجلة 882 مليون دولار، ويعود ذلك إلى ارتفاع حجم الاستثمارات التي رصدتها الدولة من خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي والتي بلغت 552 مليار دولار، والتي كان مضمونها غالبا هو تهيئة المناخ الاستثماري أمام المستثمر الأجنبي. والشكل التالي يوضح نسبة مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2001-2004).

الشكل رقم 3-1 : يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي

الإجمالي للفترة 2001-2004



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير World Development Indicators

ثانيا: الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009:

جدول رقم 2-3 : يوضح حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 2005-2009

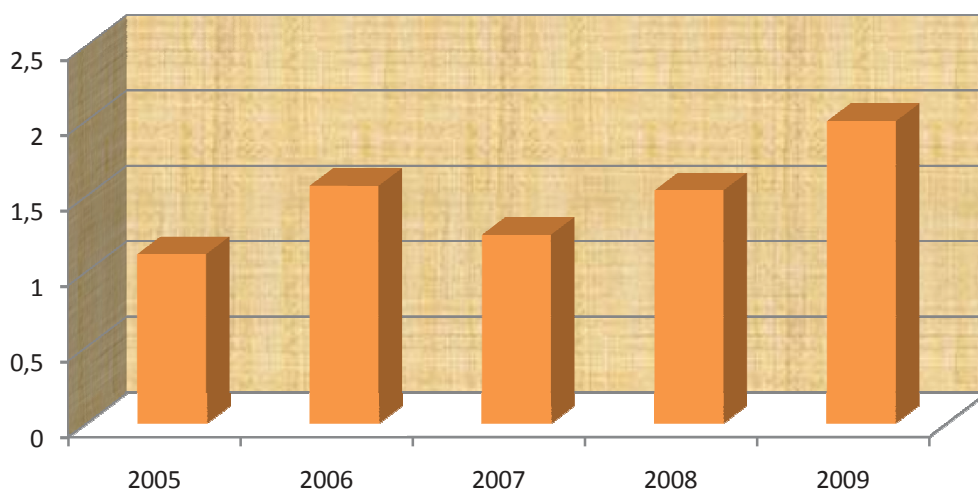
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
المبالغ (مليون دولار)	1156	1841	1687	2639	2747

المصدر: قاعدة بيانات World Développement Indicators

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع المبالغ المتدفقة في شكل استثمار أجنبي مباشر، ابتداء من 1156 مليون دولار عام 2005 إلى 2747 مليون دولار عام 2009، عدا عام 2007 الذي شهد انخفاضا بقيمة 154 مليون دولار عن عام 2006. ويرجع هذا التزايد المستمر في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى طبيعة الإجراءات التحفيزية التي اعتمدها الدولة من جهة وإلى المشاريع الاستثمارية الكبرى التي أطلقتها الدولة ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، والتي تم إسناد الكثير منها إلى شركات أجنبية. والشكل التالي يوضح نسبة مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2005-2009).

الشكل رقم 3-2: يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

للفترة 2005-2009



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات World Développement Indicators

ثالثا: الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014:

جدول رقم 3-3: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 2010-2014

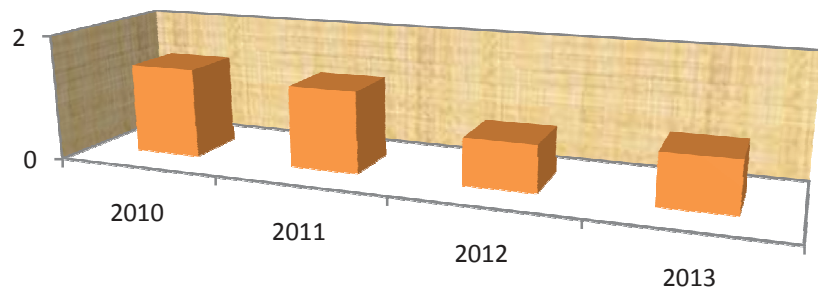
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
المبالغ (مليون دولار)	2300	2580	3052	2661	1488

المصدر: قاعدة بيانات تقرير الاستثمار العالمي 2015 متاح على الرابط:

http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2015_en.pdf

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر شهدت انخفاضا خلال العام 2010 مقارنة بالعام 2009 بحوالي 447 مليون دولار، ويرجع ذلك إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، وكذا إلى الإجراءات الجديدة للقوانين التكميلية للمالية لسنتي 2009، 2010 خاصة تلك المتعلقة بقاعدة 49-51 التي أثارت تحفظات الكثيرين من المستثمرين الأجانب. ثم عاودت التدفقات ارتفاعها ابتداء من عام 2011. كما شهدت سنة 2013 العديد من الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع كل من فرنسا، قطر، إسبانيا وأمريكا أغلبها خارج قطاع المحروقات، وذلك من أجل دعم المشاريع الحيوية بما يضمن رفع مستوى لكثير من القطاعات التي لا تزال تعاني من تراجع المردودية إلى جانب عدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الملحة. والشكل التالي يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2014)

الشكل رقم 3-3 : يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2010-2014



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات تقرير الاستثمار العالمي 2015 .

1. 3 مؤثر الحصول على الائتمان

يعد الائتمان المصرفي من العناصر الأساسية التي يعتمد عليها مختلف المستثمرين لمباشرة أعمالهم أو لتوسيعها و تطوير القائم منها خاصة في ظل محدودية الموارد الذاتية لهذه المشاريع ،

و يقيس مؤشر الحصول على الائتمان الذي يصدر سنويا منذ سنة 2005 سهولة و صعوبة الحصول على الائتمان اللازم للمشاريع و فيما يلي عرض لأداء هذا المؤشر في الجزائر.

الجدول رقم 3-4 : يوضح أداء مؤشر الحصول على الائتمان في الجزائر خلال الفترة (2008-2015)

المؤشر	البيان	2008	2009	2010	2014	2015	معدل MENA	معدل OCDE
قوة الضمانات القانونية		3	3	3	2	2	1	6
الحصول على	المعلومات الائتمانية المتوفرة	2	2	2	0	0	4	7
الائتمان	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية	0.2	0.2	0.2	2	2.0	8.7	12.1
	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية	0	0	0	0	0	11.6	67.0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الموقع: <http://www.arabicdoingbusiness.org>

يعتبر عنصر الائتمان و الحصول على التمويل من بين أهم العناصر التي يدقق عليها المستثمرون خاصة الأجانب منهم و انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر لم تلمس تقريبا أي تغيير فيما يتعلق بهذا المؤشر طول الفترة (2008-2015) حيث عرفت مختلف المؤشرات الجزئية التي يتضمنها مؤشر الحصول على الائتمان استقرارا ما عدا عملية تغطية المعلومات الائتمانية من خلال السجلات العامة التي عرفت تقدما طفيفا ، و تبقى الجزائر بعيدة كل البعد عن النتائج التي حققتها كل من دول **MENA** و **OCDE** و هو ما يعكس تمركزها في المرتبة 171 عالميا خلال سنة 2015 .

1. 4 صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المستلمة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي :

يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة مسيرة الشروط التي تهدف للنهوض بالتنمية و الخدمات الاجتماعية، وهو يرد بصورة نسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي .
شهد هذا المؤشر في الجزائر انخفاضا ملحوظا حيث انخفض من 2,7 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1990 إلى 0,8 % عام 2002 ، و هذا الاتجاه يتماشى مع الاتجاه العالمي و ذلك بسبب تدني تدفقات المساعدات الرسمية من الدول المتقدمة خلال العقد الأخير من القرن العشرين¹.

2 المؤشرات الاجتماعية

2. 1 الفقر : هو مؤشر مركب يشمل ثلاثة أبعاد بالنظر إلى البلدان النامية و هي :

❖ حياة طويلة و صحية "تقاس بالنسبة المئوية من الناس الذين يبلغون سن الأربعين ؛"

¹ Ministère des participations et de la promotion des investissement , op. cit, p 15.

❖ توفر الوسائل الاقتصادية "يقاس بالنسبة المئوية من الناس الذين لايمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية و المياه الصالحة"؛

❖ نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من وزن ناقص بدرجة معتدلة أو شديدة .
ففي الجزائر بلغ المعدل التقديري للفقر الأقصى 6 % عام 1995 في حين كان معدل الفقر العام حوالي 14 % في نفس السنة ، بينما بلغ معدل النمو السنوي المتوسط الاستهلاك الخاص للسكان بين 1980-1997 نسبة 1.8 % ، فيما قدر نقص الوزن "بالنسبة للوزن العادي" للأطفال أقل من خمسة سنوات بين "1990-1997" نسبة 9 % ، أما فيما يخص نسبة المواطنين المهددين بالوفاة في سن أقل من خمسة عشر سنة 1997 بلغ 6 % ، وبلغت نسبة المواطنين المهددين بالوفاة قبل بلوغ الأربعين سنة 1997 بلغت 9 % .

2.2 معدل البطالة:

إن وضع البطالة في الجزائر سيبقى يشكل مصدر قلق في المستقبل ذلك لأن معدلات البطالة الحقيقية أعلى بكثير من الأرقام الرسمية المعلنة و أن مناصب الشغل التي تم إنشؤها هي عبارة عن مناصب مؤقتة في أغلب الأحيان ، و بما أن معظم سكان الجزائر هم من الشباب عموما ، فإن القوة العاملة تزداد بمعدلات أكبر من السكان مؤثر توظيف العمال .

2 . 2 . 1 مؤشر توظيف العمال:

يقوم مؤشر توظيف العمال على أساس تقييم التدابير التشريعية و التنظيمية التي تضبط توظيف و تسريح العمال من خلال ارتكازه على مدة ساعات العمل ، الحد الأدنى للأجر المضمون الذي يجب على الشركة أن تدفعه ، العطلات السنوية و الأسبوعية بالإضافة إلى نقاط أخرى لها علاقة بعالم الشغل، و حسب المعطيات فقد احتلت الجزائر في سنة 2010 المرتبة 122 عالميا وفقا لهذا المؤشر .
و بشكل عام يمكن القول ببناء على مختلف المؤشرات التي قمنا بعرضها سابقا أن الجزائر لم تحقق تقدما في مجال سهولة ممارسة أنشطة الأعمال و هو ما يفسر تراجعها إلى المرتبة 154 عالميا خلال سنة 2015 بعدما كانت في المرتبة 147 سنة 2014 ما يستلزم من السلطات المعنية العمل على تحسين هذا المؤشر الذي يعكس مدى سهولة ممارسة الأعمال في دولة ما و بالتالي يكون له أثر على قرارات المستثمرين على اختلاف أنواعهم الوطنيين و الأجانب .

2 . 3 معدل النمو السكاني:

يقيس هذا المؤشر معد النمو السكاني للسنة، ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة يقدر متوسط معدل النمو السكاني العربي 1995-2003 نحو 2.4 % و هو من بين المعدلات الأعلى في العالم ، أما الجزائر فقد تضاعف عدد السكان ثلاثة مرات خلال 40 سنة حيث كان سنة 1962 10,2 مليون نسمة ووصل إلى 29 مليون نسمة عام 1998 و تشير الإحصائيات في سنة 2014 عدد السكان بلغ حوالي 35 مليون نسمة .

2.3.1 سكان المناطق الحضرية :

يعد هذا المؤشر أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة التوسع الحضري، و هو يقاس كنسبة مئوية و قد شهدت الزيادة السكانية الكبيرة في الجزائر زيادة مماثلة في نسبة سكان المناطق الحضرية مقارنة بالنسبة العامة للسكان ، فغداة الاستقلال كان النزوح الريفي بدون شك نتيجة الحضرية العمرانية التي تركها الاستعمار الفرنسي، و تعممت منذ الثمانينات في جميع أنحاء البلاد و أصبحت الهجرة إلى المدن، بسبب تضاعف المراكز الإدارية بها و احتكارها للمنشآت و التجهيزات و النشاطات ، لقد تمت الزيادة في درجة الحضرنة بصورة مطردة خلال العقد الأخير حيث تمت هذه الحضرنة بطريقة غير منتظمة بسبب عدم وجود نصوص تنظيمية و تشريعية مناسبة ، و توضيح مخططات التعمير الحالية حول المدن الكبرى في الجزائر ضخامة المشكل الذي تسبب فيه هذا التعمير السيء ، و عليه فالمدن الجزائرية تتميز بثلاثة خصائص و هي تكاثف الأنسجة القديمة ،انتشار السكن المحيطي الغير منتظم و نقص الخدمات التقنية الحضرية .

3 المؤشرات البيئية

نحصر بعضا من المؤشرات البيئية في الآتي :

3.1 متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية: يبين هذا المؤشر نصيب الفرد من الماء خلال السنة ويقدر بالمتر مكعب، تعد المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم فقرا في الموارد المائية، إذ لا يتجاوز المعدل السنوي لنصيب الفرد العربي من المياه المتاحة 860م³ مقابل 7700 م³ على المستوى العالمي، أما في الجزائر فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الماء خلال عام 2000 حوالي 700 م³، مجموع الموارد المائية في الجزائر 19,2 مليار م³، تمثل المياه السطحية 12,4 مليار م³ أما المياه الجوفية فتتمثل 8,6 مليار م³.¹

و يرتبط متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية **بظاهرتين رئيسيتين : الأولى** معدل النمو السكاني ، و **الثانية** ارتفاع المستويات المعيشية الناجمة عن إعادة توزيع الدخل التي تستهدفها بعض برامج التنمية الاقتصادية ، وقد شهدت الجزائر ارتفاعا في نمو سكانها ، مما يشكل ضغطا كبيرا على استخدام المياه المرتبطة بالاحتياجات العامة للإنسان كما عرفت الجزائر تغييرات ديمغرافية باتجاه النمو الحضري بسبب النزوح من الريف إلى المدينة ،و ما ترتب عليه أدى كذلك إلى ضغوط على استخدام المياه و تزايد تلوثها من جراء السكن العشوائي حول المدن ، و ما ينجم عن ذلك من مشكلات بيئية تنعكس آثارها على متوسط نصيب الفرد من المياه الصالحة للاستخدام الإنساني .

3.2 متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة: يبين هذا المؤشر نصيب الفرد بالهكتار من إجمالي الأرض المزروعة، وشهد هذا المؤشر انخفاضا خلال السنوات الأخيرة، يرجع أساسا

¹ وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر ، 2000 ص 08 .

إلى انفجار النمو الديمغرافي والتراجع المستمر لمساحات المستثمرات نتيجة التعمير الجامح الذي استحوذ على أكثر من 125000 هكتار من الأراضي الزراعية في الجزائر.

3 . 3 كمية الأسمدة المستخدمة سنوياً: يقيس هذا المؤشر كثافة استخدام الأسمدة، وهو يقاس بالكيلو غرام في الهكتار، فخلال الموسم الفلاحي (1994-1995) استهلك حوالي 540562 قنطاراً من الأسمدة الأزوتية في المناطق الساحلية، أي ما نسبته 113 كغ من الأسمدة في الهكتار الواحد من الأراضي الصالحة للزراعة، وتشير الإحصائيات الأخيرة إلى انخفاض استخدام الأسمدة في الجزائر.

3. 4 الأراضي المصابة بالتصحر: يقيس هذا المؤشر مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد، حيث يشمل التصحر 15 مليون هكتار من السهوب بنسبه تفوق 6.3% من المساحة الإجمالية، ويعود سبب ذلك إلى عدة عوامل أهمها:

-عوامل حيوية: تتمثل في الجفاف، الانجراف الناجم عن الرياح وعن المياه.
-عوامل بشرية: تتمثل في النمو الديمغرافي، الضغوط التي يمارسها الإنسان، تزايد عدد رؤوس الأغنام، الإفراط في الرعي والتوسع الجامح للمساحات المزروعة.

3. 5 التغيير في مساحة الغابات:

يشير هذا المؤشر إلى التغيير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحات الغابات، كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للبلد، حيث تغطي الغابات في الجزائر مساحة 3.2 مليون هكتار تقريباً بـ 1.34% من المساحة الإجمالية للبلد، وبنسبة 11% في الشمال (بما في ذلك السهوب)، لقد شهد هذا المؤشر تدهوراً كبيراً خلال الفترة (1990-2000) وذلك لعدة أسباب من بينها عملية استصلاح الأراضي الغابية لاستغلالها في الفلاحة والإفراط في الرعي بالإضافة إلى الحرائق التي آتت على أكثر من ثلث هذه الثروة.

المطلب الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

هناك العديد من القضايا التي ينبغي مواجهتها لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر نحصر بعضها فيما يلي :

2. 1 ضعف معدلات النمو :

يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بوصفه أكثر المعايير استخداماً لقياس مستوى التنمية، نقطة انطلاق جيدة للمشروع في تقييم الاستدامة، ويتضح من خلال البيانات المتعلقة بنمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2004 في الجزائر، إلا أنه قد حقق معادلات أعلى من مثيلاتها في عام 2003.

وطبقاً للمؤشرات الدولية فإن الجزائر قد حققت إلى حد ما الحد الأدنى لانخفاض مستديم في الفقر والذي يتطلب أن تكون نسبة النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3%.

2.2 تفشي وتصاعد معدلات البطالة:

ساهم تباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع معدلات التشغيل خلال الخمس عشر سنة الأخيرة في تفشي ظاهرة البطالة في الجزائر، وخصوصاً في وسط الداخلين الجدد في سوق العمل، حيث تحولت أرقام البطالة من أرقام أحادية في أواسط ثمانينات القرن الماضي إلى أرقام عشرية في عقد التسعينات ومطلع القرن الواحد والعشرين، إذ بلغ معدل النمو السنوي للقوى العاملة 3.8% خلال الفترة (1995-2002) مما أسفر عن ارتفاع معدلات البطالة حيث بلغ متوسط معدلات البطالة لنفس الفترة 27.3%، مما أثر سلباً على دخل العاملين وحالتهم الاجتماعية وزيادة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة¹.

أما فيما يرتبط بهيكل البطالة فنجد بأن معدلاتها تتفاوت بين الفئات الاجتماعية المختلفة، غير أنها بشكل عام أعلى في صفوف الشباب والإناث وذوي التعليم الثانوي والجامعي، وتصل معدلات البطالة بين الإناث إلى ضعف المعدلات تقريباً بين الذكور، وتشكل نسبة العاطلين عن العمل من الشباب من إجمالي عدد العاطلين نسبة تتراوح بين 40% و 60% في الجزائر² خلال العشرية الأخيرة، وارتفعت هذه النسبة بين الإناث الباحثات عن العمل لأول مرة بالمقارنة مع الذكور. أما فيما يتعلق بمعدل البطالة فنلاحظ أنه في تناقص مستمر خلال الفترة (1997-2014) مع وجود بعض التذبذبات أيضاً وقد بلغت البطالة أدنى نسبة لها سنة 2013 أين قدرت بـ 9.8% .

2.3 النظام الإيكولوجي للمياه العذبة:

تمثل المياه العذبة أهم النظم الإيكولوجية، إذ لا يمكن لأي من الكائنات أن تبقى على قيد الحياة بدون ماء، وتحافظ المياه على صحة البشر وإنتاج الأغذية والتنمية الاقتصادية، ويمكن لابتكارات الإنسان أن تساعد على استغلال المياه المتاحة بأحسن شكل ممكن، غير أن التكنولوجيا لا تستطيع تغيير وتيرة التجدد الطبيعي للمياه في المنظومة العالمية للجريان، ولا تمثل المياه العذبة سوى 3% من مياه الكرة الأرضية، بالإضافة إلى ذلك فإن 70% من المياه العذبة حبيسة في الأنهار والجبال والجليدية وغير متوفرة للاستعمال البشري، وتأتي المياه العذبة المتوفرة من الأمطار والأنهار والبحيرات والينابيع وبعض احتياطات المياه الجوفية مثل: الطبقات الصخرية المائية.

وتقدر الموارد المائية الكلية (الموارد القابلة للحشد) في الجزائر 19,2 مليار م³، حيث تقدر المياه السطحية بنحو 12.4 م³ (بما في ذلك مسيلات الجانب الجنوبي للأطلس الصحراوي (600 مليون م³) بينما تقدر المياه الجوفية 6.8 مليار م³ (منها 1.9 مليار م³ من شمال البلاد).

¹ منظمة العمل العربية، إحصائيات العمل في البلدان العربية، المجلد 10، القاهرة، 2004، ص 12.

² صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003، أبو ظبي، 2003، ص 173.

جدول رقم 3-5: يوضح الموارد الكلية من المياه شمال الجزائر -الوحدة بالهكم³

التعيين	الناحية ألوهراي الشط الشرقي	الشلف الزهور	ناحية الجزائر الصومام الحضنة	الناحية القسنطينية	الجنوب
المياه السطحية	865	1950	3990	5355	250
المياه الجوفية	375	275	695	497	5000
المجموع	1240	2225	4685	5852	5250

المصدر: وزارة الإقليم و البيئة، مرجع سابق، ص 49.

تبين إحصائيات السكان (1987-1998) أن مجموع سكان الجزائر قد شهد نمو كبيرا خلال تلك الفترة، وإذا استمر هذا الاتجاه فإن عدد السكان سيصل سنة 2020 إلى أكثر من 50 مليون نسمة، واستنادا إلى معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، فإن مديرية أعمال التهيئة الكبرى لمنشآت الري قد قدرت الاحتياجات إلى ماء الشرب والصناعة في أفق 2020 بالنسبة للجزائر الشمالية بنحو 3830 مليون م³ وإذا أصفنا الجنوب وجدنا أن إجمالي الاحتياجات يصل إلى قرابة 4600 مليون م³ موزعة تبعاً للمنطقة الهيدروغرافية. كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 3-6: يبين تطور الاحتياجات إلى ماء الشرب و الصناعة 1995-2020

(الوحدة مليون م³)

2020	2000	1995	السنوات الأحواض الهيدروغرافية
650	460	400	القطاع الوهراني الشط الشرقي
640	370	210	الشلف الزهور
1600	1040	890	القطاع الأوسط الصومام الحضنة
940	650	560	القطاع القسنطيني سييوس، الملاق
750	570	520	الجنوب
4580	3090	2680	المجموع
44,127	31,517	28,247	مجموع السكان - آلاف النسمات-
104	98	95	طلب المتر المكعب لكل فرد في السنة *

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم و البيئة ، تقرير حول مرجع سابق ،ص 51.

* بما في ذلك الإدارة ،التجارة و الصناعة.

يقدر المتاح من الموارد المائية لكل فرد في السنة على المستوى الوطني 700 م³ وهو أقل من المستوى العالمي الذي هو 1000 م³ لكل فرد (الذي أقره المعهد العالمي للموارد المائية) لكن الواقع يختلف ويتفاضل بين منطقة وأخرى، حيث لا يتجاوز 330 م³ بالنسبة إلى منطقة وهران (الشط الشرقي) الذي يغطي مساحة 40% من شمال الجزائر¹.

¹ وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، مرجع سابق، ص 294.

2. 4 تدني مؤشرات البحث والتطور:

يمثل العلم والتكنولوجيا المحرك الرئيسي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في عالمنا اليوم، حيث تشكل السلع ذات المحتوى التكنولوجي الواضح 70% من السلع المصنعة حديثاً، كما يشكل البحث العلمي واعتماد التكنولوجيا الجديدة عنصرين رئيسيين من الفاصل المحدد للنمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وقد اتضح للبنك الدولي ومن واقع خبراته التي اكتسبها عبر السنين الطويلة بأن المعارف العالمية والتكنولوجية تساعد في تحسين القدرات ورفع مستويات المعيشة وتخفيف درجة الفقر في دول العالم النامي، ولا مناص من ردم الهوة العلمية والتقنية للإسراع بالعملية التنموية.

2 . 5 تدني مؤشرات الاستدامة البيئية:

يقصد بالاستدامة البيئية المحافظة على المصادر البيئية على المدى الطويل في محيط دائم التغيير، يقيس المؤشر وضع النظم البيئية في حالتها الطبيعية، وتلك التي تتم إدارتها والضغوط التي تتعرض لها بما في ذلك استنزاف الموارد الطبيعية وزيادة معدلات التلوث، وقياس المؤشر الآثار والتفاعلات البيئية الحاصلة، ويتبع مدى قدرة المجتمع على التكيف مع الإجهاد البيئي ودرجة مساهمة كل دولة في جهود التنسيق العالمي للتصدي للمشاكل البيئية المتزايدة.

ويتكون مؤشر الاستدامة البيئية من خمسة عناصر تشمل، الأنظمة البيئية، تخفيف حدة الاجهاد البيئي، قدرة الأفراد والأنظمة الاجتماعية على تحمل الاختلالات البيئية، القدرة الاجتماعية والمؤسسية وجهود التنسيق مع الدول الأخرى فيما يرتبط بالمشكلات البيئية العالمية، ويدرج ضمن هذه العناصر 21 متغير منها: الهواء، نوعية المياه كمية المياه، التنوع البيولوجي، التربة، التصحر، تلوث الهواء، تخفيف الإجهاد المائي، غزارة الموارد الطبيعية، معدل النمو السكاني، العلوم والتكنولوجيا، ويحتسب رصيد المؤشر من متوسطات المتغيرات كنسبة مئوية تتراوح بين الصفر إلى المائة و كلما انخفض الرصيد المسجل دل ذلك على ضعف الاستدامة البيئية في الدولة والعكس صحيح¹.

ويشير تقرير الاستدامة البيئية لعام 2004 إلى أن مؤشر الاستدامة البيئية عرف تراجعاً، حيث أصبحت الجزائر تحتل المرتبة 96 عالمياً بعد ما كانت في المرتبة 70 عالمياً، كما انخفض الرصيد العام للمؤشر من 49.4 عام 2002 إلى 46 عام 2004².

¹ المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير مؤشر الاستدامة البيئية لسنة 2004، دافوس 2004.

²www/yale/edu/esi consulté le 05 08 2015.

المطلب الثالث : آليات النهوض بالتنمية المستدامة في الجزائر

قامت الجزائر بإعداد إستراتيجية خاصة بالبيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث بدأت الحكومة بمعاينة المؤشرات والتحديات فحددت إستراتيجية مع مطلع الألفية تحت إشراف وزارة تهيئة الإقليم والبيئة تقوم على تفحص دقيق لمدى تدهور البيئة وتوضح الأهداف المطلوب تحقيقها لمواجهة المشاكل الايكولوجية الكبرى، ونوجز هذه الإستراتيجية فيما يلي:

3. 1 وضع إطار تشريعي ومؤسسي:

لا بد من التركيز على النصوص¹ التي تمثل القاعدة القانونية لكل سياسة تنموية مستدامة وذلك من خلال:

- **القانون المتعلق بالبيئة:** لا بد من مراجعة القانون 83- 03 المتعلق بحماية البيئة آخذين بعين الاعتبار الالتزامات الدولية التي التزمت بها الجزائر، وبالتالي سيدرج القانون مفهوم التنمية المستدامة طبقاً لما جاء في قمة الأرض بريوديجانيرو؛
- **القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها:** سيعمد في خطوة أولى إلى إعداد قانون يحدد كيفية تسيير النفايات تسييراً محكماً من الناحية الايكولوجية؛
- **سن قانون خاص بالجبل:** سيسمح هذا القانون برسم سياسة خاصة بتنمية الجبل وتهيئته وحمايته؛
- **سن قانون يتعلق بحماية الساحل:** سيكفل هذا القانون بالجوانب المرتبطة بالتسيير الدائم والمستدام للساحل والمناطق الساحلية وحمايتها؛
- **إعداد قانون خاص السهوب:** حيث يهتم بالجانب العقاري والمسائل المتعلقة بمنح الامتياز.
- **القانون المتعلق بتهيئة الإقليم:** هناك ضرورة لتجديد هذا القانون وجعله مطابقاً لمتطلبات التنمية المستدامة؛

أما فيما يخص الإطار المؤسسي فيتم ذلك عن طريق دعم المؤسسات على المستوى الوطني والجهوي وإقامة نظام شامل للمعلومات الخاصة بالبيئة، وكذا تعزيز المخابر وشبكات المراقبة، وذلك كما يلي:

- 3. 2 **إنشاء المعهد الفني للمهن البيئية:** يقوم بالتنسيق المشترك بين الوزارات (وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والأقسام الوزارية الأخرى) وتحديد الأولويات (التخطيط البيئي) والوقاية من التلوثات واتقاء إتلاف الموارد الطبيعية (دراسة التأثير وتحليل المخاطر).

- 3. 3 **إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة:** سيسمح بتنسيق مجموع شبكة المخابر ومحطات الرصد والقياس والمتابعة التابعة لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة، كما يقوم بتوزيع التقارير والنشرات المتعلقة بالبيئة.

¹ وفي هذا الإطار يجدر الذكر أنه قد صدر قانون رقم 03-01 المؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

3. 4 حماية الموارد الطبيعية:

يتم حماية الموارد الطبيعية من خلال:

-مكافحة التصحر، حيث يتطلب ذلك إحياء وإصلاح الأراضي الرعوية التالفة، وغرسها بالأشجار المثمرة في إطار نظام منح الامتياز، بالإضافة إلى إصلاح الأحواض الحلقوية وإعادة تأهلها ووضع برنامج خاص لحمايتها، زيادة على تثبيت الكثبان بواسطة فصائل نباتية¹.

-مكافحة إزالة الغابات: من خلال إعادة إحياء الغابات عن طريق تشجيرها ورعايتها، بالإضافة إلى تحسين مستوى العاملين الغائبين وحمايتهم هم كذلك.

-حماية الواحات: ويتطلب ذلك تطوير الواحات التقليدية وأنظمتها الزراعية، ولا سيما إعادة تأهيل الفوارق وإيجاد لظاهرة تصاعد المياه التي أصبحت تهدد هذه الواحات.

-حفظ التنوع البيولوجي وتطويره: وهذا بتحسين الوعي وتعليمه على حفظ التراث على جميع المستويات، مع أهمية تطوير التعليم والبحث في ميدان المنظومات الحيوية الوراثية والأمن البيولوجي².

3. 5 الحفاظ على الماء وحماية الأراضي:

يتم حماية المياه من خلال:

-الاقتصاد في المياه تحسيس المستهلكين بأهمية الماء، مع ضرورة الحفاظ عليها، وإن لم يكف ذلك تستخدم أداة التسعيرة الرادعة، التي تدفع هؤلاء المستهلكين إلى الاقتصاد في استعمال الماء.

-حماية الموارد المائية، عن طريق إنجاز أنظمة التطهير الحضرية وتسييرها، بالإضافة إلى تقنية مصاريف المياه الصناعية.

- شبكة مراقبة ورصد نوعية الماء: توفير محطات المراقبة التي تتولى مراقبة نوعية المياه السطحية والجوفية، واختبارها (فيزيائياً وكيميائياً)، وتوفير محطات النظافة البوئية (قياسات ميكروبيولوجية).

كما يتم حماية الأراضي من خلال:

-الحفاظ على الأراضي: إن إيجاد الحلول للمشكلة الزراعية والريفية ل ذو صلة مباشرة بالحفاظ على الموارد الترابية التي تتوقف على إمكانية الإنتاج الزراعي وإمكانية التنمية الموازنة للوسط الريفي³، كما

¹ وقعت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بتاريخ 14 أكتوبر 1994، وصادقت عليها في تاريخ 22 جانفي 1996.

² وقعت الجزائر على اتفاقية التنوع البيولوجي في تاريخ 06 جوان 1995.

³ في هذا الصدد قامت الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية بإعداد استراتيجية وطنية خاصة بالتنمية الريفية المستدامة، تهدف إلى رد الاعتبار للريف وذلك ب توفير إطار وصيغ لإعادة إحياء المناطق الريفية تدريجياً بواسطة تهيئة الأنشطة الاقتصادية والتراث الطبيعي والبشري على أساس علاقات جديدة بين الفاعلين العموميين والخواص، وتتمفصل هذه الاستراتيجية حول أربعة محاور أساسية وهي:

- إقامة شراكة على المستوى المحلي وتكامل متعدد القطاعات داخل الأقليم؛ دعم المشاريع الاقتصادية الهادفة؛ التعاون الاقتصادي والاجتماعي وتنسيق النشاطات بالنظر: الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، المطبعة الرسمية البساتين، الجزائر، جويليه 2004، ص 47.

أن حملات التحسيس والتوعية الدائمة بوسائل ومناهج ملائمة يضعان حداً للتعكير العشوائي، وتوسيع
البنيات غير المشروعة على حساب الأراضي الزراعية.
-إعادة تكييف السياسة العقارية: هناك ضرورة إلى تحديد سياسة عقارية تتسق مع أهداف التسيير
المستدام.

3. 6 الحد من التلوث وتسيير النفايات:

ويتم ذلك من خلال التدابير التالية:

- التلوث المنبعث من السيارات: تطوير وقود أقل تلويثاً (بنزين بدون رصاص، غاز البترول المميع)؛
- التلوث الصناعي: تطوير أنظمة الإنتاج وتشجيع الإنتاج الأنظف عن طريق توفير التكنولوجيا
المتطورة والتقنية النظيفة؛
- الاقتصاد في الطاقة: تشجيع مؤسسات قطاع الطاقة على مواصلة جهودها من أجل استرجاع أكبر
قدر من الغازات المرسلّة على المشاعل؛
- تسيير نوعية الهواء: إقامة شبكات لمراقبة نوعية الهواء في المناطق الحضرية وفي مستوى التجمعات
السكانية الكبرى، ومتابعة مصادر الانبعاث الموجودة وقياس التركيزات الملوثة للهواء، بالإضافة إلى
توسيع المساحات الخضراء خاصة في المناطق الحضرية؛
- النفايات الصلبة: النهوض بتسيير النفايات تسييراً متكاملًا، عن طريق إصدار قانون يتعلق بتسيير
النفايات ومراقبتها وإزالتها، يسمح للجماعات المحلية بتأدية مهامها على نحو أفضل في مجال الحفاظ
على النظافة والصحة العامة من جهة، وأن يساعد على ظهور ونمو أنشطة ذات علاقة بجمع النفايات
ونقلها ورسكاتها وتثمينها وتدميرها من جهة أخرى.

3 . 7 حماية الساحل

إن التكفل بالساحل وتسييره بصورة فعالة يتطلب مساعٍ شاملة بالتضامن مع سائر أنحاء التراب الوطني
ويتطلب أعمالاً ملموسة وترتيبات تقنية ومؤسسية خاصة من خلال:

- التحكم في العقار والعمران؛
- الاستصلاح السياحي؛
- إزالة التلوث البحري والساحلي والوقاية منه؛
- إزالة توحد الموانئ وجرفها؛
- استصلاح الإمكانات الصيادية وتربية المائيات والمرجان وحمايتها.

3 . 8 حماية التراث الثقافي والأثري والتحسيس بالتربية البيئية:

من خلال إبراز التراث الثقافي والأثري على نحو أفضل وإعادة تأهيلها وإدخاله في روع
الجزائريين بشكل أقوى، حيث تولي اهتماماً كبيراً بجوانب الترميم والصيانة لكي تساهم في التنمية
الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، مع ضرورة التعزيز التشريعي والمؤسسي، حيث تبدو ضرورة لإنشاء

شرطة للتراث تكون مهمتها فرض احترام مواد القانون الراسي للتراث بشكل فعال، بالإضافة إلى إنشاء مدرسة وطنية للتراث من شأنها إعداد وتكوين علماء الآثار والمتاحف والأمناء المحافظين عليها والباحثين والمرشدين، وخبراء في الترميم والإصلاح.

ويتم التوعية والتحسيس بالتربية البيئية من خلال تنظيم تظاهرات علمية وتقنية في ميدان البيئة بصورة منتظمة، ولا سيما بمناسبة الأيام التذكارية للاحتفال فيها بالبيئة، الشجر، طبقة الأوزون والتنوع البيولوجي.. الخ، بالإضافة إلى تقديم حصص إذاعية وتلفزيونية عن البيئة، وتدعيم الجمعيات الايكولوجية فيما تقوم به من عمل تحسيسي بأهمية البيئة وحمايتها.

خلاصة الفصل الثالث :

ما توصلنا له في هذا الفصل هو أن التنمية المستدامة متعددة الأبعاد و متشابكة الآليات اللازمة لتحقيقها مما يستدعي توفر الإرادة و تضافر الجهود سواء بين مختلف الدول على المستوى العالمي أو بين مختلف المستويات المجتمعية على المستوى المحلي.

و بناء على ما سبق لتتمكن الجزائر من تحقيق التنمية بمفهومها المستدام ، خاصة فيما يتعلق بالجانب المعرفي و توطين التكنولوجيا و اكتساب ملكية البحث العلمي، فالجزائر مازالت في المراتب المتأخرة مما عاد سلبا على التنمية في بعدها البشري من حيث تحقيق الحريات العامة و بناء القدرات الإنسانية و هو ما انعكس على الأبعاد الأخرى الاقتصادية ، البيئية ، السياسية و الثقافية و كل هذا يؤكد لنا فرضية غياب إستراتيجية و خطط واضحة لتحقيق التنمية المستدامة و الانعكاس البيئي الخطير الذي تسببه الشركات المتعددة الجنسيات من ملوثات في البيئة و هو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة .

كما ثبت أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار على مسيرة التنمية للدول المضيفة باعتباره أحد العناصر الفاعلة في عصر العولمة على المستوى العالمي بشكل عام و على المستوى الإقليمي بشكل خاص ،تجعله يأخذ من المسؤولية الاجتماعية و البيئية إلى جانب المسؤولية الاقتصادية .
فهل هذا الاستثمار يعتبر عامل من عوامل تسريع التنمية المستدامة في الجزائر وهل استطاعت توجيهه في خدمة الجوانب المختلفة لتنميتها ؟ و عليه كيف كانت آثاره ؟ والإجابة على ذلك ستكون محتوى الفصل الموالي .

الفصل الرابع

قطاع المحروقات في الاقتصاد العالمي و

واقع الاستثمار الأجنبي في قطاع

المحروقات ببعض البلدان العربية

تمهيد

يحتل قطاع المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد العالمي و هذه المكانة نتيجة طبيعية نتيجة تطوره التاريخي و طبيعة نشاطه و الدور المنوط به و الذي هو توفير مصادر الطاقة الضرورية لاستمرار الحياة الاقتصادية .

حيث اكتسى نشاط القطاع منذ بداياته الأولى خصوصية شديدة و أهمية جيو إستراتيجية قصوى حيث كان القطاع دائما محل تجاذب كبير بين القوى الصناعية العظمى فيما بينها ، و كان كل طرف يسعى إلى تغليب مصلحته و فرض هيمنته في الأسواق الدولية .

و قد أصبح القطاع منذ الخمسينيات تقريبا محل نوع آخر من التجاذب أيضا ، و كانت أطرافه هذه المرة هم المنتجون و المستهلكون حيث سعى الفريق الأول المتكون في أغلبته من البلدان النامية المستقلة حديثا إلى استرجاع ثرواته النفطية من أيدي الشركات الاحتكارية و رأى في ذلك شكلا من أشكال استكمال الاستقلال السياسي لبلدانه ، فيما كان الفريق الثاني الممثل خصوصا بالبلدان الصناعية الكبيرة يعمل من أجل المحافظة على امتيازاته و الإبقاء على هيمنته الكاملة على القطاع.

نجحت الدول المنتجة نسبيا في بسط سيادتها على ثرواتها النفطية و في تعزيز موقعها التفاوضي في الأسواق الدولية غير أن هذا النجاح الذي بدا جليا في سنوات السبعينات لم يؤدي إلى إخفاء وضعيات التجاذب السابقة ، فقد تكيفت الدول الصناعية مع المعطيات الجديدة و تمكنت من إعادة صياغة شكل العلاقات في بينها أولا ثم بينها و بين الدول المنتجة بما سمح لها في النهاية بالمحافظة على مصالحها بل و نجحت في إنتاج أشكال ضغط جديدة و متنوعة للضغط على هذه الدول خصوصا منذ بروز ما بات يعرف في الأدبيات الاقتصادية بظاهرة العولمة .

وعلى هذا الأساس قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ،المبحث الأول تناولنا فيه قطاع المحروقات في العالم، الخلفية التاريخية، الخصائص و الفاعلون و نتطرقنا في المبحث الثاني الاتجاهات الجديدة للاقتصاد العالمي وتأثيرها على قطاع المحروقات، و أخيرا في المبحث الثالث فعرضنا واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات و التنمية المستدامة ببعض الدول العربية .

المبحث الأول: قطاع المحروقات في العالم ، الخلفية التاريخية ، الخصائص و الفاعلون :

يحتاج تحليل الواقع الحالي لقطاع المحروقات في العالم إلى دراسة الخلفية التاريخية لهذا القطاع ، و الخصائص التي تميز نشاطه عم نشاط باقي القطاعات ، و الأطراف المتدخلة فيه ، و أي تحليل يغفل هذه العناصر هو تحليل ناقص ، لأنه ببساطة لا يأخذ بعين الاعتبار معطيات أساسية و ضرورية في كل محاولة جادة لفهم الواقع الحقيقي السائد في القطاع على المستوى العالمي و بالتالي يؤدي ذلك التحليل الناقص إلى تكوين صورة غير صحيحة بالكامل أو في أحسن الأحوال غير مكتملة المعالم. و بناء عليه سنتعرض في هذا المبحث ثلاث مطالب أولها الخلفية التاريخية لتطور قطاع المحروقات في العالم ، و في المطلب الثاني تناولنا ، خصائص نشاط قطاع المحروقات في العالم أما المطلب الثالث ، بينا الأطراف الفاعلة في الأسواق الدولية و أدوارها.

المطلب الأول : الخلفية التاريخية لتطور قطاع المحروقات في العالم

يفيد معنى قطاع المحروقات كل الأنشطة المرتبطة باستكشاف و استغلال البترول و الغاز على السواء ، لكن الأمر لم يكن كذلك قبل بروز أهمية الغاز الطبيعي في السبعينيات ، حيث كان المعنى المراد مرادفا تقريبا لمعنى نشاط قطاع النفط ، و ذلك أن قطاع الغاز الطبيعي في تلك الفترة لم يكن بعد قد برز كقطاع مستقل .

و عليه فان كن من المنطقي الحديث عن مسار تطور واحد في قطاع المحروقات قبل السبعينيات ، فانه من لحظة استقلال نشاط قطاع الغاز عن نشاط قطاع النفط في بداية السبعينيات تقريبا ، أصبح ضروريا الحديث عن مسارين منفصلين في تطور قطاع المحروقات ، احدهما خاص بقطاع النفط و الآخر بقطاع الغاز الطبيعي .

1. 1 نبذة تاريخية عن تطور قطاع النفط في العالم

مر قطاع النفط في مسار تطوره بمراحل عديدة ،يمكن حصرها إجمالاً في أربع مراحل رئيسية لكل واحد منها ميزاتنا الخاصة :

أولاً :مرحلة هيمنة الشركات النفطية الكبيرة المعروفة باسم الشقيقات السبعة.

ثانياً :مرحلة بروز دور الأوبك

ثالثاً :مرحلة تراجع دور الأوبك و ظهور السوق الحرة .

رابعاً: المرحلة الحالية و والتي لا تزال غير واضحة المعالم ، إذ تتميز بتجاذب القوى بين فريق المنتجين الذي يسعى الى بعث دور الأوبك السابق في السوق النفطية ، و بين فريق المستهلكين الذي يضغط من جهته للعودة إلى نظام الامتياز .

1.1.1 مرحلة هيمنة الشركات العملاقة (الشقيقات السبع)

بدأت المرحلة الأولى مع اكتشاف البترول في القرن التاسع عشر و استمرت إلى غاية منتصف القرن العشرين تقريبا ، و بلغت أوجها في السنوات الأولى لما بعد الحرب العالمية الثانية عندما أصبح البترول و لأول مرة المصدر الأول للطاقة ، بعد قرون كاملة كان فيها الفحم هو الذي يحتل هذه المكانة .

سيطرت الشركات النفطية العملاقة المعروفة بالشقيقات السبع^{1*} و بعض الشركات النفطية المستقلة الكبيرة^{*} في هذه المرحلة على إنتاج النفط و تسويقه بفعل إمتلاكها معظم حقوق إمتياز إستغلال الحقول النفطية و سيطرتها على جميع شبكات التوزيع في العالم . و قد كان نادرا في هذه الفترة تسويق كميات من البترول خارج الشبكات المندمجة لهذه الشركات و لم تتجاوز في هذه المرحلة في أحسن الحالات نسبة 5%².

أدى انخفاض كمية البترول المتداولة في السوق الحرة Marché spot و هي السوق التي تشبه إلى حد بعيد البورصة المالية الحقيقية ، حيث تتحدد أسعار الصفقات عند النقاء السعر الأدنى الذي يكون البائع عنده مستعدا لبيع شحنة النفط مع السعر الأعلى الذي يكون المشتري مستعدا لدفعه³ إلى بقاء دور هذه السوق هامشيا و قاصرا على إحداث التوازن و الاستقرار في فترات الاختلال الظرفية (فائض أو عجز ظرفي)⁴.

و قد فسحت هذه الشروط المجال أمام الشركات النفطية العملاقة للإنفراد بقرارات الخاصة بالأسعار بحرية تامة دون إعتبار لمصالح البلدان المنتجة ، و بالاستثمار بجل العوائد المالية . و لم يكن حظ الدول المنتجة المانحة للامتياز سوى ما تفضل به هذه الشركات في شكل إتاوة أو ريع ثابت عن كل برميل نفط مستخرج ، أو في شكل رسم محدد للطن من البترول يدفع للدولة

* شل و ستاندار أويلأوف كاليفورنيا و قولف و نكسا كو و إكسون و موبيل و بعض الأدبيات الإقتصادية تضيف طوطال الفرنسية و بريتش بتريليوم .

** مثل أموكو و ، أركو ، أنادركو .

² Pierre JACQUET et Françoise NICOLAS, **Pétrole: Crises politiques** (Paris: Dunod, 1991), p.45.

³ Charles KORAZEMO, **Evolution du degré de concentration dans l'industrie pétrolière mondiale**, Mémoire présenté à la faculté des études supérieures de l'Université de Laval au Canada (Laval : Université de Laval, 1996), P.16.

⁴ David BOLDUC, **Privatisation, Libéralisation et Réglementation : bouleversements et enjeux dans le secteur de l'énergie** (Laval : Green-Université, 2001), P.14.

بصرف النظر عن السعر الذي يباع به هذا البرميل ، و قد خدمت هذه الوضعية الشركات النفطية التي أصبحت هي المستفيد الوحيد من الزيادات الحاصلة في السعر¹ .
استمر هذا الوضع حتى مطلع الخمسينيات ، و بعدها بدأ نظام الامتيازات التقليدية في التصدع تحت وقع إحتجاجات الدول المنتجة ثم إقدام هذه الدول على تأمين قطاعاتها النفطية ، ليختفي هذا النظام تقريبا بعد الصدمة النفطية الأولى عام 1973 .

2.1.1 مرحلة بروز دور الدول المنتجة و صعود الأوبك:

بدأت ظواهر المرحلة الثانية في الخمسينيات ، و ذلك قبل إنشاء منظمة الأوبك عام 1960 ، فقد كانت الدول المنتجة في تلك الفترة تسعى كل مرة على إلى تصحيح الوضع المختل الذي كان قائما ، بعد ازدياد الوعي لديها " إن وراء المشاكل و الأزمات التي صادفت صناعة النفط من قبل سبب رئيسي هو الإطار القانوني غير الملائم الذي نظم حقوق و التزامات الأطراف المعنية سواء كانت دولاً مضيضة أو شركات منتجة " و دفع هذا التشخيص عددا من الدول إلى المبادرة بتقديم مجموعة من المطالب ، منها خصوصا مطلب مناصفة الأرباح².

بدأت تتجلى ملامح هذه المرحلة أكثر بعد تأسيس منظمة الأوبك ، و ذلك خلال نوعية المطالب الجديدة التي أصبحت ترفعها المنظمة ، و منها مطلب تنفيق الإتابة ، فقد شعرت المنظمة انه رغم بعض التنازلات ، إلا أن زمام الأمور بقي بيد الشركات النفطية الاحتكارية ، و أن المطالب الأولى التي استجيب لها قد تم بطريقة او بأخرى الالتفاف عليها .

مع تصاعد موجة التأميم ثم مع الانقلاب الكبير الذي حدث في السوق النفطية سنة 1973 ، و الذي عرف فيما بعد في الأدبيات الاقتصادية بالصدمة النفطية الأولى تجلت ملامح هذه المرحلة بوضوح شديد ، فقد شعر الجميع بانتقال موازين القوى لأول مرة الى كافة البلدان المنتجة ، و ذلك على حساب الشركات النفطية العملاقة التي كانت تقليديا هي المسيطرة على هذه السوق و ذلك بعدما تضاعف السعر دفعة واحدة 4 مرات تقريبا ، ففي مدة قياسية بين سبتمبر و ديسمبر من تلك السنة من اقل 3 دولار للبرميل الى 11 دولار للبرميل³ .

في هذه المرحلة التي نجحت فيها البلدان المنتجة في بسط سيطرتها على قطاع المنبع البترولي حوالي 76% من الاحتياطي المؤكد و 48.8% من حجم الإنتاج العالمي في سنة 1970 .

¹ مديحة الحسن الدغدي ، اقتصاديات الطاقة في العالم و موقف البترول العربي منها ، بيروت ، دار الجيل ، 1992 ، ص 242 .

² نفس المرجع ، ص 21 .

³ Jean-Pierre FAVENNEC, Le raffinage du pétrole : Exploitation et gestion de la raffinerie (Paris : Editions Technip, 1998), p.10.

أصبح لقرارات المنظمة و للأحداث التي تتفاعل ببلدانها تأثير واضح على السوق و هو ما تأكد في الصدمة البترولية الثانية سنة 1979¹ ، عندما قفز سعر برمبل النفط مرة أخرى بعد الثورة الإيرانية إلى 35 دولار .

بدأ بروز هذه المرحلة في بداية الثمانينيات ، عندما ظهرت المؤشرات الأولى المعلنة بداية منعطف جديد في السوق النفطية ، و من هذه المؤشرات نمو الإنتاج من خارج بلدان المنظمة و تراجع الأوبك في الإنتاج العالمي ، حتى وصلت النسبة في سنة 1985 إلى 28.5%².

و رغم مبادرة المنظمة الى فرض نظام الحصص على أعضائها بهدف تعزيز قواعد الانضباط ثم تخفيضها للسعر الرسمي من 34 إلى 29 دولار ، إلا أن ذلك لم يمنع تراجع دورها و تقلص نفوذها حتى كاد يختفي نهائيا في أزمة 1986 ، بعد فشل المنظمة في وقف الانهيار الكبير للأسعار ، و هي الأزمة التي أكدت إنتهاء مرحلة كان فيه وزن المنظمة ثقيلًا.

1 . 1 . 3 مرحلة السوق الحرة :

على إثر التغييرات التي عاشتها السوق النفطية في السبعينيات برزت مرحلة بذور مرحلة السوق الحرة التي جاءت مباشرة بعد مرحلة سيطرة الأوبك . فقد إنطلقت في هذه المرحلة المبادرات الأولى التي مهدت الطريق لظهور السوق الحرة في الثمانينيات ، و هي مبادرات صدرت من جهتين :

من جهة الشركات النفطية الكبيرة ، التي لاحظت أنه ما لم تبادر بالاستكشاف في مناطق أخرى غير المناطق التقليدية ، حتى و إن كان هذا الاستكشاف مكلفا ، فإن دورها سيبدأ في الانحصر و ستجد نفسها لا محالة منكفئة على قطاع المصب البترولي و تفقد كل أوراقها في قطاعي الاستكشاف و الإنتاج .

و من جهة الدول المستهلكة التي تحركت من أجل تخفيف ضغوط السوق ، حيث بدأت تخشى انقطاع التموين النفطي ، و بدأت أيضا تحس بتقل الفاتورة البترولية . و على سبيل المثال فإن هذه الفاتورة كانت تمثل أقل من 1% من الناتج الوطني الخام بفرنسا سنة 1970، و أصبحت تمثل 4% في سنة 1980 .

أدى تفاعل كل هذه العوامل إلى توفير الشروط المناسبة لظهور سوق حرة للبترول الخام تتحدد فيها الأسعار وفق قوى العرض و الطلب . خاصة و أنه لأول مرة يقع فرز واضح في السوق بين منتجين

¹ Chemseddine CHITOUR, Les guerres du pétrole ou le droit de la force après le 11 sept (Alger : ENAG,2002), P.50.

² OPEC, Annual Statistical Bulletin 2001, p.14.

عارضين من جهة و بين مستهلكين مشتريين من جهة ثانية ، و ذلك بعد انكسار سلسلة الاندماج التقليدية في القطاع " من البئر إلى المضخة "

تميزت هذه المرحلة التي غطت كل فترة الثمانينات و التسعينيات تقريبا بميل كفة ميزان القوى مرة أخرى إلى الشركات النفطية الكبيرة و إلى الدول المستهلكة و برز دور الوكالة الدولية للطاقة كنادي للمستهلكين ، و تراجع دور منظمة الأوبك بشكل كبير ، خصوصا بعد أن تجاوز إنتاج الدول غير الأعضاء في الأوبك إنتاج المنظمة . و عرفت مستويات الأسعار نتيجة لذلك تذبذبا شديدا ، حتى بلغت أدنى مستوى لها عام 1986 ، عندما انخفض سعر البرميل إلى ما دون 10 دولارات .

1.1 . 4مرحلة التجاذب الجديدة بين الأوبك و الدول الصناعية :

شهدت السوق النفطية في عام 1998 أزمة بترولية خانقة ، و نزل وقع هذه الأزمة كالصدمة على الدول المنتجة و خصوصا دول الأوبك ، بحيث تراجعت مداخيلها بشكل كبير ، و هو الأمر الذي حفز هذه الدول من جديد على التعاون فيما بينها لإعادة الاستقرار إلى السوق و للدفاع عن الأسعار .

و فعلا ، فقد مكنت القرارات اللاحقة التي تبنتها منظمة الأوبك ، و منها قرار الدفاع عن نطاق سعري تتحرك فيه الأسعار بين 22 و 28 دولار للبرميل ، في إعادة التوازن إلى السوق و في رفع مداخيل الدول الأعضاء .

ساهم نجاح القرارات و المبادرات التي قامت بها الأوبك في إعادة الحيوية إلى نشاط المنظمة و في تفعيل دورها ، كما ساهم ذلك النجاح في رسم معالم مرحلة جديدة تتميز بتجاذب القوى بين رغبة الأوبك في العودة و الصمود و رغبة الدول المستهلكة الكبيرة في إبعادها عن مواقع التأثير و هو ما يمكن استنتاجه من خلال، تصاعد دعوات المطالبة بإعادة فتح قطاع المنبع البترولي أمام الاستثمار الأجنبي المباشر و الدعوة المبطنة إلى العودة إلى نظام الامتيازات التقليدية .

إن الخلاصة التي يمكن الخروج بها من هذا السرد التاريخي الخاص بقطاع النفط، هناك طابع دوري يسود الاقتصاد النفطي ، يمكن التعبير عنه بـ"دورة البترول " ، إذ كلما تنتهي مرحلة تأتي بعدها أخرى تختلف عنها تماما ، و هكذا دواليك ، ما يعني أن الاقتصاد النفطي يحمل في ذاته مخاطر يستوجب فهمها جيدا و استشرافها مسبقا قبل حدوثها حتى يمكن التصدي لها.

1. 2 نبذة تاريخية عن تطور قطاع عن تطور قطاع الغاز الطبيعي في العالم

يمكن في قطاع الغاز الفصل بين مرحلتين ، مرحلة ما قبل السبعينات ، حيث كانت أهمية الغاز الطبيعي محدودة ، و المرحلة التالية ، بداية السبعينات ، حيث اكتسب أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي ، و أصبح ثاني أهم مصدر بعد البترول .

1 . 2 . 1 مرحلة الأهمية البسيطة للغاز الطبيعي :

لم تسمح الشروط التي كانت قائمة قبل الصدمة البترولية لعام 1973 باكتشاف أهمية الغاز الطبيعي ، كما لم تسمح ببروز صناعة غازية مستقلة عن صناعة استخراج البترول ، و لا ببروز شركات مختصة في استخراج الغاز على غرار ما هو موجود في صناعة استخراج البترول ، ولا ببروز شركات مختصة في استخراج الغاز على غرار ما هو موجود في صناعة النفط . فقد وقفت العوائق التقنية و الاقتصادية كحاجز منيع في وجه تطوير هذه الصناعة . فمن الناحية التقنية لم يكن سهلا في تلك الفترة نقل الغاز الطبيعي من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك الرئيسية البعيدة ، و من الناحية الاقتصادية كان هذا النقل مكلفا ، مقارنة بالبترول . ما جعل كمية الغاز الطبيعي المسوقة في الأسواق الدولية في عام 1970 و التي كانت في حدود 46 مليار م مكعب لا تتجاوز نسبة 5 % من الإنتاج التجاري العالمي في تلك السنة . و كان التسويق يتم أساسا عبر الأنابيب بنسبة 94 % ، بينما لا يمثل النقل عبر ناقلات الغاز سوى نسبة 6 % فقط¹.

إذن لم يكن نشاط استخراج الغاز الطبيعي قبل عام 1973 قد خرج بعد من دائرة نشاط استخراج النفط ، و كثيرا ما كانت الشركات النفطية في غير حاجة إلى الغاز المرافق للبترول ، و تلجأ اضطرارا إلى حرقه عند فوهة البئر ، و هي الوضعية التي استمرت حتى مطلع الثمانينات ، فعلى سبيل المثال ووفق ما نشرته شركة " فيليبس بتريليوم " في تقرير لها ، فإن دول الشرق الأوسط قد أحرقت 58 % من إنتاج الغاز الطبيعي في عام 1980 ، بينما بلغت النسبة 96 % في نيجيريا².

1 . 2 . 2 مرحلة الأهمية الكبيرة للغاز الطبيعي :

بعد حدوث الصدمة البترولية عام 1973 ، و شروع الدول الصناعية في البحث عن مصادر طاقة بديلة ، برزت أهمية الغاز الطبيعي و بدأ الاهتمام به ، وبدأت تتشكل الملامح الأولى لصناعة جديدة مستقلة عن صناعة النفط ، وبدأ خروج الغاز الطبيعي و استقلاله عن صناعة البترول .

¹ Habib El-ANDALOUSI, « L'expansion de l'industrie du GNL au monde, le développement de l'infrastructure et des échanges par méthaniers », Medenergie, N° 06, Janvier 2003 (Alger : Medenergie,2003), pp .54-67.

² مديحة الحسن الدغدي، المرجع السابق، ص514 .

في السنوات الأولى التالية للصدمة كان تطور حجم الغاز الطبيعي المسوق يتم دون حدوث تغييرات جوهرية في الهيكل التنظيمي و القانوني ، و كان أساسا ثمرة للمعطيات الجديدة في سوق المحروقات و التي منها تصاعد مخاوف المستهلكين بشأن التموين بالبترول fuel-oil ، التي زادت في تنافسية الغاز الطبيعي و في استهلاكه ، كما كان للاعتبارات البيئية أيضا دور هام في زيادة الإقبال على الغاز .

كل هذه الاعتبارات نبهت الدول المستهلكة الرئيسية إلى ضرورة تنويع مصادر الطاقة و دفعتها إلى تشجيع شركات توزيع الغاز على البحث عن مصادر جديدة للتموين ، و في سبيل تحقيق ذلك الهدف قام البعض منها في دورة طوكيو 1978 بتبني تخفيضات في التعريفات الجمركية على الغاز ، خصوصا تلك التي كانت فيها هذه التعريفات مرتفعة كاليابان ، ما أحدث طفرة كبيرة في استهلاك الغاز الطبيعي .

و من جهة العرض أعطت هذه الاعتبارات للدول المنتجة للغاز الطبيعي ، خصوصا الجزائر و روسيا و النرويج و المملكة المتحدة ، الفرصة السانحة لتثمين الغاز و وفرت لها الشروط الأساسية للمبادرة بإرساء قواعد صناعة غازية متكاملة ، بما جعل نشاط استخراج الغاز الطبيعي في هذه الدول يكاد يصبح نشاطا منفصلا تماما عن النشاط البترولي .

في الثمانينات و التسعينات استمر تطور السوق مدفوعا بتغييرات هيكلية كبيرة في صناعة الغاز الطبيعي ، خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة ، اللتان شرعتا في تنفيذ النصوص التطبيقية للقوانين التي أصدرتها* و التي فصلت بموجبها نشاط نقل الغاز عن نشاط التسويق و فتحت شبكات النقل أمام المنافسة¹.

و بعد الولايات المتحدة و المملكة المتحدة التحقت دول الاتحاد الأوروبي بمسيرة تحرير سوق الغاز الطبيعي حيث أصدر الاتحاد تعليمة الغاز عام 1997 .

و قد أدت كل التطورات في قطاع الغاز الطبيعي إلى قفزة كبيرة في حجم الإنتاج المسوق في الأسواق الدولية ، فقد تضاعف في وقت قياسي 14 مرة ليصبح تمثيله في الإنتاج التجاري العالمي في سنة 2000 مساويا لنسبة 26 % .

* كان أول قانون لتحرير قطاع الغاز قد صدر في الولايات المتحدة عام (1978 قانون سياسة الغاز الطبيعي وتم بموجبه تحرير القطاع الغاز ، حيث لم يصدر النص التطبيقي الأخير لهذا القانون إلا في عام 1992 ، ثم كانت المملكة المتحدة ثاني بلد يصدر قانون مشابه) قانون الغاز الطبيعي Natural Gas Act و ذلك عام 1986 ، وحرر هذا القانون قطاع الغاز في المملكة وخصص الشركة العمومية .British Gas

¹ Fares M'HAND, « Analyse comparée des processus de libéralisation du secteur gazier en Amérique du nord », Revue de l'énergie, N° 537, Juin 2002 (Paris : Revue de l'énergie, 2002), pp.380-386

المطلب الثاني: خصائص نشاط قطاع المحروقات في العالم

يتميز نشاط قطاع المحروقات بصفة عامة بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن باقي النشاطات، ومن هذه الخصائص: تباعد مراكز الإنتاج والاستهلاك، احتمالية الاستكشاف، ارتفاع كلفة الاستثمار، وجود علاقات تعاون وشراكة بين الشركات، تركيز الإنتاج وخصائص أخرى خاصة بصناعة الغاز الطبيعي.

2 . 1 خصائص نشاط قطاع النفط في العالم

يتميز نشاط قطاع النفط بمجموعة من الخصائص التي تميزه على نشاطات القطاعات الأخرى، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي :

2 . 1 . 1 تركيز الإنتاج :

يتركز الإنتاج العالمي من النفط في عدد قليل من البلدان، حيث يمثل إنتاج دول الشرق الأوسط وأمريكا الشمالية وحده أزيد من 40 % من الإنتاج العالمي. وهذا التركيز مرشح للارتفاع أكثر في المستقبل، وذلك لأن الاحتياطيات الرئيسية تتركز هي الأخرى في عدد قليل من البلدان، حيث تملك خمسة بلدان شرق أوسطية فقط، هي السعودية والكويت والإمارات ويران والعراق، مامقداره 65 % من حجم الاحتياطي العالمي. وعليه وبمقارنة معدلات الإنتاج الحالية إلى الاحتياطي في جميع مناطق العالم، ومراعاة التوقعات التي تشير إلى تراجع إنتاج البترول في بعض المناطق، بل ونضوبه تماما، فإن الاستنتاج هو أن الإنتاج يتجه أكثر نحو التركيز في بلدان الشرق الأوسط.

جدول رقم 4-1 : يبين إنتاج واستهلاك واحتياطي النفط المؤكد حسب المناطق سنة 2002

الوحدة : 1000 برميل / يوم

المنطقة	الإنتاج (1000ب/ي)	الاستهلاك (1000ب/ي)	الاحتياطي المؤكد (مليار برميل)	نسبة الاحتياطي %
الشرق الاوسط	20.973	4338	685,6	65,4
أمريكا الشمالية	10.778	21696	37,3	3,6
أمريكا الوسطى و الجنوبية	10.239	6381	98,6	9,4
مجموعة الدول المستقلة	9.482	3318	77.8	7.4
آسيا و الهادي	7.987	21399	38,7	3,7
إفريقيا	7.937	2527	77.4	7.4
أوروبا	6.740	16025	19.7	1.9
مجموع العالم	73.935	75747	1047.7	100.0

Source : Bp, Statistical Review Of World Energy 2003,pp,4-10

2. 1. 2 تباعد مراكز الإنتاج والاستهلاك :

يتميز نشاط قطاع النفط أيضا بخاصية تباعد مراكز الإنتاج والاستهلاك الرئيسية عن بعضها البعض، حيث باستثناء أمريكا الشمالية ومجموعة دول الاتحاد السوفيتي سابقا التي تعتبر مراكز إنتاج واستهلاك رئيسية في آن واحد. و هو ما يسمح لهذه المناطق بالحصول على قسم هام من استهلاكها من على مسافات قريبة نسبيا، فإن المجموعات الجهوية الكبرى الأخرى هي إما مناطق إنتاج رئيسية (الشرق الأوسط، إفريقيا، ودرجة أقل أمريكا اللاتينية) أو مناطق استهلاك (اليابان و أوروبا الغربية).

وهنا، يطرحُ عد مناطق الاستهلاك الرئيسية عن مناطق الإنتاج مسألتين:

المسألة الأولى هي كيفية نقل كميات كبيرة من النفط على مسافات طويلة، حيث إن لم أن حجم التجارة النفطية الدولية في عام 2002 مثلا قد قدر بحوالي 43.63 مليون برميل يوميا، وهو ما يمثل تقريبا 60 % من الإنتاج العالمي، وأن نسبة 80 % في المتوسط من التدفقات البترولية العالمية السنوية تذهب نحو أقطاب الاستهلاك الرئيسية الثلاثة (أمريكا الشمالية، أوروبا الغربية ومنطقة آسيا والباسيفيكي)¹، وهي مناطق بعيدة جغرافيا عن مناطق الإنتاج الرئيسية، أمكن تصور حجم الإمكانات اللوجيستكية المطلوبة لنقل كل هذه الكمية.

الجدول رقم 4-2 : يوضح حركة العرض والطلب بين المناطق سنة 2002

المنطقة	الولايات المتحدة	أوروبا	شرق و جنوب شرق آسيا	بقية العالم	مجموع لصادرات
الشرق الأوسط	2.31	3,24	11.29	1.23	18.06
مج الدول المستقلة	0.20	4.35	0.40	0.42	5.37
شمال إفريقيا	0.28	1.77	0.20	0.37	2,62
غرب إفريقيا	1.12	0.71	1.04	0.27	3.13
أمريكا اللاتينية	3.95	0.47	0.19	0.32	4.93
بقية العالم	3.50	1.36	3.22	1.43	9.51
مجموع العالم	11.36	11.90	16.34	4.04	43.63

Source : BP, Statistical Review of World Energy 2003, pp.18-19.

إن **المسألة الثانية** المطروحة هي مسألة ضمان استمرار وصول إمدادات النفط الخام إلى مصافي التكرير في الوقت المناسب، لأن طول المسافة يرفع من احتمال تأخر وصول الشحنات إلى موانئ التفريغ.

¹ André GAUTIER, L'économie mondiale des années 1880 aux années 2000 (ROSNEY CEDEX : Editions Bréal, 1999), P.563.

أو لارتفاع درجة المخاطر التي يمكن حدوثها داخل البلدان المنتجة ذاتها، كقيام اضطرابات داخلية وإضرابات عمالية، وثانيا لارتفاع درجة المخاطر التي يمكن مصادفتها في الطريق، ومن شأنها أن تعيق حركة الملاحة البحرية، سواء كانت هذه المخاطر ذات طبيعة سياسية كنشوب نزاعات وحروب إقليمية أو ذات طبيعة مناخية كتشكل الأعاصير.

وقد دفعت المسألة الأخيرة في السابق الشركات النفطية الكبرى إلى اللجوء لطريقة الاندماج العمودي والحضور المباشر في مناطق الإنتاج، كوسيلة لضمان الإمدادات النفطية من جهة و لتقليل تكاليف الاستغلال من جهة ثانية.

2 . 1 . 3 احتمالية الاستكشاف

إن من أهم خصائص الصناعة النفطية، الطابع الاحتمالي لعمليات الاستكشاف، إذ ليس من المؤكد أن تكون نتائج كل عملية استكشاف ايجابية، وعليه تضطر الشركات النفطية العاملة عادة إلى عدم تركيز نشاطها في منطقة واحدة، وتوزيع جهدها الاستكشافي على مناطق عديدة، من أجل التقليل من مخاطر الاستثمار والرفع من احتمال اكتشاف احتياطات جديدة، تعوض بها ما خسرت في المناطق التي كانت فيها نتائج الاستكشاف سلبية، وهذه الخاصية جعلت من الصناعة النفطية صناعة تنزع بالطبيعة إلى العالمية.

2 . 1 . 4 ارتفاع كلفة الاستثمار

يحتاج الاستثمار في قطاع النفط إلى رؤوس أموال ضخمة، فالصناعة النفطية صناعة رأسمالية بامتياز، ويستوي في ذلك الاستثمار في أنشطة القطاع القبلي كالاستكشاف والإنتاج أو الاستثمار في أنشطة القطاع البعدي كالتكرير، حتى وإن كان الاستثمار القبلي في الوقت الراهن ووفق التقديرات، هو الذي يستأثر بالقسم الأكبر من الاستثمارات، حيث يذهب أزيد من 50 % من الإنفاق نحو هذا القطاع، أي نحو الاستكشاف والإنتاج، فيما تذهب النسبة الباقية إلى أنشطة القطاع البعدي وهي عديدة، كالنقل والتكرير والتوزيع¹

وفي البلاد العربية على سبيل المثال، فقد قدر البنك الأمريكي شايس منهاتن Chase Manhathan في تقريره السنوي لعام 1983 حجم الاستثمارات في القطاع النفطي في البلاد العربية للفترة 1970-1985 بقرابة 1 تريليون دولار (1000 مليار دولار)، وقدرتها المجلة

¹ Jean-Pierre FAVENNEC, Op.cit., p.39.

البريطانية المتخصصة في شؤون الاقتصاد والمال فاينانشل تايمز Financial Times لنفس الفترة ب 410 مليار دولار¹، ووكلا الرقمين يؤكدان ضخامة الاستثمار في مشاريع القطاع النفطي.

2 . 1 . 5 تركيز رأس المال:

يتميز القطاع النفطي أيضا بوجود عدد محدود من الشركات العاملة في القطاع مقارنة بعدد الشركات العاملة في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وقياسا إلى ضخامة القطاع في حد ذاته. وهذه الوضعية هي نتاج الظروف التاريخية الخاصة التي عرفتها الصناعة النفطية، حيث لم يساعد الوضع الاحتكاري الذي ساد من قبل في بروز شركات جديدة في القطاع من غير الشركات التقليدية، وبقيت هذه الأخيرة وحدها ناشطة بالقطاع، وهو ما ساعدها على النمو إلى أن بلغت أحجام ضخمة جدا، وأصبحت تحتل المراتب الأولى بين الشركات العالمية.

وقد ساهم وجود هذه الحالة الاحتكارية في القطاع لقيام أشكال من التعاون بين هذه الشركات، فتشترك أحيانا في استغلال بعض الحقول البترولية. وبعد تأمين المحروقات في أغلب البلدان المنتجة، أصبحت الشراكة مع الشركات الوطنية هي الصيغة الوحيدة تقريبا المتاحة أمام الشركات النفطية الكبيرة للوصول إلى الحقول النفطية في هذه البلدان، وخصوصا في دول الأوبك، التي لجأت إلى فرض هذه الصيغة بطريقة قانونية حتى تستفيد من الخبرة الطويلة والإمكانات المالية الكبيرة لتلك الشركات.

2 . 2 خصائص نشاط قطاع الغاز في العالم

يشارك قطاع الغاز الطبيعي مع قطاع النفط في كل الخصائص المذكورة من قبل، غير أن لنشاط قطاع الغاز الطبيعي خصائص أخرى إضافية تميزه، منها ما يعتبر عاملا مساعدا على انتشار استغلال واستهلاك الغاز، ومنها ما هو خلاف ذلك.

2 . 2 . 1 الغاز الطبيعي مصدر طاقة نظيف :

يعتبر الغاز الطبيعي مصدر طاقة نظيف نسبيا، حيث أن الرواسب التي يخلفها عند حرقه أقل بكثير مما تخلفه مصادر الطاقة الأخرى، وخصوصا البترول. وهذه الميزة هي التي أعطت للغاز الطبيعي الأهمية التي له الآن في الأسواق الدولية.

إن انخفاض كثافة الغاز الطبيعي مقارنة بالبترول يتسبب في ارتفاع تكاليف تصنيعه ونقله وتخزينه. حيث أن الحيز المكاني الذي تحتاجه كمية محددة من الغاز، أكبر بكثير من الحيز الذي

¹ مديحة الحسن الدغدي، المرجع سبق ذكره ، ص 57 .

تشغله كمية من البترول تحوي نفس القدر من الطاقة أو المحتوى الحراري، فالمتري المكعب الواحد من البترول يكافئ 957 متر مكعب من الغاز الطبيعي وينخفض حجم الغاز الطبيعي عند التسييل بـ 600 مرة، ما يجعل المعادلة تصبح : 1 متر مكعب بترول يكافئ 1.5 م³ غاز مسال.

2. 2. 2 صعوبة نقل الغاز المسال وتخزينه :

تخضع عمليات نقل وتخزين الغاز لشروط تقنية دقيقة، حيث تقتضي معايير السلامة المحافظة على درجة التبريد أثناء فترة التخزين وعلى ظهر الناقل طول مدة النقل، وهذه الدرجة التي يتحول فيها غاز الميثان إلى سائل هي 160 درجة مئوية تحت الصفر، كما تفرض هذه المعايير أيضا درجة ضغط محددة تختلف بين مرحلتي التخزين والنقل. ومن الواضح، أن هذه الشروط تستلزم وضع تصاميم خاصة لمحطات التخزين وناقلات الغاز، ووفرة مواد معينة لاستعمالها في تصنيع هذه التجهيزات.¹

2. 2. 3 سهولة استخلاص الهيدروكربونات :

إن أسهل مصدر طاقة لاستخلاص الهيدروكربونات هو الغاز الطبيعي، ذلك أن تركيبته الكيميائية بسيطة، فهو لا يتألف سوى من مركبات عديدة، منها الغاز المعروف باسم " غاز البرك " أو الميثان Méthane وهو المركب الرئيسي بنسبة تتراوح بين 70 و 95 % حسب نوع الغاز، جاف ، أو رطب، مصاحب أو غير مصاحب، ومنها غازات أخرى كالإيثان Ethane والبروبان Propane وهناك نسبة ضئيلة جدا من مركبات ثانوية كالنيتروجين ، والبنتان Pentane والبيوتان Butane وهناك نسبة ضئيلة جدا من مركبات ثانوية كالنيتروجين وثاني أكسيد الكربون² .

المطلب الثالث : الفاعلون في قطاع المحروقات في العالم

يتناول هذا القسم الفاعلين الاقتصاديين في قطاعي البترول والغاز، كل قطاع على حدة.

3. 1 الفاعلون في قطاع النفط

يمكن إجمالاً تحديد الأطراف المتدخلة في القطاع النفطي في أربعة أطراف أساسية، تتقاطع مصالحها أحيانا، وتتعارض في الغالب، وهذه الأطراف هي: الشركات النفطية والدول المنتجة المنتمية وغير المنتمية لمنظمة الأوبك عبر شركاتها الوطنية والدول المستهلكة.

¹ رجائي محمود أبو خضراء، خيارات نقل و تسويق النفط والغاز. دراسات اقتصادية (الكويت : منشورات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول 1977 ، ص 7 .

² محمد دبس، صناعة البتروكيميائيات في الوطن العربي. الدراسات التقنية بيروت، معهد الإنماء العربي، 1981 ص 57-62 .

3 . 1.1 الشركات النفطية التقليدية :

كانت الشركات النفطية الكبرى وخصوصا الشركات الاحتكارية السبعة، منذ اكتشاف البترول وحتى مطلع الستينيات، هي الفاعل الأساسي الوحيد تقريبا في السوق النفطية الدولية، فهي من يحتكر الإنتاج ويضبط حركة السوق ويحدد اتجاه الأسعار وفق ما يخدم مصالحها، و كان التحكم المطلق في تحديد الأسعار هو أهم الأدوات التي استخدمتها الشركات لتحقيق السيطرة الكاملة على سوق البترول، وقد ساعدتها في ذلك إمكانياتها الضخمة وتكاملها العمودي.¹

بدأت معالم الساحة النفطية الدولية في التغير مع بداية السبعينيات، تحت تأثير حركة تحول هيكلية هام في تركيبة السوق، إذ بإقدام جل البلدان المنتجة على تأمين قطاعاتها النفطية، فقدت الشركات النفطية الاحتكارية الكبيرة الكثير من الامتيازات التي كانت لها من قبل، كما فقدت قسما هاما من الصناعة النفطية التي كانت تسيطر عليها، وأصبح إنتاجها النفطي الذي كان يزيد عن نسبة 60% من الإنتاج الكلي بداية عام 1973 ، لا يمثل في نهاية السبعينيات سوى نسبة 15%².

فرض الوضع الجديد على الشركات النفطية الكبيرة ضرورة تغيير أسلوب عملها المعتاد من قبل، وإعادة صياغة علاقاتها مع البلدان المنتجة بالشكل الذي يسمح لها بالتكيف مع الشروط الجديدة. وهو ما شرعت في تطبيقه من خلال ربط نوع جديد من العلاقات عند تعاملها مع الدول المنتجة، وسلمت بموجبه بالواقع الجديد الذي فرضته هذه الدول، و أصبحت تسعى إلى نسج علاقات عمل تقوم على المشاركة مع الشركات الوطنية الصاعدة في هذه الدول.

بعد فترة انتقالية قصيرة، استطاعت الشركات النفطية الكبيرة تجاوز الصدمة والعودة بقوة إلى الساحة النفطية الدولية، وتأكيد مكانتها من جديد كفاعل رئيسي فيها، خصوصا بعد بداية ظهور مصاعب الشركات الوطنية النفطية الناشئة في البلدان المنتجة، التي لم تستطع مواكبة التحولات الاقتصادية الدولية، والاضطلاع بكل الأدوار التي كان مأمولا أن تقوم بها، لأنه كانت تنقصها الخبرة الفنية المطلوبة في الصناعة النفطية، كما كانت تعوزها الإمكانيات المالية الكبيرة التي يحتاجها الاستثمار النفطي، وهي الإمكانيات الموجودة لدى الشركات النفطية العملاقة، وهذه الأسباب هي التي دفعت فيما بعد عددا من الدول النفطية إلى إعادة فتح قطاعاتها النفطية من جديد.

¹ صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، الكويت، وكالة المطبوعات ، 1977 ، ص 240 .

² Jean-Pierre FAVENNEC, Op.cit, p.34.

الجدول رقم 4-3: يبين أهم عشرة شركات نفطية مسجلة في البورصة في العالم سنة 1997

(الوحدة : مليار دولار)

رقم الأعمال 1997	الربح الصافي 1997	القيمة المالية في البورصة في 1997.09.30	الشركات
128	8.1	191	روايال دوتش شل
137	8.5	158	إكسون
71	4.6	86	بريتيش بترول يوم
66	3.3	58	موبييل
42	3.3	54	شفرورن
36	3.0	50	إيني
36	2,7	47	أموكو
44	1.0	36	ألف
47	2.7	33	تكساكو
33	1.3	28	طوطال

Source : Jean-Pierre FAVENNEC, Le raffinage du pétrole : Exploitation et gestion de la raffinerie (Paris : Editions Technip, 1998), p.35.

3 . 1 . 2 نادي البلدان المنتجة الأعضاء في منظمة الأوبك :

إن الطرف الرئيسي الثاني في المعادلة النفطية هي الدول المنتجة، ولقد كان دور هذه الدول قبل السبعينيات غائبا تماما، لأن أغلبها كان على عهد جديد بالاستقلال، ولم يكن في استطاعتها تغيير ميزان القوى الذي كان في صالح الشركات النفطية الاحتكارية، رغم إدراكها أن هذه الشركات العاملة فوق أراضيها لا تراعي إلا مصالحها الخاصة، و أكثر من ذلك تقوم باستغلال ثرواتها في مقابل إتوات زهيدة.

بدأ الوضع في التغير نسبيا في بداية الخمسينيات، مع انطلاق المحاولات الأولى الانفرادية الهادفة إلى استرجاع الحقوق المسلوبة، وذلك توازيا مع صعود تيار الاستقلال السياسي، وكانت أشهر المحاولات هي تلك المحاولة التي قام بها مصدق في إيران عام 1953 ، والتي فشلت فيما بعد، بسبب التدخلات الغربية التي لم يكن ليرضيها أن يبسط بلد ينتمي إلى العالم الثالث سيادته الكاملة على ثرواته النفطية¹.

لقد كانت تجربة مصدق الفاشلة درسا للبلدان النامية، التي تعلمت من ذلك الدرس أن العمل الفردي محكوم عليه بالفشل، وأنه لا شيء غير العمل الجماعي يستطيع على الأقل انتزاع بعض التنازلات من هذه الشركات النفطية الاحتكارية العملاقة التي تقف ورائها دول صناعية كبيرة.

¹ محمد الرميحي ، النفط و العلاقات الدولية - الكويت ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، 1982 ، ص 123 .

بدأ الوعي بضرورة إنشاء إطار للعمل والتعاون الجماعي في التبلور شيئاً فشيئاً، واتجه التفكير منذ البداية نحو تكوين كتل في شكل منظمة دولية تقوم بالدفاع عن حقوق المنتجين، وتحققت الفكرة بعدما بادرت مجموعة من الدول المنتجة¹ إلى تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في سنة 1960.

كان الهدف من تأسيس المنظمة هو العمل على تحقيق الموازنة بين المصالح الوطنية للدول المنتجة من جهة والمصالح الاقتصادية للدول المستهلكة والشركات النفطية العالمية المحكرة من جهة أخرى.²

وقد استتبع إنشاء هذا الكيان الجديد آثار هامة على صناعة النفط، حيث نجحت الدول المنتجة في أخذ زمام المبادرة من الشركات النفطية، فكانت البداية بطرح بعض المطالب والاستماتة في الدفاع عنها، ثم رفع سقف هذه المطالب شيئاً فشيئاً. فعلى سبيل المثال، كانت المطالبات قبل تأسيس منظمة الأوبك هي تحسين شروط الجباية البترولية عبر تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح، وأصبحت بعد تأسيس المنظمة هي تطبيق مبدأ تنفيق الإتاوة،¹ الذي بموجبه لا يتم اعتبار الإتاوة كمستحقات ضريبية، إنما نفقات مضافة إلى نفقات الإنتاج الأخرى، وذلك بهدف رفع حجم العوائد المالية التي تعود للدولة. وهو المبدأ الذي قبلت به الشركات النفطية بعد مفاوضات عسيرة مع الدول المنتجة في مؤتمر جاكرتا في نوفمبر 1964.

لقد جاء نجاح الدول المنتجة في فرض مبدأ تنفيق الإتاوة في وقت جد مناسب، وفي سياق ظروف مواتية في السوق، فقد كان الطلب على البترول في ارتفاع كبير والنسبة بين الاحتياطي والإنتاج في تراجع شديد، حيث انخفضت النسبة بين المتغيرين من 100 % في الخمسينيات إلى حوالي 30 % في أواخر الستينيات³. وقد عززت كل هذه العوامل موقف منظمة الأوبك في السوق الدولية و شجعتها على إعلان سياسة بترولية مشتركة للدول الأعضاء في عام 1968 ، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، منها دعم مستوى الأسعار الذي كان منخفضاً في تلك الفترة وزيادة حجم العوائد المالية للدول الأعضاء، وقد تحولت هذه الأهداف مع مرور الزمن إلى ما يشبه سر وجود المنظمة. ورغم مرور عدة عقود من الزمن منذ نشأة المنظمة، عرفت فيها هذه الأخيرة فترات

¹ الأعضاء المؤسسون للأوبك هم فنزويلا، إيران والعراق والسعودية والكويت، ثم انضمت إليهم تباعاً قطر في يناير 1961 و ليبيا واندونيسيا في 1962 ، و الإمارات العربية في 1967 و الجزائر في 1969 و نيجيريا في 1971 ، و في الأخير انضمت كل من الإكوادور والغابون في عام 1973 قبل أن تتسحب من المنظمة فيما بعد.

² مديحة الحسن الدغيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 13 .

³ Jean-Pierre FAVENNEC, Op.cit., p.10.

من المد و الجزر، فتألق دورها أحيانا و انحصر أحيانا أخرى، فإن تأثيرها لا يزال موجودا، وقد ساعد تركيز الاحتياطات الكبيرة في بلدانها على حفظ هذا التأثير.

3 . 1 . 3 المنتجون غير الأعضاء في منظمة الأوبك:

لجأت الشركات النفطية الكبيرة بعد تحولات السوق النفطية في السبعينيات إلى الاستثمار خارج مناطق الإنتاج التقليدية، مدعومة في ذلك بدولها التي كانت تبحث على تنويع مصادر التمويل، وقد أدى هذا الاستثمار إلى ظهور مناطق إنتاج جديدة و بروز دور البلدان المنتجة غير الأعضاء.

وقد برز دور البلدان غير الأعضاء في الأوبك بقوة ابتداء من سنوات الثمانينات، وذلك بعد أن تجاوز إنتاج هذه البلدان إنتاج بلدان المنظمة، حيث بلغ مثلا في عام 1985 نسبة 70 % من حجم الإنتاج الكلي، ورغم أن هذه النسبة قد تراجعت كثيرا بعد ذلك، إلا أن حجم الإنتاج في هذه البلدان (بإستثناء روسيا) لا يزال في ارتفاع مستمر، وينمو بمعدل 2 مليون برميل يوميا (حوالي 10 مليون طن سنويا)،¹ وذلك منذ منتصف التسعينيات. وهو ما يمثل ضغطا على منظمة الأوبك يمنعها من زيادة حصص أعضائها.

لكن يتوقع تراجع إنتاج هذه البلدان على المدى البعيد، لأن كثيرا منها قد استنزفت احتياطياتها، فعلى سبيل المثال فإن 50 % من الآبار النفطية في المكسيك مهددة بالنضوب على المدى القصير.

الجدول رقم 4-4: يبين إنتاج النفط الخام في أهم الدول المنتجة غير الأعضاء في الأوبك

سنة 2002

(الوحدة : 1000 برميل / يوم)

الرتبة	الدولة	الإنتاج	المرتبة	الدولة	الإنتاج
2	الولايات المتحدة	7698	9	كندا	2880
2	روسيا الفدرالية	7698	10	المملكة المتحدة	2463
4	المكسيك	3585	16	البرازيل	1500
5	الصين	3387	19	كازاخستان	989
7	النرويج	3330	20	أنغولا	905

Source : BP, Statistical Review of World Energy 2003, p.6

ملاحظة: في سنة 2002 تساوى الإنتاج الأمريكي و الإنتاج الروسي.

¹ Ibid, p.15.

3 . 1 . 4 نادي البلدان المستهلكة (نادي الوكالة الدولية للطاقة) :

لم تر الدول الصناعية الكبيرة المستهلكة للنفط إلى بداية السبعينيات ضرورة لوجود إطار منظم للدفاع عن مصالح المستهلكين، فقد كان يسود شعور عام لدى هؤلاء بأن البترول موجود بوفرة في السوق، وبأسعار مقبولة في متناول الجميع، خصوصا وأن الصناعة النفطية يومها كانت تحت سيطرة شركات كبيرة مملوكة لهذه الدول المستهلكة (الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا وفرنسا) لكن بعد الانقلاب الكبير الذي حدث في السبعينيات تغيرت النظرة رأسا على عقب، وشعرت الدول المستهلكة لأول مرة بهشاشة السوق النفطية، ومن يومها أصبح أول ما يشغل بالها هو ضمان الأمن الطاقوي على المدى الزمني القصير كما على المدى الطويل.

على المدى القصير، فإن معنى الأمن الطاقوي يفترض إمكانية حدوث انقطاع ظرفي شامل في التموين، وقد تراجعت أهمية هذا الانشغال وتقلص احتمال حدوث هذا الانقطاع بصورة كبيرة، خصوصا بعد بروز عدد كبير من البلدان المنتجة في السوق النفطية العالمية. كما أصبحت آلية الأسعار كفيلة بإجراء التصحيح اللازم وامتصاص قسم من الطلب في حالة وقوعه، حتى وإن تسبب ذلك في انخفاض معدلات النمو أو ارتفاع معدلات التضخم.

أما على المدى الطويل، فإن الانشغال الأساسي يبقى هو ضمان التموين الدائم بالبترول الخام الذي يتوقف عليه تحريك الآلة الاقتصادية، خصوصا أن البترول متركز جغرافيا في منطقة واحدة هي منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن توفره بكميات محدودة غير متجددة، وهو الانشغال الذي يمكن التعبير عليه بعبارة تسيير الندرة¹.

انتبهت الدول المستهلكة أكثر إلى ضرورة وأهمية وجود هيكل يجمع المستهلكين ويدافع عن مصالحهم بعد حرب 1973 ، والموقف السياسي للدول العربية المنتجة للنفط في تلك الحرب وعزمت على إنشاء هذا الهيكل لمنع البلدان العربية من استخدام النفط من جديد كسلاح لتقوية الموقف العربي وإعلان المقاطعة ضد البلدان المستهلكة المنحازة ضد الطرف العربي.

إذن كان موقف الدول العربية في تلك الحرب هو العامل الأساسي وراء عملية تسريع إنشاء الوكالة الدولية للطاقة التي تعتبر في الوقت الراهن أحد الفاعلين الأساسيين في الساحة النفطية الدولية.

تأسست الوكالة الدولية للطاقة عام 1974 ، ووضعت عند نشأتها برنامج دولي لترشيد استعمال الطاقة، وفرضت على الدول الأعضاء ضرورة الاستناد إلى مبادئ هذا البرنامج عند وضع سياسات الطاقة المحلية، وقد حددت الوكالة ثلاثة أهداف تعمل على تحقيقها هي :

¹ Pierre Jacquet, Op.cit., p.14.

- توفير الإمدادات البترولية وفق شروط عادلة ؛
 - تبني الإجراءات المشتركة لمواجهة قطع الإمدادات البترولية؛
 - تقليص الاعتماد على البترول المستورد والقيام بدور أكثر فاعلية.
- ولبلوغ هذه الأهداف وضعت خطة لتطبيق مجموعة من الإجراءات، منها:
- تكوين مخزون استراتيجي؛
 - ترشيد استهلاك البترول عبر تحسين الفاعلية الطاقوية؛
 - تطوير بدائل للبترول؛
 - تشجيع الاستثمار النفطي خارج المناطق التقليدية.

3 . 2 الفاعلون في أسواق الغاز الطبيعي الدولية

سبقت الإشارة إلى أن صناعة الغاز الطبيعي غير منفصلة تماما عن صناعة النفط، ما يفهم منه أن الفاعلين الرئيسيين في سوق النفط هم بشكل أو بآخر الفاعلين الرئيسيين أيضا في أسواق الغاز، غير أن ثمة فاعلين آخرين، وهم كما يلي :

3 . 2 . 1 منتدى الدول المصدرة للغاز : بادرت مجموعة من الدول المنتجة للغاز الطبيعي إلى إنشاء منتدى خاص بها، * يكون هدفه تحليل¹ ومناقشة المسائل التقنية المرتبطة بصناعة الغاز ونقله وتسويقه.

لا يمكن اعتبار المنتدى في الوقت الحالي كارتل لمنتجي الغاز على غرار كارتل دول الأوبك، وذلك بالنظر إلى سقف الأهداف المحددة، فهذا المنتدى لم يضع قواعد لفرض الانضباط على أعضائه وضبط حصص معينة للإنتاج، كما تفعل الكارتلات بهدف تحقيق مستوى معين للأسعار، ويبدو أن هذا السقف هو إملاء للشروط القائمة حاليا، حيث لا توجد سوق دولية واحدة للغاز الطبيعي، وإنما هناك ثلاثة أسواق جهوية رئيسية (أسواق أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأقصى).

يتوقع أن يدفع النمو الكبير في الطلب على الغاز الطبيعي والاتجاه الحالي للأسواق الجهوية نحو الاندماج إلى زيادة أهمية الدور الذي يمكن للمنتدى أن يلعبه في المستقبل، وقد يصبح منظمة

* تأسس منتدى الدول المنتجة للغاز الطبيعي بإيران في عام 2001 ، و جمع في عضويته 14 بلدا هي الجزائر و بروناي ومصر واندونيسيا و إيران و ليبيا وماليزيا ونيجيريا وعُمان وقطر وروسيا و ترينيداد و الإمارات العربية و فنزويلا وشاركت النرويج كبلد ملاحظ.
¹ Sadek BOUSSENA ET AUTRES, **Le défi pétrolier : questions actuelles du pétrole et du gaz**(Paris :Vuibert, 2006), p.89.

قائمة بذاتها تؤدي نفس الدور الذي تؤديه منظمة الأوبك اليوم، خاصة إذا علم أن صادرات 8 دول من بين الدول التي بادرت إلى إنشاء المنتدى تمثل أزيد من 75 % من مجموع الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي¹. لكن يتوقع أيضا اصطدام مصالح دول هذا المنتدى بمصالح دول منظمة الأوبك، خصوصا في ضوء التنافس بين البترول والغاز، ولأن الدول النفطية الكبيرة ليست بالضرورة هي الدول الأولى المنتجة للغاز.

3 . 2 . 2 شركات الغاز

الفاعل الآخر في أسواق الغاز هي الشركات الغازية، والتي يمكن إجمالاً تقسيمها، اعتماداً على معيار طبيعة النشاط، إلى قسمين رئيسيين:

شركات ناشطة في قطاع المنبع أو قطاع الإنتاج، وهي في العادة الشركات العاملة في قطاع النفط، إذ قليل جداً في الواقع وجود شركات متخصصة فقط في استخراج الغاز الطبيعي، والمثال الوحيد المشهور تقريباً هو شركة غازبروم Gasprom الروسية، وشركات ناشطة في قطاع المصب أو قطاع التوزيع، وهذه الشركات موجودة في نهاية سلسلة الغاز، ويقتصر دورها في الحصول على الغاز من شركات الإنتاج عبر عقود تموين طويلة الأجل، ثم تقوم بتوزيعه للمستهلك النهائي.

وقد كان هذا النوع الثاني من الشركات في الماضي يمارس احتكاراً كاملاً للسوق في أغلب البلدان، حيث توجد في كل بلد تقريباً شركة عمومية تتمتع بحق احتكار توزيع الغاز في السوق المحلية، وهذه الوضعية بدأت زوالها مع التغييرات الهيكلية الكبيرة في التسعينيات، أين بادرت كل البلدان الصناعية الكبرى تقريباً إلى إنهاء حالة الاحتكار وإدخال تغييرات هيكلية عميقة على سوق توزيع الغاز، وقد أفرزت هذه التغييرات هيكلية حركة واسعة لدى مجموع الشركات العاملة في القطاع في الاتجاهين القبلي و البعدي.

فمن جهة، تسعى شركات توزيع الغاز إلى التوسع في الاتجاه القبلي، بهدف اقتناء الغاز الذي تحتاجه، ومن الجهة الأخرى، تسعى الشركات العاملة في قطاع استخراج الغاز إلى التوسع البعدي وتمكين الغاز الذي تنتجه بالاعتماد على وسائلها الخاصة في توزيعه، بل وتذهب إلى حد محاولة تثمينه أكثر عبر استغلاله في محطات توليد الكهرباء، وخير مثال على ذلك الشركة النرويجية Statoil ستاتويل، التي تعتبر أول شركة سارت في هذا النهج، فهذه الشركة اعتمدت منذ عام 1996 سياسة تقوم على تنويع نشاطها، بدأتها في الدول الاسكندنافية ثم وسعتها إلى الولايات المتحدة، أين قامت بشراء شركات غاز وكهرباء، وقد حذت الكثير من المجموعات النفطية الكبرى

¹ Ibid, pp.89-90.

حذو الشركة النرويجية وسعت بدورها نحو احتواء الشركات الغازية والسيطرة على سوق نقل وتوزيع الغاز، وعلى سبيل المثال فإن الشركات النفطية الكبرى تحكّم سيطرتها اليوم على نسبة 60 % من سوق توزيع الغاز في أوروبا، بعدما نجحت في شراء حصص معتبرة من رأسمال عدد من أهم شركات التوزيع في أوروبا ك غاز يوني Gas Unie و تيسن-غاز Thyssengas و بي إي بي BEB و سنام.SNAM.

المبحث الثاني: الاتجاهات الجديدة للاقتصاد العالمي وتأثيرها على قطاع المحروقات

أفرز تطور البيئة الاقتصادية الدولية مع نهاية الثمانينيات تقريبا ظاهرةً جديدة، كانت سببا في بروز مجموعة من الاتجاهات الاقتصادية التي صبغت بطابعها الشمولي كل مظاهر النشاط الاقتصادي، وغيرت بشكل جذري شكل العلاقات القائمة من قبل بين الدول والمجتمعات، وشمل تأثيرها كل القطاعات الاقتصادية، بما فيها قطاع المحروقات، هذه الظاهرة هي العولمة.

بدايةً، تعني العولمة Globalisation وفق تعريف هيئة الأمم المتحدة " التزايد المكثف لتدفق السلع والخدمات ورأس المال والأفكار والمعلومات والسكان بين الدول، وما يؤدي إليه ذلك من تكامل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر الحدود"¹. وهي وفق تعريف آخر "عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين Actors في الاقتصاد العالمي، بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل والعلاقات الاقتصادية الدولية من حيث الحجم والوزن في مجالات متعددة، أهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، بحيث تنمو عملية التبادل الدولي لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي وتكون أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي"².

وقد ساهمت مجموعة من الأحداث والدوافع الاقتصادية والسياسية البارزة التي شهدتها العالم في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات في بروز الظاهرة وانتشارها، ومن هذه الأحداث والدوافع صعود عدد من القوى الاقتصادية الإقليمية الجديدة كالصين وانهيار منظومة الفكر الاشتراكي ونزوح معظم البلدان إلى تبني الفلسفة الليبرالية في تسيير اقتصادياتها، وتزامن كل ذلك مع ثورة تكنولوجية كبيرة في وسائل الإعلام والاتصال.

من التعريفين السابقين ومن الأسباب التي وقفت وراء بروز ظاهرة العولمة يمكن أن يستنتج ما للبعد الاقتصادي من أهمية ودور في بروز الظاهرة، وبالمقابل حجم التأثير والضغط الذي تمارسه هذه

¹ عبد القادر محمد عبد عطية و السيدة مصطفى إبراهيم و إيمان محب زكي، قضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية، قسم الاقتصاد جامعة الإسكندرية 2004-2005، ص 2 .

² عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002، ص 17 .

العولمة بدورها على الهياكل والقطاعات الاقتصادية، حتى تكاد تكون العولمة الاقتصادية الوجه الوحيد للظاهرة.

وقد أفرزت الظاهرة اتجاهات جديدة بارزة في الاقتصاد العالمي، منها الانفتاح التجاري والعولمة المالية، التحرير الاقتصادي، ازدياد الضغوط التنافسية والاهتمام بالبيئة. وكل هذه الاتجاهات تؤثر بشكل أو بآخر على قطاع المحروقات.

وللإلمام بكل ذلك قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب أولها العولمة المالية و المطلب الثاني تناولنا فيه التحرير الاقتصادي أما المطلب الثالث تطرقنا فيه إلى عامل آخر و هو زيادة حدة الضغوط التنافسية و أخيرا المطلب الخامس تكلمنا فيه عن الاهتمام بقضايا المحافظة على البيئة.

المطلب الأول : العولمة المالية

إن الاتجاه الاقتصادي الأكثر بروزا في العالم، والذي لعب دورا واضحا في تغيير معالم الاقتصاد العالمي وفي التأثير على كل القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع المحروقات، هو الاتجاه نحو العولمة المالية.

1 . 1 مظاهر العولمة المالية : إن المظهر الرئيسي للعولمة المالية هو حرية وسرعة انتقال رؤوس الأموال من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى، وقد ساهم في تسريع هذه الحركة عاملان رئيسيان:¹

العامل الأول هو تطبيق معظم الدول سياسات التحرير المالي، وذلك عبر التحرر من قيود وحواجز التشريعات المحلية التي تعيق حركة انتقال رؤوس الأموال وسن تشريعات جديدة تشجع هذه الحركة، ولقد تحررت المعاملات المالية بشكل كبير وأصبحت عملات كل البلدان الصناعية تقريبا قابلة للصرف، وسارت الدول النامية على خطى الدول الصناعية، وسارعت من جهتها إلى تخفيف الرقابة على الصرف.

والعامل الثاني هو بروز التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال، حيث أدى اجتماع التحرير الكامل والجزئي لحركة انتقال رؤوس الأموال مع الثورة التكنولوجية في وسائل الإعلام والاتصال إلى تسريع عملية اندماج الأسواق إلى إعادة صياغة النظام المالي الدولي بصورة جذرية،² حيث فتح هذا النظام الجديد أمام الدول والشركات مصادر جديدة للتمويل لم تكن متاحة من قبل، كما أتاح لها استعمال أدوات مالية جديدة في الأسواق المالية، و بالتالي مكنها من تنويع فرص الاستثمار.

¹ Christian DE BOISSIEU, Mutations de l'économie mondiale , Paris , Economica, 2000, pp.5-8.

² Jean-Pierre FAUGERE, Economie européenne Paris , Presses de sciences et Dalloz, 1999, P.133.

ويستخدم لقياس درجة العولمة المالية العديد من المؤشرات الكمية، أهمها هو مؤشر تطور الاستثمار الأجنبي المباشر، وهنا ووفق أرقام مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون والتنمية،¹ فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد زادت بشكل كبير منذ بداية التسعينيات، فنسبة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام مثلا التي كانت في حدود 5 % سنة 1982 ، قد قفزت إلى حدود 8 % في سنة 1990 ، ثم استمر ارتفاع هذه النسبة إلى أن بلغت مستوى 21 % في سنة 2004 ، إذ قدرت قيمة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل ب حوالي 628 مليار دولار في سنة 1982 و 1769 مليار دولار في سنة 1990 و 8902 مليار دولار سنة 2004 على التوالي، و قدرت قيمة الناتج الداخلي الخام العالمي بدورها ب 11758 مليار دولار سنة 1982 ، و 22610 مليار دولار سنة 1990 و 40671 مليار دولار سنة 2004.²

1 . 2 تأثير العولمة المالية على قطاع المحروقات: في قطاع المحروقات، كان تأثير هذه الظاهرة كبيرا من ناحيتين:

أولاً: في نشوء وتطور أسواق مالية دولية خاصة بالنفط الخام والمنتجات النفطية "الورقية" هي أسواق المستقبلات Futures، موازية للأسواق المادية التقليدية الفورية؛

ثانياً: في تسهيل اندماج الأسواق المالية و تداول أسهم الشركات النفطية والغازية العالمية على نطاق عالمي، ومنح الفرصة بذلك لهذه الشركات لتجعل من المضاربات المالية جزء من نشاطها، تعتمد عليها لتحقيق بها قسما هاما من رقم الأعمال والأرباح، ولا تكتفي فقط بما يحققه لها نشاطها التقليدي كما كان الأمر من قبل.

المطلب الثاني : التحرير الاقتصادي

أوجدت عملية الانفتاح الاقتصادي التي يشهدها الاقتصاد العالمي والمصحوبة بتطور تقني كبير واقعا جديدا، أصبحت فيه كل الأنشطة الاقتصادية مفتوحة أمام المنافسة ولم يبق أي قطاع واحد يحظى بالحماية. وهذا الواقع الاقتصادي الجديد أفقد التحليلات الاقتصادية الكلاسيكية التي كانت تميز بين قطاعين، ليشمل معظم الخدمات الجماعية تقريبا وقطاع تنافسي يشمل الأنشطة الاقتصادية الأخرى أهميتها، ففي ظل العولمة أصبحت كل القطاعات تخضع لقانون السوق.³

¹ Idem .p 5

² UNCTAD, **World Investment Report** , New York and Geneva : United Nations, 2005, p.5.

³ Christian DE BOISSIEU, Op.cit., p.10.

2 . 1 ظاهرة التحرير الاقتصادي في قطاع المحروقات

من الاتجاهات الهيكلية الجديدة البارزة في الاقتصاد العالمي عموماً، الاتجاه نحو تحرير جميع القطاعات الاقتصادية الفرعية وإلغاء كل أشكال الاحتكار التقليدية، بما في ذلك تحرير تلك القطاعات الفرعية التي كان من غير الممكن من قبل تحريرها أو خوصصتها لأسباب تقنية خاصة بها كقطاعات الغاز والكهرباء.

إذا كان قطاع البترول قد عرف منذ السبعينيات تحولات هيكلية أفضت إلى إنهاء هيمنة الشركات النفطية الكبرى على أسواق النفط العالمية وسمحت بظهور سوق حرة للبترول الخام والمشتقات البترولية Spot بمنتجين ومستهلكين، تقوم فيها الشركات الوطنية التابعة للدول النفطية المنتجة بنفسها ببيع ما تنتجه سواء مباشرة للشركات النفطية الكبرى أو عبر عقود حكومية تبرم مع بلدان أخرى أو مع وسطاء* و يقوم هؤلاء بدورهم ببيع الكميات التي قاموا بشرائها للمستهلكين. فإن أسواق الغاز والكهرباء بقيت بعيدة عن هذه الحركية، وذلك لأسباب موضوعية لها علاقة بالطبيعة التقنية الخاصة بهذين القطاعين وعلاقة بطبيعة أسواقهما، التي يغلب عليها الطابع المحلي أو الجهوي وبقيت إلى وقت قريب أسواقاً احتكارية، عادة ما يحتكر فيها النشاط متعامل واحد في صورة شركة عمومية تتمتع بحق الاحتكار.*

كان الظهور الأول للاتجاه الاقتصادي الجديد نحو رفع القيود، والمعروف بالاسم الأجنبي Déréglementation في الولايات المتحدة عام 1985، بعد إقدام الإدارة الأمريكية على أول خطوة في طريق التحرير الاقتصادي وإلغاء الاحتكار، حيث أصدرت في ذلك العام الأمر 436 ألزمت بموجبه الشركات الغازية بفتح شبكات أنابيب الغاز وفصل نشاط المتاجرة عن نشاط النقل، وأردفت هذه الخطوة الأولى بخطوة أخرى عام 1989، حيث أصدرت قانون natural welhead الذي فتح المنبع الغازي وألغى الرقابة على أسعار المنتجين، لتقوم بفتح القطاع كلية عام 1993.

أما في دول الاتحاد الأوروبي، وباستثناء بريطانيا التي كانت سباقة، فلم تبدأ عملية التحرير الاقتصادي إلا بعد أزيد من عشر سنوات على بدايتها في الولايات المتحدة، وقد حرص الاتحاد منذ البداية على أن تكون توجيهاته عامة تكتفي بتحديد الإطار العام الذي يجب أن تتقيد به السياسات الوطنية القطاعية، وتترك للبلد العضو حرية رسم تفاصيل سياساته وفق ما حدده من أهداف.

* من أهم الوسطاء الناشطين في السوق النفطية الدولية فيتول Vitol وأداكس Addax BV الهولندية وغلنكور Glencore السويسرية و كارغيل آلينت Cargill-Alliant الأمريكية .

** مثال الشركة العمومية الفرنسية جي دي أف Gaz De France GDF بفرنسا و شركة بريتيش غاز British Gas بانجلترا.

لم يقتصر تأثير الظاهرة على فتح مجال المنافسة وزيادة حدتها، ولكن كان لها أيضا تأثير ايجابي آخر من حيث أنها فتحت فرصا كبيرة للاستثمار أمام المستثمرين ودفعت الأسواق الجهوية نحو الاندماج، ويمكن أن تساعد في المستقبل في قيام سوق دولية واحدة خصوصا في قطاع الغاز، حتى وإن كانت هذه الفرضية مستبعدة في المدى المتوسط لأن عوائق تقنية كثيرة تعيق ذلك.

2 . 2 تأثير ظاهرة التحرير الاقتصادي في الدول النفطية

كان على الدول النامية في ضوء تنامي ظاهرة التحرير الاقتصادي في الدول الصناعية بوتيرة سريعة، أن تتعامل مع بروز تيار جارف خصوصا في السنوات الأولى للألفية الجديدة يدعو إلى تحرير المبادرة الاقتصادية وتحرير قطاعي النفط والغاز، وقد وجدت هذه الدعوات بعضا من الصدى في داخل هذه الدول، وبدأ يتشكل تيار يرافع من أجل الفتح الكامل للقطاع، بما يشبه إلغاء عمليات التأميم السابقة.

في المقابل، وبعد عودة منحنى الأسعار إلى الارتفاع من جديد، بدأت الساحة الدولية في سنوات 2005 و 2006 ، تشهد انبعاث تيار مناقض تماما للتيار الأخير، يعمل من أجل إعادة تأميم ما سبق تحريره من قبل، وقد وجد هذا التيار الناشط في أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص في الموقف الأمريكي المتحفظ في قطاع الطاقة حجة لدعم مواقفه، حيث اعترضت الولايات المتحدة في عام 2006 مثلا على صفقة لبيع إحدى شركاتها النفطية لشركة صينية.

المطلب الثالث : زيادة حدة الضغوط التنافسية

ثمَّ لدَّ العولمة النزعة نحو زيادة التكامل والاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات فقطوا إنما ولدت أيضا نزعة أخرى تكاد تكون مضادة للنزعة الأولى، هي زيادة حدة المنافسة بين هذه الاقتصاديات.

وواضح أن ثمة شيء من التضاد بين النزعتين، فإذا كانت النزعة الأولى، أي الاتجاه نحو مزيد من الارتباط المتبادل بين الدول، تقتضي وجود منطق التعاون والتكامل، فإن النزعة الأخرى، نزعة المنافسة، تحمل في طبيعتها منطق آخر بعناصر مضادة تماما للمنطق الأول، وهو ما يطرح مسألة التوفيق بين المنطقتين.

3 . 1 نمو ظاهرة المنافسة بين الشركات:

أسقطت العولمة الاقتصادية تقريبا كل الحدود والحواجز القائمة بين الدول، وصنعت واقعا اقتصاديا جديدا. وقد فرض هذا الواقع منطقه على المؤسسات والشركات التي دخلت في منافسة شديدة للسيطرة على الأسواق والنفاذ إلى الموارد وتركيز أكبر قدر من الوسائل بين يديها¹.

يمكن معالجة مسألة المنافسة على المستوى الميكرو اقتصادي من زاوية زيادة حدة المنافسة بين شركات القطاع الواحد كنتيجة طبيعية لتوسع السوق ودخول منافسين جدد إليها.

فقد ترتب على سياسات التحرير التجاري والمالي تغير عميق في هياكل الأسواق، فلم تبق هذه الأسواق في كثير من القطاعات، أسواقا محلية صغيرة ومجزأة، يسعى فيها المنتجون إلى الاستجابة لزيائن معروفين وإنما أصبحت أسواق واسعة ومفتوحة، تقلصت فيها مساحات الاحتكار وكثر فيها العارضون، ما خلق جوا ضاغطا على هذه الشركات وفرض عليها ضرورة تغيير منطوق عملها وادماج المعطيات الدولية الجديدة في استراتيجياتها حتى تقوى على تحمل تشدد الضغوط التنافسية.

3 . 2 آثار زيادة المنافسة على الشركات في قطاع المحروقات

من المتعارف عليه، أنه من الآثار الأولى التي تترتب على زيادة حدة المنافسة ميل الأسعار إلى الانخفاض، ما يعني تقليص هوامش الربح، وفي هذه الحالة ليس للشركات سوى خيارين للحفاظ على مستوى أرباحها:

إما أن تدفع نحو زيادة الطلب، وهنا يمكن للشركات أن تؤثر في هذا المتغير، لكن ليس في استطاعتها أن تتحكم فيه كلية لأنه متغير خارجي، ولأن زيادة معدلاته تقتضي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي أولا وإلا، ما أن تعيد هيكلة العرض، وهو المتغير المتاح أمامها.

يكون الخيار الوحيد المتاح للمحافظة على مستوى الأرباح في سنوات ركود الاقتصاد العالمي وتراجع الطلب وبالتالي انخفاض الأسعار كما كان الوضع في أواخر التسعينيات، هي طريقة إعادة هيكلة العرض، وتأخذ هذه الطريقة أشكالا عديدة، لكن يبقى أكثر الأشكال استعمالا هو عمليات الاندماج بين الشركات وزيادة التركيز القطاعي.

¹ Jacques ADDA, la mondialisation de l'économie (Paris : La Découverte, 1996), p.p.124-125.

المطلب الرابع : الاهتمام بقضايا المحافظة على البيئة

جذب موضوع البيئة اهتمام الاقتصاديين في العقود الأخيرة، وأصبح من المواضيع الجديدة المطروحة بإلحاح في الأدبيات الاقتصادية، خصوصا في علاقته بالتنمية، حيث بدأ التساؤل عن أفضل الصيغ و الكيفيات للتوفيق بين مواصلة مجهود التنمية والمحافظة على البيئة.

4 . 1 مسألة المحافظة على البيئة في قطاع المحروقات

عاش الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة على وقع تطور اقتصادي كبير، هو ثمرة لعملية التنمية الاقتصادية المستمرة، وقد أحدث هذا التطور الاقتصادي تحولات هامة في جميع المجالات والقطاعات، وأصبحت هذه التحولات تفرض على الاقتصاد العالمي ضغوطا وتطرح أمامه تحديات جديدة، لعل أبرزها على الإطلاق هو كيفية التوفيق والجمع بين الاستمرار في عملية التنمية وبين المحافظة على توازن البيئة.

احتدم الجدل حول المسألة ونزل في هذا الإطار إلى ساحة الفكر الاقتصادي في السنوات القليلة الماضية مفهوم جديد أثار نقاشا واسعا، وهذا المفهوم هو التنمية المستدامة، وي طرح العلاقة بين التنمية والبيئة، ومسألة التضامن والتواصل بين الأجيال. وقد قدم الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل روبرت سلاو Solow مقارنة مهمة لهذا المفهوم، شرح فيها ضرورة امتثال الأجيال الحاضرة للسلوك الراشد الذي يسمح للأجيال القادمة من بلوغ وتجاوز مستوى رفاه الأجيال الحاضرة. وهذا الهدف يقتضي لتحقيقه الابتعاد عن السياسات الظرفية الانتخابية، وانتهاج سياسات تنمية تستشرف النمو على مراحل بعيدة ومتوسطة المدى، وتتجنب الاستغلال الكثيف للموارد الطبيعية المفضي إلى الاستنفاد السريع لهذه الموارد غير المتجددة، كما يقتضي تحقيق هذا الهدف تبني مخططات تنمية تراعي مسألة المحافظة على البيئة¹.

تصاعد الاهتمام بمسائل التلوث والإفرازات الإشعاعية منذ الثمانينيات شيئا فشيئا، وتنامى الوعي بالمسائل البيئية، وكان من البديهي أن ينصب النقاش على أكثر القطاعات تلويثا للبيئة، وفي مقدمتها قطاع المحروقات، و من تلك اللحظة بدأ البعد البيئي شيئا يأخذ مكانه في السياسات الوطنية والدولية للقطاع، وتشددت القواعد البيئية.

وجريا مع الاتجاه العام لتطور الأحداث، خصوصا بعد توقيع معاهدة ريو ثم بروتوكول كيوتو من

¹ Christian De Boissieu, Op.cit., p p.15-16

بعدها* ، ينتظر أن تتشدد القواعد البيئية في المستقبل، لأن تلويث البيئة في المستقبل سيكون له ثمن و ستكون له سوق* ، وهو الأمر الذي يستوجب على الدول المنتجة للمحروقات أن تحتاط له ، عبر توفير شروط استغلالها إنتاج مثلي، يكون عندها التأثير على البيئة في أدنى مستوى ممكن.

إذن، الخيارات المستقبلية في قطاع المحروقات لا بد لها أن تراعي الاهتمامات الجديدة المرتبطة بمسألة البيئة، والتعهدات التي تلتزم بها الدولة في إطار بروتوكول كيوتو الخاص بتخفيف ظاهرة الانحباس الحراري عبر توزيع حصص الانبعاثات المسموح بها من إفرزات غاز ثاني أكسيد الكربون والغازات الأخرى لبلوغ الأهداف المسطرة.

كما تطرح مسألة البيئة على صناعة التكرير تحديا آخر، هو التكيف مع خصوصية الطلب الجديد، في ضوء التطور الحاصل في تشريعات البلدان المستهلكة الرئيسية، التي أصبحت تفرض مقاييس صارمة على المنتجات النفطية المكررة، وخصوصا على البنزين ووقود الديزل، المسؤولة عن 28 % من إفرزات ثاني أكسيد الكربون في الجو، وهو "أمر يحتاج بالتأكيد إلى استثمارات كبيرة للقيام بالتعديلات اللازمة في معامل التكرير القائمة حاليا حتى تفي بالغرض المطلوب".

المبحث الثالث: واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات و التنمية المستدامة بالأقطار العربية

يعتبر إنتاج البترول وصناعة التكرير ومختلف الصناعات البتروكيمياوية المرتبطة بهما في الدول العربية من أهم مصادر الدخل، فرغم الدراسات العديدة التي تنبأت بنضوب هذه الثروة في المستقبل القريب، إلا أن البرامج والسياسات التنموية في الدول العربية لم تستثني أبدا الاستثمار في تطوير مجالات استكشاف البترول وتطوير الصناعات المرتبطة به، بل على العكس تماما، فقد أولت لهذا القطاع اهتماما بالغا، خاصة في ظل تزايد أسعار البترول وتراجع مجالات صناعة التكرير في الاقتصاديات الصناعية الكبرى وفي ظل عقود الشراكة مع الشركات البترولية العالمية المحكرة لتكنولوجيا التكرير وصناعة البترول ، و بغرض توضيح ذلك قسمنا هذا المبحث إلى أربعة مطالب يتمثل المطلب الأول في أهمية المنطقة العربية في تأمين إمدادات البترول أما الثاني في واقع الصناعة البترولية بين هيمنة الشركات البترولية العالمية وسياسة التصنيع في الدول العربية

* المعاهدة الخاصة بالحد من الإفرزات الغازية و الاشعاعية و التي تحمل اسم مدينة ريو البرازيلية تم توقيعها عام 1992 ، أما بروتوكول كيوتو على اسم المدينة اليابانية التي تم فيها توقيع البروتوكول فكان عام 1997 ، ومازالت تعترض هذا الأخير عقبات كأداء ليس أقلها رفضت الولايات المتحدة التوقيع عليه، لأسباب عديدة. أهمها اعتراض الولايات المتحدة على مبدأ توقيع الدول النامية دون إلزامها بتحمل قسط من أعباء تلويث البيئة، وخشية كثير من الدول النامية غير الموقعة أن ينزع منها البروتوكول بعض الامتيازات.

** سوق تبادل حقوق الإصدار أو حقوق " التلويث" ، و سعر دولي للكربون.

و المطلب الثالث بيّنا فيه آثار عوائد قطاع المحروقات على التنمية المستدامة في الأقطار العربية
و أخير في المطلب الرابع ختمنا بتحديات البترول العربي .

المطلب الأول: أهمية المنطقة العربية في تأمين إمدادات البترول

للمنطقة العربية أهمية قصوى كمصدر رئيسي للطاقة، ولقد تم تطوير صناعات إنتاج البترول في مختلف الأقطار العربية المنتجة والمصدرة، نظرا لأهمية هذه المادة كمصدر رئيسي للموارد المالية - خاصة من العملة الصعبة - وأهميته في تأمين احتياجاتها من الطاقة ومواد البترول المشتقة لتحريك الصناعة فيها خاصة في ظل التطور الذي تشهده الصناعة العربية خلال الفترة السابقة، وتسعى من خلاله أيضا إلى تأمين استهلاك الاحتياجات اليومية من وقود وتدفئة وكهرباء.. الخ. وتعمل الأقطار العربية بشكل منسق عالميا من أجل الحفاظ على استقرار سوق البترول العالمية في إطار منظمة الأوبك، كما تعمل بالتنسيق على المستوى العربي في عدة أطر مؤسسية، أهمها منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوبك".* ويتضمن هذا الجزء من الدراسة استعراض لأهمية المنطقة العربية على ثلاثة مستويات: على مستوى تأمين إيراداتها المالية عن طريق تصدير البترول وعلى مستوى نصيبها من الاحتياطات العالمية وعلى مستوى نصيبها من الإنتاج العالمي.

1 . 1 أهمية عائدات تصدير البترول بالنسبة للدول العربية المنتجة

إن الدول العربية باعتبارها الدول الأكثر تصديرا للبترول هي أيضا أكثر الدول اعتمادا في تمويل إنفاقها العام على إيرادات جباية البترول " fiscalité pétrolière " وهي في نفس الوقت أكثر الدول تضررا إزاء أي انهيار في الأسعار ، ويوضح الشكل التالي تطور صادرات الدول العربية من البترول وما نتج عنه من عائدات خلال الفترة 2003 - 2007 ، حيث كان التطور إيجابيا نتيجة الإرتفاع المستمر للأسعار، وقد استطاعت بفضل ذلك الدول العربية - ومن بينها الجزائر - أن تحافظ على

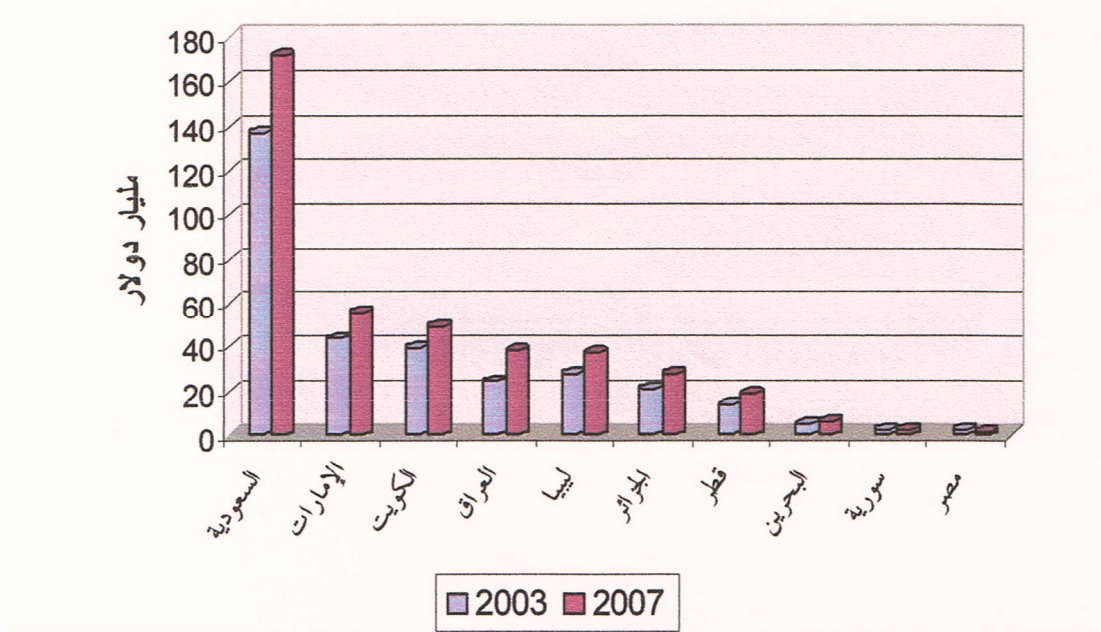
* أنشئت أوبك في عام 1968 كمنظمة مغلقة تضم ثلاثة أقطار عربية فقط وهي الكويت وليبيا والسعودية، وكان النفط هو المصدر الرئيسي للدخل فيها، إلا أن التطورات السياسية والاقتصادية التي عرفت المنطقة العربية والعالم آنذاك جعل المنظمة توسع من نشاطها وأعضاءها من الأقطار العربية ليرتفع العدد إلى أحد عشر قطرا وهي: الكويت، ليبيا، السعودية، الإمارات المتحدة، قطر، الجزائر، البحرين، سورية، العراق، مصر وتونس.

وكان الهدف الأساسي هو تنمية التعاون والتنسيق بين الأقطار الأعضاء إقامة مشاريع مشتركة ودراسات اقتصادية وفنية، بالإضافة إلى عقد الندوات والمؤتمرات التي من شأنها أن تقدم معلومات دقيقة عن الأوضاع الراهنة للبترول العربي وتحدياته المستقبلية، قصد تجنّب الأقطار العربية من الوقوع في أزمات اقتصادية أو سياسية .

استقرار اقتصادياتها مسجلة معدلات نمو اقتصادية متنامية وزيادة احتياطياتها من الصرف، كما أمكنها ذلك أيضا من مواجهة أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية خلال الفترة الأشهر القليلة الماضية.

شكل رقم 4-1: يوضح تطور صادرات الدول العربية من النفط خلال الفترة

2007- 2003



المصدر : من تجميع الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوبك ، مرجع سبق ذكره .

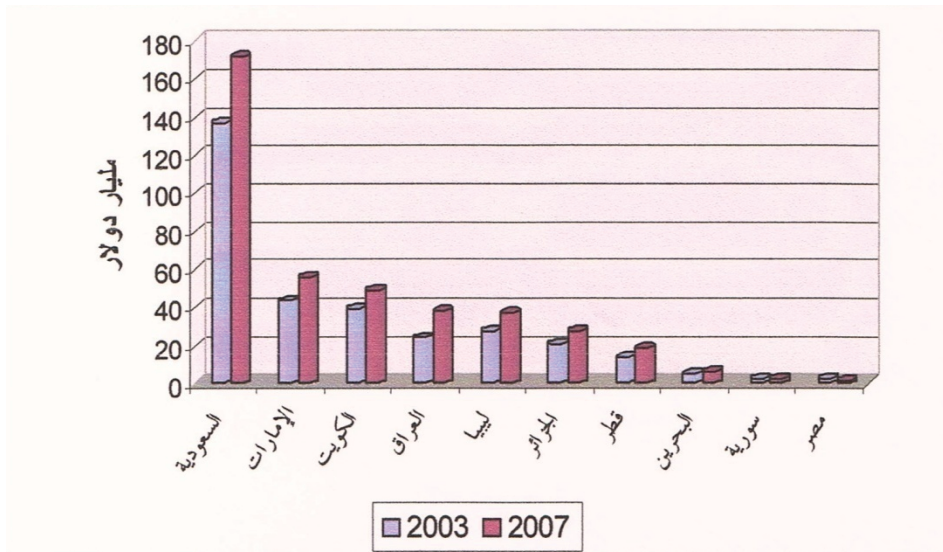
وتظهر بيانات الشكل السابق أن العربية السعودية في الصدارة من حيث عائدات تصدير البترول وتليها دولة الإمارات المتحدة، ولا تحتل الجزائر إلا على المركز السادس متفوقة على أربعة دول عربية فقط، وذلك على الرغم من أن عائدات جباية البترول تمول أكثر من نصف الإيرادات العامة، وتمثل أكثر من 98 % من الصادرات، ما يجعل تحصيلاتها المالية على صادرات المواد الأولية واستغلال الثروات الطبيعية وباطن الأرض ضمن زمرة الدول وحدوية التصدير، ولا يختلف حال الجزائر عن حال الكثير من الدول النامية التي تعتمد في تحصيلاتها المالية على صادرات المواد الأولية واستغلال الثروات الطبيعية وباطن الأرض* .

* يعتمد الصندوق النقدي الدولي في تفرقة بين الدول النامية والدول المتقدمة على نسبة تصدير المواد الأولية من الصادرات كأحد أهم شروط التقدم، حيث يشترط ضرورة أن تكون نسبة الصادرات من المواد الأولية أقل من 60 % من إجمالي الصادرات. فحول الخليج التي

1 . 2 أهمية المنطقة العربية كأكبر مخزن عالمي للبتترول

تتوضح معالم أهمية البترول العربي ومكانته في الاقتصاد العالمي من حيث احتلاله لمراكز متقدمة في تأمين إمدادات العالم من الطاقة وتزويد آلة الصناعة في الاقتصاديات الكبرى، كما تتركز هذه الأهمية أكبر بالنظر إلى حصة الأقطار العربية من احتياطات العالم من هذه المادة. وهذا ما توضحه الأشكال البيانية التالية:

شكل رقم 4-2: يبين تطور الإحتياطي العربي واحتياطي العالم من النفط خلال الفترة 2007- 2003



المصدر : من تجميع الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوبك ، مرجع سبق ذكره

يوضح الشكل السابق نصيب الدول العربية من الإحتياطي العالمي للنفط بحصة إجمالية تقدر ب 669.69 مليار برميل وذلك عند نهاية سنة 2007 ، مما يجعل نسبة حصة الدول العربية من الإحتياطي العالمي تقارب النصف ، مع الإشارة إلى أن حصة العالم خلال نفس الفترة بلغت 1331.70 مليار برميل.

ويشير تقرير الأوبك إلى أن تطور الإحتياطي العربي كان طفيفا بالمقارنة مع سنة 2003 حيث كان معدل التطور في حدود 1 % فقط ، ويرجع ذلك إلى قلة الاكتشافات وقلة عمليات التنقيب والحفر . أما على مستوى إجمالي العالم، فيشير التقرير نفسه أن معدل تطور الإحتياطات أحسن نوعا ما

يعتبر دخل الفرد فيها من أحسن الدخول في العالم، ولها من معالم التقدم الكثير إلا أنها تصنف ضمن الدول النامية سبب عدّدها على رفع نسبة تصدير المنتجات الصناعية لأكثر من 40 % ، حيث لا تزال نسبة تصدير البترول ومشتقاته الغالبة، وهو حال الجزائر أيضا.

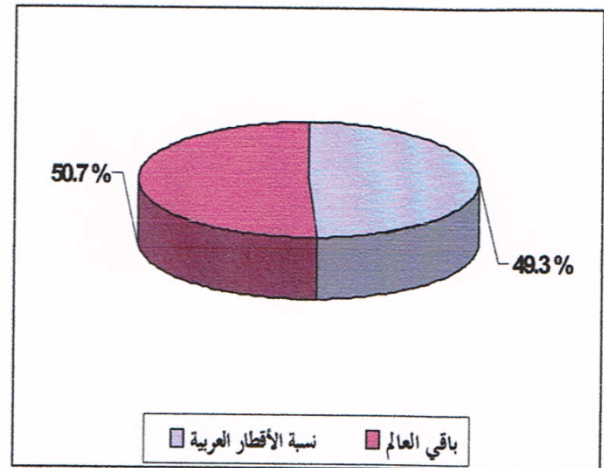
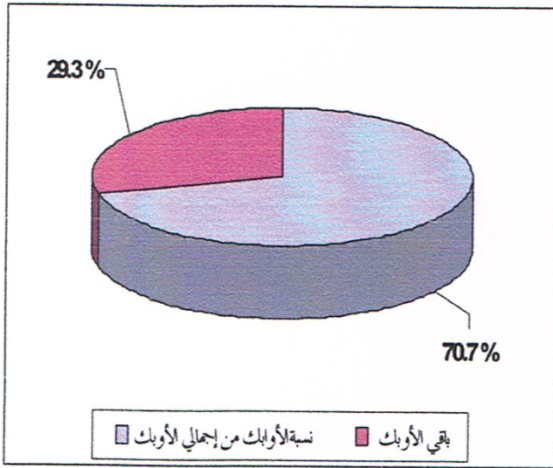
وذلك خلال نفس الفترة حيث تجاوز معدل التطور بقليل الـ 1 % وذلك راجع إلى توسع دائرة الاكتشاف والحفر والتنقيب.

أما على مستوى الدول العربية المنتجة، فيشير تقرير منظمة الأوبك إلى أن نصيب الدول العربية من إحتياطيات الأوبك هي بمثابة حصة الأسد، حيث بلغت نسبة حصتها 70 % من إجمالي الإحتياطيات وذلك عند نهاية سنة 2007 ، وهذا ما توضحه الدوائر النسبية التالية:

شكل رقم 4-3 : يوضح حصة الإحتياطي العربي من النفط من إجمالي العالم ومن إجمالي الأوبك نهاية سنة 2007

حصة إحتياطي الأوبك من إجمالي الأوبك

حصة الإحتياطي العربي من إجمالي العالم



المصدر : من تجميع الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوبك ، مرجع سبق ذكره

تشير بيانات الأشكال السابقة إلى حجم حصة الإحتياطيات العربية من النفط العالمي الكبير مبرزا أهمية المنطقة العربية ودورها الاستراتيجي في الاقتصاد العالمي مما جعلها مطمعا وهدفا للدول الصناعية الكبرى وشركاتها العالمية منذ اكتشاف الآبار البترولية الأولى فيها.

وتساهم إمدادات الدول العربية من البترول في صناعة الجغرافية الاقتصادية والسياسية للعالم، حيث أثبتت الأزمات البترولية المتعاقبة وتداعياتها - خاصة أزمة سنة - 1973 أن المنطقة العربية لها تأثير بالغ الأهمية في استقرار السوق العالمية للبترول وبالتالي الاقتصاد العالمي.

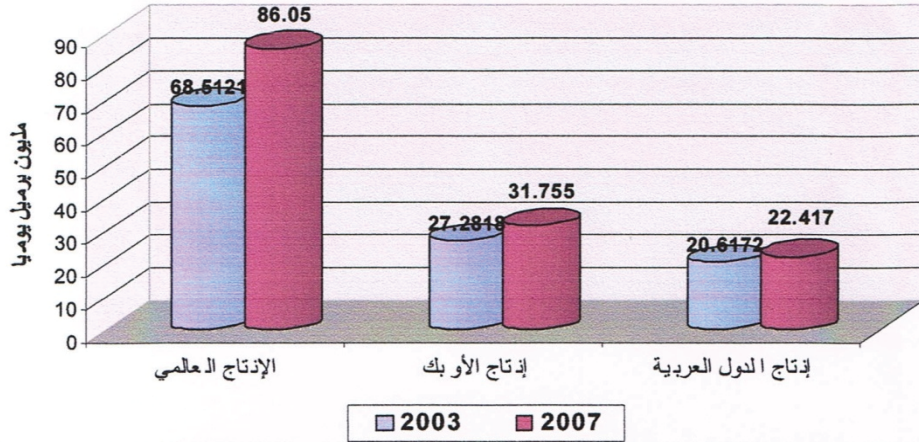
1.3 الأهمية الإستراتيجية للمنطقة العربية في إنتاج البترول

يحتل إنتاج الدول العربية للبترول مكانة مرموقة ضمن الإنتاج العالمي للبترول، حيث يقدر انتاجها سنة 2007 حوالي 22.417 (م. ب. ي) وهي بذلك تسيطر على أكثر من 26 % من الإنتاج العالمي البالغ 86.050 (م. ب. ي) ويعتبر هذا الحجم من الإنتاج الأول عالميا، إلا أن هذه النسبة

تبقى متأخرة بالمقارنة مع النسبة المحققة في سنة 2003 حيث تجاوزت % 30 وهي ضعيفة أيضا أمام ما تزخر به المنطقة العربية من إحتياطيات البترول.

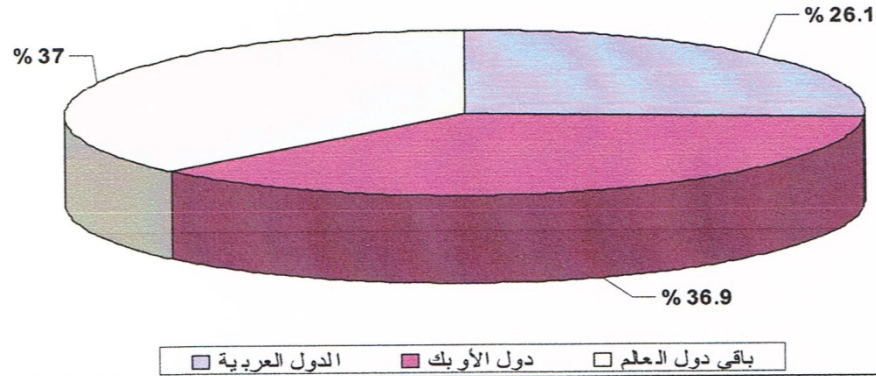
أما على مستوى تطور الإنتاج، فقد عرف تطورا طفيفا بالمقارنة مع سنة 2003 ، حيث تجاوز معدل التطور بقليل نسبة الـ 1 %، ويعتبر هذا المعدل ضعيفا نسبيا بالمقارنة مع معدل تطور الإنتاج العالمي، حيث بلغت نسبته 1.25 % ، وتعتبر هذه الأخيرة ضعيفة بالمقارنة مع نسبة التطور بين سنتي 2006 و 2007 حيث بلغت النسبة 5.5 % وذلك راجع إلى زيادة سقف الإنتاج للحد من التزايد المستمر للأسعار. وتوضح الأشكال التالية تطور الإنتاج العالمي والعربي للبترول خلال الفترة 2003- 2007 وحصّة الدول العربية من الإنتاج العالمي ومن إنتاج الأوبك نهاية 2007 .

الشكل رقم 4-4: تطور الإنتاج العالمي والعربي وإنتاج الأوبك للبترول خلال الفترة 2007- 2003



المصدر : من تجميع الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوبك ، مرجع سبق ذكره

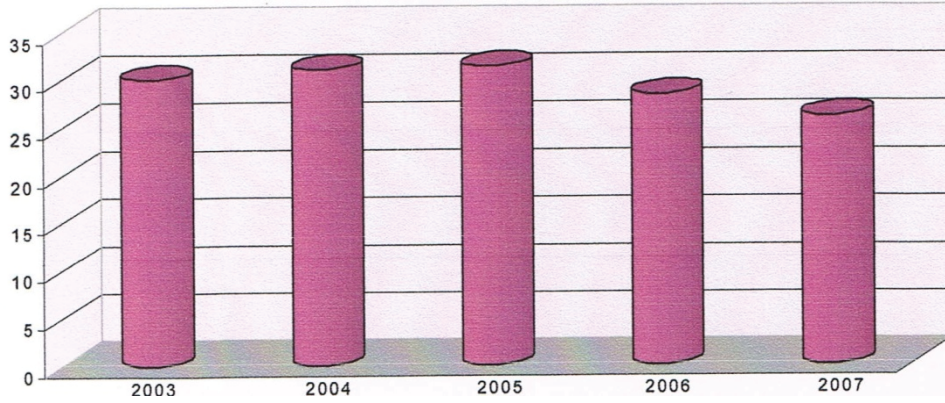
الشكل رقم 5-4 : حصة الدول العربية كنسبة من الإنتاج العالمي للبترول سنة 2007



المصدر : من تجميع الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوبك ، مرجع سبق ذكره

ومن الملاحظ أنه رغم تصدر الدول العربية إنتاج البترول عالمياً، إلا أن انخفاض نسبة حصتها من الإنتاج العالمي يثير بعض المخاوف بخصوص فقدان الدول العربية لمركزها الريادي مستقبلاً، وذلك أمام تنامي حجم الاكتشافات وعمليات التنقيب عن البترول في باقي دول العالم وخاصة في كومنولث الدول المستقلة* ويوضح الشكل التالي تطور إنتاج الدول العربية للبترول خلال الفترة 2003- 2007، حيث يلاحظ تراجع في حصة الدول العربية الانتاج العالمي من سنة 2003 الى سنة 2007 و هو ما تم تبيانه في الشكل الموالي .

الشكل رقم 4-6: يبين تطور حصة الدول العربية من الإنتاج العالمي للبترول خلال الفترة 2003- 2007



المطلب الثاني : واقع صناعة التكرير بين هيمنة الشركات البترولية العالمية وسياسات التصنيع في الدول العربية

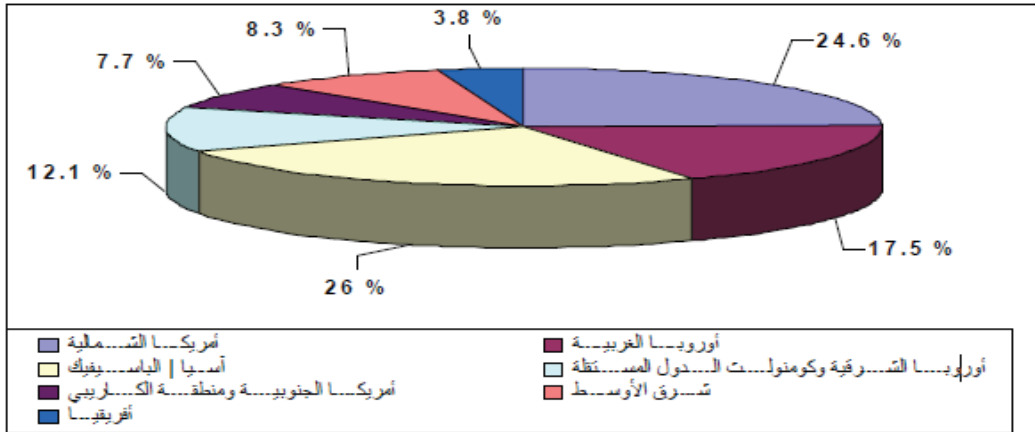
أشرنا فيما سبق من الدراسة إلى أهمية صناعة التكرير والصناعات البتروكيمياوية - خاصة في الدول المنتجة للبترول - في تحسين العائد المالي من جهة، وفي تغطية الاحتياجات الاستهلاكية المحلية من مواد البترول المشتقة من جهة أخرى، إلا أن صناعة التكرير في الدول العربية لا تزال تعرف تخلفاً ملحوظاً بالنظر إلى الطاقة الإنتاجية لمصافي التكرير فيها وبالنظر إلى سياسة الاستثمار في هذا المجال التي لم تتخلص بعد من تبعيتها للشركات البترولية العالمية.

* وهي: أذربيجان، أوزباكستان، تركمنستان، كازاخستان وروسيا الاتحادية، وقد بلغ انتاج هذه الدول 12440.4 م.ب.ي سنة 2007، مع معدل نمو بلغت نسبته % 1.25 بالمقارنة مع سنة 2003 وهي أعلى مقارنة بنسب التطور التي سجلتها الدول العربية خلال نفس الفترة.

وقد عرفت صناعة التكرير في العالم تطورا ملحوظا من حيث التكنولوجيا المستخدمة ومن حيث تزايد طاقات عمليات التقطير*، إلا أن السنوات الأخيرة تشهد عدم قدرة هذه الطاقات على مسايرة الطلب العالمي على البترول ومواده المشتقة، حيث لم تزد طاقة التقطير سنة 2007 عن سنة 2006 إلا بنسبة 0.15 % .

ويشهد تاريخ صناعة التكرير على هيمنة مطلقة للشركات البترولية العالمية خلال عقود من الزمن، حيث كان يفترض إنشاء مصافي التكرير بالقرب من مواقع استخراجها في الدول العربية، عمدت هذه الشركات إلى إنشاء مصافي التكرير العملاقة في الدول الأم واكتفت بإنشاء مصافي صغيرة الحجم في الدول المنتجة، بالكاد تغطي الإحتياجات المحلية وتجسد منطق إحلال الواردات، مما جعل الجغرافية الاقتصادية لصناعة التكرير تأخذ توجهاتها المصلحية نحو الاقتصاديات الصناعية الكبرى، وهذا ما يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم 4-7 : يوضح طاقات عمليات التقطير الإبتدائي تبعا للمناطق العالمية نهاية سنة 2007



المصدر : من تجميع الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للأمين العام، منظمة الأوبك، مرجع سبق ذكره.

ويظهر لنا الشكل السابق هيمنة الاقتصاديات الصناعية الكبرى وعلى رأسها دول آسيا ممثلة في اليابان بالدرجة الأولى والدول الصناعية الجديدة في الدرجة الثانية بطاقة إجمالية تقدر بـ 22.21 م.ب.ي، وتليها دول أمريكا الشمالية ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا بطاقة تقطير بلغت 20.95 م.ب.ي (ولا تحتل الدول العربية إلا المراتب المتأخرة بطاقة تقطير إجمالية

* ويتم الإستدلال على إنتاج المصافي بطاقات التقطير الإبتدائي حيث تقوم المصفاة بتحويل النفط إلى منتجات مفيدة إذ تقوم بفرز الزيت الخام إلى مجموعات أو مكونات صغيرة من الهيدروكربونات ثم تغيير المكونات كيميائيا وتعالج بمواد أخرى.

بلغت 7.395 م.ب.ي (مما يظهر ضعف طاقات التكرير فيها وتبعيتها للاقتصاديات الصناعية الكبرى).

وعلى الرغم من أن نظرة الدول العربية إلى الأهمية الإستراتيجية لصناعة التكرير تغيرت بعد حملة التأميم، وبادرت ببناء سياساتها الصناعية على ضرورة الإستثمار في انجاز مصافي التكرير العملاقة، إلا أن ذلك لم يكن ليتم بمعزل عن إشراك الشركات البترولية العالمية، على الرغم من تباطئ صناعة التكرير في الدول الصناعية وتنامي عائدات البترول العربي كما لم يرق إنتاجها إلى مصاف الكبار، ويشير الجدول التالي إلى التطور الضئيل في طاقات عمليات التقطير الابتدائي في الدول العربية المصدرة للبترول خلال الفترة 2003 - 2007 ، حيث تشير البيانات أن التغير في الإجمالي لم تتجاوز نسبة ال 1% إلا بقليل. وتشير البيانات أيضا إلى أن المملكة العربية السعودية هي الدولة الأكثر إنتاجا، حيث تمثل طاقات عمليات التقطير فيها أكثر من 31 % من إجمالي طاقات الدول العربية .

الجدول رقم 4-5 : يبين تطور طاقات عمليات التقطير الابتدائي في الدول العربية 2003-2007

المصدر : نفلا عن الاوبك ، مرجع سبق ذكره ، 199.

الدول	2003	2004	2005	2006	2007	عدد المصافي سنة 2007
العربية السعودية	1995	1995	2095	2095	2095	08
الكويت	832	930	889	889	889	03
الإمارات	778	778	778	778	798	05
مصر	819	819	726	726	726	09
العراق	570	570	597	597	597	10
الجزائر	513	513	450	450	463	05
ليبيا	380	380	380	378	378	05
قطر	137	137	137	137	137	01
البحرين	280	280	255	249	249	01
سوريا	245	245	240	240	240	02
تونس	35	34	34	34	34	01
الإجمالي	6584	6581	6581	6573	6606	50

وفي زمن العولمة، ألدت الأزمات الاقتصادية المتعاقبة خلال ثمانينات وتسعينيات القرن الماضي على الدول المنتجة ضرورة الانفتاح والقبول بعقود الشراكة في مجالات إستكشاف وإنتاج البترول كما في مجالات صناعة التكرير والصناعة البتروكيمياوية، مما أتاح الفرصة للشركات البترولية العالمية لإستعادة مكانتها ضمن مختلف إستراتيجيات تطوير الطاقة الإنتاجية لصناعة التكرير، معتمدة في ذلك على خبرة وباع كبيرين في هذا الشأن وعلى عقود من البحث والتطوير التي أنتجت تكنولوجيا أكثر تقدما وحدائث تستهوي أفئدة وعقول صناع القرار في الأقطار العربية.

وفي عالم اليوم، فإن قائمة المناقصات الدولية حول مختلف المشاريع المرتبطة بصناعة البترول وتكريره والصناعات البتروكيماوية لا تكاد تخلو من الشركات البترولية العالمية، كما لا يمكن للشركات البترولية الوطنية والمحلية في الدول العربية من بناء أية استراتيجية إنشائية أو تطويرية بعيدا عن إشراك هذه الشركات. وتعتبر الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك" الشركة العربية الوحيدة القادرة على منافسة الشركات البترولية العالمية في هذا المجال ، وذلك ما يتجلى من خلال مشاريعها الضخمة في صناعة التكرير والصناعات البتروكيماوية حيث تم تصنيفها ضمن العشرة الكبار كما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم 4-6: يوضح قائمة أكبر عشر منتجين للإيثيلين على مستوى العالم عام 2007

الشركة	عدد المواقع	طاقة الإنتاج (مليون طن/ سنة)	
		إجمالي المجمعات	حصة الشركة
دوا كيمكال	14	13.155	10.370
اكسون موبيل	15	11.460	8.327
الشركة السعودية " سابك "	07	8.985	7.183
رويال دوتش شل بي إل سي	10	8.945	6.821
إنيوس	08	6.546	5.091
ليوندل كيمكال	06	4.880	4.880
سينوبك	09	4.375	4.075
شيفرون فليبس كيمكال	04	3.956	3.701
توتال إيه إس	09	5.523	3.327
باسف إيه جي	07	4.955	3.109

المصدر : نفلا عن الاوبيك ، مرجع سبق ذكره ، 199.

مع الإشارة أيضا إلى بعض الشركات العربية الأخرى العملاقة التي لا يستهان بمشاريعها في هذا المجال كما هو الحال بالنسبة لشركة سوناطراك في الجزائر التي تنشط محليا ودوليا وتشرف على جميع عمليات الإستكشاف وصناعة البترول وتكريره وعلى الصناعات البتروكيماوية في إطار عقود الشراكة مع الشركات العالمية البترولية من قبيل شركة " أناداركو " الأمريكية و"بريتش بيترولوبوم" البريطانية و"توتال" الفرنسية وغيرها من الشركات البترولية العالمية.

وتشير القراءات المستقبلية إلى تنامي دور الدول العربية المنتجة للبترول في زيادة طاقة التكرير العالمية، حيث بدأت هذه الصناعة بالانخفاض تدريجيا في الدول المتقدمة لاعتبارات حماية البيئة، ذلك أن التشريعات في هذه الدول تمنع وتعد من إجراءات إنشاء المصافي الجديدة أو حتى توسيع نطاق عمل المصافي الموجودة.

وفي ظل غياب هذه التشريعات في الساحة الاقتصادية والبيئية للدول العربية، فإن الفرصة قائمة أمامها من أجل إثبات مكانتها في مجالات صناعة التكرير والصناعات البتروكيماوية وتفعيل دورها

في مسابرة الطلب العالمى على مشتقات البترول، رغم أن ذلك سيكون على حساب تلوث البيئة والمحيط.

المطلب الثالث : آثار عوائد قطاع المحروقات على التنمية المستدامة في الأقطار العربية

رغم الاعتراف بان النفط ليس هو العامل الوحيد في التنمية إلا انه لا يزال يشكل أهم الموارد والقوى الاقتصادية التي تتحكم في عملية التنمية في الدول العربية المنتجة للنفط و بدرجة اقل في الدول العربية الأخرى. و قد أظهرت تجارب التنمية في العقدين الماضيين أن النفط العربي قد مارس ، و لا يزال يمارس آثارا مباشرة و غير مباشرة على العوامل التي تؤثر على التنمية في الأقطار العربية و على التكامل الاقتصادي و حوافزه بينهما¹ و من هنا فمعرفة تلك الآثار في الدول العربية النفطية تعتبر ضرورة ملحة و ذو أهمية كبيرة خاصة إذا ما وضعنا في الإعتبار آفاق المستقبل و احتمالاته . و تأتي أهمية النفط بالنسبة للدول النفطية من خلال أولا مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية عن طريق ما توفره العوائد البترولية من عملات صعبة ضرورية لتمويل السلع الرأسمالية و الاستهلاكية و الخدمات ، و ثانيا من كونه مادة يمكن استغلالها في بناء قاعدة صناعية خاصة صناعة التكرير و البتر وكيماويات بالإضافة إلى كونه أحد عناصر الإنتاج الضرورية لأية صناعات أخرى . و تأتي أهميته بالنسبة للأقطار العربية المستوردة للنفط أولا من خلال كونه أحد عناصر الإنتاج و سلعة لازمة لإشباع حاجات أساسية ، و ثانيا فإنها من خلال وجود فرص عمل لمواطنيها في الأقطار العربية المصدرة للنفط ، مما يترتب عليه تحويلات مالية بالعملات الصعبة بالإضافة إلى المساعدات و القروض الميسرة التي يمكن أن تقدمها الدول العربية المصدرة للنفط لها² .

3. 1 آثار النفط على التنمية في الدول العربية النفطية :

لقد نشأت العلاقة بين النفط و التنمية مع توسع عمليات الاستكشاف و الإنتاج في العديد من هذه الأقطار خاصة في نهاية الخمسينات و خلال الستينات . و قد بقي النفط كمادة خام في عزلة عن الاقتصاد المحلي لهذه الأقطار حتى نهاية الخمسينات تقريبا حيث كان يخضع ، في جميع مراحل استخدامه ، من التنقيب حتى التصنيع مرورا بالإنتاج ، النقل و التصدير ، للشركات الأجنبية ، إلا أن هذا الوضع قد بدأ في التغيير بعد ارتفاع أسعار النفط عام 1973 حيث توفرت للأقطار العربية مصادر مالية جيدة مكنتها من تحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولا و سرعة ، و قد

¹ محمد لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية استهلاك النفط و الطاقة في الدول العربية ، ورقة غير منشورة ، الدورة الرابعة عشرة لأساسيات صناعة النفط و الغاز ، الكويت 15-20 افريل ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، الكويت 1995 .

² علي أحمد عيافة ، الطاقة و التنمية في الوطن العربي ، الوضع الحالي و الآفاق المستقبلية ، النفط و التعاون العربي ، المجلد 9، العدد 4 ، 1983 ، ص ص 13 -44.

اعتبر عام 1973 نقطة تحول تاريخية في أسواق النفط خاصة فيما يتعلق في العلاقات بين المنتجين و المستهلكين ، أو بين الحكومات و الشركات النفطية العالمية أو بين حكومات الدول المنتجة و الدول المستهلكة¹ و قد واصلت أسعار النفط الخام ارتفاعها حتى بلغت أعلى المستويات لها سنة 1981 و قد صاحب ارتفاع أسعار النفط ارتفاع في حجم الإنتاج مما جعل العائدات المالية للدول العربية و الدول النامية ترتفع . و قد شهدت فترة الثمانينات و حتى منتصف التسعينات انخفاضا حادا في العائدات النفطية للدول العربية من 202 بليون دولار سنة 1981 إلى 103 بليون دولار عام 1990 و من ثم إلى 97,8 بليون دولار سنة 1995 ، ويعود هذا الانخفاض لأسباب كثيرة يتمثل بعضها في انخفاض انتاج النفط و من ثم تصديره و انخفاض أسعاره و تناقص حصة الدول العربية في سوق النفط الدولية² .

و خلال هذه الحقبة الزمنية و التي شهدت علاقة مميزة للنفط مع التنمية ، كان لا بد أن تظهر آثارا ايجابية و أخرى سلبية لمثل هذه العلاقة ، فبينما يمكن اعتبار الآثار السلبية آثارا تلقائية ، فان حجم قطاع النفط المتوفر في بعض الأقطار العربية يمكن أن يفتح آفاقا هائلة أمام التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في توفير الخدمات الأساسية للأفراد و الذي ينعكس على مستوى معيشتهم (تنمية بشرية) ، و تدعيمه للأنشطة الاقتصادية المختلفة من صناعة و زراعة و تجارة خارجية بالإضافة إلى توفيره لمصادر طاقة ضرورية لعملية التنمية .

3 . 1 . 1 اثر عوائد النفط على التنمية البشرية :

لقد ظهر واضحا أثر توظيف عوائد النفط على التنمية البشرية في الأقطار العربية المنتجة و المصدرة للنفط خاصة منذ بداية السبعينات ، و قد تزامن هذا الأثر مع الاقتراحات و التوجهات التي ظهرت منذ ذلك الحين و التي ركزت على ضرورة الاهتمام برفع مستوى معيشة الأفراد ، بحيث تكون استراتيجيات التنمية شاملة لتتضمن الجوانب الاجتماعية ، و خاصة العنصر البشري .

رغم أن هناك عدة مؤشرات لقياس التنمية البشرية ، إلا أن مقياس التنمية البشرية و الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتبر من أهمها لأنه يتكون من مؤشرات تقيس ثلاث عناصر من

¹ من العوامل التي ادت إلى احداث تغير في علاقات السوق : النمو السريع في الطلب العالمي على النفط و زيادة حصته في إجمالي استهلاك الطاقة ، انشاء منظمة أوبك عام 1960 لتكون هيئة للتفاوض الجماعي مع الشركات ، تزايد عدد الشركات المستقلة التي تعمل خارج اطار الشركات الكبرى و أخيرا تزامن هذه التغيرات مع حرب أكتوبر و حظر تصدير النفط العربي مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في الأسعار . ماجد عبد الله المنيف ، السوق النفطية ،دروس الماضي و تحديات المستقبل "النفط و التعاون العربي ، المجلد 19 ، العدد 69 ، ربيع 1994 ، ص ص 11-31 .

² الصندوق العربي للانماء الاقتصادي و الاجتماعي ، " النفط و التنمية في الدول العربية "النفط و التعاون العربي ، المجلد 21 ، العدد 73 ، 1995 ، ص ص 55-118 .

عناصر التنمية البشرية و هي أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل (مؤشر توقع الحياة عند الولادة) ، وان يكتسبوا المعرفة (مؤشر درجة الإلمام بالقراءة و الكتابة) ، و أن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة لائق (مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)¹ . ووفقا لهذا المؤشر في الدول العربية فقد جاءت دول مجلس التعاون لأقطار الخليج العربية المصدرة للنفط في المراكز الخمس الأولى من حيث مستوى التنمية البشرية و هي حسب الترتيب ، الكويت ، قطر ، البحرين ، الإمارات و السعودية و يعكس مثل هذا الترتيب ارتفاع الدخل و حجم الإنفاق بشكل عام و على الصحة و التعليم بشكل خاص . مما انعكس على ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة و انخفاض وفيات الأطفال الرضع، و تحسين مؤشرات البيئة الصحية و الحياتية بشكل عام .²

و في الوقت الذي يقارب به مؤشر وقع الحياة عند الولادة في الدول الخليجية المصدرة للنفط مثيله بالدول المتقدمة 74.7 سنة في الكويت و 71 سنة في الإمارات لازال في حدود المستويات الدنيا المسجلة في البلدان الأقل نموا في العالم مثل السودان و موريتانيا³. ولاشك أن مثل هذا التحسن في المؤشرات الصحية قد عكس حجم الإنفاق على الخدمات الصحية و أهميتها من خلال إقامة مستشفيات و عيادات و زيادة عدد الأطباء و الممرضين و عدد الأسرة في المستشفيات مما أدى إلى انخفاض معدلات وفيات الرضع و ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة⁴. و يتفق ترتيب الدول العربية بالنسبة لهذا المؤشر مع ترتيبها وفقا لمقياس التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث أن الدول التي تأتي على رأس القائمة (الدول العربية الخليجية المصدرة للنفط) هي الدول التي تتدرج تحت مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة . و لا تختلف الصور كثيرا بالنسبة إلى معدل وفيات الأطفال الرضع حيث أن الدول التي تكون بها النسبة منخفضة هي الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة .

المؤشر الآخر و الذي يعكس مستوى التنمية البشرية في الأقطار العربية الخليجية و تأثير العائدات النفطية عليها هو مستوى التعليم حيث تعدد المؤشرات التي تستخدم لقياس الحالة التعليمية نظرا لاتساع مفهوم التعليم . فنسبة الأمية مثلا تقيس الحد الأدنى من التعليم الواجب توفره في أي مجتمع و هو الإلمام بالقراءة و الكتابة . و نسبة الالتحاق و التسرب في مرحلة التعليم الابتدائي

¹ أمينة عز الدين عبد الله ، توظيف عوائد النفط في التنمية البشرية العربية في التسعينات ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة ، 1993 ، ص ص 110-115 .

² الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و آخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1994 ، ص 22 .

³ ملحق 12/2 من التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005، 236 ، و ملحق 9/ 2 من التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007 ، ص 239 .

⁴ الصندوق العربي للانماء ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 62-63 .

تقيس مدى انتشار هذه المرحلة التعليمية الأولى الخ¹ . وقد زاد معدل القراءة و الكتابة عند الكبار في الكويت من 54 % سنة 2005 إلى 74 % سنة 2007 و في السعودية من 9 % سنة 1970 إلى 64 % سنة 21992 و إلى 79 % سنة 2005 . و قد كان لحجم الإنفاق الكبير على الخدمات التعليمية في الأقطار العربية المصدرة للنفط ، خاصة الخليجية ، أثرا كبيرا تمثل في توسيع التعليم في جميع مراحل و تطبيق إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية و إنشاء مشاريع لمحو الأمية مما أدى في النهاية إلى زيادة معدل معرفة القراءة و الكتابة عند الكبار و زيادة نسبة القيد بالمدارس الثانوية ، و التعليم العالي³ و بالتالي يعكس ترتيب الدول العربية من حيث مستوى التنمية البشرية بها ، الدور الرئيسي الذي يلعبه النفط و من ثم عائداته في رفع مستوى المعيشة في الدول العربية المصدرة للنفط حيث جاءت الكويت في أس القائمة يليها في ذلك قطر ، البحرين ، الإمارات و المملكة العربية السعودية .

3 . 1 . 2 أثر عوائد النفط على القطاعات الاقتصادية :

لقد تمكنت الدول العربية المصدرة للنفط من تحقيق نسبة نمو مرتفع في معظم القطاعات الاقتصادية خاصة خلال الفترات التي صاحبها ارتفاع في العائدات النفطية بالمقارنة مع الفترات الأخرى و مع نسبة النمو في الدول العربية الغير نفطية . و قد أظهر أثر النمو في الناتج المحلي الإجمالي الغير حقيقي في القطاعات الاقتصادية المختلفة حيث ارتفع الإنتاج الصناعي و توسعت القاعدة الزراعية في هذه الدول . و لم تختلف الصورة في بقية القطاعات عنها في قطاعي الصناعة و الزراعة حيث كان معدل نمو قطاع الخدمات مرتفعا مقارنة بالدول الغير نفطية . و عليه سنحاول رؤية أثر العائدات النفطية على القطاعات الاقتصادية كل على حدة .

■ قطاع الصناعة :

ينكون القطاع الصناعي في العادة من الصناعة الاستخراجية و الصناعة التحويلية ، و نتيجة لمساهمة الصناعة الاستخراجية الكبيرة في القطاع الصناعي ، فإن أداء هذا القطاع في الدول المصدرة للنفط يتأثر جدا بما يحدث في الصناعة الاستخراجية و التي شكلت حوالي 73 % من إجمالي القيمة المضافة في قطاع الصناعة في هذه الدول سنة 1993 و يعتمد قطاع الصناعة على منتجات الصناعة الاستخراجية كمادة أولية للإنتاج و التصدير و كمصدر للتمويل و الاستثمار في مشاريع الصناعة بشكل خاص و مشاريع التنمية بشكل عام . فبينما بلغت مساهمة الصناعة

¹ أمينة عز الدين عبد الله ، توظيف عوائد النفط في التنمية البشرية العربية في التسعينات "النفط و التنمية العربية في عقد التسعينات" ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، 1993، ص ص 107-146 .

2 التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1994، ملحق 12/2، ص 236 .

3 الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 62 .

الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول النفطية 61,4 % سنة 1980 انخفضت لتصل إلى 32.7 % سنة 1995 ، زادت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ، إلا أن طبيعة هذه الصناعة في الدول الخليجية المصدرة للنفط و التي تتمثل في صناعات بتروكيماوية و مصافي نفط حديثة ، صناعات معدنية و أسمدة كيماوية تجعل لها أهمية أكبر مما هي عليه في الدول العربية الأخرى حيث تمثل الصناعات التقليدية كالصناعات الغذائية، الغزل، الملابس ، و الأحذية السمة البارزة للصناعة التحويلية . و بالتالي فهي صناعات تهدف إلى إشباع احتياجات السوق المحلية بعكس الصناعات البتروكيماوية و مصافي النفط و الصناعات المعدنية التي تعتمد على قطاع النفط و توجه بشكل رئيسي للأسواق الخارجية .

و بالإضافة إلى مصافي تكرير النفط ، و إنتاج البتروكيماويات ، هناك مشاريع صناعية أخرى تعتمد على النفط كمصدر للطاقة مثل الحديد و الصلب و الألمنيوم و الاسمنت . و بالتالي فمن الصعوبة بمكان فصل المشاريع الصناعية الأخرى في هذه الدول عن النفط لأنها تعتمد عليه كمصدر لرأس مال و للقوة الشرائية في الأسواق المحلية . و نتيجة لتخصيص دول مجلس التعاون لمبالغ استثمارية كبيرة لتنمية القطاع الصناعي الغير نفطي و تنويع مصادر الدخل ، فقد زاد إجمالي رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي من 4.1 بليون دولار سنة 1975 إلى 40,4 بليون دولار سنة 1993 مما نتج عنه زيادة عدد المصانع من 1600 سنة 1956 إلى 5705 مصنعا يعمل بها حوالي 345369 عاملا سنة 2005¹ . و بالتالي ظهر دور النفط في تنمية هذا القطاع من خلال ارتفاع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من 4,6 سنة 1980 إلى 15,5 سنة 2005² .

من أهم الصناعات التحويلية في هذه الدول هي صناعة تكرير النفط حيث تطورت و بشكل كبير منذ منتصف السبعينات حيث بدى واضحا أهمية التكنولوجيا المتطورة في مثل هذه الصناعة من جهة و دور الدول المعنية بعيدا عن المشاركات الأجنبية من جهة أخرى . و من هنا جاءت قدرتها على توفير الطلب المحلي و مواكبة الطلب العالمي . و قد ارتفع حجم طاقات تكرير النفط في الدول الخليجية من 979 ألف برميل يوميا عام 1975 إلى حوالي 3 ملايين برميل يوميا سنة 1990 و من ثم إلى 3,2 مليون برميل سنة 1995 ، و تعكس نسبة الزيادة الكبيرة مدى أهمية هذه

¹ إتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ، " البنى التحتية و الخدمات الصناعية بدول مجلس التعاون ، الطموحات و التحديات " مجلة التعاون ، العدد 39 سبتمبر 2005 ، ص 13-98 .

² تم حسابها من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنوات مختلفة .

الصناعة التحويلية و مدى ارتباطها في قطاع النفط¹، وقد زادت نسبة الغاز المصاحب المستقل والمستخدم من 51 % عام 1978 إلى 90 % عام 1993².

أما بخصوص الصناعات البتروكيمياوية والذي زاد الإهتمام بها وبشكل ملحوظ منذ منتصف السبعينات نتيجة للتطورات في أسواق النفط العالمية فقد بدأت الدول العربية المنتجة للنفط في الخليج بتطوير صناعاتها البتروكيمياوية عن طريق إقامة أو التخطيط لإقامة مشاريع جديدة. وتعتبر الصناعات البتروكيمياوية من أكثر الصناعات تطورا وذلك بسبب اعتمادها على قاعدة واسعة من الثروات الطبيعية المتمثلة في الغاز والنفط بالإضافة إلى أن منتجاتها المتنوعة تعبر ضرورية في كثير من المجالات الحياتية اليومية للإنسان³.

ونتيجة لتعاظم أهمية المواد الأولية في تكلفة إنتاج هذه الصناعة، فإنها تعتبر حافزا لإعطاء صناعة البتروكيمياويات أفضلية تنافسية على مستوى التكاليف، مما أعطى دول مجلس التعاون ميزة نسبية نتيجة لتوفر كميات ضخمة من الغاز الطبيعي المصاحب والغير مصاحب، بالإضافة إلى أسعار نفط مناسبة⁴. وقد تركز إنتاج أقطار مجلس التعاون في إنتاج الأثيلين والميثانول وذلك بسبب طبيعة محتويات الغاز الطبيعي المصاحب والتي تتميز بنسب مرتفعة من الميثان وافيثان من جهة، وبساطة التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج مثل هذه المواد من جهة أخرى .

ويظهر أثر النفط على قطاع الصناعات التحويلية خاصة في صناعة البتروكيمياويات من خلال القيمة المضافة. فالقيمة المضافة لبرميل النفط الخام بعد تكريره مثلا تبلغ حوالي 3 دولارات. ولكنها تبلغ 36 دولار اذا تم تحويله إلى بتروكيمياويات أساسية أو إلى ما يزيد عن 2600 دولار إذا ما تم تحويله إلى منتجات نهائية ومتخصصة⁵. ومن هنا جاء دخول الدوا المصدرة للنفط في الصناعات البتروكيمياوية بهدف تنمية مواردها الأساسية خاصة وأن احتياطي النفط الخام في الأقطار العربية، بلغ حوالي 66% من الإحتياطي العالمي واحتياطي الغاز الطبيعي 20.4 %، مما يعني أنه سيبقى قادرا على تغذية الصناعات البتروكيمياوية لفترة طويلة خاصة وأن الإنتاج العربي من النفط لم يتجاوز 35.8 % من الإنتاج العالمي ومن الغاز 7.2 %، وتتوافر بالإضافة إلى ذلك مصافي تكرير للبتترول بطاقة إنتاجية قد تصل إلى حوالي 7.5 مليون برميل يوميا والذي يمثل 10% من طاقات التكرير العالمية مما يوجد مصدرا لبعض المواد.

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1994: ملحق 25/3: 266.

² الصندوق العربي، مرجع سبق ذكره: 68.

³ المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، " أفاق صناعة البتر وكيمياويات في الوطن العربي"، وقائع مؤتمر الطاقة

العربي الخامس، القاهرة 7-10 مايو، المجلد السادس، 1994، ص 19

⁴ الصندوق العربي، مرجع سبق ذكره: 68.

⁵ المرجع السابق 754.

الأولية اللازمة للصناعات البتروكيماوية في هذه الأقطار، وتسعى الكثير من الدول العربية المصدرة للنفط لتوزيع المشاريع القائمة بالإضافة إلى إنشاء مجمعات صناعات بتروكيماوية جديدة¹.

أما بخصوص صناعة الأسمدة الكيماوية والتي تعتبر إحدى المدخلات الهامة للإنتاج الزراعي خاصة فيما يتعلق بتحسين التربة وتغذية النباتات فقد حققت بها الدول العربية بشكل عام ودول الخليج العربي بشكل خاص اكتفاء ذاتيا عاليا خاصة في اليوربا والأمونيا، فقد تطور إنتاج الأمونيا بشكل كبير خلال العقدين الماضيين حيث زادت الطاقة الإنتاجية للدول الخليجية من 330 ألف طن سنويا عام 1970 إلى 3.9 مليون طن سنويا عام 1993، ولا تختلف الصورة كثيرا فيما يخص اليوربا والذي زادت طاقة إنتاجها من 840 ألف عام إلى 3.9 مليون طن عام 1993² وقد أدى وجود مثل هذه المواد إلى اتجاه هذه الدول إلى إنشاء صناعات نهائية من الأسمدة الكيماوية مثل إنتاج الأسمدة المركبة والسوبر فوسفات، والأسمدة السائلة.

■ قطاع الزراعة

يعتبر توجيه جزء من الفوائض النفطية لقطاع الزراعة ضرورة ملحة ذات أبعاد إستراتيجية واضحة المعالم. وذلك نتيجة لأهمية هذا القطاع وما يوفره من سلع غالبا للاستهلاك المحلي، وعلى الرغم من ضالة الموارد الأرضية والمالية في دول مجلس التعاون، والتي يعتبر أساسا لتطور هذا القطاع، إلا أنه تم توجيه جزء كبيرا من الفوائض النفطية لتطوير قطاع الزراعة مما انعكس على حجم الفجوة الغذائية لهذه الأقطار.

لقد بلغ متوسط مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المصدرة للنفط حوالي 3.2% عام 1985 ارتفع ليصل إلى 4.7% عام 1995، في نفس الوقت بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي، والذي يختلف من منطقة لأخرى بناء على عدد السكان الزراعيين ودخل الفرد، في الدول المنتجة للنفط حوالي 399 دولار عام 1995 مقارنة بـ 266 دولار عام 1985³، وقد استفاد قطاع الزراعة إلى حد كبير من الاستثمار في البنية التحتية في الأقطار العربية المصدرة للنفط ومن المساعدات التي حصل عليها المزارعون بهدف زيادة الإنتاج الزراعي في هذه الأقطار،

¹ تقوم الكويت حاليا بإنشاء مجمع صناعات بترو كيماوية لإنتاج الأيثلين ومشتقاته بطاقة إنتاجية 650 ألف طن سنويا بحيث ينتهي العمل به عام 1997. وتحيط كذلك لإنشاء مشروع الجازولين في جبل علي بدبي بطاقة إنتاجية 485 ألف طن سنوي، ومشروع آخر في عمان لإقامة مجمع بترو كيماويات لإنتاج بولي ايثيلين بطاقة إنتاجية تصل إلى 260 ألف طن سنويا (بالانظر الصندوق العربي، مرجع سبق ذكره، ص 67 .

² الصندوق العربي للاتحاد الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، 108.

³ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1996، ص ص 27-28.

وبالتالي يلاحظ ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي عام 1995 مقارنة بعام 1985 وكذلك مقارنة بالدول العربية الأخرى¹.

ويعكس تطور نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية مدى تطور إنتاجية قطاع الزراعة في هذه الدول حيث انخفض نصيب الفرد من صافي الواردات في دول مجلس التعاون من 386 دولار عام 1985 إلى 287 دولار عام 1995²، وعلى الرغم من ارتفاع نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية في هذه الدول مقارنة بالدول العربية الأخرى، إلا أن انخفاضه عام 1994 مقارنة بـ 1985 يشير إلا أن جزء كبيراً من السلع الزراعية أصبح يغطي من الإنتاج المحلي والذي تأثر بالإستثمارات في البنية التحتية لهذا القطاع نتيجة لتوفر فوائض مالية من قطاع النفط.

وتعتبر المملكة العربية السعودية مثالا جيدا على تطور القطاع حيث أدت سياسة دعم المزارعين، والتي اتبعتها الحكومة خلال السنوات الماضية إلى زيادة إنتاج السعودية من القمح مما أدى إلى بلوغها مرحلة الاكتفاء الذاتي والإتجاه إلى التصدير أو تقديم العون للأقطار العربية والإسلامية الفقيرة.

لقد أعطت السياسة السعرية للمنتجين فرصا للحصول على أسعار مجزية تفوق في ارتفاعها الأسعار العالمية بدرجة كبيرة تصل إلى خمسة أضعافها، وبالرغم مما يثار من تحفظات من قبل بعض الإقتصاديين على سياسة دعم القطاع الزراعي في هذه الدول بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج، إلا أن الهدف الرئيسي لإستراتيجية التنمية في الأقطار النفطية يبقى هو السعي لضمان نهاية منظمة لعصر النفط، عن طريق توسيع القاعدة الإقتصادية من خلال تخفيض سيطرة القطاع النفطي على الإقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل، مما يتطلب بناء قطاع اقتصادي متطور غير معتمد على النفط، وقد ساعد توفر الفوائض المالية خلال العقدين الماضيين على الإستثمار في البنية التحتية مثل إقامة السدود وشبكات الري، حيث كان لها دورا في إنتاج المحاصيل الشتوية الأساسية كالحبوب والأعلاف ومحاصيل التصنيع، وقد شجع ذلك على قيام صناعات تخدم القطاع الزراعي ومستلزمات الإنتاج بحيث يصبح هناك نوع من التكامل بين قطاعي الصناعة والزراعة.

■ قطاع الخدمات

لقد بدأ قطاع الخدمات يلعب دورا متزايدا في اقتصاد الدول العربية النفطية و الغير نفطية، خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط ومن ثم تعاظم الثروة النفطية في منتصف السبعينات، حيث يزداد

¹ بلغ متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي عام 1995 في الدول العربية ذات الموارد الزراعية مثل العراق وتونس والسودان وسورية ومصر والمغرب 286 دولار وفي الدول الأخرى مثل الأردن والصومال ولبنان وجيبوتي وموريتانيا و اليمن حوالي 160 دولار في العام نفسه.

² التقرير الإقتصادي العربي الموحد 1996، ص36.

نصيب الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي كلما ارتفع مستوى الدخل ومن تم معدلات التنمية، وقد أدت الثروة النفطية إلى الأخذ بمبدأ الدولة الراعية أو دولة الرفاهة « State Welfare » وهو ما انعكس بدوره على ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي على الخدمات، وقد أدت الفوائض النفطية ومن ثم خطط التنمية في هذه الأقطار إلى حدوث هجرة أيدي عاملة من الدول العربية الكثيفة السكان، مما أدى بدوره إلى نمو قطاع الخدمات في الدول المستقبلية لهذه العمالة¹.

فلقد اتسع دور الدولة ونطاق عملها خلال العقدین الماضیین فأصبحت تقدم خدمات التعليم والصحة، وتوفير التأمين الاجتماعي والرعاية الاجتماعية. وقد تم إقامة نظام للضمان الاجتماعي بالإضافة إلى تقديم الكثير من الخدمات الإنتاجية، والتي تساعد على إنتاج السلع أو إيصالها للمنتج أو المستهلك النهائي، مثل خدمات النقل والشحن والتجارة، والمواصلات، وخدمات المصارف والتأمين ونتيجة لتطور مفهوم التنمية من جهة ولزيادة الوعي الاجتماعي من جهة أخرى، فقد سعت هذه الأقطار إلى توفير الحاجات الأساسية من تعليم وصحة ومسكن ومرافق. ومن هنا نجد أن الإنفاق على الخدمات الحكومية في دول الخليج العربي قد ارتفع من 25.8 بليون دولار عام 1985 إلى 38 بليون دولار عام 1994² ومما يعكس دور العائدات النفطية في قطاع الخدمات هو ارتفاع النفقات لدول مجلس التعاون من 11.2 بليون دولار عام 1975 إلى 41.8 بليون دولار عام 1980، ومن ثم إلى 76.6 بليون دولار عام 1993³.

لقد كان النفط كذلك وراء نشوء قطاع تجاري وخدمي كبير واسع في دول الخليج العربي، حيث خلقت إيرادات النفط الحاجة لقطاع مصرفي قوي يقوم على تدوير الفوائض وإدارة القروض الدولية والقيام بالاستثمارات الدولية، واكتساب خبرات في عمليات المتاجرة بالنقد الأجنبي وإدارة المحافظ المالية والعمليات التجارية.

وقد بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في الدول الخليجية عام 1993 حوالي 117 مصرفاً منها 59 مصرفاً وطنياً و58 مصرفاً أجنبياً، في حين بلغ إجمالي موجودات هذه المصارف حوالي 168 بليون دولار عام 1993، والذي يمثل حوالي 33% من موجودات المصارف العربية⁴. وقد شهدت فترة الثمانينات بالذات زيادة مطردة في نصيب قطاع الخدمات في جميع الدول النفطية

¹ علي عبد العزيز سليمان، " النفط وقطاع الخدمات في الوطن العربي "، في معهد البحوث والدراسات العربية، النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات، 1993: 233-266

² الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الاقتصادية، 1996، العدد 11، جداول مختلفة

³ الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي، النفط والتنمية العربية، مرجع سبق ذكره / 107.

⁴ الصندوق العربي، مرجع سبق ذكره: 65. مأخوذ عن جاسم المعاني، " دور المصارف الخليجية في توفير الاحتياجات التحويلية لدول المجلس " ورقة مقدمة إلى مؤتمر العمل المصرفي الخليجي في التسعينات: التحديات والإستراتيجيات، الكويت 22-23/10/1994.

في الخليج حيث ارتفع نصيب قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في الكويت مثلا من 32.7% عام 1981 إلى 61.4% عام 1991، وارتفع في المملكة العربية السعودية من 20.2% عام 1981 إلى 40% عام 1991¹.

3.1.3 أثر عوائد النفط على التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

تلعب التجارة دورا رئيسيا في حياة الأمم الاقتصادية والاجتماعية، بشكل خاص حيث تعتبر منشطا للنمو والتنمية من خلال تنظيم استغلال الموارد الاقتصادية، ورغم تزايد أهمية دور التجارة العربية الخارجية منذ عقد الخمسينات، إلا أن تطورها مع العالم الخارجي لم يتسارع إلا مع ارتفاع مستوى تصدير النفط العربي خاصة من الدول الخليجية منذ بداية السبعينات. وقد زاد معدل نمو الصادرات العربية بشكل كبير جدا بسبب ارتفاع أسعار النفط خلال السبعينات وحتى عام 1981، وحدث ارتفاع في حجم الواردات التي أصبح بالإمكان تمويلها بفضل الفوائض النفطية².

بما أن معظم صادرات الدول العربية بشكل عام، والدول المصدرة للنفط بشكل خاص، هي من المواد الأولية والوسيلة والتي تعتمد اعتمادا مباشرا على نمو الاقتصاد العالمي، فإن ارتفاعها يحسن من موازينها الخارجية ويزيد من إيرادات حكوماتها، التي تقوم بدورها باستعمال هذه الإيرادات للتأثير على النشاطات الاقتصادية المختلفة³. وبالتالي يمكن استخدام قسم من العائد من الصادرات لاستيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية أو تمويل صناعات إحلال الواردات أو بناء صناعات موجهة للأسواق الخارجية. وكما لاحظنا فإن الصورة الأساسية التي عكست أوضاع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي تنامي صادرات النفط خلال السبعينات من 11.6 بليون دولار عام 1973 إلى 216.9 بليون دولار عام 1980.

وقد توالى الهبوط بعد ذلك ليصل 92.6 بليون دولار عام 1995. وقد ارتفعت الواردات من 2.3 بليون دولار عام 1971 إلى 32.8 بليون دولار عام 1980 و 60 بليون عام 1995، مما يعني أن انخفاض الصادرات بعد عام 1981 لم يصاحبه انخفاض مماثل في الواردات مما نتج عنه انخفاض في حجم الفائض لدى هذه الأقطار.

¹ المصدر السابق ص 241 تم حسابها من صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية 1981-1991، أبو ظبي، 1992.

² محمد سعيد النابلسي، " التجارة العربية الخارجية والموارد الأولية " ، في المشكلات الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية، الجزء الأول، دار الرازي، بيروت، 1990: 331-393.

³ شوكت حمودة ومظفر البرازي، " تأثير التغير في لصادرات النفطية على اقتصادات الدول العربية المصدرة للبتترول وعلى تجارتها الخارجية " ، النفط والتعاون العربي، المجلد 113، العدد 2، 1987، ص 106.

هناك أسباب كثيرة لهذا النمط في التجارة الخارجية، فحجم الواردات لا يتحدد فقط بحجم الإيرادات النفطية ، وإنما بعوامل أخرى قد تساهم في تمويل الواردات مثل عائد الإستثمارات الخارجية أو الإقتراض من الخارج، كذلك يعتبر معدل الميل للاستيراد من العوامل التي تساهم في تحديد حجم الواردات والذي بدوره يعكس مستوى معيشة وعادات استهلاك معينين، وقد تضاعف هذا المعدل في الدول النفطية تقريبا خلال الفترة 1970 - 1990 ونتيجة لاستخدام جزء رئيسيا من عائدات النفط في تمويل الواردات فقد تطورت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول لتصل حوالي 27.3% عام 1994، ويعكس ارتفاع هذه النسبة درجة انفتاح هذه الإقتصاديات مما يجعلها عرضة للتقلبات التي تحدث في إقتصادات الدول الصناعية خاصة وأن هناك تركيزا جغرافيا واضحا في تجارة دول مجلس التعاون الخارجية¹. وقد بلغت نسبة التبادل التجاري (صادرات + واردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول 74.1% عام 1994². مما يعني اعتماد دول المجلس في تنمية إقتصاديتها على صادراتها وعلى الإستيراد في تلبية وإشباع الحاجات الأساسية للسكان.

ورغم الزيادة في الواردات والتي صاحبت الزيادة في عائدات الصادرات النفطية، إلا أن الميزان التجاري في هذه الدول قد تميز بوجود فائض والذي ارتفع من حوالي 9.8 بليون دولار عام 1986 إلى 14.6 بليون دولار عام 1994.

وقد شكل الفائض في الميزان التجاري حوالي 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول عام 1993³ ، غير أن الحساب الجاري قد تميز بوجود عجز مستمر ارتفع من حوالي 10 بلايين دولار عام 1986 إلى 25.9 بليون دولار عام 1990، إلا أنه تحول إلى فائض بقيمة 4.7 بليون دولار عام 1994.

ومن هنا فقد استطاعت الدول المصدرة للنفط تجميع فوائض مالية ضخمة من عائداتها النفطية نتيجة للفائض في الحساب الجاري وفي ميزان المدفوعات والتي مثلت احتياطا استراتيجيا ومصدر تمويل رئيسي للواردات سواء الاستهلاكية أو الرأسمالية منها.

3. 1. 4 أثر عوائد النفط على البيئة:

رغم التأثير الإيجابي الهائل للنفط في تنمية الأقطار العربية المصدرة له، إلا أن هناك بعض الآثار السلبية الغير مباشرة، للنفط على إقتصاديات هذه الدول، والعرض لها هنا لا يعني، بأي حال من

¹ حوالي 60% من واردات دول مجلس التعاون مصدرها الدول الصناعية الممثلة بأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

² الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الإقتصادية، العدد 11، 1996، جدول 7، ص 27.

³ من التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 1994، ملحق 7/6، ص 328.

الأحوال، التركيز عليها، وإنما رفع درجة الوعي بهذه الآثار لما قد يساعد في إيجاد حلول لها والتعامل معها.

فعلى الرغم من تزايد معدلات النمو الاقتصادي النسبي للدول المصدرة للنفط، إلا أن النمط العام لصادراتها لم يتغير بشكل جذري حيث أن المواد والسلع الأولية لازالت تشكل النسبة الكبيرة من إيرادات هذه الدول. فقد انخفضت أسعار النفط بشكل ملفت للنظر خلال الثمانينات، وبمعدل يصل إلى حوالي 31% من المعدل العام في سنة 1985 ، مما أدى إلى تدهور معدل التبادل التجاري لهذه الدول حيث أنها أصبحت تحصل على موارد أقل مقابل صادرات نفط أكثر. مما دفع بالأقطار العربية المصدرة للنفط، تحت هذه الظروف، إلى زيادة إنتاجها من النفط وزيادة الكميات المصدرة، الأمر الذي أدى إلى استنزاف مستمر لقاعدة الموارد البيئية والطبيعية، ومن أجل الحصول على قد أجنبي وعائد صادرات مرتفع زادت هذه الدول من إنتاج النفط الخام والذي ألحق ضررا في قاعدة الموارد البيئية كونه سلعة غير قابلة للتجديد.

إلا أنه ليس بالضرورة أن تتعارض اعتبارات البيئة مع اعتبارات النمو الاقتصادي، فترشيد استغلال واستخدام الطاقة يمكن أن يرفع كفاءة مصادر الطاقة وفي نفس الوقت يخدم الأغراض البيئية من خلال الحفاظ على هذه الموارد الغير قابلة للتجديد¹ ، وبما أن هناك أبعادا بيئية لبرامج التنمية، فإن تحقيق هذه البرامج يحتاج إلى استهلاك كميات كبيرة من الطاقة، وبالتالي أصبحت موضوعات البيئة والتنمية والطاقة (النفط) مرتبطة مع بعضها البعض بعلاقات تكامل واعتماد متبادل، فلا يمكن استمرار عملية التنمية على أساس تدهور البيئة والموارد الطبيعية، كما أنه لا يمكن حماية البيئة والحفاظ عليها في ظل ظروف إقتصادية معينة يتطلب العمل على رفع مستوى المعيشة من خلال تحقيق تنمية مستدامة² .

بالإضافة إلى استنزاف الموارد الغير متجددة، هناك أثارا ومشاكل بيئية مترتبة على إنتاج النفط تتمثل في إدارة المياه المنتجة مع النفط، والتخلص من الغاز المصاحب، ومنع تسرب النفط والغاز من الأنابيب أو الخزانات الملوثة مثل أول وثاني أكسيد الكربون وأكسيد الكبريت والنيروجين. إلا أن هذه الآثار البيئية يعتبر أقل ضررا من أثار استنزاف الموارد الغير قابلة للتجديد خاصة وأن هناك تقنيات حديثة وطرق لمعالجة مثل هذه الآثار ، فقد حقق التطور في هذه الصناعات تقدما ملحوظا في حماية البيئة، وذلك في الحد من انبعاث الملوثات أو منع حدوثها، وبما أن معظم الدول العربية

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المرجع السابق، ص 185.

² منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والصندوق العربي للإئماء الإقتصادي والإجتماعي، " البيئة والتنمية والطاقة "، مؤتمر الطاقة العربي الخامس، القاهرة 10-7 ماي 1994، المجلد الرابع، 1994، ص ص 275-338.

المنتجة للنفط تعتبر حديثة العهد في هذه الصناعات فقد راعت المعايير البيئية بشكل جيد في الوقت الذي تتابع به التطورات التقنية العالمية في هذا المجال¹.

المطلب الرابع: أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر للبترول العربي

لقد عكست التطورات التي استمرت خلال العقدين الماضيين في قطاع النفط في الدول العربية المنتجة له، وتداعياتها في الأقطار العربية الأخرى، أهمية النفط ودوره في التأثير على الهياكل الاقتصادية لهذه الأقطار، وسيظل النفط يلعب دوراً رئيسياً في التنمية العربية خلال العقدين القادمين، مما يتطلب استغلال الأقطار العربية للفرص التي يمنحها وجود هذا القطاع الحيوي لديها من خلال المحافظة عليه والاستفادة من عوائده وتنويع مصادر الدخل فيها. وبينما تتعلق بعض التحديات بالقطاع النفطي وما يترتب عليه باستقرار أسواق النفط بالإضافة إلى العوامل البيئية، يتعلق البعض الآخر بالنشاطات الاقتصادية الغير نفطية سواء في الدول المنتجة مثل القدرة على تنويع مصادر الدخل وبرامج الإصلاح الاقتصادي والغير منتجة مثل الاستقرار السياسي بالإضافة إلى الاختلال في الهياكل الاقتصادية.

فيما يخص العرض على النفط تشير الدلائل أنه سيبقى للنفط دوراً رئيسياً في تحديد مسارات التنمية في الأقطار العربية المنتجة له حيث سيبقى المصدر الرئيسي للطاقة مما يترتب على ذلك من ازدياد الطلب عليه في الأسواق العالمية، و بالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية للأقطار العربية المنتجة إلا أن هناك متغيرات وتحديات بعضها قطري أو إقليمي والآخر دولي تؤثر على أهميته كسلعة و مصدر للطاقة من جهة، وعلى أهمية الدول المنتجة له من جهة أخرى. وتعتبر محاولة استشراف مستقبل قطاع النفط مهمة شاقة و عسيرة نتيجة لصعوبة، التنبؤ باستقرار أسواق النفط العالمية بسبب تأثيرها بالعوامل السياسية والاقتصادية والتي يصعب قياسها كمياً، مما يجعل عملية الاستشراف محفوفة بالمخاطر.

أما بالنسبة للطلب على النفط قد تميز مطلع التسعينات بظهور طاقم عالمي جديد تميز بوجود رواج نفطي كبير نتيجة لتطور التكنولوجيا المتبعة في الإنتاج ولرغبة الدول المنتجة في اجتذاب الشركات العالمية للعمل لديها من جهة، و ضعف قدرة الأوبك في التأثير على الصناعة النفطية وتماسكها أمام الأزمات التي مرت بها السوق النفطية من جهة أخرى، وقد صاحب ذلك سياسات واضحة لترشيد استهلاك النفط في الدول الصناعية حيث تم ربط النفط بعوامل بيئية والذي صاحبها دعوة لإيجاد مصادر طاقة بديلة، مما يتوقع أن يكون له أثراً على الطلب على النفط خاصة إذا ما تم فرض ضريبة الكربون على النفط الخام، وبالتالي ففي ظل ظروف وجود فائض في العرض والذي

¹ المرجع السابق، ص 303 – 305.

لم يصاحبه زيادة في الطلب، فليس من المتوقع أن ترتفع الأسعار، وغالباً ما قد تنخفض، مما سيكون له أكبر الأثر على العائدات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط، ومن ثم على مسار التنمية المستدامة فيها بشكل عام .

فللطلب على النفط علاقة مباشرة بمعدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية والدول النامية على السواء، وبالتالي فإن احتمالات الانتعاش أو الركود الاقتصادي ستعكس على احتمالات زيادة أو انخفاض الطلب على النفط ومن ثم على النشاطات الاقتصادية في الدول المصدرة له . وقد اتخذت هذه العلاقة مسارات مختلفة إلى حد ما خلال العقدين الماضيين و ذلك بناء على معدلات أسعار النفط من جهة و على أنماط الاستهلاك و ترشيده في الدول المستهلكة من جهة أخرى .

إلا أن انخفاض سعر البرميل إلى 45 دولار في 2016 فإن الهوة ابتعدت عما كانت عليه من 150 دولار إلى 45 دولار و هو ما سيؤثر على الناتج الإجمالي للدول المنتجة للنفط و ما يتبعها من آثار أخرى اقتصادية و اجتماعية .

بالإضافة إلى ذلك تواجه الدول العربية النفطية تحديات بيئية قد تكون لها انعكاسات على الطلب على النفط وعلى عائداته ، حيث يعتبر البترول من أكثر السلع تعرضاً لفرض الضرائب، بهدف الحد من التلوث، سواء على شكل بترول خام أو منتجات مكررة أو حتى استهلاك، ويبلغ متوسط هذه الضرائب، ثلاثة أضعاف تكلفة البترول الخام في دول المجموعة الأوروبية، وضعفين في اليابان و 65 % في الولايات المتحدة الأمريكية . وقد قدرت دراسة للأوبك في أن فرض ضريبة الكربون على مستوى المجموعة الأوروبية ستؤدي إلى تخفيض الطلب بمقدار 700 ألف برميل يومياً .

مما ورد سابقاً من تحديات فقد بدا واضحاً أن حجم الاستثمارات العربية المباشرة و التي تتأثر كثيراً بانخفاض و ارتفاع حجم العائدات النفطية ، وفي هذه الحالة لا بد الأخذ بعين الاعتبار احتمال انخفاض هذه العائدات و التي ستؤثر على الأوضاع الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية المتوقعة في الأقطار المنتجة للنفط، و عليه سيبقى أمام الدول العربية النفطية المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر أن تعمل وبكفاءة أفضل، على استقطاب جزءاً رئيسياً منه من خلال العمل على تصحيح الاختلالات الهيكلية لديهم لإيجاد مناخ مناسب للاستثمار بعيداً عن القرارات الغير مدروسة و تسخير كل الإمكانيات المادية و البشرية و التكنولوجية المتاحة من أجل تطوير المصادر الطاقوية البديلة ، و السعي نحو توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لقطاعات خارج المحروقات كالمشاريع الحيوية الأخرى كالطاقة الشمسية و توجيهه لقطاع الزراعة و السياحة إلخ ، في ظل هذا المنطق تبقى حكومات الدول العربية مكتوفة الأيدي أمام تهديد الزوال الذي يرافق البترول و موارده المالية و أمام تزايد الحاجات الاستهلاكية .

خلاصة الفصل الرابع :

عرض لتطور قطاع البترول وظلّ عة الاحتكارية للشركات البترولية العالمية الكبرى من خلال الهيمنة على تقنيات وتكنولوجيا الإنتاج وتفعيلها لدور البحث والتطوير الذي مكنها من فرض قوانينها على هذا القطاع في زمن العولمة والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر، فغدت شركات الدول المنتجة والمصدرة للبترول عاجزة عن إستغلال ثرواتها البترولية من دون إشراك هذه الشركات في مختلف أنشطة البحث والاستغلال والتخزين والتسويق والتكرير .

ورغم الأحداث التي شهدتها صناعات إنتاج البترول منذ حفر الآبار الأولى في خمسينيات القرن التاسع عشر، حافظت هذه المادة على أهميتها كمادة إستراتيجية في الصناعة وفي التجارة وكل المجالات الأخرى، خاصة بعد تطوير الصناعات البيتروكيمياوية.

ويشهد تاريخ البترول على الدور الإستراتيجي الذي لعبته الشركات البترولية العالمية الكبرى في الهيمنة على هذا القطاع من جهة، ومن جهة أخرى تطويره وزيادة مجالات وأوجه استعمالاته وتنمية مختلف الصناعات المرتبطة به بشكل حظي به البترول على مكانة في الحياة الاجتماعية والسياسية كما في الحياة الاقتصادية، حيث أصبح مادة تفاوض في السلم كما في الحرب، وأصبحت منتجاته تغطي جانبا كبيرا من الإستهلاك اليومي للإنسان .إلا أن الصراع على احتكار منابع البترول في العالم إحتدم أكثر بين الدول النامية، وهي صاحبة الشرعية في استغلال ثرواتها الطبيعية الموجودة على أراضيها تحت راية منظمة الأوبك، وبين الدول الصناعية الكبرى التي تستمد شرعيتها من هيمنتها على صناعة البترول بفضل شركاتها الكبرى صاحبة المال والتكنولوجيا والتقنية والخبرة، فتوحدت جهودها في شكل كارتل بترولي عالمي يضم أكبر الشركات البترولية وتسانده أكبر الاقتصاديات الصناعية .وفي ظل هذا الصراع تشهد الأسعار تقلبات حادة، بعضها قياسي إلى الأعلى، وبعضها الآخر قياسي إلى الأسفل،مخلّفة وراءها أزمات ونكبات كثيرا ما ألّمت باقتصاديات الدول النامية المنتجة والمصدرة، خاصة الدول العربية.

و الجزائر كأحدى أهم الدول العربية المنتجة للبترول و الذي يشكل 98 % من صادراتها سنحاول في الفصل الموالي التطرق إلى أهمية قطاع المحروقات في صناعة الاستراتيجيات التنموية في الجزائر منذ الاستقلال في ظل المزايا الممنوحة و قوانين التحفيز التي سخرت من أجل جذب و استقطاب المستثمر الأجنبي ومنها الاستثمار في قطاع البترول كمظهر من مظاهر العولمة في السياسات الاقتصادية الجزائرية من جهة أخرى .

الفصل الخامس

الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات
في الجزائر وأثره على التنمية المستدامة

تمهيد:

يحظى قطاع المحروقات بأهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري ، و ذلك بالنظر إلى حجم مساهمته في التجارة الخارجية و مساهمته في تمويل الاقتصاد الجزائري ، غير أن وضعية القطاع في الوقت الحالي تختلف عن وضعية بعض السنوات الأولى من الاستقلال حيث كان قطاع المحروقات خاضع لسيطرة السلطات الفرنسية ، و بالتالي فان تأثيره على النشاط الاقتصادي في الجزائر كان محدودا .

و أمام هذه الوضعية قررت السلطات الجزائرية إتباع استراتيجية هدفها دمج نشاط هذا القطاع إلى الاقتصاد الجزائري ، و ذلك من خلال إنشاء شركة سونطراك و القيام فيما بعد بتأميم المحروقات و التي سمحت لها بالسيطرة على قطاع المحروقات و بالتالي استخدام عوائده في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

و بناء على ما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى واقع و أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري من خلال الإجابة على التساؤلات التالية : ما هو واقع قطاع المحروقات الجزائري قبل و بعد السنوات الأولى من الاستقلال ؟ ما هي أهم القرارات التي سمحت للدولة الجزائرية بالسيطرة على ثرواتها النفطية ؟ ما هي المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في الجزائر ؟ و ما أثار ذلك على التنمية المستدامة في الجزائر لذلك قسمنا هذا الفصل إلى ستة مباحث أولها التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري و المبحث الثاني تطرقنا للشراكة الأجنبية في ميدان المحروقات ، واقعها و أهميتها قبل التأميم و في المبحث الثالث تناولنا حركة الشراكة الأجنبية في الجزائر بعد التأميم و في المبحث الرابع تعرضنا أهم ملامح قوانين المحروقات الجزائرية و أهم أنواع عقود البترول و المبحث الخامس تطرقنا بعض العقود ونماذج الشراكة المحققة في قطاع المحروقات بالجزائر و أخيرا في المبحث السادس حاولنا معرفة آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات على التنمية المستدامة بالجزائر.

المبحث الأول : التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر

جرى البحث عن البترول في الجزائر سنة 1890¹ و قد اكتشف لأول مرة بكميات تجارية سنة 1949 ، في الجنوب الغربي من البلاد ، فاتجهت أنظار الحكومة الفرنسية إلى صحراء الجزائر و ركزت اهتمامها حول ما يمكن أن يتضمنه باطن الصحراء من الثروات بترولية و غازية ، و شرعت بإجراء أعمال الحفر و التنقيب في تلك الأجزاء من الصحراء التي كان تركيبها الجيولوجي يشجع على توقع وجود مكامن بترولية فيها و فيما يلي نعرض التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر من خلال ثلاث مطالب يتناول الأول المراحل الأولى للمحروقات الجزائرية - فترة الاستعمار أما الثاني فيتطرق إلى تطور المحروقات الجزائرية بعد الاستقلال أما المطلب الأخير فيعرض المحروقات الجزائرية بعد التأميمات .

المطلب الأول: المراحل الأولى للمحروقات الجزائرية -فترة الاستعمار -

بعد الحرب العالمية الثانية و ظهور البترول كمؤشر من مؤشرات القوة الاقتصادية ، بادرت فرنسا سنة 1952 إلى القيام بعمليات الاكتشاف و التنقيب في الجزائر ، بالإضافة إلى إستغلال بعض الآبار التي تم اكتشافها من قبل ، و ابتداء من هذه السنة بدأت توضع أول رخص للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين "الشركة الفرنسية للبترول - الجزائر" و "الشركة الوطنية للبحث و استغلال البترول في الجزائر " .

و شهدت سنة 1956 اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية و هو حقل "عجيلة" تلاها بعد ذلك اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر و هو "حقل حاسي مسعود" و ذلك في جوان 1956² و هي السنة التي شهدت بداية نشاط صناعة المحروقات في الجزائر .

و بعد ما تأكدت الإمكانيات الباطنية للصحراء الجزائرية ، تجلت سلسلة من المشاكل القانونية و الإدارية فحاول المشرع الجزائري بتكليفها لشروط المكان و الزمان مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المنتج - المحروقات- و كانت الأداة الأساسية لذلك هو قانون البترول لصحراوي و الذي حل محل قانون المناجم الفرنسي .

¹حافظ البر جاس ، الصراع الدولي على البترول العربي ، بيسان للنشر ، الطبعة الأولى ،بيروت ،سنة 2000، ص 160 .

² SONATRACH : Rapport annuel 2005.

1 . 1 قانون البترول الصحراوي

ترجع كتابة النصوص القانونية التي تحكم النشاط البترولي في الصحراء إلى المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية¹ و التي من مهامها التثمين و التوسع الاقتصادي و الترقية الاجتماعية ، و التسيير المشترك لكل من الجزائر ، موريتانيا ، النيجر و التشاد .

و كانت النتيجة مجمل هذه النصوص المعتمدة عن طريق الأمر الصادر بتاريخ 1958/11/22 و المتمم من حيث الشروط التنفيذية من خلال مرسوم صادر 1959/11/22 تمثل فيما يسمى آنذاك " قانون البترول الصحراوي " و هو عبارة عن توافق مبدئي بين التقاليد المنجمية الفرنسية و النظم المطبقة عامة آنذاك في الشرق الأوسط . حيث يمكن حصر أهم ما جاء به القانون :

- و ضع نظام للامتيازات ، مع وضع حد أدنى للإنتاج يتوافق مع تحقيق أكبر قدر من سلب الثروات البترولية ؛
- تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية ؛
- خصم 27,5 % من إنتاج تحت بند "صندوق تجديد المخزون دون أن يدخل في حساب الضرائب أو الأرباح² .

إن هذا القانون الاستعماري لم تكن قد أملتة الاعتبارات المحلية أو اعتبارات خدمة السكان المحليين و إنما أملتة مصالح استعمارية حيث رأت السلطات الفرنسية بعد اكتشاف النفط أنه من المحتم إصدار تشريع خاص بشأن الثروات الصحراوية يأخذ جميع الاعتبارات الماثلة في ذهن المسؤولين الفرنسيين³ .

فقامت بإصدار هذا القانون ثم لجأت بعد ذلك إلى تعديله مرتين وفق تطور الأحداث السياسية حيث كان الهدف من التعديل الأول سنة 1959 هو دعم المصالح الاستعمارية و توسيع صلاحيات الدول الفرنسية أما التعديل الثاني سنة 1961 فد سار في الاتجاه الذي يقلص صلاحيات الدولة الجزائرية ، وذلك بعد التأكد من مسألة استقلال الجزائر فكان من أهم ما جاء به التعديل الأخير إلغاء اللجوء إلى مجلس الدولة في حال المنازعات النفطية و اللجوء إلى التحكيم الدولي⁴ .

¹ أنشأت على إثر القانون الصادر بتاريخ 10 / 01 / 1957 .

² زغيب شهرزاد ، حليمي حكيمة ، القطاع النفطي بين واقع الارتباط و حتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري ، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، العدد التاسع ، 27 / 04 / 2011 ، ص 50 .

³ عاطف سليمان ، معركة البترول في الجزائر ، دار الطليعة ، بيروت 1974 ، ص 14 .

⁴ Belkacem Bouzana , le contentieux des hydrocarbures entre l'Algerie et les sociétés étrangères(Alger :OPU- PUBISUD 1985) ,p 78 .

و نظرا لما تضمنه قانون البترول الصحراوي من تسهيلات هامة، فقد قوبل صدوره بارتياح بالغ من قبل الأوساط الصناعية و المالية الأجنبية.

حيث دخلت شركات أوروبية و شركات أمريكية كبرى ميدان العمليات البترولية في الصحراء الجزائرية، إلا أنه و إلى غاية عام 1960 لم يكن الرأسمال الأجنبي غير الفرنسي يملك أكثر من 7 % من مجموع احتياطي النفط الثابت وجوده و الممكن استخراجه.

1. 2 اتفاقيات إيفيان و التنظيم الصحراوي

في 18 مارس 1962 وقعت إيفيان التي نصت على وقف إطلاق النار و مهدت لاستقلال الجزائر كما تضمنت مبادئ التعاون بين فرنسا و الجزائر ، تقوم على الاحترام المتبادل لاستقلالهما و تبادل المصالح و المنافع بين الجانبين حيث تضمن الجزائر مصالح فرنسا و الحقوق المكتسبة ، و تمنح للجزائر الإعانات الفنية و الثقافية و إعانة خاصة لمصالح تطورها الاقتصادي و الاجتماعي . كما تضمنت هذه الاتفاقية أحكاما و بنودا تتعلق بالمسائل البترولية يمكن إيجازها فيما يلي: أ- تؤكد الجزائر و تضمن جميع الحقوق البترولية التي اكتسبت قبل تاريخ استفتاء و تقرير المصير بموجب سندات بترولية كانت قد منحتها الحكومة الفرنسية تطبيقا لأحكام البترول الصحراوي . و هكذا تبقى جميع رخص التنقيب عن البترول و إمتيازات إنتاجه و حقوقه خاضعة لأحكام هذا القانون .

ب- تتعهد الجزائر و فرنسا ضمن إطار السيادة الجزائرية بأن تتعاون من أجل مواصلة الجهود الرامية إلى استثمار ثروات باطن الأرض في الصحراء الجزائرية ، وأية هذا التعاون عن طريق جهاز مشترك جزائري فرنسي هو " الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء أو باختصار الهيئة الصحراوية و هو مكلف بتسيير و تنفيذ الأشغال العمومية في الصحراء ، و بكل سيادة لبعض المهام البترولية " الأمن ، الاحتفاظ بالمناجم " .

ج- خلال فترة ست سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، يكون للشركات الفرنسية حق الأولوية في الحصول على سندات تنقيب و الاستغلال ، عند تساوي العروض و ذلك بخصوص المناطق التي لم يسبق منح حقوق بترولية عليها أو حصل التخلي عنها .

د- تسدد بالفرنك الفرنسي أسعار المواد البترولية المستخرجة من الصحراء و المصدرة إلى فرنسا و بقية بلدان منطقة الفرنك من أجل تلبية احتياجات استهلاكها المحلي .

هـ- يتم الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين السلطة العمومية الجزائرية و أصحاب الحقوق البترولي عن طريق محكمة تحكيم دولية يعين كل عضو من الطرفين عضوا فيها .

يتبين من هذا العرض السريع للأحكام البترولية الرئيسية في إتفاقيات إيفيان أنها بالرغم من اعترافها بحق السيادة الجزائرية و بحق الدولة الجزائرية في أن تخلف فرنسا في حقوقها وواجباتها كسلطة

عمومية إلا أنها فرضت على الحكومة الجزائرية استمرار العمل بقانون البترول الصحراوي ، و ذلك بالنسبة لكافة الحقوق البترولية التي سبق للحومة الفرنسية أن منحتها ، و دون تأكيد كاف للحقوق المشروعة للجمهورية الجزائري .

إن المصال البترولية تمثل نسبة هامة في الإنتاج التجاري و كانت فرنسا تملك 71,99 % من حجم الإنتاج ، و 17,86% للشركات الأجنبية ، و لم تترك للجزائر سوى 10,15 % من الإنتاج الذي بلغ 20,6 مليون طن عند الاستقلال¹.

المطلب الثاني: تطور المحروقات الجزائرية بعد الاستقلال

لقد حاولت الجزائر بعد الاستقلال إعادة النظر في هذه الاتفاقية في محاولة منها إلى تدعيم الاستقلال السياسي بإستعادة السيادة على الثروات الطبيعية وفق إتباع إستراتيجية تمثلت في إنشاء شركة سوناطراك، وإجراء مفاوضات مع الطرف الفرنسي التي إنبثق عنها إتفاق الجزائر ، و تأمين المحروقات الجزائرية .

2 . 1 تأسيس شركة سوناطراك

للدخول بشكل واسع في ميدان المحروقات لم تتكفي الحكومة الجزائرية بالاعتراض على الإطار القانوني الموروث من اتفاقيات إيفيان، و إنما كان من الضروري التفكير بجدية بإنشاء أداة فعالة من شأنها إدماج هذا النشاط "قطاع المحروقات " في الاقتصاد الوطني .

2 . 1 . 1 ظروف نشأة "سوناطراك"

قررت 16 شركة من شركات البترول الأجنبية في عام 1963 - العاملة في الجزائر أن تنشئ خط أنابيب جديد ينقل البترول من حقوله في الصحراء (حوض الحمراء) إلى أرزيو الساحلية غربي مدينة وهران ، و كان خطا الأنابيب العاملين آنذاك (هما خط سويغ "Sopeg"، الواصل بين حوض الحمراء و ميناء بجاية ، و خط ترابسا "Trapsa"، الذي ينقل بترول حقلي عجيلة و زراتيــــــــــــن و يمتد من عين أمناس إلى ميناء صخيرة على الساحل التونسي) قد وصلا إلى طاقتهما القصوى .

فبادرت الجزائر -بعد سوء تفاهم بينها و بين الشركات الأجنبية - باتخاذ قرار جذري يهدف إلى القيام بنفسها و على مسؤوليتها بإنشاء خط الأنابيب هذا على أن تملكه ملكية تامة ، و تتولى بنفسها

¹ يسرى محمد أبو العلا ، مبادئ الاقتصاد البترولية و تطبيقاتها على التشريع الجزائري ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1996 ، ص ص 106-113 .

إدارته و تشغيله . و كان هذا القرار نابع من نظرة أصلية للدور الذي يجب أن تلعبه المحروقات في التنمية الصناعية و الاقتصادية بشكل عام في البلد المنتج * .

و من أجل تنفيذ هذا القرار و العمل على تطبيق البنود الأخرى في السياسة البترولية و الغازية الجزائرية ، قررت الحكومة في 31 / 12 / 1963 إنشاء " الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات " سوناطراك " لتكون بمثابة الجهاز الوطني الذي يتولى سياستها في ميدان المحروقات ، و كان هدفها الأساسي في البداية هو دراسة و تنفيذ أشغال نقل المحروقات السائلة و الغازية فتولت فعلا إجراء بعض الدراسات الفنية على مشروع الخط مستعينة ببعض المكاتب الاستشارية العالمية . و على ضوء هذه الدراسات تم إنشاء هذا الخط الممتد من حوض الحمراء إلى أرزيو في التاريخ المقرر عبر مسافة تقدر ب 805 كلم ، و تم تشغيله في 19/02/1966 .

2. 1 . 2 دور "سوناطراك" و نشاطاتها :

من أجل تنفيذ سياساتها البترولية و العمل على إنشاء و تطوير و تقوية قطاع وطني للمحروقات ، أنشئت الشركة الوطنية الجزائرية لنقل و تسويق المحروقات (بموجب المرسوم رقم 63-491) ، و كان غرضها الأساسي القيام بعمليات نقل و تسويق النفط و الغاز ، مع إمكانية توسيع مكانتها في التنقيب و الإنتاج ، لان هذه النشاطات بقيت خلال سنة 1964 الميدان الخاص بالشركات الأجنبية ، حيث كانت حصة الحكومة الجزائرية آنذاك بمساهمة 40,5% في الشركة الوطنية للبحث و استغلال البترول في الجزائر « SN Repal » . و مع الاتفاق البترولي لشهر جويلية 1965 استطاعت شركة "سوناطراك" أن تصبح الشريك الجزائري في الجمعية التعاونية "Ascop"

و بموجب المرسوم رقم 66-292 الصادر بتاريخ 22/09/1966 اتسع نطاق عملها ليشمل كافة مراحل صناعة المحروقات ، من خلال تعديل القانون الأساسي لها و تغيير إسمها الذي أصبح "الشركة الوطنية للبحث ، إنتاج ، نقل ، و تسويق المحروقات" ، مع ارتفاع رأس مالها من 40 مليون دينار إلى 400 مليون دينار و المتكون أساسا من دفعات نقدية و قيمة أسهم الحكومة الجزائرية في الشركة SN Repal و Camel و مصفاة الجزائر .

و نتيجة لتصميم الجزائر على استرجاع ثروتها من المحروقات بأسرع وقت ممكن ، و توفير الشروط الملائمة لهذه الشركة الوطنية في أن تقوم بدورها القيادي في عملية التصنيع و تنمية الاقتصاد الوطني.

* عندما تقدمت الشركات للحكومة الجزائرية بطلب الإذن لإنشاء هذا الخط ، اشترطت الحكومة رسميا في شهر ماي 1963 بان تكون لها نسبة مشاركة في رأسمال الخط مقدارها 20 % على أن يكون لها حق الخيار في الحصول على 13 % أخرى ، وقد وافقت الشركات على أن تساهم الجزائر بنسبة 20 % من رأس مال الخط و لكنها رفضت حق الخيار في الحصول على الشرط الثاني .

فقد استطاعت خلال سبع سنوات فقط أن تطور نشاطها تدريجيا ليشمل كافة مراحل صناعة النفط و الغاز في الجزائر و ذلك عبر مجموعة مراحل متميزة و خطوات متصاعدة و إنجازات متلاحقة.

و مع تخطيها لعدة خطوات ، أصبحت حصتها من مساحات التنقيب 65% من مجموع المساحة قيد البحث و التنقيب سنة 1969 ، و في عام 1970 ارتفعت مساحات التنقيب الموضوعة تحت تصرفها بحيث أصبحت المناطق التي تقوم فيها بنفسها و بوسائلها الخاصة بدور المنفذ للأعمال تصل حوالي 92 % و إلى 100 %.

2.2 اتفاق الجزائر

دخلت السلطات العمومية للحكومة الجزائرية في مفاوضات طويلة المدة استغرقت 18 شهرا مع الحكومة الفرنسية كانت تهدف كلها إلى خلق مشاركة فعالة و حقيقية للحكومة الجزائرية في مجمل العمليات البترولية ، بالإضافة إلى وضع نظام خاص للغاز الطبيعي . و رغم صعوبة هذه المفاوضات إلا أنها أثمرت في النهاية بإمضاء اتفاق يوم 1965/07/29 يسمى " اتفاق الجزائر".

حيث شمل الاتفاق مايلي :

- تغيير معدل الضريبة المباشرة من 50 % المثبت في قانون البترول الصحراوي إلى 53 % (بالنسبة لسنوات 1965، 1966 ، 1967) ثم إلى 54 % ابتداء من سنة 1968 إلى غاية التأميمات (1971) .
- التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر و زيادة استثمارات الشركات في عمليات التنقيب و البحث ؛
- إلغاء نسب الاستهلاك ووضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول به الدول المنتجة؛
- رفع حصة الجزائر إلى النصف في شركة (S N RIBAL) الفرنسية مع تعيين رئيس للشركة من الجزائر ، إضافة إلى التنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير البترول بالجزائر بنسبة 10 %.
- سيطرة الجزائر على الغاز الطبيعي و تكون بذلك ملكية تامة لها .
- استحداث نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية .

و ماتجدر الإشارة إليه أنه مع افتقار شركة سونطراك لوسائل الحفر و التنقيب تم تكليف شركات أجنبية بذلك ، و هو ما تسبب في تأسيس مجموعة من الشركات المختلطة ، كانت أولها شركة "ألفور " تمتلك فيها شركة سونطراك 51 % بينما بقيت 49 % لشركة الجنوب الشرقي للتنقيب

الأمريكية "sedco" ، و بنفس النسبة إمتلك سوناطراك جزء من شركات أخرى تأسست على أساس الشراكة منها : ألجيو ، ألسترا، ألريف ، ألكورالخ¹ .

عندما أبرمت الاتفاقية بين الجزائر و فرنسا في 1965/07/29 ، كانت الفكرة الأساسية المشتركة من ذلك أبعد من أن تكون مجرد وضع أو تأسيس إجراء ضريبي ، و إنما الاتفاق كان يهدف أساسا إلى تعريف و تحديد مفهوم حقيقي و جاد لاستغلال المحروقات يخدم المصالح الثنائية للدولتين . و كانت الجزائر من خلال ذلك تصبو إلى تعزيز و زيادة سيطرتها على ثرواتها البترولية و توسيع نطاق هذه السيطرة خطوة إلى الأمام ضمن الحدود التي تسمح بها قوتها التفاوضية . و عليه تم تحديد ووضع جملة من الإجراءات التي من شأنها أن تسمح للجزائر أن تشجع تنميتها للصناعية ، و إعطاء لفرنسا عامل أساسي لسياستها الطاقوية الطويلة المدى .

2 . 3 تأميم المحروقات :

لقد شهدت الصناعة البترولية أولى عمليات التأميم عندما قامت المكسيك بتأميم بترولها عام 1929 تلتها إيران عندما قامت حكومة الدكتور مصدق بتأميم البترول سنة 1951 ، و بالرغم من أن هذه الخطوة أسفرت عن سقوط حكومة مصدق ، إلا أن الأزمة سويت باتفاق الكونسوتيوم - CONSORTIUM - سنة 1954 و الذي يقضي بمبدأ التأميم نظريا و ضمان حقوق و مزايا لإيران و كانت الأفضل بكثير مما كان عليه الحال قبل ذلك² ، من جهة أخرى كان لهذه الأزمة صدى سياسي بعيد المدى حيث أحدثت شرخا في العلاقات بين الشركات المنتجة ، و مع ذلك كان يجب الانتظار عشرين سنة أخرى حتى تستطيع دولة أخرى و هي الجزائر من تأميم الشركات البترولية العاملة في أراضيها عام 1971 .

إن النهج الاشتراكي الذي اتبعته الجزائر منذ استقلالها كان عاملا مساعدا لقرارات التأميم حيث أن الأهداف الاشتراكية لا يمكن بلوغها إلا عن طريق تأميم وسائل الإنتاج و التوزيع العادل للثروة ، و هو ما نص عليه مؤتمر طرابلس 1962 ، حيث أكد على ضرورة تأميم كامل للثروات المنجمية و منها المحروقات و هذا بالرغم من أن اتفاقية أفيان أعطت ضمانات واسعة للشركات البترولية الفرنسية التي تلتزم الجزائر بحفظ حقوق الشركات الأجنبية و بنفس الشروط التي تعاقدت بها مع فرنسا بما فيها النظام الجبائي المطبق على هذه الشركات و الذي يتماشى مع مصالح الجزائر و بالتالي ضرورة تغييره .

¹ زغيب شهرزاد ، حلبي حكيمة، القطاع النفطي بين واقع الإرتباط و حتمية الزوال في الإقتصاد الجزائري ، مرجع سابق ، ص 51.

² راشد البراوي ، حرب البترول في العالم ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1968 ، ص 13.

إن اثر الصناعة النفطية بعد الاستقلال على الاقتصاد الجزائري كان محدودا لان نشاطات الإنتاج و التوزيع ظلت متواجدة أو مرتبطة بالصناعة خارج الوطن بالرغم من أن فرنسا و بموجب اتفاقية جويلية 1965 التي منحت امتيازات كبيرة خولت للجزائر السيطرة على أكثر من ثلثي النفط الجزائري في الفترة من 1969-1970 ، إلا أن ذلك لم يعد بفائدة كبيرة على الجزائر بسبب هيمنة الشركات الفرنسية¹ .

و تمهيدا لتأميم المحروقات و استعادة السيطرة على الثروات الوطنية و الإنتاج لاحقا ، و كان لها ذلك من خلال تأميمات 1967 و 1968 في ميدان توزيع المنتجات البترولية و التكرير بشراء كافة مصالح شركة البترول البريطانية (بريتش بتروليوم) ، و وضع الشركات البترولية ، و وضع الشركات البترولية الأمريكية و البريطانية العملة في الجزائر تحت إشراف الدولة ، و كذا تأميم كافة الشركات الأجنبية العاملة في ميدان توزيع المحروقات محليا في 1968/05/13 ، و أصبح هذا الميدان وطنيا 100% كما اشترت الجزائر حصة شركة "توتال" في 1968/11/07 في مصفاة الجزائر و رفعت نسبة مساهمها إلى 56 %، و أبرمت في 1968/10/19 اتفاقية مع شركة "جيتي" تنازلت بموجبها الشركة الأمريكية بنحو 51% من حقوقها في التنقيب و الإنتاج و نصت الاتفاقية على انه في حالة العثور على الغاز تتنازل الشركة عن كامل حقوقها و بدون أي تعويض لمصلحة سوناطراك التي تنفرد وحدها بحق استثمار هذا الغاز بالإضافة إلى شراء مصالح شركة "الباسو" ، و تجريد شركة "سان كلارك" من مصالحها النفطية سنة 1969 . و كذا تأميم سنة 1970 لكافة الشركات الأجنبية غير الفرنسية المنتجة للبترول باستثناء شركة "جيتي" ² .

من جانب آخر قامت الحكومة الجزائرية بمباشرة مفاوضات مع الطرف الفرنسي لإعادة النظر في السياسة الاستغلالية لمكشوفة من طرف شركاتها العاملة في الجزائر ، لكنها لم تتوصل معها إلى نتائج مرضية و ذلك بسبب التباين الكبير بين أهداف الطرفين و الذي أسفر عن انسحاب فرنسا من المفاوضات في 1971/02/04 ، إن هذا الانسحاب دفع بالجزائر إلى إصدار قرارات تمثلت في تأميم الجزائر محروقاتها بحيث تم الإعلان عنها في خطاب الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين يوم 1971/02/24 بمناسبة عيد العمال و التي كانت تنص :

-أخذ حصة 51 % من الشركات الفرنسية العاملة بالجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات ، و هذا ما يسمح بمراقبة 56% من مجمل الإنتاج البترولي ،

¹ Abdelkader SID-AHMED : Développement sans croissance : L'expérience des économies pétrolières du tiersmonde , O. P. U , Alger , 1983.P.49

² كتوش عاشور ، الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني ، مرجع سابق ، ص 159 .

- التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي ؛

- تأميم النقل البري للبترول و الغاز ، أي كل أنابيب اللفة المتواجدة على التراب الجزائري .

و مقابل هذه القرارات قدمت الجزائر الضمانات التالية :

- تمويل السوق الفرنسي بالبترول الجزائري مضمونا بسعر السوق،

- تقديم تعويضات للشركات الأجنبية نقدا بإستثناء شركة "جيتي" التي تدفع لها التعويض بالبترول الخام¹ إن هذه القرارات تم مواجهتها من الطرف الفرنسي بإحتجاجات واسعة حيث باشرت الشركات الفرنسية بممارسة حضرا نفطيا بالإضافة إلى إتباع أساليب مختلفة من الضغوط تمثلت في :

- رفض تعبئة النفط الجزائري كوسيلة ضغط و حضر فعلي - لكن لم يكتب له النجاح- و تأكدها أن البترول لا يمكن أن يجد له سوقا خارج فرنسا و حتى من أجل بلوغه الأسواق الأوروبية فلا بد له المرور عبر فرنسا² ؛

- الضغط على الهيئات الصناعية و المالية الدولية التي يحتمل أن تقيم علاقات اقتصادية مع الجزائر و حذرتها من التعامل معها و مطالبات بمقاطعة النفط الجزائري.

- و بسبب هذه الممارسات واجهت الجزائر صعوبة في الدخول إلى الأسواق العالمية بسبب تردد الدول في إبرام عقود مع الجزائر لموقف فرنسا التي هددت بإلغاء كل اتفاقية تبرمها هذه الدول مع الجزائر يضاف إليها عوامل موضوعية بنقص الإطارات الوطنية الكفاءة القادرة على التكفل بالقطاع النفطي بعد تخلي الشركات الأجنبية عن واصله الاستغلال قطاع البترول .

- و لكن بعد أن تبين للجميع مدى جدية الجزائر في الدفاع عن مصالحها و عدم العدول عن مواقفها ، قررت العديد من الدول التعامل مع الجزائر ، فكان منها العقد المبرم بين شركة سوناطراك و نظيرتها شركة "البازر الأمريكية"³ و الذي اعتبر مكسبا للجزائر و مؤكدا ربحها لمعركة التأميم .

المطلب الثالث : المحروقات الجزائرية بعد التأميمات

ارتبط مفهوم استعادة الثروة الطبيعية في الجزائر بمفهوم التحرر و الاستقلال ، فكان التأكيد على مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية و إعادة تقييمها مبدأ دستوريا أقرته جميع الدساتير في الجزائر ، ومن هذا النطق أرست الجزائر بعد تأميم قطاع المحروقات و إلغاء نظام الامتياز عام 1971 نظاما جديدا لاستغلال المحروقات ، قائم على تثبيت الملكية و السيادة الوطنية على الحقول

¹ عبد العزيز و طبان ، الاقتصاد الجزائري ماضيه و حاضره 1830-1985 الديوان الوطني لمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992، ص151
² بلعيد عبد السلام ، الغاز الجزائري بين الحكمة و الضلال ، ترجمة محمد هناد و مصطفى ماضي ، دار النشر بوتان ، الجزائر 1990 ، ص49
³ نفس المرجع السابق ، ص ص 124-125 .

النفطية ، و جعل شركة سونطراك الفاعل الأساسي في القطاع ووضع الآليات و الإجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة .

ففي الجانب التنظيمي كانت قضية الأسعار حجر الزاوية و التي أصبحت من اختصاص السلطات الوطنية و لم يعد للشركات البترولية أي دخل فيها ، فأقرب مجموعة من القواعد تضمنتها مراسيم تشريعية عديدة صدرت في 12 أبريل 1971 تهدف إلى تنظيم نشاط الاستغلال لقطاع المحروقات في جميع مراحلها ، و كذا جانب النظام الضريبي و من موضوعات التي تناولتها ما يلي :

- تحديد المستوى الأدنى للأسعار المعلنة للبترول الجزائري ، حيث تؤكد على حق الجزائر في أن تحدد أسعار منتجاتها النفطية بشكل منفرد دون الرجوع للشركات الأجنبية ، بمعنى أن سعر البترول يصدر من الطرف الوطني بقرارات كاملة السيادة ، و لها سلطة تعديل الأسعار حيث أن التسعير يخضع لمبدأ تغير الظروف¹ .

- و بموجب هذه المراسيم كذلك ، تم تعديل قانون الأسعار الذي نصت عليه اتفاقيات الامتياز الملحق بقانون البترول الصحراوي لعام 1958 و من ثم تحديد القيمة النهائية التي تتخذ أساسا لاحتساب الضريبة الواجبة التطبيق و تقدير قيمة الضرائب المستحقة و المتأخرة على الشركات الأجنبية .

من جهة أخرى فقد تم حصر العقود التي يمكن للشركات الأجنبية أن تبرمها مع سونطراك في نوع واحد هو عقود الخدمات ، و قد اشتهر منه في الجزائر صنفان : صنف أول يعرف بعقود الخدمة بالأخطار ، تقوم بموجبه الشركات الأجنبية بتقديم الخدمة و لا تحصل على المكافأة و تعويض تكاليف الاستكشاف إلا في حال الحصول على نتيجة إيجابية و تتحمل وحدها الخسارة في حال الحصول على نتيجة سلبية ، و صنف ثان يعرف بعقود المساعدة التقنية، لا تتحمل فيه الشركة الأجنبية المخاطر و يقتصر دورها على تقديم الخدمة المطلوبة منها و عادة ما تكون خدمات تنقيب و إنتاج لفائدة الشركة الوطنية ، مقابل مكافأة متفق عليها مسبقا .

لكن بعد 15 سنة من التطبيق - هي كل المدة التي ساد فيها هذا النوع من العقود ، أثبتت التجربة محدودية قانون 1971 و عجزه على رفع التحديات الجديدة التي واجهت القطاع بعد عمليات التأميم فقد كانت النتائج المحققة متواضعة جدا ، فعلى طول الفترة بين 1971 و 1985 مثلا لم تبرم الجزائر مع الشركات الأجنبية سوى 25 عقدا أي بمعدل أقل من عقدين في السنة و لم تتجاوز مساحة المجال المنجمي المغطى بعقود الاستكشاف 10 % من مجموع مساحة المجال المنجمي و لم

¹ يسرى محمد ابو العلا ، مبادئ الاقتصاد البترولي و تطبيقها على التشريع الجزائري ، مرجع سابق ، ص ص 118-122.

تحقق سوى استكشافات قليلة ، لم تكن كافية لتعويض ما يتم إنتاجه ، الأمر الذي دفع المشرع الجزائري إلى التفكير في تغيير ذلك القانون ، و سن قانون جديد أكثر جاذبية و قدرة على تحريك القطاع¹ .

المبحث الثاني : الشراكة الأجنبية في ميدان المحروقات ، واقعها و أهميتها قبل التأميم

المطلب الأول : ظروف الشراكة و الأهداف المتبادلة للشركاء

1 . 1 أهداف البلدان المضيفة للاستثمارات الأجنبية البترولية (المحروقات) :

إن سعي الدول إلى جذب الإستثمارات الأجنبية صار جليا ، و يندرج ضمن سياسة الدولة خاصة النامية منها في تشجيع الاستثمار البترولي سواء كان على مستوى النشاط القبلي البحث و التنقيب و الإنتاج أو على مستوى النشاط البعدي النقل و التخزين ، التكرير و التوزيع ، نظرا لدوره الحيوي في النشاط الاقتصادي ، و يمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية :

1. ترقية النشاطات البترولية على مختلف المستويات :

- إستكشاف أحواض البترول في القطر الوطني ؛
- تنمية و إستغلال الموارد المكتشفة ؛
- إعادة الاعتبار (إعطاء أهمية) للحقول القديمة أو الاكتشافات التي لم يتم تنميتها لأسباب إقتصادية أو تقنية .

2. زيادة حجم (تعظيم) موارد الدولة (العوائد المالية) و ذلك عن طريق الجباية البترولية مع ضمان مردود كافي (مجزي) للمستثمرين / مع الأخذ بعين الاعتبار الأخطار التي يواجهونها في فترة الاستكشاف .

3. إعداد نظام جبائي و تعاقدى يتميز ب :

- الإغراء : أن يكون جذاب و يثير إهتمام المستثمرين .
- العدالة: أي أن يحفظ مصالح المستثمر الأجنبي.
- الاستقرار: يكون قادرا على التكيف مع التحولات و تغير الشروط على فترة طويلة بغية الحفاظ على مستوى نشاط مقبول.

4. إضفاء الرقابة و المعاينة على مختلف العمليات بشكل لا يمكنه تعطيل هذه العمليات عن طريق الإجراءات الإدارية البيروقراطية .

¹Omar khelif, Dynamiques des marches et valorisation des hydrocarbures (Alger CREAD ,2005) ,p 109 .

5. اكتساب الخبرة و التجربة عن طريق التحويل التكنولوجي و التأهيلي ، و كذلك الإستفادة من مزايا أخرى منها :

* تشغيل العمالة المحلية؛

* تكوين الموارد البشرية المحلية خاصة الفئة المؤهلة منها ؛

* إستعمال (استهلاك) المنتجات و الخدمات المحلية و أعمال المناولة .

1 . 2 أهداف الشراكة البترولية الأجنبية:

إن مما لا شك فيه أن الاستثمارات الاجنبية المباشرة بصورة عامة و لاسيما الشركات البترولية منها ، لا تهتم إلا بالمشاريع التي تحقق لها أوسع ربح (مردود) ممكن ، لذلك فهي تجري سعيها وراء منافذ إستثمارية مربحة ، خاصة تلك التي تتوفر على مستوى البلدان النامية ، و من أهم الأهداف التي تصبو إليها هذه الشركات :

- تحقيق مردودية تتناسب مع أهداف و طموحات الشركة ؛
- محاولة تحقيق إسترجاع سريع لاستثماراتها (النقطة الاولى) ؛
- تحقيق منافذ لاحتياجات البترول و الغاز ؛
- تحقيق تجديد على مستوى إحتياجاتها ؛
- تحديد و تقليل الأخطار عن طريق تنويع نشاطها في الميدان المنجمي؛
- تأكيد اهتماماتها على مرحلتي الاستكشاف و الانتاج ؛
- ترتيب المشاريع من حيث نسبة النجاح مقارنة بمعامل المخاطرة و كذا حجم التكاليف؛
- إمكانية تطبيق التدعيم الجبائي .

1 . 3 أشكال المشاركة بين المؤسسة العمومية و الشخص المعنوي الأجنبي :

طبقا للمادة 63¹ من القانون 84-06 المؤرخ في 07/01/1984 و المتعلق بالأنشطة المنجمية ، يأخذ الإتفاق بين المؤسسة العمومية و الشخص المعنوي الأجنبي الأشكال الخمسة التالية :

1. تكوين اشتراك بالمساهمة لا يتمتع بالشخصية المعنوية ، يختص بموجبها الشريك الأجنبي على جزء من الإنتاج المنجمي المطابق لنسبة مشاركته و التي لا يمكنها أن تتجاوز 49 % و تخضع هذه الأخيرة أي الشركة إلى القانون الجزائري و يكون مقرها في الجزائر ، و يعتبر هذا الشكل الأكثر انتشارا ؛

2. إنشاء شركة بالأسهم تخضع للقانون الجزائري و يكون مقرها بالجزائر، و بموجبها يتم تقسيم النتائج على المبيعات من الإنتاج المحصل عليه، طبقا لنسبة مشاركة الشركاء؛

¹ لقد تم تكرار محتوى المادة 63 من القانون 84 - 06 في المادة 23 من القانون 91-24 المؤرخ في 06/12/1991 المعدل و المتمم للقانون السابق الذكر .

3. إبرام عقد تقاسم الإنتاج ، يحصل بموجبه الشريك الأجنبي على جزء من الإنتاج مقابل إنتفاعه و يمثل تعويضا لمصاريفه و مكافآته ؛
 4. إبرام عقد خدمة ، يحصل بموجبه الشريك الأجنبي على جزء من الإنتاج مقابل إنتفاعه يمثل تعويضا لمصاريفه و مكافآته ؛
 5. إبرام عقد خدمة يستفيد بموجبه الشريك الأجنبي من مبلغ مالي مقابل إنتفاعه يمثل تعويضا لمصاريفه و مكافآته نقدا أو عينا ؛
- لكن في الواقع الميداني و منذ صدور قانون 86-14 تم تعديله و إتمامه من طرف القانون 91-21 ، فإن عقد تقاسم الإنتاج هو الأكثر شيوعا و استعمالا ثم يليه عقد الاشتراك بالمساهمة .

كما ظهر نوع من الأشكال الجديدة هو شكل التجمع¹ ، حيث تم تأسيسها بموجب مرسوم 93-08 المؤرخ في 1993/04/25 ، و يتميز بالخصائص التالية :

- يتمتع بشخصية معنوية ؛
- ليس له هدف ربحي ؛
- له دور المتعامل موكل من طرف الشريكين أو الشركاء ؛
- لا يملك المجمع أية أملاك مادية أو معنوية طبقا للمادة 799 من القانون التجاري ؛
- يتكون المجمع من الهيئات التالية: الإدارة (مسيرين) - لجنة العمليات - الجمعية العامة؛
- لا يخضع المجمع لأي ضريبة .

1 . 4 الأوجه التي تأخذها السندات المنجمية

يتم منح السند المنجمي بموجب تنظيم و بصورة انفرادية إلى الشركة الوطنية ، و يأخذ السند المنجمي أربعة أشكال مختلفة حيث تنشأ هذه الأخيرة حق خاص في ملكية سطح الأرض ، و هم بذلك غير قابلين للتملك و غير قابلين للحجز .

تتمثل الأشكال الأربعة للسندات المنجمية طبقا للمادة 11 من القانون 86-14، فيما يلي :

- تسريح الاستكشاف: autorisation de prospection تخول لصاحبها حق غير انفرادي للقيام بالأعمال الأولية لاستكشاف المحروقات، في إطار مساحة محددة المعالم أي على مستوى كتلة معينة دون عملية الحفر ؛
- رخصة البحث permis de recherche: يمنح بصورة منفردة إلى كل شخص في حدود مساحة معينة إنجاز كل العمليات المتعلقة بالاستكشاف و البحث عن المحروقات ؛

¹ مثل مجمع بركين المتكون من الشريكين سوناطراك و شركة أنادركو بنسب 51% و 49% .

- تسريح مؤقت للإستغلال autorisation provisoire d'exploiter : يمنح بصورة مؤقتة إلى الحائز على رخصة البحث سارية المفعول أي قبل إنتهاء الفترة ، حق إستغلال الآبار المنتجة للمحروقات لمدة معينة على إثرها يلتزم بإتمام تحديد و تطوير الحقل المكتشف ؛
- رخصة إستغلال permis d'exploitation : تمنح لاستغلال حقل نفطي قابل للاستغلال التجاري .

1 . 5 الاستثمار و الجباية البترولية :

يعتبر قانون 86-14 أساس النشاط البترولي و الإطار الجبائي للجزائر و قد عرف بعض التغييرات على إثر قوانين المالية و قانون 91-21 .
يتمثل النظام الجبائي الخاص بالنشاط البترولي في :

- الإتاوة : و تمثل نسبة 20 % من كميات البترول المنتجة .
- الضريبة على النتيجة : 38 % على النشاط (و قد كانت في بادئ الأمر 85 %) ، و تمس النشاط البترولي سواء إنتاج النفط و الغاز ، تميع الغاز ، فصل غاز البترول السائل و النقل عن طريق الأنابيب .

و قد منح المشرع الجزائري تخفيضات لصالح المناطق التي تتميز بصعوبات خاصة و تتطلب تكنولوجيا عالية و تتمثل في :

-الإتاوات : بنسبة 16,25 % في المنطقة أ ؛

بنسبة 12,50 % في المنطقة ب.

-الضريبة على النتيجة : بنسبة 75% في المنطقة أ؛

بنسبة 65 % في المنطقة ب .

ملاحظة

المعدلات المطبقة لا يمكن أن تقل على 10% بالنسبة للإتاوات و 38% بالنسبة للضريبة على النتيجة .

الإعفاءات : بموجب المادتين 57 و 59 من القانون 86-14 تعفى الشركة الوطنية سوناطراك بالإضافة إلى الشركاء الأجانب الذين يقومون بعمليات الإستكشاف ، البحث و التنقيب و إستغلال حقول المحروقات ، من الضرائب و الرسوم التالية :

- الرسم على النشاط المهني T.A.P ؛
- الرسم على القيمة المضافة ؛
- حقوق ، رسوم و إتاوات الجمارك .

المطلب الثاني : النشاط النفطي خلال الفترة 1952-1964

لقد ظهرت منذ 1930 عدة تخمينات و تضاربات حول وجود المحروقات في الصحراء الجزائرية ، لكنه تم البدء في إستكشاف المحروقات منذ سنة 1952 ، عندما كانت الجزائر آنذاك تعيش تحت السيطرة الإستعمارية ، أن قامت الحكومة الفرنسية (الإدارة الاستعمارية) بمنح عقود إمتياز أو توكيلات لصالح شركات بترولية فرنسية ، لغرض إستكشاف المحروقات على مستوى التراب الوطني ، ولاسيما في الصحراء الجزائرية .

• الإنجازات :

فقد شملت الإستكشافات مساحات شاسعة تتراوح ما بين 241000 كلم² سنة 1952 إلى 549000 كلم² سنة 1964 .

عرفت هذه الفترة إكتشاف أهم حقلين سنة 1956 و هما :حقل حاسي مسعود البترولي و حقل حاسي الرمل الغازي ، كما تم إكتشاف عدة حقول أخرى : أجلاح ، حاسي العقرب ، القاسي، قاسي الطويل ، رود الباقل ، زرزابتين ، القتلة ، عين أمناس .

• نشاط الحفر :

بدأ نشاط الحفر في الجزائر منذ فترة الاستعمار أي في سنة 1952 ، عن طريق الشركات الفرنسية بعد حصولها على عقد إمتياز لإستكشاف المحروقات في الصحراء في الجزائر، فقد عرفت سنة 1952 حفر 1,5 كم ، لترتفع إلى 3,9 كلم سنة 1953 ثم تستمر في الزيادة نتيجة حصول عدة شركات على عقد امتياز استكشافية ، أدى إلى تضاعف نشاط الحفر ،كمليظهره الجدول الموالي :

جدول رقم 5-1: يبين مدى تزايد نشاط الحفر لفترة 1952-1959

السنوات	1952	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959
كم محفور	1,5	3,9	30,4	37,9	62,6	121,4	228,2	309,0

Source: L .BLIN, l'Algérie du Sahara au Sahel.

- مستوى الاستثمار : لقد أعطت الشركات البترولية أهمية كبيرة للاستثمار في المحروقات ، في الصحراء الجزائرية ، خاصة بعد تحقيق في الاستكشافين الهامين سنة 1956 على مستوى حاسي مسعود و حاسي رمل ، حيث بدأ مستوى الاستثمار في 1952 بـ 0,396 مليار فرنك قديم سنة 1952 ، ثم يعرف زيادة مستمرة لتحقيق المزيد من الإكتشافات ، و ذلك ما يبينه الجدول التالي :

جدول رقم 5-2 : يوضح الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات الصحراوية للفترة 1952-1960

السنوات	1952	1956	1957	1958	1959	1960
الإستثمار	0,396	12	20	80	140	200

Source: L. BLIN, l'Algérie du Sahara au Sahel.

لقد عرف نشاط البحث خلال هذه المرحلة بدءا 1961 حتى 1965 نوع من التقهقر حيث عرفت سنة 1961 في هذا الشأن¹ 340 شهر / فرقة لتتخفص إلى مستوى 40 شهر / فرقة سنة 1965 مما يفسر عدم الاستقرار التي كانت تعيشه الجزائر المستقلة ، و التي أثر على اقتصادها سلبيا بالرغم من ذلك فقد عرف إنتاج البترول الخام إرتفاعا نسبيا، إذ مر من 23,89 مليون طن إلى 26,49 مليون طن بين فترة 1963 و 1964 ثم ليبلغ حجم 26,48 مليون طن في سنة 1956 .

إنتاج المحروقات السائلة و الغازية : إنتاج البترول الخام : لقد عرف إنتاج البترول في الجزائر ابتداء من بداية الستينات أهمية كبيرة نظرا لأهمية الحقول المكتشفة ، و من خلال المعطيات الإحصائيات المتوفرة لدينا والتي تخص فقط الفترة 1960 -1964 ، عرف الإنتاج زيادة معتبرة و مستمرة ، و ذلك موازاة مع ارتفاع الاحتياطات المؤكدة ، حيث بلغت سنة 1960 مستوى 52,00 مليون برميل كإنتاج لنفس السنة ، و عرف كليهما تزايدا مستمرا ليبلغ في سنة 1964 على التوالي الاحتياطي و الإنتاج السنوي 7500 مليون برميل و 204,1 مليون برميل ، كما يظهر في الجدول أسفله .

جدول رقم 5-3 : يبين حجم الإنتاج للفترة 1960 - 1964 متعلقة ب 8 حقول رئيسية²

السنوات	الاستكشافات المتراكمة	الاحتياطات المؤكدة الجديدة	الإنتاج السنوي	الإنتاج المتراكم
1960	5266,3	5200	66,3	66,3
1961	5687,1	5500	120,8	187,1
1962	6846,6	6500	159,5	346,6
1963	7530,6	7000	184,1	530,6
1964	8234,8	7500	204,1	734,8

Source : L'économie Algérienne-Ediafric, Paris 1985.

¹ LOUIS BLIN , l'Algérie du Sahara au Sahel , route transsaharienne, économie pétrolière et construction de l'état ,édition l'HARMATTAN, paris 1990,page 85.

² L'économie Algérienne ,ediafric la documentation africaine PARIS XVI ,4é édition,Paris 1985 ,151-152

-الثمانية حقول الرئيسية هي : حاسي مسعود ، حاسي مسعود غرب ، حاسي الرمل ، قاسي طويل ،
رورد النوس ، تين فوي ، عين أمناس ، أدرار .

و لقد إنفردت الشركات الأجنبية بالإنتاج ، حيث أن سوناطراك عرفت النور في 1963/12/31 وبدأ
نشاطها في نقل المحروقات، ثم منذ توسيع نشاطها سنة 1966 بدأت في عملية الإستكشاف ،
الاستغلال و الإنتاج .

قدر الإنتاج الكلي للخام سنة 1963 بـ 23,89 مليون طن ليرتفع إلى 26,49 مليون طن إنتاج
الكندوسا، حيث فيما يتعلق بالكندوسا ، فيعتبر من حيث كمية الإنتاج ضعيفة مقارنة بإنتاج البترول
الخام ، فقد إنفردت كما سبق الذكر ، الشركات الأجنبية بالإنتاج حيث بلغت الكمية المنتجة للسنوات
1963 و 1964 على التوالي 0,24 مليون طن و 0,26 مليون طن .

أهم حقول النفط المكتشفة خلال هذه الفترة¹ 1952-1964

-حقلي القاسي و العقرب تم اكتشافهما في سنة 1959 ن بمستوى إنتاج يقدر بـ 1,8 مليون
طن/سنة ؛

-قاسي الطويل إكتشف في 1963 على مساحة (رخصة) 1080 كلم² من طرف سوناطراك ؛

- حاسي مسعود شمال و جنوب اكتشف سنة 1956 على رخصة 4200 كم²

-رورد البغل تم اكتشافه سنة 1962 و ينتج 8'1 مليون طن /سنة ؛

-أجلح اكتشف 1961 ، بمستوى إنتاج 1,2 مليون طن /سنة (TIN FOUYE)

-زررازيتين اكتشف في 1958 و ينتج 2,8 مليون طن /سنة ؛

-حاسي الرمل تم اكتشافه في 1956 - غاز - .

❖ **حقل حاسي مسعود²** : يقع على بعد 800 كم جنوب شرق الجزائر ، و يعتبر أول و أهم
حقل بترولي في الجزائر ، تقدر مساحته بـ 16000 كم² ، لقد تم إكتشاف هذا الحقل سنة
1956 ثم توسعت عمليات الاستكشاف و ما فتأت تتضاعف خاصة بعد قرار التأميم ، حيث
زادت معدلات الحفر و معدلات الإنتاج .

¹ L'économie Algérienne ,edlafic la documentation africaine paris XVI ,paris 1985,p 153 .

² Sonatrach C.R.D.

يتبع إنتاج المسار التالي ، حيث بعد تنقية كمية البترول الخام المستخرج ، من الغاز والملح على مستوى وحدات معالجة محلية ، تتمثل في مركزي المعالجة الشمالي و الجنوبي ، ثم ينقل إلى محطة الضخ الرئيسية في حوض الحمراء ، ثم إلى معامل التكرير و الموانئ بواسطة شبكة الأنابيب و هي أساسا :

- أنبوب حوض الحمراء - أرزيو
- أنبوب حوض الحمراء - بجاية (ثم إلى الجزائر على مستوى بني منصور)
- حوض الحمراء - سكيكدة

يتميز البترول الخام لحاسي مسعود بالخصائص التالية :

- نقطة غير مشبع ؛
- غني بالمواد الخفيفة ذو كثافة 98 ؛
- كمية الكبريت حوالي 0,0% يساعد على تخفيف حدة التلوث و يقلل من تأكل المعادن و يبسط عملية التكرير .

حقل حاسي الرمل¹ : يقع على بعد 500 كم جنوب ، و يعتبر أول حقل للغاز الطبيعي في الجزائر ، و أهم الحقول الغازية على المستوى العالمي ، تم اكتشافه سنة 1956 من طرف الشركة الفرنسية للبترول CFP و يقدر الاحتياطي فيه آنذاك 2000 مليار م³ و قد بدأ إستثماره عام 1961 من طرف نفس الشركة ، وقد تحصلت الجزائر على حق تسويق الغاز الطبيعي بموجب الإتفاق الجزائري الفرنسي لشهر جويلية 1965.

يتميز الغاز الطبيعي الجزائري بالميزات التالية :

- غير مختلط مع البترول يجعله سهل المعالجة ؛
- يحتوي على نسبة عالية من الميثان (84% بالنسبة للغاز التجاري) ؛
- طاقته الحرارية مرتفعة تقدر ب 10×940⁴ حريرة / م³ .

و يتم تصريف غاز حاسي الرمل نحو أرزيو لتزويد معمل تمييع الغاز الطبيعي عن طريق أنبوب حاسي الرمل - أرزيو (508 كم) ، كما يقوم بتزويد معمل تمييع الغاز بسكيكدة و المنطقة الشرقية بالغاز الطبيعي عبر أنبوب حاسي الرمل - سكيكدة ، كما يصرف منه جزء إلى حوض الحمراء و ذلك بعد تنقيته بإتجاه مركز التخزين لحوض الحمراء ، ثم يتم ضخه إلى بجاية عن طريق أنبوب الغاز حاسي الرمل - بجاية (298 كم) .

¹ Ibid.

المطلب الثالث : حركة الشراكة خلال الفترة 1965-1970

لقد عرفت هذه الفترة ، اضطرابات سياسية ، نتج عنها تغيير على هرم السلطة ، حيث برزت على إثرها خوض في نشاط واسع في ميدان المحروقات من طرف الشركة المحلية و الذي كان في السابق حكرا على الشركات البترولية الأجنبية لاسيما الفرنسية منها ، فقد شهدت هذه الفترة عدة حوادث هامة:

- المفاوضات المارطونية بين الحكومتين الجزائرية و الفرنسية في شأن النظام الجبائي و إمكانية إستحداثه ، وجعله يتماشى مع تطلعات الشريكين ، و من جهة أخرى محاولة إيجاد إطار تعاوني بين الجانبين؛

- توسيع مجال نشاط الشركة الوطنية سوناطراك : لقد عرفت سنة 1966 إتساع دور سوناطراك في النشاط النفطي، حيث بعدما كان يقتصر دورها في نقل المحروقات ، توسع ليشمل مجال الإستكشاف الإستغلال و النقل و ذلك بموجب مرسوم 66-296 و المؤرخ في 22-09-1966 .

عرفت الشراكة الجزائرية الأجنبية بداية حسنة ، فقد تم إبرام عقدين هامين على التوالي مع الحكومة الفرنسية و تمخض عنها إنشاء جمعية " أسكوب " Ascoop، و مع شركة Getty الأمريكية حيث نتج عنها جمعية SONAGET .

3. 1 إنجازات فترة 1965-1970 :

لقد عرفت هذه الفترة تراجعا نسبيا ، مقارنة بالمرحلة السابقة بالرغم من تواجد عدة شركات بترولية أجنبية تنشط في الإطار النفطي الجزائري ، و يرجعها البعض إلى بعض الاضطرابات السياسية ، و لاسيما الاتجاه الجديد التي إنتهجتها السلطة الجزائرية إزاء الشركات الأجنبية ، حيث اعتمدت هذه الأخيرة سياسة التأميم لصالح الشركات الأجنبية ، غير الفرنسية منها ، و بالرغم من ذلك فقد عرفت هذه الفترة نتائج مقبولة خاصة من جانب الشركة الوطنية و تطورها و توسع نشاطاتها .

إطار الشراكة : تم في هذا الشأن ، كما سبق إبرام عدة عقود شراكة أهمهم مع :

- شركة أسكوب ؛

- شركة SONAGET المتكونة من سوناطراك و شركة GETTY الأمريكية .

فقد إتسم الأول بالفشل ، نتيجة قلة إهتمام الجانب الفرنسي ، و عدم إعطاء الاهمية المناسبة لهذه الشركة (الجمعية) .

بينما إسم اللعقد الثاني مع شركة GETTY بنتائج جيدة ، حيث وصفت بالشراكة المثالية¹ من حيث التنظيم و الأداء و ذلك نتيجة إلتزام الطرفين الأمريكي و الجزائري بمحتوى العقد.

- شركة التعاون "ASCOOP Association coopérative"

لقد نشأت هذه الشركة المختلطة الجزائرية الفرنسية سنة 1965 ، نتيجة سلسلة من مفاوضات جوبيلية 1965 ، حيث يمثل الطرف الجزائري شركة سوناطراك ، بينما يمثل الطرف الفرنسي الشركة الفرنسية S.O.P.E.F.A.L و كان الهدف الرئيسي من هذه الشركة هو تكثيف التعاون بين الطرفين مع إلتزام الحكومة بتقديم المساعدات التقنية و العلمية اللازمة ، لاسيما في النشاط المنجمي (النفطي) .

و لم يبدأ نشاط هذه الشركة حتى سنة 1966 سنة و قد كانت نتائجها في النشاط النفطي هزيلة لعدم إلتزام الطرف الفرنسي بعهوده ، فلم تعرف هذه الشركة خلال 1965-1966 أي إكتشاف ، حيث تم حفر 06 أبار إستكشافية كلها غير منتجة ، ثم ارتفعت نسبيا إلى 24 بئر إستكشافي أدت إلى خمسة إكتشافات منتجة و كان الحد الأقصى للإكتشافات ، حيث تنازلت هذه الأخيرة في السنوات المتتالية إلى إكتشافين سنة 1968 ثم ثلاث إكتشافات سنة 1969، و كذلك بالنسبة لسنة 1970 حيث لم يتجاوز مجملها 13 إكتشاف خلال خمس سنوات (أبار منتجة).

كذلك الحال لحجم الإنتاج على مستوى الحقول البورصة ، مصدر غرب ، تيميدراتين شرق ، حاسي مزاولة ، جاوة شرق تين فوي -تابنكورت ، تاورائين و حوض بركاوي ، و التي كانت محل إستغلال Ascoop، حيث عرفت سنة 1966 مستوى ضعيف من الإنتاج لقلة الحقول المستغلة ، و لكن ورغم توسع الإستغلال لعدة حقول أخرى ، فإن تزايد الإنتاج لم يكن إلا بنسب قليلة فقد تم إنتاج 1022576 طن من الخام سنة 1967 باستغلال ستة 6 حقول ، ثم 2956911 طن بسنة 1969 و بلغ سنة 1970 بـ 3844765 طن رغم إستغلال ثمانية 8 حقول .

حيث بلغت كمية الإنتاج الإجمالي المنتجة 9541408 طن من الخام خلال خمسة سنوات، أين عرفت السنوات الأخيرة شبه تخلي و قلة الاهتمام من الطرف الفرنسي.

المبحث الثالث : حركة الشراكة في الجزائر بعد حدث التأميم

لقد شهدت هذه الفترة حدثا بارزا طفا بصورة قوية على الساحة النفطية المحلية و كان له صدى على الأوساط النفطية العالمية ، ألا و هو تأميم المحروقات الجزائرية من سيطرة الشركات الأجنبية لاسيما الفرنسية ، فبعد سلسلة التأميمات للشركات غير الفرنسية منذ سنة 1967 حتى 1970 ، بعد سلسلة من المفاوضات مع الجانب الفرنسي أفضت إلى تعنت الطرف الفرنسي ، قررت بذلك تأميم مصالح الشركات الفرنسية بصورة جزئية ، و دخول الشركة الوطنية سوناطراك بحصة لا تقل عن 51 % و ذلك بإصدار أربعة أوامر في هذا الشأن و على رأسهم الأمر 71-22 و لتوضيح ذلك

¹ Christian Haberli, Les investissements étrangers en Afrique ,édition libraire générale de droit et de jurisprudence ,Paris 1979 ,p 30.

تناولنا في هذا المبحث أربعة مطالب تناولنا في المطلب الأول حركة الشراكة خلال الفترة 1971-1979 و في المطلب الثاني تطرقنا لحركة الشراكة خلال الفترة 1980-1986 و في المطلب الثالث تناولنا حركة الشراكة ما بعد 1986 .

المطلب الأول : حركة الشراكة خلال الفترة 1971-1979

إنجازات الفترة 1971-1979

1 . 1 إطار الشراكة : قد قامت الجزائر بإبرام عقود شراكة مع شركات أجنبية أهمها :

- الشركتين الفرنسيتين طوطال و ألف TOTAL -ELF
- الشركتين الأمريكيتين صن أويل SUNOIL- و أموكو AMOCO
- الشركة البرازيلية براس بيترو BRASPE TRO
- الشركة الاسبانية جيسبانويل HSAOIL
- الشركة الهولندية كوبيكس KOPEX

1. 2 النشاطات النفطية و نتائجها خلال الفترة 1971-1979 : شهدت هذه المرحلة حدثا

محليا بارزا يتمثل في تأمين مصالح الشركات الغربية المستغلة للمحروقات الجزائرية ، سواء بصورة كلية أو جزئية و بالمقابل دخول شركة سوناطراك بقوة في عمليات الاستكشاف والاستغلال ، كما عرفت هذه الفترة حدثين بترولييين هامين تمثلتا في الارتفاع في الارتفاع المذهل لأسعار النفط .

نشاط الحفر : عرفت عمليات الحفر مستوى من التراجع ، بالنسبة لشركة سوناطراك ، فقد تم حفر 67515 م سنة 1971 لتتنزل إلى مستوى 46847 م سنة 1972 ثم تبدأ في الارتفاع لتبلغ حدها الأقصى سنة 1979 ب 110950 م و إنجاز 280,51 شهر آلة .

بينما بالنسبة للشركات الأجنبية ، فقد عرفت سنة 1971 تراجعا حادا في عمليات الحفر و ذلك نتيجة الإنعكاس السلبي لإجراءات التأمين عليهم مما قلص من نشاطهم بنسبة كبيرة ، حيث إنخفض مستوى الحفر سنة 1971 إلى 9418 م و إنجاز 17,65 شهر آلة مما يترجم درجة الصدمة لحدث التأمينات على الشركات الأجنبية و تواصل هذا الانخفاض ليبلغ حده الأدنى سنة 1973 ب 3527 م ثم يعاود الإرتفاع من جديد .

جدول رقم 5-4: يبين نشاط الحفر للفترة 1970-1979

حفر سوناطراك

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
متر محفور	675.15	46847	49747	66224	102443	96076	83499	88837	110950
شهر آلة	94.35	54,19	75.48	132.8	186.09	253.1	235.2	292.2	280.51
المردود	715.58	864.50	659.08	498.67	550.50	579.60	355.01	304.03	395.53
حفر الشركاء									
السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
متر محفور	9418	7644	3527	11771	3717	16324	34860	9918	5548
شهر آلة	17.65	15.51	12.68	22.01	6.65	26.47	44.12	10	06
المردود	533.60	492.84	278.15	534.80	558.35	616.70	790.112	991/8	924.67

Source :: Sonatrach, annuaire d'informations statiques 1986

1. 3 إنتاج المحروقات السائلة و الغازية :

إنتاج البترول الخام : عرف إنتاج البترول الخام بالنسبة لشركة سوناطراك تزايد مستمرا خلال فترة فقد بلغ حجم الإنتاج لسنة 1970 مستوى 10,21 مليون طن ، ثم يتضاعف سنة 1971 ليصل 23,28 مليون طن ثم يستمر في الارتفاع ليبلغ حده الأقصى سنة 1978 بحجم 42,35 مليون طن . بينما عرف نشاط شركاء سوناطراك تدهورا لإنتاج 1971 حيث إنخفض إلى 13,8 مليون طن بعدما كان في السنوات السابقة لا يقل على 37 مليون طن ثم استقر في مستوى إنتاج بين 10 و 13 مليون طن ، لكن إذا أخذنا مستوى الانتاج بصورة كلية ، فإن حجمه يتزايد باستمرار و ذلك ما يبينه الجدولان التاليين :

جدول رقم 5-5: يوضح حجم إنتاج 08 حقول رئيسية خلال الفترة 1971-1980¹

الانتاج المتراكم	الانتاج السنوي	الاحتياطات المؤكدة	الاستكشافات المتراكمة	
2941.1	286.7	9480	12681.1	1971
3229.9	388.8	9750	12979.9	1972
3630.5	400.5	7640	11270.4	1973
3998.5	368.1	7700	11698.5	1974
4357.2	358.6	7370	11727.2	1975
4750.7	393.5	6800	11550.2	1976
5171.2	420.6	6600	11771.2	1977
5595.1	423.8	6300	11896.1	1978
6016.2	421.1	8440	14895.2	1979
6888.5	372.3	8200	-	1980

Source: L'économie Algérienne, p 153 ;concernant les huit puits il s'agit de : H.Messaoud ,h Messaoud ouest ,H.R'mel , Gassi Touil ,Rourd nouss , Tin Fouge , In amenas et Alrar

جدول رقم 5-6: يبين الإنتاج الكلي للبتروال الخام سوناطراك وشركائها خلال الفترة

1971-1979

الوحدة: 10⁶ طن

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
سوناطراك	23.28	37.78	37.61	34.57	32.09	38.22	40.97	42.35	40.92
الشركاء	13.80	11.56	12.03	11.38	12.11	9.72	10.77	11.98	11.74
المجموع	37.08	49.34	49.63	45.95	44.21	47.94	51.74	54.33	52.66

Source : ibid

انتاج الكندوسا : عرف انتاج الكندوسا بداية حسنة بالنسبة لشركة سوناطراك بعدما كان في الفترة السابقة تحت سيطرة الشركات الأجنبية فقد عرفت سنة 1971 إنتاج 0,76 مليون طن ليرتفع إلى 1,01 و 1,48 مليون طن سنوات 1972 و 1973 ، ثم يستمر في التزايد ليبلغ حده الأقصى سنة 1980 بحجم 5,01 مليون طن ، بينما على مستوى الشركات الأجنبية فقد كانت سنة 1971 آخر سنة لإنتاج هذا السائل بحجم 0,16 مليون طن .

¹L'économie Algérienne, p 153 ;concernant les huit puits il s'agit de : H.Messaoud ,h Messaoud ouest ,H.R'mel , Gassi Touil ,Rourd nouss , Tin Fouge , In amenas et Alrar

جدول 5-7 : يبين انتاج الكندوسا للفترة 1971-1980

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
سوناطراك	0.76	1.01	1.48	1.51	1.88	2.54	2.35	3.45	4.88
الشركاء	0.16	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
المجموع	0.91	1.01	1.48	1.51	1.88	2.54	2.35	3.45	4.88

Source : Sonatrach, annuaire d'informations statiques 1980

إنتاج الغاز : استطاعت شركة سوناطراك ، في استغلالها لحقول الغاز أن تبقى على حجم إنتاج مستمر في التزايد عبر السنوات حيث بلغ 10,20 مليار م³ ، ليرتفع إلى 13,68 مليار متر م³ سنة 1971 ثم يستمر في الزيادة بنسب هامة ليبلغ حده الأقصى للفترة سنة 43,74 مليار م³ .

جدول رقم 5-8: يوضح انتاج الغاز للفترة 1971-1979

الوحدة : 10⁶

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الغاز المجمع	9.23	12.55	12.36	12.10	11.28	12.24	14.51	16.81	43.06
الغاز غير المجمع	4.45	4.88	7.12	7.65	9.56	12.55	12.77	19.07	27.03
المجموع	13.68	17.47	19.47	19.75	20.84	24.79	27.29	35.88	43.06

Source : Sonatrach, annuaire d'informations statiques 1980

صادرات البترول الخام : عرفت الصادرات تزايد مستمرا نتيجة توسيع نشاط الإستكشاف و تحقيق عدة اكتشافات هامة حيث شهدت إرتفاعا مستمرا بدءا من سنة 1971 ، فقد بلغت 33,8 مليون طن ثم لتبلغ أعلى مستوى 46 مليون سنتي 1972 و سنة 1978 .

حيث أن سوناطراك من الإنتاج بلغت مستوى مرتفع مقارنة بحصة الشركاء ، فقد انحصرت حصة الشركاء من مستوى 9,4 مليون طن و 12 مليون طن بينما بدأ مستوى إنتاج سوناطراك من 21,8 مليون سنة 1971 ليبلغ مستوى 46,9 مليون طن سنة 1978 ثم لينخفض إلى 45,1 مليون طن سنة 1979 .

جدول رقم 5-9: يبين صادرات البترول الخام 1971-1979

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
سوناطراك	21.8	33.3	33.0	29.7	27.0	35.4	35.9	35.0	33.4
الشركاء	12.0	12.7	11.2	11.4	12.2	9.7	9.4	11.9	11.7
المجموع	33.8	46.0	44.2	41.1	39.2	45.1	45.3	46.9	45.1

Source : Sonatrach, annuaire d'informations statiques 1986

1 . 4 أهم الحقول المكتشفة خلال الفترة 1971-1979 (بترول) ¹

- أيت خير ، تم إكتشافه سنة 1971 و بمستوى إنتاج يقدر بـ 700000 طن/سنة
- السطح اكتشف سنة 1979 ، على ترخيص 185 كم2 ، من طرف سوناطراك و ينتج 3,4 مليون طن / سنة .
- قلالة ، اكتشف في 1972 و بمستوى إنتاج يقدر بـ 1,2 مليون طن /سنة .
- مركسن ، اكتشف سنة 1974 على ترخيص 39 كم2 من سوناطراك - س ف ب و ينتج 2,5 مليون طن / سنة .

-أهم الحقول التي تم اكتشافها منذ 1972 و تتمثل في :

- رأس تومب من طرف سوناطراك -بيتروبراز؛
 - ذراع التمرة ، قلالة شمالا ، نقوسة و بوخزان بمنطقة ورقلة من طرف سوناطراك ؛
 - جوف و كاف العرزوب بمنطقة غرداية من طرف سوناطراك - إسيان أويل ؛
 - سيدي مزغيش بمنطقة غرداية ، من طرف سوناطراك ، ديناميكس ؛
 - ماكودة بمنطقة غرداية من طرف سوناطراك؛
- نتائج أحداث التأميم 1971/02/24 :بالنسبة للحقول النفطية: لقد نتج عن إجراء التأميم الذي بموجب أربع أوامر أهمهم 71-22 و قد مس التأميم الجزئي الحقول النفطية حيث تم توسيع مساهمة سوناطراك و رفع إلى أكثر من 50 % .

بالنسبة لنسبة مشاركة سوناطراك في الشركات الأجنبية الناشطة محليا بعد سلسلة التأميمات التي أجرتها الجزائر بدأ من الشركات الأجنبية غير الفرنسية ، و التي اختتمت في 24 فيفري 1971

¹L'économie Algérienne, revue mensuelle n ° 18 oct 1994 édition APPS, Alger, pp150-151

بالشركات الفرنسية ، حيث تم تأميمهم بصورة جزئية و دخول سوناطراك معهم بنسبة لا تقل عن 51 % و أهمها شركة CREPS و ASCOO.

جدول رقم 5-10 : يوضح نسبة حصة سوناطراك قبل تاريخ 24.02.1971 في

الشركات و الشركات التي مسّها التأميم

Sociétés Et Associations	Part Détenue Avant Le 24 Février 1971		Part Transférée A Sonatrach Par Les Décisions Du 24 Février (En %)	Part Du SH Après Les Décisions Du 24 Février (En %)
	sonatrach	Intérêts français		
SN REPAL	0.50	0.50	0.1	0.51
CFP (A)	0.00	0.100	0.51	0.51
CREPS	4.37	5.62	5.13	0.51
ASCOOP	0.50	0.50	0.1	0.51
ASBK	0.50	0.50	0.1	0.51
PETROPAR	0.00	0.100	0.51	0.51

Source : Document sur les relations entre l'Algérie et les sociétés pétrolières françaises ALGER MAI 1971.

المطلب الثاني : حركة الشراكة خلال الفترة 1986-1980

لقد عرفت هذه المرحلة عدة أحداث عالمية و محلية ، حيث شهدت أواخر 1979 و بداية سنة 1980 ما يعرف بالصدمة البترولية الثانية ، و الذي نتج عنها ارتفاعا هاما في أسعار النفط الخام (البترول الخام) عقب انتصار الثورة الإيرانية ، وما نتج عنها من تخوف لدى الشركات البترولية العالمية ، من إمكانية بروز اضطرابات حادة ، و قد تطول في السوق البترولية العالمية، و قد أعطى هذا الحدث لدول الأوبك وزنا مهما في الساحة النفطية ، لكن على المستوى المحلي ، لم تعرف هذه الفترة انتعاشا كبيرا في ميدان الاستكشاف و الاستغلال بالرغم من إبرام عدة عقود مع شركات بترولية عالمية .

1.2 إنجازات الفترة 1986-1980

2 . 1 . 1 إطار الشراكة : لقد شهدت الفترة من 1979 إلى 1982 إمضاء أكبر عدد من العقود البترولية ، حيث بلغت 14 عقد مع شركات بترولية وفق رخص إستغلال جديدة ، و قد شملت:

-عقد مع شركة NAFTAGAS اليوغسلافية ، بتاريخ 1979/07/07 بنسبة 15-49 ، على رخصة تمس المناطق : توقرت ، قارة تيسلت على مدة 4 سنوات ب 80 مليون دج كنفقات الاستكشاف .

-عقد مع شركة س.ف.ب (CFP) بتاريخ 21 ماي 1980 ، يمس مساحة 4300 كم² بمنطقة بريان حاسي الرمل ، بمبلغ نفقات الاستكشاف 206 مليون دج لمدة 4 سنوات ، وبحصص 40/60 لشركة سوناطراك و س.ف.ب بينما عرفت بدايته منذ 1981 .

-عقد مع شركة س.ف.ب الفرنسية بتاريخ 16/07/1980 على مساحة 5010 كم² بمنطقة بركين (الرق الشرقي) ، و بنسبة 65-35 بين الشريكين بمبلغ نفقات يصل إلى 156 مليون دج -عقد بتاريخ 24/07/1980 على مساحة 3855 كم² بمنطقة سيف فاطمة موازاة مع الشريكين CFP و BPGelsemberg ، حيث بلغت نفقات الاستكشاف 198 مليون دج بنسبة 35/65 أي 17,5% لكنتا الشركتين الأرجنتينيتين .

-عقد مع شركة BRAPESTRO البرازيلية ، بتاريخ 12/07/1980 على مساحة 2800 كم² بمنطقة زلفانة (ورقلة) بمستوى نفقات إستكشاف 120 مليون دج و بنسبة 62-38 .

- عقد مع الشركة الايطالية AGIP على مساحة 9100 كم² على مستوى العرق الشرقي .

2 . 1 . 2 . النشاطات النفطية و انتاجها خلال هذه الفترة :

نشاط الحفر : FORAGE

عرف نشاط الحفر على مستوى هذه الفترة نوعا من التراجع، حيث بلغ عدد الأمتار المحفورة سنة 1980 حفر 88.519 م و 213.1 شهر آلة بينما عرفت سنة 1979 حفر 110.950 م وإِنجاز 280.51 شهر آلة، ثم بتواصل هذا التراجع على مستوى طول الفترة ليبلغ أدنى حد سنة 1984، 36153 متر محفور و 133.5 شهر آلة، وذلك ما يبينه الجدول أسفله.

جدول 5-11: يبين نتائج نشاط الحفر الفترة 1980 – 1986

(بما فيها نشاط سوناتراك وشركائها) حفر سوناتراك

1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	
65827	613115	36153	54903	64219	60906	88519	متر محفور
223.83	205.5	133.5	199.1	189.3	151.3	213.1	شهر – آلة
294.09	298.37	270.81	275.5	339.24	415.77	415.39	المردود

حفر الشركاء

1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	
9559	18916	16750	8377	2693	1209	6208	متر محفور
12.8	30.4	21.1	33.39	7	6.95	8.2	شهر – آلة
746.80	622.24	793.84	250.88	384.71	173.96	757	المردود

Source: Sonatrach, annuaire d'informations statiques 1995

نشاط الجيوفيزيك والسيسمي * SISMIQUE TERRAIN

لم تختلف نتائج نشاط الجيوفيزيك عن نتائج نشاط الحفر، من حيث التراجع خاصة بالنسبة لنشاط سوناتراك، حيث عرف تراجع ملحوظ فقد بلغ سنة 1980 20030 كم (K M D PROFIL)، ثم 16741 كم سنة 1981 ليصل إلى أدنى حد سنة 1986 أي 10243 كم بينما عرف نشاط الشركاء تطورا نسبيا، فقد عرفت سنة 1980 مستوى 275 كم لتبلغ سنة 1981 حوالي 5114 كم ثم تليها تذبذبات لتتوقف نهائيا سنة 1986.

* Sonatrach, annuaire d'informations statiques 1995

جدول 5-12: نتائج نشاط الجيوفيزيك للفترة 1980 – 1986

الوحدة : كم مقطع زلزلي

1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	
10243	13072	13540	15881	13063	16741	20030	سوناتراك
12.80	356	263	4643	7555	5114	275	الشركاء
10243	13428	13803	20524	20618	21855	20305	المجموع

Source: Sonatrach, annuaire d'informations statiques 1995

* نشاط إنتاج المحروقات السائلة والغازية:

شهدت هذه الفترة نوعا من الركود، يتخلله بعض التراجع على مستوى مختلف نشاطات الحلقة النفطية القبلية (AMONT PETROLIER)

- إنتاج البترول الخام: عرف إنتاج الخام نوعا من الركود، حيث بلغ إنتاج سنة 1980 47.22 طن ثم يتراجع سنة 1981 إلى 37.58 مليون طن ثم إلى 33.34 طن ثم يتذبذب بين مستوى 31 و 33 مليون طن، وذلك ما يبينه الجدول التالي:

جدول 5-13 : إنتاج البترول الخام للفترة 1980 – 1986

الوحدة: 10 طن

1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	
33.94	33.97	32.41	31.02	33.19	37.06	37.01	سوناتراك
0.36	0.37	0.33	0.28	0.35	0.52	10.21	الشركاء
34.30	34.34	32.74	31.29	33.54	37.58	47.22	المجموع

Source: Sonatrach, annuaire d'informations statiques 1995

- إنتاج الكندوسيا: عرف إنتاج الكندوسيا خلال هذه الفترة نوعا من التطور، فقد تم إنتاج سنة 1980 5.01 طن ثم ارتفع الإنتاج إلى 9.60 مليون طن سنة 1981، ثم يستقر في التزايد ليبلغ سنة 1986، مستوى 14.61 مليون طن، ويقصر إنتاج هذا النوع من المحروقات على سوناتراك دون شركائها، وهذا ما يبينه الجدول:

جدول 5-14: يوضح إنتاج الكندوسيا المكثفة لفترة 1980 – 1986

الوحدة: 10 طن

سنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
سوناطراك	5.10	9.60	13.10	14.29	14.52	13.85	14.61

Source: Sonatrach, annuaire d'informations statiques 1995

- إنتاج غاز البترول السائل GPL : وتتفرد به شركة سوناطراك، كما يظهر في الجدول التالي:

جدول رقم 5-15: يبين إنتاج غاز البترول السائل للفترة 1980-1986

الوحدة: مليون طن

سنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
GPL	0.84	1.76	2.32	2.23	2.28	2.34	3.10

Source: Sonatrach, annuaire d'informations statiques 1995

- إنتاج الغاز الطبيعي: على عكس إنتاج البترول، فقد عرف إنتاج الغاز الطبيعي تزايد مستمرا من سنة. لأخرى منذ بداية استغلاله، مما يدل على أن الجزائر بلد منتج للغاز أكثر ما هو منتج للبترول، فقد بلغ إنتاج الغاز الطبيعي لسنة 1980: 74.43 مليار م³ ثم استمر في التزايد ليبلغ سنة 1986 بـ 67.99 مليار م³.

جدول رقم 5-16: إنتاج الغاز الطبيعي لفترة 1980 – 1986

الوحدة: مليون طن

سنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
غاز مجمع	25.15	75.11	16.10	18.10	78.11	50.12	17.13
غاز غير مجمع	49.53	69.53	91.71	67.97	05.82	17.78	83.85
المجموع	74.43	44.65	07.82	85.93	82.93	67.90	00.99

Source: Sonatrach, annuaire d'informations statiques 1995

إنتاج الغاز الطبيعي السائل

الوحدة: مليون م³

سنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
GNL	74.10	43.12	81.16	94.25	15.20	00.21	8.20

Source: Sonatrach, annuaire d'informations statiques 1995

2. الاكتشافات المحققة: تم خلال هذه الفترة تحقيق الاكتشافات التالية:

- حقل مخاق الكباس من طرف شركة شل SHELL.
- حقل زلفانة من طرف الشركة البرازيلية براسبيترو BRAZPETRO.
- حقل رورد الشقة من طرف الشركة اليوغسلافية نافتاغاز NAFTAGAZ.
- حقل رورد مسعود من طرف الشركة الإيطالية أجيب AGIP.
- حوض بركين، بئر بركين شمال وسيف فاطمة مع طوطال TOTAL.

ومن الملاحظات الهامة التي بإمكاننا إضافها على هذه المرحلة، أنها لم تعرف نشاط معتبر للشركات الأجنبية إي شركاء سونطراك، حيث يظهر بوضوح دور شركة سونطراك في تغطية الأنشطة النفطية، وكذا إلى أهمية حصتها من 51 إلى 61% مع الشركاء، فقد تم خلال هذه الفترة استثمار ما قيمته 2.704.286.600 دج وحفر 377.142م وإِنجاز 1315.63 شهر الة بالإضافة إلى إنجاز 119776 كم جيوفيزياء (SISMIQUE).

المطلب الثالث : حركة الشراكة ما بعد 1986

عرف العالم الاقتصادي منذ 1986 أزمة اقتصادية حادة مختلفة الأبعاد، مست بذلك الدول الصناعية الكبرى وبدرجة أكبر الدول النامية، فقد عرفت سقوط قوي ومفاجئ لأسعار النفط ، من جهة ومن جهة أخرى سقوط قيمة الدولار الأمريكي الواسع الاستعمال، بالنسبة للعملة الأخرى. خلال هذه الفترة شهدت الجزائر تأزم حاد بسبب انخفاض عائدات الصادرات البترولية نتيجة السببين السابقين الذكر، لقد تسبب هذا الانخفاض في ظهور اختلالات اقتصادية عامة في القطاع الإنتاجي، مما أدى بالمشروع الجزائري إلى إدخال إصلاحات اقتصادية عميقة، كان أهمها قانون المحروقات 86 - 14 الذي أعطى أكثر تشجيع للاستثمار في مجال المحروقات الجزائرية، موجه بصورة أساسية إلى الاستثمار الأجنبي متمثلا في الشركات البترولية العالمية، والذي كان له أثر إيجابي ثم جاء قانون 91 - 12 الذي وسع نشاط الاستغلال للمحروقات السائلة والغازية. يمكننا تقسيم هذه الفترة 1987 - 2000 إلى فترتين فترة 1987 - 1991 وفترة 1992 - 2000.

3. 1 فترة 1987 - 1991:

شهدت هذه المرحلة إدخال إجراءات إصلاحية عميقة مست قطاع المحروقات عن طريق تدعيم قانون 86-14 المؤرخ في أوت 1986 بمراسيم تنفيذية.

إنجازات الفترة:

3 . 1 . 1 إطار الشراكة: في خلال هذه الفترة، وفي إطار القانون البترولي الجديد، تم إبرام 12 عقد شراكة بين سونطراك والشركات البترولية الأجنبية ومن أهم هذه الشركات المتعاقدة:

- ألبكو	- ALEPCO
- أنادركو	- ANADARCO
- طوطال	- TOTAL
- نيست أوي	- NESTE OY
- أجيب	- AGIP
- سيبسا	- CEPSA
- ريسول	- REPSOL
- بي أش بي	- BHP

و تدرج عقود الشراكة المذكورة في ضمن عقود تقايس الإنتاج، وقد قامت تعهدات المالية مستوى: 398 مليون دولار، أنظر الجدول: العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية منذ صدور قانون المحروقات 86-14، ، حيث مست الإكتشافات مساحة 86275.2 كم².

3 . 1 . 2 النشاطات النفطية ونتائجها خلال 1987-1991 :

الحفر: شهد نشاط الحفر بالنسبة لسونطراك، نوع من التقهقر حيث بلغت سنة 1987 مستوى 65450 م و 212 شهر آلة، لينخفض سنة 1988 إلى 45031 م و 156.5 شهر آلة ليصل إلى 34772 م و 118.83 شهر آلة سنة 1990.

بينما عرف نشاط الشركاء نوعا من التزايد الملحوظ، فقد تم حفر 2663 م وإِنجاز 5.77 شهر آلة ليتزايد هذا العدد إلى 2885 م سنة 1988 ليبلغ سنة 1991 مستوى 25832 م و 28 شهر آلة.

جدول رقم 5-17: يبين نتائج نشاط الحفر للفترة 1987 – 1991
حفر سوناتراك

1991	1990	1989	1988	1987	
45527	34772	38971	45031	65450	متر محفور
106	118.83	137.79	156.5	212	شهر – آلة
429.50	292.62	282.83	287.74	308.73	المردود

Source: Sonatrach, annuaire d'informations statiques 1995
حفر الشركاء

1991	1990	1989	1988	1987	
25832	7894	4772	2885	2663	متر محفور
28	9.23	7.9	2.17	5.77	شهر – آلة
922.57	855.25	604.05	1329.49	461.53	المردود

Source: Sonatrach, annuaire d'informations statiques 1995

* نشاط الجيوفيزيك: لم تعرف هذه الفترة نوعا من الاستقرار في النشاط، فكانت النتائج بصورة عامة تتزايد و تتناقص، فقد عرفت حدا الأقصى بالنسبة لسوناتراك سنة 1990 بمستوى 8858 كم و 1929 كم للشركاء ليبلغ الحد العام 10787 كم، ما يتضمن من خلال الجدول الجيوفيزياء.

جدول رقم 5-18 : يبين النشاط السيسمي و الجيوفيزياء

الوحدة: كم مقطع زلزالي

1991	1990	1989	1988	1987	
7380	8858	6350	6007	7706	سوناتراك
10573	1929	158	1585	407	الشركاء
16198	10787	6508	7592	8113	المجموع

Source: Sonatrach, annuaire d'informations statiques 1995

3.1.3 نشاط إنتاج المحروقات السائلة و الغازية :

- إنتاج النفط الخام: عرف إنتاج النفط مستوى من التزايد لكن بنسبة ضعيفة، فقد بـلـغ 31.95 مليون طن سنة 1987، ليصل إلى 34.07 مليون طن في سنة 1990، كما كان الحال بالنسبة لإنتاج الشركاء فقد عرف مستوى إنتاجهم تزايد بنسبة ضعيفة لا تتعدى 1.5% حيث كانت تبلغ سنة 1987 مستوى 0.29 مليون طن لترتفع إلى 0.32 مليون طن سنة 1990.

جدول رقم 5-19: يبين إنتاج النفط الخام للفترة: 1991-1987

الوحدة: 10⁶ طن

1991	1990	1989	1988	1987	
34.07	34.49	32.99	31.72	31.95	سوناطراك
0.27	0.32	0.32	0.30	0.29	الشركاء
34.34	34.80	33.31	32.01	32.24	المجموع

SOURCE : Sonatrach, annuaire d'informations statistiques 1996

- إنتاج الكندوسيا: لقد عرف نشاط إنتاج سائل الكندوسيا من طرف الشركة الوطنية سوناطراك نوعا من الاستقرار حيث بلغ سنة 1987- 16.62 مليون طن ثم لتستقر في مستوى 17 مليون طن.

جدول 5-20 : يوضح إنتاج الكندوسيا للفترة 1991-1987

الوحدة: 10⁶ طن

1991	1990	1989	1988	1987	
17.79	18.10	17.13	17.35	16.62	سوناطراك
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الشركاء
17.79	18.10	17.13	17.35	16.62	المجموع

SOURCE : Sonatrach, annuaire d'informations statistiques 1995

إنتاج الغاز الطبيعي: شهد إنتاج الغاز مستوى متزايد خلال طول الفترة، فقد بلغ 99 مليار م³ سنة 1987 ثم يتزايد ليبلغ حجم 119.91 مليار م³ سنة 1990.

جدول رقم 5-21: يبين إنتاج الغاز الطبيعي للفترة: 1987-1991

الوحدة: 10⁶ م

السنوات	1987	1988	1989	1990	1991
سوناطراك	13.17	12.40	12.62	14.06	15.97
الشركاء	85.83	98.28	104.82	105.85	112.26
المجموع	99.00	111.68	117.44	119.91	128.23

Source : Sonatrach, annuaire d'informations statistiques 1995

الوحدة: 10⁶ طن

السنوات	1987	1988	1989	1990
غاز البترول السائل	3.89	4.14	3.94	4.47

Source : Sonatrach, annuaire d'informations statistiques 1995

الوحدة: 10⁶ م³

السنوات	1987	1988	1989	1990
غاز الطبيعي السائل	32.04	24.69	28.64	31.38

Source : Sonatrach, annuaire d'informations statistiques 1995

فقد تم خلال الفترة 1987-1999 التزام الشركات الأجنبية باستثمار مايزيد عن 1184.550.000 دولار أمريكي، و ذلك لاستكشاف مساحة كلية تقدر بـ 32428.70 كم².

و من خلال الجدول نلاحظ أن الشركات البترولية الأمريكية كانت السبابة، حيث استأثرت بحصة الأسد من الميدان المنجمي النفطي الجزائري، وتم منذ سنة 1987 إبرام 143 عقد بترولي يندرج في إطار عقود تقاسم الإنتاج.

3.2 النشاطات النفطية و نتائجها خلال الفترة 1992-1999

3.2.1 نشاط الجيوفيزياء: عرف نشاط الجيوفيزياء خلال هذه المرحلة من طرف سوناطراك مستوى مقبول، حيث تم مسح ما طوله 46354 كم، بحيث عرفت نوع من التذبذب بين 7401 كم (1999) أعلى حد و 4023 كم (1993) أدنى حد، و في المقابل فقد شهد نشاط الشركاء تحقيق مستوى جيد يقدر بـ 58607 كم يفوق بذلك مستوى ما أنجزته سوناطراك، كما تبينه معطيات الجدول

التالي و قد عرف نشاط الشركاء أعلى مستوى سنتي 1992 و 1993 بحجم نشاط على التوالي 10573 كم و 12170 كم.

جدول رقم 5-22 : يوضح نشاط الجيوفيزياء

الوحدة كم مقطع زلزالي

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	المجموع
سوناطراك	5.618	4023	6012	5442	6.614	6.159	5085	7.401	46354
شركاء	10573	12170	7031	5765	7160	6486	5464	3958	58607
المجموع	16.191	16.193	13043	11207	13.774	12645	10547	11359	

SOURCE : Sonatrach, annuaire d'informations statiques 1995

3 . 2 . 2 نشاط الحفر:

في نفس مستوى نشاط الحفر، فان نتائج الجدول أسفله تظهر بوضوح مدى تقدم الشركاء على سوناطراك، فقد استطاع الشركاء تحقيق ما طوله 545024 م مقابل 184017 م من طرف سوناطراك حيث عرف نشاط سوناطراك نوعا من التقهقر فقد نزل من 34347 م سنة 1992 بصورة تدريجية ليصل إلى مستوى 8556 م سنة 1997، ثم عاود الارتفاع يبلغ مستوى 16.983 م و 17178 م سنتي 1998 و 1999، بينما عرف نشاط الشركاء بلوغ 124077 م كأقصى حد سنة 1998.

جدول رقم 5-23: يوضح نشاط الحفر للفترة 1992 – 1999

الوحدة: متر محفور

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	المجموع
سوناطراك	34347	32839	21694	23737	28683	8556	16983	17178	184017
الشركاء	17072	35369	53194	54318	79649	132286	124077	49059	545024
المجموع	51419	68208	74888	78055	108332	140842	141060	66237	729041

SOURCE : Sonatrach, annuaire d'informations statiques 1999

* SONATRACH : ANNUAIRE STATISTIQUE 1999

- مستوى الآبار المحفورة والمنجزة

شهدت هذه الفترة حفر مستوى مقبول من الآبار، لكنه لا يعبر عن الطموحات والأهداف التي تصبوا إليها، حيث تم حفر 274 بئر خلال العشرية 1990-1999، ويبقى هذا المستوى بعيد عن المعدل الدولي والمقدر بـ 95 بئر استكشافي في مساحة 10.000 كم².

جدول رقم 5-24 : يبين عدد الآبار المنجزة (FORAGES REALISE) للفترة 1990-1999

السنوات	سوناتراك	الشركاء	المجموع
1990	15	2	17
1991	16	7	23
1992	19	4	23
1993	12	10	22
1994	9	18	27
1995	7	17	24
1996	12	22	34
1997	5	31	36
1998	5	42	47
1999	6	15	21
المجموع	106	168	274

SOURCE : Sonatrach, annuaire d'informations statiques 1999

3 . 2 . 3 الإنجازات المالية:

تزايد حجم الاستثمارات المنجزة في قطاع المحروقات، فقد تجاوزت 2مليار دولار في سنة 1999، بعد أن بدأت سنة 1990 بمستوى 60.286.461 دولار، بالرغم من أن هذه المعطيات الإحصائية غير نهائية ولا تعبر بالضرورة على مستوى حجم الاستثمارات المنجزة، ومن جهة أخرى يعبر عن مدى أهمية الأخيرة ومدى استجابة الاستثمار الأجنبي لهذه العروض.

جدول رقم 5-25 : يوضح الإنجازات المالية للفترة 1990-1999

السنوات	الاستثمارات
1990	60.286.461
1991	140.547.000
1992	149.393.000
1993	199.615.000
1994	199.873.000
1995	240.321.000
1996	254.461.000
1997	303.398.000

1998	323.292.000
1999	196.123.000
المجموع	2.067.309.461

SOURCE : Sonatrach, annuaire d'informations statiques 1995

* إنتاج المحروقات السائلة والغازية:

عرفت هذه الفترة تزايد مستمر لإنتاج المحروقات السائلة والغازية، حيث بلغت مستوى 163.3 طن مكافئ بترول (TEP) سنة 1992، ثم تستمر بزيادة بنسب تتراوح بين 1% إلى 1,06% خلال فترة، ثم تبلغ حدها الأقصى بـ 188,04 طن TPE سنة 1999، وقد نال الغاز حصة الأسد حيث فاقت بنسبة 60% خلال طول الفترة، بينما لم تتجاوز حصة المحروقات السائلة بترول وكندوسا 32%. و35%، مما يدل ويؤكد أن الجزائر بلد ذو محروقات غازية أكثر من نفطية وهو كما يظهره الجدول التالي:

جدول رقم 5-26 * : يبين إنتاج المحروقات لفترة 1992 إلى 1999

الوحدة: مليون طن

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	
58.1	56.8	56.3	56.4	53.7	53.4	54.1	54.1	بترول كندونسا
121.7	119	118.1	115.8	108.4	105.3	106.9	103.8	غاز طبيعي
8.6	7.5	6.7	5.7	5.5	5.5	5.6	5.4	غاز البترول المميع GPL
188.4	183.3	181.1	177.9	167.6	164.2	166.6	163.3	المجموع

SOURCE : Sonatrach, annuaire d'informations statiques 1999

و رغم قلة الإحصائيات التفصيلية، فإن إنتاج الشركاء في مجال المحروقات السائلة تطور بصورة معتبرة على ما كان عليه، وذلك نتيجة تكثيف جهود الاستكشاف وتحقيق اكتشافات نفطية جديدة.

-أهم اكتشافات الفترة:

لقد عرفت بداية التسعينات عدة اكتشافات هامة، جاءت نتيجة تكثيف نشاط الشراكة بين الشركات البترولية الأجنبية وسونطراك، وتتمثل أهم الاكتشافات في:

-المرق merk: تم اكتشافه في الكتلة 208 من طرف الشركة الأمريكية Anadarko، في فيفري 1993.

* SONATRACH : ANNUAIRE STATIQUE 1999

-حاسي بركين: تم اكتشافه في الكتلة 404 من طرف Anadarko، في فيفري 1994، والذي تم تطويره مع الشركة الإيطالية Agip.

-المرق شرق: تم اكتشافه في الكتلة 208 من طرف Anadarko.

-كوبا (Quouba): تم اكتشافه، حيث يتم تطويره موازاة مع الشركات Cepsa، و Talisman و Il & e.

-حاسي بركين جنوب: تم اكتشافه على مستوى الكتلة 404، في شهر مارس 1995، من طرف شركة Anadarko.

-بركين شمال - شرق: تم اكتشافه في الكتلة 404 في شهر ماي 1996 من طرف Anadarko.

ونلاحظ أن الشركات الأمريكية، وشركة أناداركو بالأخص، استطاعت تحقيق أكبر عدد من الاكتشافات.

3. 2 . 4 الاكتشافات النفطية والغازية المعلنة سنة 1997، تتمثل في:

-المرق المركزي: تم اكتشافه في الكتلة 208 بتاريخ فيفري 1997 من طرف شركة Anadarko، بمستوى 1،28 برميل/يوم من الكندوسا و2،10 ألف p.c/يوم من الغاز.

-كوبا شمال: وهي امتداد لكوبا، تم الاكتشاف في الكتلة 404 أثناء الثلاثي الثاني من سنة 1997 من طرف شركة Anadarko وبمستوى إنتاج 1214 برميل/يوم من البترول الخام.

- تم اكتشاف في الكتلة 404 على مقربة من حاسي بركين جنوب، من طرف Anadarko. أثناء الثلاثي الثاني من سنة 1997، وبمستوى إنتاج 17.092 برميل/يوم من الخام و5،37 ألف p.c/يوم من الغاز.

-تم اكتشاف في الكتلة 405 حقل طن من طرف (Luisiana Land & Exploration Il & e) وهو رابع اكتشاف للشركة، في شهر ماي 1997، وبمستوى 1387 برميل/يوم من الخام و2،1 ألف p.c/يوم من الغاز.

-تم اكتشاف حقل في الكتلة 402 إ من طرف bhp في ماي 1997، بمستوى 5570 برميل/يوم من الخام، حيث يتم تطويره من طرف agip وسوناطراك.

¹SONATRACH ANNUAIRE D'INFORMATION STATISTIQUES 1997.

-تم اكتشاف حقل قرب حاسي بركين جنوب، يعتقد أنه امتداد له، في الكتلة 404 من طرف Anadarko أثناء الثلاثي الثالث لسنة 1997 بمستوى 16600 برميل/يوم من الخام.

-حاسي بئر الركايز: تم اكتشافه في جويلية 1997 من طرف arco بمستوى 1539 برميل/يوم من الخام.

-تم اكتشاف حقل على مستوى الكتلة 402 أ في سبتمبر 1997 من طرف bhp بمستوى 5526 برميل/يوم من الخام.

-تم اكتشاف على مستوى الكتلة 405 من طرف شركة ll & e في شهر ديسمبر 1997، وهو خامس وأهم اكتشاف لهذه الشركة بمستوى 11144 برميل/يوم من الخام و10,7 ألف pc/يوم من الغاز.

-تينرهرت tinrher: تم اكتشافه من طرف petro canada في شهر ديسمبر 1997، وبمستوى 63,8 ألف pc/يوم و5,140 برميل/يوم من الكندوسا.

وقد تمت الاكتشافات من طرف الشركات الأجنبية بشراكة مع شركة سوناطراك وقد سيطرت الشركات الأمريكية بصورة خاصة والانجلوسكسونية بصورة عامة على معظم الاكتشافات.

04: اكتشافات من طرف Anadarko، 02: ll & E، 02: Bhp، 01: Petrocanada و01: Arco.

3. 2. 5 الاكتشافات البترولية والغازية المعلنه سنة 1998، تتمثل في¹:

-تم اكتشاف في الكتلة 241 من طرف سوناطراك في الربيع 1998 على مستوى حقل إليزي بمستوى 1024 برميل/يوم من الخام 2 2160000 م3/يوم من الغاز.

-تم اكتشاف في الكتلة 212 من طرف الشركة الفنلندية nesteoye في ربيع 1998، على مستوى حوض بركين بمستوى 6659 برميل/يوم بترول و7,42 ألف pc/يوم من الغاز.

-تم اكتشاف في كتلة 208 على مستوى حوض باركين من طرف شركة Anadarko في مارس 1998 بمستوى 2198 برميل/يوم من الخام 51 ألف pc/يوم من الغاز، وهو أهم اكتشاف من طرف هذه الشركة.

-تم اكتشاف على مستوى 402 أ من طرف bhp في شهر فيفري عام 1998 على مستوى حوض باركين بمستوى إنتاج 1960 برميل/يوم.

-تم اكتشاف بمنطقة تينرهرت من طرف شركة Petrocanada
5280 برميل/يوم من الكندونسا و117 ألف pc/
1998.

Petrocanada -
850 برميل/يوم من الخام خلال 1998.

-تم اكتشاف في كتلة 402 أ من طرف شركة Bhp
1998، وبمستوى إنتاج مستوى 7520 برميل/يوم من الخام (21270 برميل/يوم كحد أقصى).

-تم اكتشاف في الكتلة 405 من طرف الشركة الأمريكية Burlington، في محيط حوض بركين في
شهر جوان 1998، بحجم

-تم اكتشاف بتاريخ 27-02-1999 بشراكة مع Bp-Amoco حقل غاز بوترا: Bouterra (Bta-1) على مستوى حوض أهنت باحتياطي يقدر بـ 27,6 مليار م³ من الغاز.

-تم اكتشاف من طرف شركة ll&e على مستوى حوض بركين لحقل منزل لجمات شمال غرب (mlnw1) باحتياطي يقدر 14,47 مليون طن من النفط.

-تم اكتشاف بتاريخ 04-10-1999 مع شركة ll&e حقل بن كحلة شرق (bkhe-1)، على مستوى كتلة 438 في محيط حوض واد مي باحتياطي يقدر بـ 11,6 مليون طن من النفط.

-عرفت هذه السنة 1999، من حيث عدد الاكتشافات، سيطرة شركتي سوناطراك و ll&e الأمريكية.

3. 2. 7 حصيلة سنة 2000:

لقد تزامنت سنة 2000 بالذكرى الثلاثين لاسترجاع الجزائر زمام الأمور في تسيير محروقاتها، وذلك بعد حدث 24-02-1971 وكان لهذه السنة تحصيل عدة أرقام قياسية على مستوى النشاط النفطي استطاعت سوناطراك تحصيلها¹.

تجاوز حجم المبيعات المحققة مبلغ 22 مليار دولار. 82 حقل في طور الاستغلال، منها ثلاثة حقول جديدة ساهموا في بلوغ مستوى إنتاجي تجاوز سقف 200 مليون طن أي ما يعادل 4,4 مليون برميل يومي.

-تم حفر 28 بئر ، منهم 9 آبار أدو إلى اكتشافات جديدة .

-تم تقييم إنتاج الغاز الطبيعي مميه بـ 44.6 مليون طن ، و 8.4 طن من غاز البترول مميه (بوتان و بروبان)

-و تم بلوغ حجم مبيعات إلى 144 مليون طن TEP ؛

- تم تصدير أكثر من مليار م³ من الغاز الطبيعي ؛

لقد استطاعت الجزائر إلى حد سنة 2000 و في مجال المحروقات تسجيل النقاط التالية :

- إمضاء 46 عقد منذ 1986؛

- استثمار أكثر من 3 ملايين دولار من طرف الشركاء الأجانب في ميدان الاستكشاف؛

-يقدر حجم المحروقات المكتشفة في المكان حاليا حوالي 10 ملايين برميل مكافئ بترول.

¹REVUE SONATRACH N° 23 FEVRIER 2001.

-تصيبو سوناطراك لتجسيد برنامج تنموي ، من خلاله تبلغ مستوى 1.5 مليون برميل آفاق 2004 و تسويق حجم قدره 186 مليون طن مكافئ البترول .

-بلغ لجمالي الاستثمارات طيلة هذه الفترة 21 مليار دولار منها 55% بالعملة الصعبة .

العقود المبرمة خلال سنة 2000 تتمثل في العقود التالية :

تم بتاريخ 2000.04.16 بالجزائر إمضاء عقدين في إطار تقاسم الإنتاج¹ بين سوناطراك الشركة الوطنية و الشركة الأجنبية اميراداهس A MERADA HESS الأمريكية بنسبة شراكة 51% و 49% على التوالي ، يتعلق العقد الأول برفع معدل الاسترجاع لاحتياطات البترول على مستوى حقل القاسي ، العقرب ، زوتي المتواجد علي بعد 103 كلم جنوب غرب حاسي مسعود و لمدة قدرها 25 سنة ، وبحجم استثماري يقدر ب 550 مليون دولار تتكفل به الشركة الأمريكية و يقدر طاقة الاسترجاع ب 340 برميل ، بينما يتعلق العقد الثاني بعقد استكشاف و استغلال المحروقات على مستوى منطقة رورد- الروني ، بمساحة قدرها 459.79 كم2 الموجودة في حوض بركين ، و لمدة 05 سنوات و يقدر مبلغه الاستثماري 28.5 مليون دولار كما يتضمن العقدين شرط تكوين إطرار جزائرية في ميدان الاستكشاف و كذا ميدان الاستغلال النفطي .

عقد تسويق البترول² تم بتاريخ 2000-04-08 إمضاء عقد بين شركة سوناطراك و الشركة الكندية كنديين الترامار CANADIAN ULTRAMAR -CO التابعة للمجمع الأمريكي ULTRAMAR DIAMOND SHAMROCK ، لمدة 07 سنوات تقتضي قيام سوناطراك بتزويد الشريك الأمريكي بحجم 3500 برميل / يوميا (حوالي 1.6 مليون طن / سنة) من البترول الخام بمواصفات صحراء بلند SAHARA BLEND، و تنطلق عملية التزويد بدءا من شهر جويلية 2001 و الموجه إلى كيباك و بالضبط وحدة DESTILATION ATMOSPHERIQUE.

عقد تطوير و استغلال قرارات اوهانت الغاز الطبيعي³ : تم بتاريخ 02 جويلية 2000 بالجزائر إبرام عقد بين شركة سوناطراك و بروكن هيل بروبر تياري JOOG و المجمع الاسترالي BHP و الشركتين اليابانية و الأمريكية PETROFAC و يدخل من باب عقد خدمات بمخاطر و يقضي إلى تطوير و استغلال احتياطات الغاز الطبيعي لقرارات اوهانت لصالح سوناطراك بهدف إنتاج غاز البترول المميع للكندوسا (كثافة) و الغاز الجاف.

و يمتد العقد على مدى ثماني سنوات ، و يحتوي موضوع المشروع على :

¹ مجلة سوناطراك رقم 18 جوان 2000

² مجلة سوناطراك رقم 18 جوان 2000 .

³ مجلة سوناطراك رقم 19 جويلية 2000.

-انجاز مصنع لمعالجة الغاز؛

-انجاز وحدة لمعالجة الكربون المترسب ي الغاز المنتج؛

-حفر 47 بئر تطويريا ؛

-الاقتناء السيسمي ذي 3 أبعاد على مجمل المربع المتعاقد عليه؛

-تخصيص ميزانية بغرض تكوين مستخدمى سوناطراك .

حيث يتم تمويل المشروع من طرف الشركاء الأجانب على التوالي: 60 % BHP ، 30 % DOOG ، 10% PETROFAC و يبلغ مبلغ الاستثمار الإجمالي : 928 مليون دولار .

تم بتاريخ 25.06.2000 بالجزائر إمضاء رورد يعقوب بحوض بركين ، لمدة 05 سنوات و بمبلغ استثماري قدره 31000000 دولار و يشمل المشروع أعمال الاقتناء السيسمي و حفر أبار استكشافية تتوزع على قسمين :

القسم الأول: الاقتناء السيسمي لـ 200 كلم ذو بعدين و 100 كلم ذو أبعاد و حفر بئرين للاستكشاف؛
القسم الثاني : و يمتد على 24 شهرا ، يشمل الاقتناء السيسمي لـ 50 كلم ذو بعدين و حفر بئرين للاستكشاف .

-تم بتاريخ 8 جوان 2000 ، في مدينه نيس الفرنسية اقتناء انعقاد المؤتمر العالمي الـ21 للغاز ، إمضاء اتفاق تعاون بين سوناطراك و غاز فرنسا و يتمثل موضوع الاتفاق في :

-إعادة تجديد إلى غاية 2013 للعقدين المتضمنين بين الغاز الطبيعي المميع و شركة غاز فرنسا اللذان ينتهيان في 2002 ؛

-إنشاء شركة CONJOINTE بنسبة 50 % لكلا الطرفين تهدف إلى تسويق الغاز ومشاركة غاز فرنسا ، عن طريق الشراكة مع سوناطراك في البحث و تنمية احتياطات الغاز الطبيعي ؛

-تم بتاريخ 02 جانفي 2001 بجنان الميثاق -الجزائر - إمضاء عقد لتتقيب و استغلال المحروقات بين سوناطراك ، بيتروناس و غاز فرنسا ، يبلغ مبلغ الاستثمارات 2 مليار دولار ، حيث يتم تمويله بالنسب التالية : 30 % سوناطراك و بيتروناس بـ45 % و غاز فرنسا بـ25% كما يتم دفع لسوناطراك من طرف الشركاء مبلغ 45 مليون دولار كحق دخول ، و تخصيص مبلغ 125000 دولار لتكوين عمال سوناطراك ؛

و يشمل موضوع المشروع : توصيل ، تطوير و استغلال المحروقات و خاصة منها الغازية قدرت ب TCFS (حوالي 140 مليار م³) و كذا التقييم المشترك لمنبع هذه الموارد على المستوى منطقة اوهانت عبر مساحة قدرها 17357 كلم² .

-أهم الحقول و الاكتشافات لسنة 2000

-حوض رقان¹ : و هو اكتشاف غاز جديد تم خلال سنة 2000 و ذلك في بئري جبل حيران و تابلالة على بعد 180 كلم شمال غرب رقان و 76 كلم غرب ادرار ، على عمق 2572 م إنتاج 17773 م³ PSI على مستوى راس البئر ، و قد تم اكتشاف هذا البئر من طرف شركة سوناطراك -حارس زابات² : أقدمت سوناطراك على اكتشاف بترولي جديد على مربع حاسي زابات الواقع على بعد 50 كلم جنوب حاسي مسعود (كتلة 1439) على عمق 3590م و ذلك خلال سنة 2000 و يرمز للبئر ب AZ 91

- حوض رقان³ : أعلنت سوناطراك خلال سنة 2000 على تحقيق اكتشاف غازي جديد على مستوى كتلة 351 بالضبط على بعد 10 كلم شمال شرق مدينة رقان ، و ذلك على عمق 4042 م ، و هو ثاني اكتشاف غاز منذ سنة 2000 من طرف سوناطراك و يرمز له HDZ2 .

- حقل فيجت العرف : أقدمت سوناطراك على تحقيق اكتشاف جديد للمحروقات في منطقة فيجت العرف على بعد 150 كلم جنوب شرق حاسي مسعود ، و يقع البئر في كتلة 237 ب ، على عمق 3350 م و يعرف تدفقا بتروليا يبلغ 8.3 م³/الساعة و تدفقا غازيا يبلغ 592 م³/ساعة .

المبحث الرابع: أهم ملامح قوانين المحرقات الجزائرية و أهم أنواع عقود البترول

إن تبني أي إستراتيجية في مجال البترول، سواء كانت ذات طابع توسعي لزيادة الاستكشاف والإنتاج أو تكثيفي تهدف إلى رفع الإنتاجية، يتطلب تحكما في التكنولوجيا جد المتقدمة والخبرة الكافية، وهذا لا يتحقق إلا بالتعاون مع الشركات التي تمتلك مثل هذه المزايا من التكنولوجيا والخبرة وهي الشركات البترولية العالمية و صياغة قوانين تنظم سير هذا القطاع و هذا ماسنحاول التعرف عليه من خلال هذا المبحث في مطلبين أولهما نبين فيه أهم ملامح قوانين المحروقات الجزائرية و المطلب الثاني نتاولنا فيه أهم أنواع عقود البترول في الجزائر .

المطلب الأول: أهم ملامح قوانين المحرقات الجزائرية

¹ مجلة سوناطراك رقم 18 جوان 2000.

² مجلة سوناطراك رقم 20

³ مجلة سوناطراك رقم 20

إن الجزائر التي عانت من أزمة اقتصادية بسبب تراجع أسعار النفط وضعف الإنتاج، وجدت نفسها في حاجة إلى الاستفادة من التمويل والتكنولوجيا لرفع قدراتها الإنتاجية من النفط، فبادرت ضمن هذا المنطق في أوت 1986 بإقرار القانون رقم 86-14 في مجال المحروقات وإقامة علاقات جديدة مع الرأسمال النفطي الدولي، وأصبح التشريع الجديد يقدم للشركات النفطية خيارات سواء بتكوين شركات مختلطة أو باتفاقيات تقاسم الإنتاج، ولكن حقل تطبيقه يستثني الآبار المكتشفة من قبل، ومع تزايد حاجة الجزائر آنذاك إلى التمويل والسيولة النقدية من أجل تسديد خدمات الديون، قامت بتعديل هذا القانون لتوسيع مجال عمل الشركات الأجنبية لاستغلال الآبار المكتشفة سابقا بهدف رفع معدلات استرجاع كميات البترول (Récupération) التي تحتاج إلى تقنيات عالية لا تملكها سوناطراك، وكذلك من أجل جذب الشركات العالمية للاستثمار بالجزائر.

غير أن أهم قوانين الجزائر في مجال المحروقات هو القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أبريل 2005 المتعلق بالمحروقات المنشور في الجريدة الرسمية العدد 50 في 19 جويلية 2005 الذي يهدف إلى تنظيم النشاط البترولي من الوجهة القانونية، وحقوق وواجبات كل الناشطين في القطاع خلال ممارستهم لكل النشاطات في كافة المراحل البترولية والغازية، بمعنى إنهاء الاحتكار في القطاع النفطي الذي كانت تمارسه سوناطراك. وأصبح من حق كل متعامل اقتصادي محلي أو أجنبي أن يمارس العمل ضمن هذا المجال بحرية وفي كل حلقات النشاط البترولي سواء في المنبع أو المصب.

إن القانون رقم 05-07 الذي تم إقراره ثم تعديل بعض مواد لاحقا، رغم أنه ينص في المادة 3 منه: "أن المواد وموارد المحروقات المكتشفة أو غير المكتشفة على التراب الوطني وفي باطنه وفي المجال البحري الذي هو جزء من السيادة الوطنية وتعد ملك الجماعات الوطنية التي تجسدها الدولة¹ وهذا معناه أن الدولة من حيث المبدأ هي المالكة الوحيدة لثروة المحروقات في مكنها، غير أنه خلال الاستغلال يعطي للشركاء الأجانب حق التملك لحقول النفط إلى نسبة 70 % على الأقل ولشركة سوناطراك 30 % على الأكثر، وبشرط أن تمارس حق الشفعة في هذه النسبة وتتدخل الشراكة في أجل 30 يوما، وبما أنها ولأسباب فنية ومالية والوقت القصير الممنوح لها في استعمال حقها في الشفعة قد لا تتمكن من ذلك، فإن الشريك الأجنبي يمكن أن يستولي على كامل الحصص حتى تصل إلى نسبة 80% بدلا من 49 %، بمعنى أنه يقترب من الضعف ونصيب سوناطراك سينخفض إلى 20 % بدلا من 51 % أي مقسوما على 2.5 وهذا سيؤدي حتما إلى فقدان الدولة ملكية البترول المكتشف مستقبلا وإذا ما أضيف إلى هذه الوضعية أن أغلب الاكتشافات المحققة في الخمسة عشر سنة

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 50 الموافق ل 19 يوليو 2005.

الأخيرة أنجزت من طرف الشركات العالمية¹ فإن هذه الأخيرة ستكون فعلا مملوكة للمحروقات الجزائرية وعلى الحلقات العليا، مع العلم أن قانون 86-14 لسنة 1986 لم يعط للمستثمر الأجنبي أي حق في ملكية كل أو جزء من الاحتياطي البترولي المكتشف، بل تؤول ملكية المحروقات المكتشفة إلى الدولة الجزائرية، ويتم تسديد ما عليها للشريك الأجنبي بتعويضه عن كل الأضرار والنفقات الاستثمارية التي باشرها، بينما قانون 05-07 يشير إلى أن المحروقات المستخرجة في إطار عقد الاكتشاف أو الاستغلال تكون ملكا للمتعاقد أي للشريك الأجنبي) المادة 25 من هذا القانون (ولمدة اثنين وثلاثين سنة، وهو تملك فعلي لأبار النفط، وهذا مما أثار جملة من الردود بين آراء معترضة على القانون وأخرى مؤيدة له.

إن تقديم قانون المحروقات الجديد على هذا الشكل، فإن كان هناك من يرحب بعودة الشركات المتعددة الجنسيات للعمل في مجال المحروقات، فهناك من يرى في ذلك خيانة لقرارات التأميم والتضحيات التي قدمتها للجزائر كي تعيد سيطرتها على ثرواتها الطبيعية.

المطلب الثاني: أهم أنواع عقود البترول

لقد عرفت اتفاقيات النفط المبرمة بين الشركات العالمية والدول المنتجة للبترول أشكالاً قانونية عديدة وفقاً للمراحل التاريخية المختلفة من استغلال البترول، سواء ما كان منها في المراحل الأولى من اكتشاف البترول أو المراحل الحديثة التي عرفت تغيرات في العلاقات الدولية، وقد ترتب عن تغير الظروف الاقتصادية والسياسية العالمية تعديلات في التشريعات البترولية، وليس بمقدورنا دراسة كل الأشكال القانونية والبنود التي تتضمنها أنواع العقود، ولكن سنشير فقط إلى أهم النماذج التي نرى أنها تخدم البحث، وخاصة بعد دخول الشركات البترولية العالمية مجال استغلال المحروقات بالجزائر.

ويمكن تقسيم نماذج عقود البترول إلى مجموعتين أساسيتين وهما:

2. 1 عقود الامتياز:

يعتبر عقد الامتياز وسيلة قانونية يبرم بين سلطة عمومية وبين صاحب المشروع غالباً ما يكون أجنبياً، يعطى له الحق في استغلال مرفق بترولي لحسابه الخاص مع حق تملك الأبار التي يكتشفها مقابل جزء من العائدات بالإضافة إلى الإتاوات الرسوم التي يدفعها للدول المضيفة².

¹Abdelaziz Krici (Ex PDG de l' ENTP) Le quotidien d'Oran du 10/09/2006.

²يسرى محمد أبو العلاء ، مبادئ الاقتصاد البترولي و تطبيقها على التشريع الجزائري ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1966 ، ص153

و كان هذا الشكل من العقود هو الذي ساد في مناطق الإنتاج الرئيسية من قبل الحرب العالمية الأولى، واستمر في كثير من الدول حتى مطلع السبعينات، وقد فرضته الشركات البترولية العالمية حينها مما سمح لها بالاحتفاظ بكثير من المزايا الاقتصادية من أهمها:

- اتساع الرقعة الممنوحة للشركات من أجل التقيب، واشتراط عدم التخلي الجزئي أو الكلي عن المساحة الممنوحة لها ولا تستطيع الدولة المضيفة أن تمنحها لشركة أخرى؛

- طول مدة التعاقد بحيث بلغت في بعض الأحيان 90 سنة؛

- تنفرد الشركات بالبحث والتقيب وتحمل المخاطر والتكاليف لوحدها، ولا تسترد شيئاً من النفقات على الاستكشاف إذا لم تعثر على البترول، فإذا عثرت على البترول بكميات تجارية تقوم باستخراجه وتسويقه لحسابها على أن تدفع للدول المضيفة العوائد المتفق عليها؛

- الشركة الأجنبية غير ملزمة بتكرير جزء من البترول أو استثمار جزء من أرباحها محلياً؛

- عدم خضوع الشركة صاحبة الامتياز للقضاء المحلي، أي تجميد السلطة التشريعية في الدولة واستبعاد خضوعها للقانون والقضاء الوطنيين، سواء أكان ذلك صراحة أو ضمناً، وتشتترط اللجوء للقضاء الدولي في حالة الخلاف مع الدولة المضيفة في القضايا الحيوية؛

- تنفرد الشركة بتحديد حجم الإنتاج إعلان السعر الذي يباع به البترول المنتج. وقد كان هذا في صالح الشركات العالمية لأنها تحول البترول المنتج إلى الشركات التابعة لها بسعر منخفض، وتستفيد في النهاية من سعر المنتجات في التوزيع النهائي وتحرم في المقابل الدولة المضيفة من جزء هام من الربح؛

- جمود معدل الضريبة وجعله عنصراً ثابتاً في العقد ولا تستطيع الدولة المضيفة تعديله دون موافقة الشركات صاحبة الامتياز¹.

ويتضح من عقود الامتياز أن جلّ المزايا في صالح الشركات، خاصة جانب التملك الفعلي للبترول في جميع مراحلها من المنبع إلى المصب، والتصرف في الكميات المنتجة وأسعارها بعيداً عن إرادة الدولة المضيفة.

وتجدر الإشارة هنا أن الدولة المضيفة في حالة عقود الامتياز لا تتحمل أية مخاطر أو استثمارات من أي نوع، وغير ملزمة بتحمل تكاليف الاستخراج والاستغلال، كما أنها غير معنية بتحديد أسعار

¹ حسين عبد الله، البترول العربي دراسات اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 99.

البترو، وتتقاضى في المقابل إتاة Royalty عن منح الامتياز، بالإضافة إلى عوائد إما ثابتة عن كل برمیل ينتج أو نسبة من الأرباح وذلك حسب بنود العقد. وقد سادت هذه العقود لفترة طويلة نتيجة للسيطرة السياسية للدول الأجنبية على الدول المنتجة، حيث تم استغلال النفط بشروط مجحفة ولم تقدم الشركات العالمية خلال هذه الفترة على إقامة أية صناعات نفطية محلية أو تشغيل للعمالة الوطنية¹.

هذه المزايا تم إلغاؤها من طرف الدول المنتجة فيما بعد، سواء عن طريق المفاوضات الشاقة بتصحيح العلاقة المختلة أو أخذ مبادرة التأميم المباشر للبترو.

2.2 عقود المشاركة

جاءت عقود المشاركة كبديل عن عقود الامتياز التي فرضتها الشركات الكبرى وذلك بعد سيطرة الدول المنتجة على قطاع المحروقات تأكيداً لقاعدة السيادة الدائمة للدول على ثرواتها الطبيعية، وبعد أن أصبحت للدول المضيفة شركات وطنية تعمل في مجال البترو، وقد انتشرت هذه العقود منذ بداية السبعينات خاصة.

وعقد المشاركة هو " عقد بين حكومة أو إحدى مؤسساتها وبين شركة أجنبية يكون للأخيرة بمقتضاه حق البحث عن البترو في منطقة معينة وزمن معين، فإذا وفقت في اكتشاف البترو يبدأ في تكوين شركة مشتركة بين الطرفين"... وهناك تعاريف أخرى تختلف باختلاف عقود المشاركة والتي من أشهرها عقود تقاسم الإنتاج، (Production Sharing Agreement) وعقود التعاون أو عقود التشارك (Joint venture Agreement). ويمكن أن نوضح هنا أهم الملامح العامة التي تتضمنها عقود المشاركة² :

-الفترة الممنوحة للبحث عن البترو قصيرة نسبياً؛

-يتضمن العقد شرط التخلي عن المساحة الممنوحة وفق جدول زمني بالاتفاق؛

-يتحمل الشريك الأجنبي مخاطر البحث والاستكشاف ولا يسترد منها شيئاً إذا لم يكتشف البترو بكميات تجارية؛

-تدخل الدولة شريكاً بعد اكتشاف البترو، بحيث تساهم في نفقات التنمية والإنتاج وتحصل على نسبة من البترو غالباً ما تكون % 50 ، وتشارك فعلياً في إدارة مرفق البترو؛

¹ يسرى محمد أبو العلا ، المرجع السابق ، ص 155.

² نفس المرجع السابق ، ص 171 .

-تحصل الدولة المضيفة على إتاحة رسم-، وهو الحد الأدنى الذي يجب أن تحصل عليه من دخول الشركات البترولية مجال الاستغلال في أراضيها، إذا ما حقق الشريك الأجنبي نتائج من اكتشاف البترول، فرضت عليه ضرائب إضافية تصل إلى نسبة % 50 كحد أعلى، بحيث يمكن أن تصل حصة الدولة في النهاية إلى نسبة % 75 من الربح المحقق؛

-البترول المكتشف تؤول ملكيته قانونا إلى الدول المضيفة، وتصبح وحدها صاحبة الحق في التصرف فيه (وهي نقطة أساسية في السيطرة على الثروة الوطنية) ؛

-تسترد الشركة الأجنبية في حالة اكتشاف البترول نسبة من النفقات التي تكبدتها على أقساط حسب الاتفاق، ويتم استرداد النفقات Recovery cost بحصول الشركة على كميات من البترول المنتج، ويستخدم لحساب قيمة هذه الكميات سعر البترول الذي تحقق في السوق الحرة من تصدير نصيب الشريكين الوطني والأجنبي؛

-يعفى الشريك الأجنبي غالبا من ضرائب الدخل التي تتحملها نيابة عنه الشركة الوطنية.

وهناك العديد من الشروط والالتزامات، إن لم يكن لها صفة الشبوع في جميع العقود، وإنما تتم حسب الاتفاقات التي يتضمنها العقد المبرم بين الطرفين.

وتأخذ الجزائر الآن في مجال البحث واستخراج البترول أي في أنشطة المنبع (الحلقاات العليا) بعقود تقاسم الإنتاج % 51 للجزائر مقابل % 49 للشريك الأجنبي طبقا لقانون المحروقات الجديد، أما في أنشطة المصب(التكرير والبتروكيمياء والنقل بالأنابيب والتوزيع) فتأخذ بأسلوب عقود التشارك (التعاون) venture Joint مع أطراف عديدة بغض النظر عن نسبة مشاركة كل طرف في المشروع.

يجب التنويه أن كل العقود تحتوي على مواد قانونية متشعبة وبنود متعددة تتوقف على قوة كل طرف في المفاوضات، لكن أشرنا فقط في هذه الأنواع من العقود إلى الملامح الرئيسية لكل منها.

المبحث الخامس : بعض العقود ونماذج الشراكة المحققة في قطاع المحروقات بالجزائر

إن التحولات الهامة التي أحدثها قانون 91-21 الصادر في سنة 1991 ، و المتعلق بتعديل و تنميط قانون المحروقات ، سمحت بتوافد المستثمرين الأجانب نتيجة الفرص التي أتاحتها قانون المحروقات للاستثمار الأجنبي ، و الشراكة ، لقد تميزت هذه الفترة بلقاءات و مشاورات بين شركة سوناطراك و شركات أجنبية أثمرت عن توقيع عقود شراكة في مجال الاستكشاف و التطوير و الإنتاج مع عدد مهم من الشركات وصلت سنة 1999 إلى 42 عقد مع شركة عالمية و نتطرق في هذا المبحث من خلال مطلبين أولها عرض لبعض العقود و المطلب الثاني حاولنا فيه إعطاء نماذج من الشركات المستثمرة في قطاع المحروقات في الجزائر حالة شركة ANADARKO وحالة شركة DOWELL . SCHLUMBERGER

المطلب الأول: بعض عقود الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر

إن الشراكة الأجنبية في الجزائر في قطاع المحروقات يمكن فهمها من خلال العقود المبرمة بين شركة سوناطراك و الشركات الأجنبية و التي تتميز في مجملها بتقاسم الإنتاج و يمكن عرض البعض منها كمايلي :

1.1 الشراكة مع منطقة امريكا :

1- شركة أمير اداهايس : وقعت شركة سوناطراك عقد تقاسم في الإنتاج بقيمة 550 مليون دولار مع الشركة الأمريكية أمير اداهايس، و يشتمل العقد تطوير حقول القاسي و العقرب على بعد 60 كلم غرب حاسي مسعود ، و يقدر احتياطي الحقول بحوالي 340 مليون برميل من النفط ، و من المتوقع رفع معدلات الاستخراج من 20% الى 30% أي بزيادة الإنتاج من 30 ألف برميل يوميا إلى 45 ألف برميل يوميا خلال عام 2003 على ان تستفيد شركة سوناطراك من 51% من العوائد المتوقعة 1 كما منحت سوناطراك عقدا للمشاركة في الإنتاج لنفس الشركة الأمريكية في القطعة 104 في حوض حاسي بركين الواقع بحاسي مسعود².

2- شركة أموكو الأمريكية : أبرمت سوناطراك في 29 جويلية 1998 عقدا مع اموكو الأمريكية مدته 20 سنة من نوع تقاسم في الإنتاج ، و يتعلق بتطوير و استغلال الأربعة حقول غازية تم اكتشافها في منطقة عين امناس ، حيث قدمت شركة اموكو 30 مليون دولار كحق دخول لسوناطراك ، و قدرت قيمة الاستثمارات بـ 790 مليون دولار ، بالإضافة إلى مبلغ قدره 111 مليون دولار أمريكي تدفعه هذه

¹ Adel Majid Attar PDJ de Sonatrach , Billan du partenariat:42 contrats pour 24 compagnies .MD.Media N°08(OCTOBRE 19990),P24,

² النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية للبتروال - اوبيك- سنة 26، العدد6(جوان 2000)، ص 18

الشركة لتغطية نفقات الاستثمار الناتجة عن هذه الاستكشافات ، و قد بدأت إنتاج في الأربعة حقول سنة 2002¹، كما أعطت شركة اموكو موافقتها في افريل 2000 على مشروع تطوير غاز عين صالح و هو أول مشروع لتطوير و تسويق الغاز بالتعاون مع الشركاء الأجانب ، و تبلغ تكلفة المشروع 2,5 مليار دولار و يتضمن 7 حقول للغاز تقع في المنطقة الوسطى من الجزائر، و سيصدر الإنتاج إلى جنوب أوروبا بصفة رئيسية² .

3-شركة أركو الامريكية : أبرمت سوناطراك في 15 افريل 1998 عقد شراكة من نوع تقاسم الإنتاج مع شركة أركو يخصص تطوير و رفع معدل الاحتياطي للبتروال الخام في حقل - رهد البغل- الذي انتقل إنتاجه في البداية من 25 ألف برميل يوميا إلى 55 ألف برميل يوميا ، ليصل بعدها إلى 125 ألف برميل في نهاية 1999³ وقد ارتكزت محتوياتها العقد على ما يلي⁴:

- دفع مبلغ كحق دخول يقدر بـ125 مليون دولار أمريكي لشركة سوناطراك؛
- دفع 1,3 مليون دولار كنفقات تخص الاستغلال ؛
- دفع 50 مليون دولار كاستثمارات على البحث في ميدان الغاز و لحساب سوناطراك علما أن الشريك الأجنبي يأخذ دوما 49% كما حدده قانون المحروقات؛
- و من هنا فان شركة سوناطراك و بقدر تعاملها مع هذه الشركات و غيرها إلا أنها تحتفظ دائما بنسبة 51% من العوائد مقابل 49% للشريك الأجنبي.

1 . 2 الشراكة مع منطقة اوروبا :

1 -شركة أجيب الايطالية :وقعت سوناطراك في 27 ماي 1997 عقد شراكة من نوع تقاسم الإنتاج مع شركة أجيب الايطالية مدته 5 سنوات و بمبلغ 31,7 مليون دولار ، و يشمل العقد القطعة 213 الواقعة في الجنوب الغربي لحاسي مسعود ، كما يتضمن العقد أيضا ميزانية خاصة بتكوين الأيدي العاملة في ميدان البحث و استغلال المحروقات ، و يعتبر هذا العقد ، العقد الخامس الذي توقعه هذه الشركة مع سوناطراك⁵ .

للاشارة فان أول عقد لهذه الشركة مع سوناطراك قد وقع مباشرة بعد صدور قانون 1986 و الذي شمل حوض بير ربعة الشمالي⁶.

¹ النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروال (اوبيك) السنة 24، العدد 7(جويلية 1998) ، ص 16 .

² Akacem Khedidja.OP.cit ,144 .

³ النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبتروال ، مرجع سابق ، ص22،

⁴ Ibid

⁵ Sonatrach la revue.N°7.Juillet 1997 .p.19.

⁶ Sonatrach la revue.N°6.Juillet 1997 .p.31.

2- الشراكة مع الكونسورسيوم: وقعت شركة سوناطراك عقدا قيمته 257 مليون دولار مع الكونسورسيوم في مارس سنة 2002 و يضم شركة سايبام الايطالية لصناعة معدات حقول البترول و شركة بواج الفرنسية للإنشاءات ، لإقامة خط تكرير بطاقة تبلغ 80 الف برميل يوميا و شبكة لتجميع البترول في حقل رورد اولاد جمعة في حوض بركين ، و سيستغرق بناء المشروع 24 شهرا ، و ستدير شركة سوناطراك هذا الحقل بالاشتراك مع بي.ايتش.بي بيليتون الاسترالية و أجيب الايطالية لتطوير احتياطاته البالغة 300 مليون برميل¹ .

3-بريتش بتروليوم(BP) : وقعت سوناطراك في نهاية ديسمبر 1995 عقدا مدته 30 سنة (سنتين للبحث ، أربع سنوات للأشغال ، 24 سنة للاستغلال و الإنتاج)، قيمته 3 مليار دولار امريكي ، حصة سوناطراك 1,015 مليار دولار² ، و بموجب هذا العقد دفع الشريك الأجنبي 50 مليون دولار أمريكي كحق دخول و الهدف من هذا العقد هو البحث عن الغاز في عين صالح إنتاجا و تسويقا .

كما أبرمت الشركة مع سوناطراك في أوت 2001 عقدا حول مشروع عين صالح ، حيث قدرت تكلفة المشروع بـ2,7مليار دولار ، تغطي 65 % منها شركة بريتيش بتروليوم و النسبة المتبقية 35% يتم تمويلها من قبل سوناطراك ، و ستبدأ عمليات الإنتاج خلال الربع الأول من سنة 2004.³

4 -شركة توتال الفرنسية : أبرمت سوناطراك في 28 جانفي 1996 عقدا من نوع تقاسم الإنتاج و يقدر مبلغ العقد بـ874 مليون دولار ، حيث تساهم سوناطراك بنسبة 35% و شركة ريبسول الاسبانية بـ30% و يخص هذا العقد حقل غاز " تين فوي تبنكورت" ، مدته 20 سنة ، مع دفع 22 مليون دولار كحق دخول ، أما الأرباح الناتجة عن هذا العقد ستعود بنسبة 81.1% لسوناطراك⁴ .

و الملاحظ أن اغلب العقود المبرمة بين سوناطراك و الشركات الأجنبية هي من نوع عقود تقاسم الإنتاج .

1. 3 شراكة مع شركات أجنبية أخرى من مناطق أخرى:

1- بي.ايتش.بي (BHP) الاسترالية : وقعت سوناطراك في جويلية 2000 عقدا بقيمة 1,03 مليار دولار مع الشركة الاسترالية BHP يتعلق بتطوير 4 مكامن غازية في منطقة اوهانيت بمقاطعة اليزي في الجزء الشرقي من الصحراء الجزائرية ، و من المتوقع ان تحتوي تلك الأماكن على احتياطيات تقدر بنحو 3,4 ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي ، 116 مليون برميل من غاز

¹ النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبيك) ، السنة 28، العدد3(مارس 2002) ص21.

² النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبيك) ، السنة 21، العدد12(ديسمبر 1995) ص20.

³ النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبيك) ، السنة 27، العدد27(اوت 2001) ص22.

⁴النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبيك) ، السنة 22، العدد22(جانفي 1996) ص21.

البتروال المسال ، و 107 مليون برميل من المكثفات¹ ، و ينص العقد على تحمل الشركة الاسترالية و شركاتها جميع التكاليف المتعلقة بتطوير الأماكن الأربعة و التزامها بإنتاج 710 مليون متر مكعب يوميا من الغاز الطبيعي ، و من التوقع أن يتم تغطية تكاليف التطوير خلال 8 سنوات من بداية الإنتاج الأولى عام 3003 الذي سيصل إلى نحو 655 مليون متر مكعب يوميا من الغاز الطبيعي ، و 30400 برميل يوميا من المكثفات ، 27700 برميل يوميا من غاز البترول المسال.

2- شركة فيرست كالغاري بتروليوم الكندية : تم الاتفاق بين سونطراك و هذه الشركة على البدء في عمليات التنقيب عن النفط و الغاز في الصحراء الجزائرية بالقطعة روض يعقوب الواقعة بحوض بركين و التي تبلغ مساحتها 970 كلم² ، حيث سيتم بموجب الاتفاق الموقع بين الطرفين حفر بئرين آخرين نهاية فترة العقد البالغة 5 سنوات² ، و تتوقع شركة فيرست كالغاري بتروليوم الكندية بان القطعة قد تحتوي على احتياطي يتراوح ما بين 400 إلى 800 مليون برميل .

المطلب الثاني: نماذج من الشركات المستثمرة في قطاع المحروقات في الجزائر
حالة شركة ANADARKO وحالة شركة DOWELL SCHLUMBERGER

1.2 شركة ANADARKO والشراكة و الاتفاقية مع سونطراك³

2. 1.1 تقديم الشركة:

يعود أصل تسمية الشركة إلى هنود أمريكا وبالضبط إلى أولئك الذين أكلوا عسل الطفاف في منطقة الكنساس، وقد اشتهرت قبيلة أناداركو بفضل زعيمهم الهندي "أيش" الذي ولد في 1805 وقد سجل في كتب التاريخ باسم "كنوزية مارية" ولقد كان بطل في وضع السلام بين القبائل الهندية في تكساس والبيض، وتم تشريعه من قبل الرئيس الأمريكي الحادي عشر "جيمس كي بولك" نظرا للمجهودات التي قام بها بغية تحقيق السلام في المنطقة وقد عمل في حقل إنتاج الغاز الطبيعي في حوض أناداركو.

وتعتبر أناداركو حاليا من أنجح وأكبر الشركات العالمية، حيث بدأت في الجنوب الغربي KANSAS وتمتد نشاطاتها الاستكشافية والإنتاجية اليوم في أكبر الحقول الجيولوجيا في الكثير من مناطق المعمورة، حيث في نهاية 1999 توفرت على احتياطي يقدر ب 573.2 مليون برميل من البترول الخام، والغازات السائلة و 71 مليار م³ من الغاز الطبيعي، هذا الاحتياطي يكافئ في مجمله 991 مليون برميل من البترول أو 128 مليار م³ من الغاز وهو ما يمثل رقم قياسي في تاريخ الشركة، وهذا الاحتياطي مقسم على النحو التالي: ما يقارب 71% في الولايات المتحدة الأمريكية

¹ النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوبيك) ، السنة 26، العدد 9 (سبتمبر 2000) ص18 .

² النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية ، نفس المرجع السابق ، ص18-19

³ محمد بركة، تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية في الجنوب في الجزائر الشرقي خلال الفترة 2006-2012 ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 ، سنة 2013-2014 ، ص113 .

و 29 % في الجزائر، وهي تعمل من أجل اكتشاف احتياطي جديد وذلك باعتمادها على أحسن الوسائل التكنولوجية وطرق التسيير كما انها تركز على الأماكن التي تعتبرها -تقيديرا- الأكبر إنتاجا إضافة إلى شروطها الاقتصادية الملائمة.

وترتكز في كلا من أسكيا، خليج المكسيك، الجزائر، الخليج العربي، قطر و عمان، كما أنها تشارك في الاكتشاف في كل من تونس والمحيط الشمالي، كما يعتبر المشروع الجزائري أكبر مشروع دولي حققته الشركة، وأهميته تزداد باستمرار تماشيا مع القدرات الإنتاجية للمنشآت، وهي تسعى إلى تزويد الأسواق العالمية بكميات أكبر ونوعية عالية.

وتحرص أناداركو على الالتزام باحترام القوانين والتشريعات والقواعد المطبقة في نشاطها، كما أنها تدمج في مشاريعها كل ما يتعلق بالأمن، حماية المحيط بطريقة تمكنها من استغلال مصادرها الطاقوية حذرة وأمنة ومسؤولية وتعتمد دوما على عاملين هامين هما:
-تكلفة الاكتشاف؛

-نسبة تعويض الاحتياطي.

فمنذ سنة 1984 تكلف الاكتشاف في الولايات المتحدة الأمريكية لكل مرحلة تقدر بخمس سنوات لا تتعدى من % 10 إلى % 30 من المعدل الصناعي، كما أن معدل الاكتشاف عبر العالم خلال 1994 كان . \$3.17 للبرميل من البترول مقارنة مع معدل الطاقة والمقدر ب\$ 4.66 .
ولقد بلغ احتياطها في نهاية 1999 ما يقارب 951 مليون والتطوير وكذلك ارتفاع نسبة الاسترجاع المستقلة .

إضافة إلى الوسائل الحديثة المستعملة والطاقات المهنية العالية، وتعود الزيادة في الاحتياطي إلى النجاح في المناطق التالية الأسكيا، خليج المكسيك، الجزائر.

2.1.2 الشراكة والاتفاقية مع سوناطراك

الشراكة بين سوناطراك أناداركو ومنذ نشأتها سنة 1989 ولدت حالة متميزة في إطار تسيير الموارد البشرية، فهذا التجمع والمتكون من جنسيات مختلفة جزائرية، أمريكية، بريطانية، فرنسا، أستراليا، كندا بلجيكا، شكل خليط ثقافي عمل على خلق جو متميز، كما استمع وجود نظام تسيير يعتمد على خصائص ومميزات من بينها:

✓ التفتح الذهني؛

✓ التناسق؛

✓ العمل الجماعي؛

✓ القدرة على الاندماج وخاصة التواجد المستمر والقدرة على الاستمرار والانضباط بشكل دائم.
وكان هذا التناسق يمد حقا بتحكم في العمل بأدوات مشتركة، كما أن مجهودات التجمع تهدف خصيصا لتكوين إطارات بغية التحكم في مناصب الشغل والتحكم في اللغات الفرنسية، والأجنبية،

والملاحظ أن أفواج العمل المتواجدة في حاسي مسعود وحاسي بركين تعلمت العمل على حل مشاكلها الهندسية اليومية، وكذا متابعة لإنجاز والاستغلال وصيانة الآبار ومراكز الإنتاج، وهذا يرجع إلى وجود ديناميكية دقيقة ولدت ثقافة الشراكة.

وتضم الشراكة إلى غاية 2000/12/01 مجموعة مكونة من 325 عامل حسب التقسيم أو التصنيف التالي :

الجدول رقم 5-27 : يوضح عدد العمال الجزائريين في شركة أناداركو

نسبة الجزائريين	المجموع	AAC	SH	
%85	229	27	202	حاسي بركين
%40	96	57	39	حاسي مسعود
%75	325	84	241	المجموع

المصدر : محمد بركة، تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية في الجنوب في الجزائر الشرقي خلال الفترة 2006-2012، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 3، سنة 2013-2014، ص 118 .

يظهر التقسيم أن التقسيم يركز على عمال من سوناطراك أناداركو، ويتم التداول على المسؤولية في المناصب الحساسة في إطار عمل منظم. ومنذ بداية العمل سنة 1991 استطاعت أن تكشف 12 حقل مع حوالي 2.8 بلون برميل من النفط في الصحراء، وكان هذا نتيجة للمجهودات المبذولة من طرف عمال الشراكة، وكذلك التكنولوجيا المستعملة بحيث يتوقع أن يصل إنتاجها في سنة 2003 إلى 500.000 برميل/يومياً. ونظراً لنجاحها فقد استطاعت أن تحصل على عقد سنة 2001 للبحث في مناطق أخرى من صحراء الجزائر.

3.1.2 إستراتيجية شركة أناداركو

و يمكن التطرق إليه من خلال النقاط التالية:

• الإستراتيجية الاستثمارية لشركة أناداركو

تعمل على تعظيم قيمة نفسها من خلال المحافظة على ميزانية قوية، وتطبيق النظرية التي تساعد على اتخاذ قرار الاستثمار، والشركة تلجا دوماً إلى دراسة مسبقة لكل الجوانب سواء كانت إيجابية أو سلبية، فمثلاً دخولها إلى الجزائر فقد عملت على دراسة كل الجوانب المتعلقة بالاستمرار سواء كانت سياسة أو اجتماعية أو ثقافية، بحيث بدلت الجزائر مجهودات كبيرة لإقناعها بالاستثمار نظراً بطبيعة الحال للأوضاع التي كانت تعيشها الجزائر وعلى العموم فإن إستراتيجية شركة أناداركو في الجزائر تعتمد على استخراج النفط والغاز واستغلال أغلب المناطق التي تتوفر فيها النفط والغاز خلال مدة تعقدها والتي هي 25 سنة، وتعمل شركة أناداركو حسب على هيئتها واستقرار في اتخاذ قرار الاستثمار.

فمثلا: في شمال بريطانيا تعمل الشركة على المحافظة على ديون منخفضة نسبيا حتى يمكنها ذلك من شراء ممتلكات وتمويل الحفر، وحتى تستطيع أن تكون مرنة، بحيث بلغ حجم استثمارها في العالم حوالي 4.6 \$ بليون، ورغم ذلك تم المحافظة على ميزانية قوية، ومن ضمن العناصر الأساسية في استراتيجياتها، شيئين هما:

- إيجاد البترول والغاز بأقل التكاليف الممكنة؛

- إنتاج البترول والغاز في الوقت المناسب.

وهذا ما يجعلها مرنة في اتخاذ قرار الاستثمار من أين وكيف، ويتطلب هذا من المسؤولين:

- تحليل عميق للأسواق؛

- تحليل عميق للنماذج المالية؛

وهذا بغية تحديد فرص الاستثمار ورأس المال الأكثر ربحية، وعادة تعتمد قياسها على العوامل التالية:

✓ ترشيد التكاليف؛

✓ زيادة الاحتياط؛

✓ قيمة معدل النمو الإنتاجي.

• إستراتيجية البحث و التطوير في شركة أناداركو :

يعتبر البحث والتطوير بالنسبة للشركة من أهم العوامل التي تركز عليها في بناء نفسها، بحيث نلاحظ أنها دوما تحرص على تتبع التكنولوجيا الحديثة تعتمد بأساليب على كافة رأس المال، ولعل هذا ما يجعل عدد عملها سواء في الجزائر أو عبر العالم ضعيف مقارنة بالميزانية. كما أنها تعمل على تكوين وتدريب عمالها بشكل مستمر، بحيث تتعاقد أكبر الشركات في هذا الميدان بغية تحقيق أكثر نجاعة للعمال.

• الإستراتيجية المالية للشركة أناداركو:

تعتمد الشركة على نوعين من التمويل، تمويل داخلي عن طريق فروعها عبر العالم و تمويل خارجي عن طريق زيادة بيع أسهمها عبر الأسواق العالمية و التي تزداد كل سنة فقد باعت على سبيل المثال سنة 2006 ب 672000 مليون دولار و في سنة 2009 قدرت ب 1618000 مليون دولار ، و في 2012 قدرت ب 2726000 مليون دولار . و نلاحظ مدى الارتفاع الهائل الذي حققته خلال ثلاث سنوات متتالية، و هذا بطبيعة الحال يعتبر تمويل خارجي للشركة¹.

¹ محمد بركة، تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية في الجنوب في الجزائر الشرقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 119.

- حركة العمال :

لشركة أناداركو مع سوناپراك " الشراكة " : يتشكل التجمع من خليط من العمال من مختلف الجنسيات ، و قد عرف عدد العمال خلال مدة الدراسة تغيرات في العدد .

الجدول رقم 5-28: يوضح عدد العمال خلال الفترة 2006-2012

السنة	2006	2008	2009	2011	2012
عدد العمال	250	300	300	325	325
نسبة التغير	-	%20	%20	% 30	% 30

المصدر : محمد بركة ، محمد بركة، تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية في الجنوب في الجزائر الشرقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 120.

يتبين من الجدول أعلاه أن هناك زيادة في عدد العمال تحدث تقريبا خلال كل سنتين ويرجع هذا إلى توسع الشركة عبر التراب الوطني.

- سياسة الإتقان والتكوين:

تعتمد الشركة في سياستها برامج تكوينية متواصلة حيث عملت على إنشاء مركز الإتقان والتكوين، وأخذت الشركة (التجمع) على عاتقها تلبية احتياجات مستخدمة حاليا ومستقبلا.

وبحكم المهام المسندة إليهم حاليا والمتمثلة في مسؤولية الأمن خلال عمليات الصيانة المرتبطة بالمنشآت والمعدات والمباني، ومع التوسع والزيادة في الوحدات فإن التوظيف مستمر، وذلك بالموازاة مع الاحتياجات والمتطلبات، ولكنه يتميز بالتأهيل والخبرة المهنية والمهارات.

ولقد عملت الشركة على فتح مناقصة عالمية لمراكز الشركات المتخصصة في التكوين والتدريب، سعيا منها على التكوين الجيد لمستخدميها.

و قد تعاقدت مع مؤسسة (Systran Inc) المتخصصة في التكوين و المتواجدة بهوستن ، وعليها انطلقت عملية التكوين بداية من مارس 2001 بعين المكان ، و يمتد العقد إلى 10 سنوات مع إمكانية تجديده إن استدعى الأمر .

4.1.2 أثر الشركة أناداركو على التشغيل في الجزائر منطقة حاسي مسعود

فإذا أجرينا مقارنة بسيطة بين عدد العمال خلال سنة سنوات من 2006 إلى 2012 و ميزانية الشركة ، لا نجد وجهة لمقارنة ، بحيث تستطيع القول بأن الشراكة في السياسة الجزائرية ليست هدفها التشغيل ولكن هدفها السرعة في التقيب عن البترول و الغاز و الإنتاج أكبر كمية ممكنة .

و لمعرفة الأثر نأخذ النسبة التالية : عدد الإطارات (المسؤولين) / عدد العمال و نأخذ سنة 2011 للدراسة : عدد العمال الإجمالي 325 .

الجدول رقم 5-29: يوضح نسبة العمال إلى الإطارات

إطارات إدارية	إطارات تقنية	متوسطة	بقية العمال	النسبة
10	60	90	165	%42

المصدر : محمد بركة ، مرجع سبق ذكره ، ص 121 .

إذن فكلما كانت النسبة كبير تدل على أن الشركة تعتمد على كثافة رأس المال.

2.2 دراسة حالة شركة DOWELL SCHLUMBERGE

2.2.1 تقديم الشركة¹:

تكونت Dowell Schlumberger سنة 1960 بناء على تزاوج مع شركة دوشكال وتتواجد في أكثر من 70 دولة، ويبلغ عدد عمالها 7 آلاف عامل على مستوى العالمي وتنشط في مجال تقديم الخدمات البترولية والغاز، وقد حققت تميزا خاصا في الميادين التالية:

✓ اكتشاف الآبار؛

✓ اكتشاف الحقول "تحسين المردود"؛

✓ إعادة تهيئة أنابيب الآبار.

إضافة إلى خدمات المراقبة والعمل على زيادة الإنتاج في الآبار الجديدة أو بعث الحياة في الآبار القديمة، وتعتمد في هذا النجاح على النوعية العالية والتميز في مستخدميها وعلى المتابعة التي توليها لهم خلال حياتهم المهنية، إضافة إلى استثماراتها الكبيرة في التكنولوجيا الحديثة والمعدات، وعليه تمكنت من تطوير خدمات جديدة ومتميزة وتوفرت على التقنيات التي تطلبها الصناعة.

2.2.2 الإستراتيجية الاستثمارية للشركة:

تبني إستراتيجيتها الاستثمارية على نوعية وكفاءة وتحدي عمالها إذ تعتبر العمال هم الرأس المال الحقيقي، وتشغل حوالي 7000 عامل، تمثل الشهادات الجامعية في اختصاص الهندسة النسبة الغالبة وتحرص دوما على انتقاء موظفيها من مختلف الجامعات عبر العالم، وتعمل على غرس ثقافة شمولية موحدة، تجمع بين الطموح والتقنية المتميزة والحس بالمسؤولية، والتلبية السريعة والدقيقة لمتطلبات زبائننا، وتتم هذه العمليات من خلال اعتمادها على الإستراتيجية اللامركزية في التسيير عبر خمس مناطق موزعة عبر العالم، وهي دوما تسعى إلى اكتشاف مسيرتها، وتعتبر أن مستقبلها من مستقبلهم، بحيث يحظى المهندسون المتميزون باهتمام خاص.

2.2.3 سياسة التشغيل في الشركة:

تعتمد في سياستها التشغيلية على طرح السؤال التالي "من تشغل ولماذا؟".

¹ محمد بركة ، مرجع سبق ذكره ، ص 122 .

توظف الرجال والنساء المتحصّلين على شهادات جامعية والمتفوقين في المجال الهندسي والعلوم التطبيقية، إضافة إلى التأهيل الأكاديمي، وتراعي في الموظفين إمكانية النجاح والنجاح في ظل محيط تنافسي، ويمتلكون القدرة والرغبة على العمل بجدية وإتقان في ظروف عمل متنوعة. -مميزات العامل في مجال الهندسة: تمكن المهندس الربط بين ما هو نظري وتطبيقي بسرعة وبصفة مضبوطة، كما تمنح له الفرص لإبراز كفاءاته وتطوير معلوماته، واكتساب الخبرة وتقلد المسؤولية.

• إستراتيجية البحث والتطوير:

ترى الشركة أن التطوير في مجال التكنولوجيا هو نتيجة للاستثمار الكبير في مجال البحث والتطوير، هذا حتى يتسنى لها المحافظة على الريادة والمنافسة. حيث تتوفر الشركة على عدة مراكز للبحث وتطوير نذكر منها: -مركز البحث شلومبارج بكام بريدج بالانجلترا؛ -تيلزا أو كلاهوما بأمريكا؛ -كلامار بفرنسا.

وهذا التوزيع يبني على حاجيات الشركة.

• استراتيجية الإعداد والتكوين:

يخضع خط سير التكوين إلى مناهج تكويني متواصل يسمح لعمالها من رفع قدراتهم المهنية، حيث تبدأ عملية الإعداد والتكوين.

المرحلة الأولى:

تمنح للعامل ثلاث أشهر كخبرة، وذلك ابتداء من اليوم الأول وتحرص على تمكينه من التعرف على الأجهزة والتجهيزات، وأخذ نظرة على كيفية العيش داخل الشركة.

المرحلة الثانية:

في هذه المرحلة يتم تزويد المهندس بالمعلومات النظرية والتطبيقية في مجال استعمال التكنولوجيا الخاصة لضخ الماء ومنهجية، وكل هذا يتم على مستوى مراكز التكوين بكل من:

-نوتينقهام ببريطانيا؛

-أوكلاهوما بأمريكا.

وتسعى من خلال هذه المرحلة كذلك إلى تحقيق تكوين تقنيها داري.

أ-التكوين التقني :

التطور التقني المستمر هو جزء من خطة العمل (S.C.D.P) التي تعمل على العامل في تتبع مستمر لسير العمليات، ويكون تقييم دوري ومتواصل.

ب-التكوين الإداري:

تحرص الشركة على المحافظة على مكانتها التنافسية، وفي هذا الصدد ترى بأن هذا لا يأتي إلا من خلال اختياروا إعداء رجال أكفاء يحرصون على التسيير الجيد والمحافظة على مكانتها.

-نمط العمل في الشركة:

يتميز نمط عملها بالخصائص التالية:

✓ تعدد الأماكن؛

✓ المدة الزمنية الطويلة؛

✓ الديمومة؛

✓ أوضاع مختلفة.

وكل هذه الخصائص تتطلب توفر الشركة على رجال قادرين على التكيف والالتزان وهذا ما

تسعى الشركة إلى غرسه في عمالها.

-استراتيجية الإنتاج بالإسمنت:

ترتكز الشركة نشاطها في ثلاث عناصر اساسية وهي:

أ-تمليط جدار البئر بالإسمنت:

وهي مرحلة الأساسية في حياة البئر، وتبدأ عند الحفر ووضع الأنابيب، وذلك عن طريق مزج الأسمنت الجاف مع بعض المركبات والماء في عملية مستمرة، وتنتهي بسد الفراغ بين الأنبوب وجدار التربة.

ب-تحسين مردود الأحواض:

باستعمال مواد كيميائية بواسطة الأحماض؛

باستعمال مواد هيدروليكية بواسطة الماء.

ج- إعادة تهيئة الأنابيب داخل البئر: تتم هذه العملية بواسطة أنابيب مصنوعة من مادة غير قابلة

للصدى، ويتراوح سمكها ما بين 1 و3 سم.

4.2.2 حركة العمال في الشركة:

لمعرفة حركة العمال في شركة DOWELL SCHLUMBERGE ، نسلط الضوء على

عملية التوظيف خلال الفترة 2008-2012 ، كما هو موضح الجدول الموالي :

الجدول رقم 5-30 : يبين تزايد نسبة العمال خلال الفترة 2008-2012

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
عدد العمال	200	220	250	275	300
نسبة التغير	-	%11	%12	%13	%15

المصدر : محمد بركة ، مرجع سبق ذكره ، ص 127.

يتبين من الجدول أعلاه أن الحركة في زيادة ليد العاملة ضعيفة ويرجع ذلك لكون الشركة لا تعتمد على اليد العاملة في زيادة الإنتاج بل على كثافة رأس المال. ويمكن توضيح ذلك عن طريق حساب النسبة التالية : عدد العمال/الإطارات

الجدول رقم 5-31 : يوضح مقارنة عدد العمال إلى الإطارات

إطارات إدارية	إطارات تقنية	فئة متوسطة	عمال عاديين
15	185	40	60

المصدر: محمد بركة ، مرجع سبق ذكره ، ص 127.

● تنظيم وتسيير العمل والعطل:

نتيجة لعولمة الأسواق إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسية، أدى إلى هذا إلى عولمة تسيير الموارد البشرية، حيث تأخذ كل الجوانب المرتبطة بالعمال بعين الاعتبار وبشكل مسبق. ف انطلاقا من العطل السنوية والأعياد الدينية والمناسبات الخاصة والعامة تعمل على دراسة كافة الصيغ المتعلقة بالعمال من تحديد مدة العطلة لسكن الشمال والجنوب والعطل الاستثنائية... الخ، ونظرة الشركة لا تعتمد على الطريقة التقليدية (تقليل التكاليف) وإنما تأخذ كل متطلبات العمال الشخصية وتسعى دوما إلى إيجاد ثقافة شمولية بين العمال لأنهم الرأس المال الحقيقي لها. من خلال نماذج بعض الشركات المستثمرة في قطاع المحروقات في الجزائر التي تعرضنا إليها سنحاول استعراض حصة هاته الشركات المتعددة الجنسيات في استغلال المحروقات بالجزائر من خلال الأرقام الواردة من قبل البنك المركزي خلال الفترة 2003-2013 في الجدول الموالي:

جدول رقم 5-32: يوضح حصة الشركات متعددة الجنسيات من إستغلال المحروقات في الجزائر 2003-2013

السنة	القيمة : مليون دولار
2008	4.562
2009	3.920
2010	3.937
2011	4.973
2012	6.341
2013	5.500

المصدر : بناء على معطيات البنك الجزائر، سبتمبر 2013.

تشير الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، بلوغ حصة الشركاء الأجانب 4.56 مليار دولار في سنة 2008 و 3.92 مليار دولار في سنة 2009، ثم 3.93 مليار دولار في سنة 2010، ثم 4.97 مليار دولار في سنة 2011، 6.34 مليار دولار في سنة 2012 و 5.5 مليار دولار سنة 2013 .

وتبقى الشركات الدولية رغم تواضع مساهمتها في مجالات الاستكشاف و الاكتشافات الجديدة في 2012 و 2013 بالخصوص، من بين أكبر المستفيدين من استغلال و إنتاج المحروقات و خاصة منها النفط، بناء على مبدأ تقاسم الإنتاج المعتمد في قانون 86/14 الصادر عام 1986 . ووفقا للتقديرات الرقمية المتوفرة، فإن حصة الشركاء الأجانب تمثل حوالي 8.7 % من إجمالي الإيرادات المسجلة من قبل الجزائر في مجال المحروقات في 2013، مقابل 8.9 % في سنة 2012 ، و سجلت الجزائر إيرادات أقل من تلك المسجلة في 2012 و 2011 ، حيث بلغت حوالي 63.7 مليار دولار من المحروقات عام 2013 ، مقابل 70.57 مليار دولار في عام 2012 و 71.66 مليار دولار في سنة 2011 .

وتجدر الإشارة إلى أن حصة النفط الخام من الإيرادات الإجمالية الجزائرية تتراوح بين 38% و 39 % مقابل 9% إلى 12 % من الغاز الطبيعي المميع و 6% إلى 7% من غاز البترول المميع، و ما بين 18% و 22 % من الغاز الطبيعي، و 6% إلى 13 % من المكثفات. ويمثل البترول الخام أكبر نسبة في أرباح الشركات الدولية، حيث قدر بحوالي 4.6 مليار دولار في 2013 مقابل 5.60 مليار دولار في 2012 ، بينما تتوزع باقي الأرباح بين المكثفات و الغاز الطبيعي، في انتظار استغلال الطاقات غير التقليدية في غضون 2017 و 2018 ، في وقت تعرف فيه الجزائر تراجعا في مستوى احتياطاتها من الطاقات التقليدية الأحفورية، سواء تعلق الأمر بالبترول أو الغاز . و تمثل فترة 2008-2013 التي عدل فيها قانون المحروقات الذي أثار تحفظات الشركات الدولية.

وأخيرا يمكننا القول بالرغم أن جزءا من الحصة المالية المقدرة برسم حصة الشركاء تدفع كرسوم و ضرائب، إلا أن هذه الشركات الدولية التي تستفيد من مبادئ تقاسم الإنتاج في المجال النفطي بالخصوص، تستفيد سنويا من مبالغ مالية معتبرة نظير خدماتها و مساهمتها التي تقدر بالنسبة للنفط بحوالي نصف مقدار ما ينتج من النفط في الجزائر، أي في حدود 550 ألف برميل يوميا من مجموع 2.1 مليون برميل يوميا . و قدرت مصادر مالية أن حصة الشركاء الأجانب بلغت في 2013 ما يقدر بـ 5.5 مليار دولار، وبالتالي فإنها تقارب إجمالا ما بين 2008 و 2013 حوالي 46 مليار دولار في ظرف 6 سنوات، أو ما يعادل 7.6 مليار دولار سنويا.

المبحث السادس : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات على التنمية المستدامة بالجزائر

بما أن البترول والغاز الطبيعي يعتبران أهم ثروة تتوفر عليها الجزائر من جهة أولى و من جهة ثانية يمثل الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات ما نسبته 98 % بالمقارنة مع باقي القطاعات ، فإننا سنحاول في هذا المبحث التطرق لمدى تحقيق الاستثمار في قطاع المحروقات للتنمية المستدامة في الجزائر في أبعادها الثلاثة من خلال ثلاث مطالب أولها المطلب الأول عرضنا فيه مدى تحقيق قطاع المحروقات للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر و المطلب الثاني البعد الاجتماعي و أخير المطلب الثالث لتبيان البعد البيئي .

المطلب الأول : مدى تحقيق قطاع المحروقات للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر

جاء في تعريف اللجنة الأممية للتنمية والبيئة أن التنمية المستدامة هي التنمية التي "تهدف إلى إشباع حاجات... " كما جاء في نفس التقرير " من الواضح أن التنمية المستدامة تتطلب النمو الاقتصادي في الأماكن التي لم تتم فيها تلبية هذه الحاجات " (اللجنة الأممية للتنمية والبيئة، 1989). هذا إقرار من اللجنة بأن الشرط اللازم لتحقيق تنمية مستدامة يتمثل أساسا في تحقيق نمو اقتصادي ورفع معدلات الدخل للطبقات الفقيرة.

1 . 1 الدخل و النمو

إن المتابع لتطور الوضع الاقتصادي في الجزائر يلاحظ أن الناتج الداخلي الخام ومعدلات النمو الإقتصادي كانت في تزايد مستمر، على سبيل المثال ارتفع الناتج الداخلي الخام من 4079 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 11661 مليار دينار جزائري 2008 ثم 14481 سنة 2011 .

يمكننا تفسير مستوى الأداء الذي حققه الاقتصاد الجزائري بالأداء الجيد لقطاع المحروقات، خاصة في السنوات التي ترتفع فيها أسعار النفط والغاز. وتؤكد الدراسات الإحصائية هذه الوضعية، حيث أن تغير أسعار النفط بواحد دولار أمريكي يؤدي إلى تغيير في الناتج الداخلي الخام بـ 1.62 مليار دولار أمريكي، وتغيير في إيرادات الجباية البترولية بحوالي 0.72 مليار دولار أمريكي وتغيير في النفقات بقيمة 0.38 مليار دولار أمريكي.

إن ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات أضعف الحوافز نحو الاستثمار في أنشطة خالقة للثروة تكون مصدرا للإيرادات الضريبية¹. هذه الوضعية أدت إلى اختلالات هيكلية في الاقتصاد الجزائري نتج عنها الطابع الريعي الذي يتميز به إضافة إلى أعراض ظاهرة المرض الهولندي التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

هذا الأداء للاقتصاد الجزائري لم ينعكس إيجابا على القطاعات الأخرى فقطاعي الزراعة والصناعة يتميزان بأدائهما الضعيف، ضعف مساهمتهما في الناتج الداخلي الخام وتسجيلهما لمعدلات نمو سلبية وعدم قدرتهما على منافسة المنتجات المستوردة والدخول إلى الأسواق الأجنبية.

والسبب وراء هذا يكمن في عدم الاستفادة الجيدة من إيرادات الموارد الطبيعية فالإيرادات الجبائية التي تفرض على الأنشطة الإستراتيجية تقوم الدولة بإعادة توزيعها عن طريق النفقات العامة³ وهي في معظمها نفقات جارية وليست نفقات استثمارية (قوانين المالية لعدة سنوات).

هذه الطريقة في جمع وإفراق إيرادات تصدير الموارد الطبيعية هي التي تفسر عدم الاستفادة من الأموال الضخمة التي تحصل عليها الدول المصدرة بما فيها الجزائر فالحكومات في تلك الدول تعمل على الاستخراج المفرط لتلك الموارد من أجل الحصول على أكبر إيراد لتتفقه ليس على أساس التخصيص الأمثل لتلك الأموال من أجل دفع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية، وإنما من أجل الاستفادة من مكاسب سياسية وتوازنات سياسية واجتماعية⁴.

¹ IMF, Algeria :Selected issues and statistical appendix ,International Monetary fund staff report no 98 -87 ,Washington DC,USA .

²A'lvarez ,Alejandra Machi'n , Rentierism in the Algerian economy based on oil and natural gas,Energy Policy,38(10) ,2010, p 31.

³ بن حسين ،ناحي التنمية المستدامة في الجزائر ، حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد ، مجلة الاقتصاد و المجتمع رقم 5 ، مخبر المغرب الكبير الاقتصاد و المجتمع ، جامعة منتوري قسنطينة ،صص 19-38 .

⁴ اليوسف ،يوسف خليفة ، هل النفط محرك للتنمية أم معوق لها ؟ تجربة دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، 2002 ، ص ص 9-29 .

يبدو أن وضعية الجزائر تثبت ما تقدم ذكره فأعمال الحكومات في الجزائر بعيدة كل البعد عن الحوكمة، ويشوبها الغموض وعدم لشفافية، إذ تشير تقارير الهيئات الدولية إلى أن الجزائر تحصلت على مرتبة متأخرة في مؤشرات الحوكمة مثل مؤشر شفافية السياسات الحكومية ومؤشر انتشار الرشوة¹. هذه الوضعية ترتبط ارتباطا وثيقا بنوعية المؤسسات القائمة التي كانت السبب الرئيسي في فشل معظم الإصلاحات التي حاولت الحكومات القيام بها لهذا لم تستطع الحكومات الجزائرية المتعاقبة بعد 50 سنة من نيل الاستقلال، استغلال إيرادات تصدير النفط والغاز في هيكلة وتنويع الاقتصاد الجزائري.

يتضح، من خلال ما تقدم، أن مشكلة استغلال الموارد الطبيعية في الدول النامية مشكلة مركبة بدءا من مرحلة استخراج هذه الموارد التي تتميز بالإفراط وعدم مراعاة حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية وهو ما يتنافى مع أهداف التنمية المستدامة، ومرورا بطرق جمع حصيلة صادرات الموارد الطبيعية التي تتسم بالغموض وانتهاء بطرق توزيع ربع الصادرات التي تحكمها اعتبارات سياسة بحتة.

1 . 2 زيادة الإنفاق العمومي باستخدام الفائض المالي الناتج عن عوائد المحروقات

بسبب إجماع المستثمرين الخواص وعدم دخول الشركات مجالات واسعة من الاستثمار بالمستوى المأمول من جهة، سواء الرأسمال الوطني الخاص أو الأجنبي المباشر- ماعدا في قطاع المحروقات- بالرغم من التوجه السياسي والاقتصادي الجديد، ومع تراكم الفوائض المالية ونمو الجباية النفطية من جهة ثانية أعاد من جديد أسلوب التنمية القائم على تدخل الدولة المباشر لإنجاز المشاريع الضخمة باستخدام العائدات المتزايدة المتأتية من تصدير النفط منها:

أ- برامج استثمارية في القاعدة الهيكلية الأساسية: زاد الإنفاق العمومي في الجزائر وارتفع حجم المخصصات الاستثمارية بهدف تنشيط الاقتصاد الوطني وامتصاص البطالة المتفشية، فقد فاقت المخصصات المالية 110 مليار دولارا في برامج من خمس سنوات حتى 2009 لإنجاز مشاريع مختلفة أهمها موجه لقطاعات هيكلية أساسية، مثل الطريق السيار شرق-غرب بطول 1600 كلم وبتكلفة تقارب 11 مليار دولار وإقامة وحدات متعددة لتحلية مياه البحر، وبناء السدود وبعث مشاريع قديمة كانت متوقفة منها مشروع مترو الجزائر وتوسيع السكة الحديدية وغيرها؛

ب- إنفاق في الجانب الاجتماعي: لتخفيف المعاناة وأهمها برامج السكن حيث تبنت الحكومة سنة 2012 بناء مليون وحدة سكنية خلال 5 سنوات للتخفيف من أزمة السكن وتنشيط القطاعات والمؤسسات المرتبطة بالبناء الذي يوفر مناصب شغل لشريحة عريضة من البطالين؛

¹ WEF ,Global competitiveness report 2012-2013 ,World Economy Forum Geneva ,Switzerland .

ج- استثمارات في قطاع البترول نفسه: وهو القطاع الذي يعرف تطورا أكثر من غيره من القطاعات الاقتصادية بدخول سوناطراك في مشاريع الشراكة مع المؤسسات الأجنبية، من أهمها مشروعين جديدين لنقل الغاز نحو أوربوا إنجاز مصفاة لتكرير البترول بأدرار بطاقة إنتاج 600 ألف طن من البترول سنويا موجه للاستهلاك المحلي المتزايد باستمرار، ومشروع إنجاز مصفاة تيارت بطاقة إنتاجية تبلغ 1.5 مليون طن/سنويا ومشاريع الشراكة في البتروكيماويات وتمييع الغاز الطبيعي؛

د-زيادة النفقات العسكرية ومشتريات الأسلحة، منها إبرام عقود مع الاتحاد السوفياتي فاقت مبالغها 7 مليار دولار؛

من الواضح أن تدفق العائدات المالية على الدولة بهذا الحجم لم يكن منتظرا، حيث أن الفائض نما وتطور في مدة زمنية قصيرة نتيجة الارتفاع السريع لأسعار البترول في السوق العالمية. وهذا أربك إلى حد ما برامج الإنعاش الاقتصادي، حيث نجد الدولة تعتمد إلى أساليب إجرائات سريعة تتسم ببعض الارتجالية لغرض التخفيف من حدة البطالة ومجابهة المتطلبات الاجتماعية، لكن دون أن تكون لها نتائج ملموسة على النمو الحقيقي للاقتصاد حتى الآن.

المطلب الثاني: البعد الاجتماعي

1.2 معدلات البطالة

لا يسهم قطاع المحروقات في محاربة البطالة بطريقة مباشرة فأعداد العاملين الذين يشتغلون في هذا القطاع تمثل نسبة ضئيلة جدا من مجموع القوى العاملة بصورة إجمالية ، ولكنه يسهم في ذلك بطريقة غير مباشرة وذلك كما يلي: إن استهلاك الطاقة التي ينتجها قطاع المحروقات يساهم في رفع معدل النمو الإقتصادي الذي يؤدي إلى رفع الطلب، الذي يرفع بدوره من معدلات التوظيف وتخفيض معدلات البطالة¹.

2.2 تنمية صحية

سنتناول مساهمة قطاع المحروقات في تحقيق التنمية المستدامة من زاويتين أولهما الإنفاق على هذا القطاع والزاوية الثانية هي أهمية الطاقة التي يوفرها قطاع المحروقات في المنشآت الصحية.

¹ Cotte Poveda Alexander et Inés Pardo Martinez Clara , Trends in economic growth ,poverty and energy in Colombia :long-run and short-run effects ,Energy Systems ,2011, p p 281-298.

إن التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئة مستحيلة التحقيق دون أفراد يتمتعون بمستوى صحي جيد، لهذا برزت أهمية الاهتمام بالعنصر البشري كشرط مهم لتحقيق التنمية المستدامة .

أخذا بعين الاعتبار المنظومة الصحية الجزائرية التي تقدم الخدمات العلاجية للمواطنين بمبالغ رمزية¹ والتي تتحمل تكاليفها ميزانية الدولة² من جهة أولى، وبما أن هذه النفقات تمول من الإيرادات الضريبية المتأتية أساسا من الجباية البترولية من جهة أخرى، فإنه يبدو جليا المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات في تحسين الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين فقد انخفضت معدلات وفيات الأطفال من 220‰ سنة 1970 إلى 30,5‰ سنة 2012³ .

هذا التحسن في الخدمات الصحية لا يرجع فقط إلى حجم الإنفاق على هذا القطاع وإنما يرجع كذلك إلى الحصول بشكل مستمر على الطاقة الكهربائية التي تعتبر ضرورية من أجل الإنارة وتشغيل الأجهزة الطبية، كما أن الحصول على طاقة نظيفة يعتبر من دعائم الصحة العمومية فالأسر التي تستعمل مصادر الطاقة التقليدية مثل الخشب والفحم تعاني من مشاكل صحية خاصة على مستوى الجهاز التنفسي⁴ ، وهو الأمر الذي تجاوزه الجزائر بفضل استعمال الغاز في إنتاج الكهرباء ولأغراض الطبخ والتدفئة.

2.3 التعليم : توجد علاقة إيجابية قوية بين توفر الطاقة الكهربائية وبين التعليم خاصة بعد الانتهاء من الدوام المدرسي والجامعي مساء، فالحصول على إنارة جيدة يزيد عدد الساعات التي يذاكر فيها الطلبة مما يسمح بزيادة تحصيلهم وتحسن مستواهم العلمي .

تصل نسبة التغطية الكهربائية في الجزائر إلى 98% وهذا يسمح للطلبة بالدراسة بعد الدوام لفترات أطول. مما تقدم ذكره يمكننا الاستنتاج بأن الاستثمار في قطاع المحروقات يوفر مصدر الطاقة الضرورية للعملية التعليمية التي تتعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي* .

التحليل السابق يبين بأن الاستثمار في قطاع المحروقات يساعد على تحقيق التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي.

¹ Brahmia ,Brahim ,Economie de la santé :évolution et tendances des systhème de santé ,OCDE – Europe de l’est –Maghreb , Bahaeddine éditions Constantine,Algérie .2010 p 4 .

² نور الدين العياشي ، المنظمات الصحية المغاربية ، دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة منتوري ،قسنطينة ، الجزائر ، 2010 ، ص 5 .

³ WEF ,Global competitiveness report ,World Economy Forum ,Geneva switzerland .

⁴ Elkatiri Laura et Fattouh Bassam ,Energy poverty in the ARAB world , the case of Yemen ,Oxford institute for energy studies working paper no MEP 1 2011 ,p2

* بالطبع توجد عدة عوامل تؤثر على مخرجات العملية التعليمية. المقصود هنا أن توفر الطاقة الكهربائية يؤثر إيجابيا على العملية التعليمية.

المطلب الثالث: البعد البيئي

تعرف البيئة على أنها " رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما لإشباع حاجات الإنسان "تتمثل العناصر المادية في العناصر الطبيعية التي تتمثل في الماء، الهواء والتربة الذي يهمننا في التحليل هو العناصر الطبيعية وبخاصة الهواء، الماء والتربة باعتبارها ذات علاقة مباشرة بقطاع النفط والغاز.

يمكن تحليل الجانب البيئي للتنمية المستدامة من خلال دراسة :

-أثر الأنشطة المتعلقة بإنتاج النفط والغاز على البيئة؛

-أثر استهلاك مخرجات قطاع النفط والغاز على البيئة.

1.3 أثر الأنشطة المتعلقة بإنتاج النفط والغاز على البيئة

تمر عملية إنتاج النفط والغاز بعدة مراحل يمكن تقسيمها إلى حلقة المنبع التي تشمل أنشطة الاستكشاف والإنتاج، الحلقة الوسيطة وتتمثل في أنشطة النقل، وأخيرا حلقة المصب، سنركز على آثار استخراج النفط والغاز على البيئة. تتمثل هذه الآثار أساسا في الأحوال التي تترتب عن عملية الحفر، تلويث المياه المستخدمة في استخراج المحروقات، وكذا تلوث الجو الناتج عن حرق الغاز المصاحب للنفط .

فيما يخص الأحوال فإن الشركة الوطنية سوناطراك في إطار إدماجها للأبعاد الإجتماعية والبيئية ضمن استراتيجياتها، عملت على معالجة هذه المسألة وحققت نتائج حسنة في هذا المجال، إذ سمحت إعادة تدوير هذه الأحوال باسترجاع كميات كبيرة من النفط العالق و تحقيق مكاسب مالية مهمة.

فيما يتعلق بالمياه المستعملة فقد استطاعت الشركة تخفيض كميات المياه التي تستعملها إلى 80 مليون متر مكعب¹، هذه الكميات يعاد معالجة معظمها و إعادة حقنها في حقول النفط و الغاز .

أما مشكل تلويث الهواء فيتمثل أساسا في إحراق الغاز المصاحب للنفط الذي انخفض من 80 % في سبعينات القرن المنصرم إلى حوالي 3% حاليا . في نفس الإطار نفذت شركة سوناطراك عدة مشاريع لاصطياد و تخزين غاز ثاني أكسيد الكربون أهمها المشروع المشترك بين سوناطراك، BP البريطانية و STATOIL النرويجية.

¹Hassan ,A ,l'exploitation hydraulique dans l'activité pétrolière ,Communication présentée au colloque international sur les ressources en eau souterraines au Sahara ,Ouargla ,Algérie 12-13 décembre 2005.

زيادة على ذلك فان الشركة قد أدمجت الأبعاد البيئية في كل المراحل صناعة النفط و الغاز حسب المعايير المعمول بها دوليا و حصلت في هذا المجال على عدة شهادات من منظمة المعايير الدولية (ISO) .

2.3 اثر استهلاك مخرجات قطاع النفط و الغاز على البيئة

لقد هدفت الجزائر في سياستها الطاقوية إلى تامين موارد الطاقة المتوفرة و التوسع في استعمال الغاز الطبيعي و التقليل من استهلاك البترول و توجيه الكمية الموفرة إلى التصدير، و بالفعل فان تطبيق هذه السياسة نتج عنه أن 60% من الطاقة النهائية المستهلكة في الجزائر مصدرها الغاز الطبيعي¹ هذا يعني كميات اقل من الغازات الدفيئة.

من جهة أخرى، يؤدي التوسع في استهلاك الغاز و التقليل من استهلاك النفط إلى تحرير كميات اكبر منه و توجيهها إلى التصدير من اجل الحصول على اكبر إيراد دون اللجوء إلى استخراج كميات اكبر من النفط و هذا بالضبط ما تهدف إليه التنمية المستدامة فيما يخص حفظ حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية.

يتمثل المشكل البيئي في الجزائر في كون 40% من الطاقة النهائية المستهلكة مصدرها النفط الذي يستعمل بشكل رئيسي في قطاع النقل و المواصلات، هذا القطاع الذي يعتبر الملوث الأول للهواء في الجزائر و لمعالجة هذه الوضعية اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات من بينها فرض ضرائب و رسوم على استعمال النفط و استعمال الطاقة الأقل تلويثا و بخاصة الغاز الطبيعي المضغوط إجمالا فان شركة سوناطراك تعمل على التخفيف من آثار أنشطتها على البيئة خاصة على الهواء و الماء، فضلا على أن استهلاك الغاز يخفض من كميات الانبعاث من الغازات الدفيئة و هو ما يتماشى مع هدف الحفاظ على المحيط الجوي.

¹ عساس نادية ، سياسة التحكم في الطاقة بالجزائر ،دراسة حالة مصفاة سكيكدة ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2001، ص 21 .

خلاصة الفصل الخامس :

إن التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها العالم، كان لها وقعها على السياسة الجزائرية تمثلت في قرار التوجه نحو اقتصاد السوق، وفتح المجال أمام المبادرة الفردية وخاصة الاستثمار الأجنبي، وظهر أثرها جليا على قطاع المحروقات أكثر من غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وذلك بسبب الربح العالي الذي توفره صناعة النفط والبعد الاستراتيجي للمحروقات، وحاجة الشركات العالمية لتجديد احتياطاتها من النفط تحسبا للمستقبل، رغم ما أثارته التوجهات الجديدة من تباين في الآراء واختلاف وجهات النظر داخل الوطن.

فلقد استطاعت الشركات البترولية الأجنبية التي دخلت مجال الاستثمار في الجزائر مستفيدة من قوانين المحروقات وتوفر اليد العاملة الرخيصة التي تظل أجورها دون المستويات الدولية، وكذلك بعض المزايا الضريبية، من تحقيق نتائج إيجابية واضحة مكنت الجزائر من رفع قدراتها البترولية والغازية، سواء من حيث الاحتياطي أو مستويات الإنتاج والصادرات في مدة قصيرة نسبيا، ومن هذا المنطلق قررت الجزائر في نهاية 1963 إنشاء شركة وطنية بترولية تساهم و لو بصورة ضعيفة في استغلال محروقاتها، ثم مع الحاجة قررت الجزائر توسيع وتعزيز دور سوناطراك في المجال النفطي القبلي و البعدي لتحتل مركزا متقدما ضمن الشركات البترولية الكبرى على المستوى العالمي، ثم استمرت هذه التغييرات لتبلغ مستوى هام في استكشاف و استغلال المحروقات .

غير أن الاستثمار الأجنبي إذا لم يمس كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي، واقتصر دوره على تنمية الموارد النفطية فقط دون غيرها، لن يخرج الاقتصاد الجزائري عن الصورة النمطية كونه اقتصاد ريعي، بل سيعمق التبعية لمنتوج وحيد دون أن يحدث التغيير الاقتصادي الاجتماعي المأمول، وقد تبين لنا بوضوح في هذا الفصل تبعية الاقتصاد الجزائري للعائدات النفطية، وأن نمو هذه العائدات لم يؤد إلى تحقيق تنمية شاملة، بل ظهرت هشاشتها بعد الصدمة البترولية المضادة المتمثلة في الهبوط الحاد لأسعار النفط وما نتج عنها من آثار سلبية على الجزائر .

و عليه إذا كان التحول نحو اقتصاد السوق ودخول الشركات العالمية مجال الاستثمار البترولي من أجل الاستفادة من المزايا التي يقدمها الاستثمار الأجنبي لرفع القدرات الإنتاجية يمثل التحدي الأول للدولة الجزائرية، فإن التحضير لمرحلة ما بعد " حقبة النفط " يمثل التحدي الثاني والأساسي الذي ينبغي على الجزائر أن ترفعه، لأنه مهما كانت المعطيات التي تؤكد على استمرار الطلب على المحروقات الجزائرية للأسباب التي ذكرناها، فإن ثروة النفط آيلة لا محالة نحو النضوب، وهذا يحتم القيام بإستراتيجية تبدأ بالمحافظة وحسن تسيير الثروة الطبيعية غير المتجددة لتستفيد منها الأجيال الحالية والمقبلة، ولكن الأهم هو تبني إستراتيجية تنموية تتجنب أخطاء الماضي، تستطيع أن توفر للأجيال الثروة غير الناضبة والمتجددة باستمرار، المتمثلة في القاعدة الاقتصادية الإنتاجية المجسدة للمعارف والابتكارات، والقادرة على فرض نفسها في السوق المحلية وعلى المنافسة في السوق العالمية.

خاتمة

خاتمة

انطلاقاً من نظريات التنمية ، أو شروط التنمية يعد الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية ينتج عنها التحويلات التكنولوجية و التحكم فيها و اكتساب الخبرات و المؤهلات ، بالإضافة إلى خلق مناصب شغل ثم تتطور أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لتصبح مرتبطة أساساً في تمويل هذه الإستثمارات .

و إن أكبر عائق تواجهه الدول النامية في مجال التنمية هو عدم قدرتها على تمويل مشاريعها التنموية إذ أنها من جهة لا تتوفر لديها القدرة التمويلية الكافية و من جهة أخرى عدم قدرتها في اقتحام الأسواق العالمية لرؤوس الأموال عامة ، و حتى و إن حدثت إمكانية دخولها السوق فيكون بصورة محدودة جداً ، كما أنه من جهة أخرى يظهر جلياً أن مشكل عدم قدرة الدول النامية على ضمان تسديد رؤوس الأموال المقترضة قروض التنمية يكون سبباً في توقيف مشاريع استثمارية سواء كانت جديدة أو تعويضية .

و من خلال النقطتين (العائقتين) السابقتين ، ظهر خيار تنموي جديد يعتمد على الأموال الخاصة المحلية منها و الأجنبية كبديل للنهوض بالمشاريع الاستثمارية المعطلة لأسباب تمويلية ، يترجم هذا الخيار في تقديم الدولة تسهيلات و تشجيعات للمستثمرين الخواص المحليين و الأجانب ، أو خروجها مباشرة من النشاط الاقتصادي ، و ذلك نتيجة ضغوط المؤسسات المالية الدولية ، و تسعى الدول لاسيما النامية منها جاهدة لاستقطاب تدفقات الإستثمارات الأجنبية بغرض سد متطلبات التنمية المحلية و محاولة تجاوز العائقتين السابقتين الذكر .

و الجزائر كباقي دول العالم تسعى جاهدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مدركة أهميته في ظل الوضع الاقتصادي الدولي الجديد، الذي يتميز بالتسابق لخلق أقطاب تنافسية، قصد توفير مناخ استثماري ملائم و جاذب للاستثمارات الأجنبية بما يحقق لها التنمية الاقتصادية، إن الجزائر تتوفر على كل المقومات الطبيعية والبشرية، وخاصة المالية الناتجة من تراكم رأس المال المتأتي من قطاع المحروقات، و الاستقرار النسبي في الأوضاع السياسية و الأمنية، و تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة، زيادة على تكييف الإطار القانوني و التشريعي بما يتماشى ومتطلبات هذا الاستثمار، فبالرغم من كل ما أنفقته الجزائر من مبالغ ضخمة خلال الفترة 2001-2014 في إطار التوسع في الإنفاق لحفز النمو الاقتصادي بغلاف مالي ضخم (426 مليار دولار)، وبالرغم من كل المقومات التي تتمتع بها الجزائر سواء التشريعية، أو الطبيعية أو الاقتصادية، ورغم التحسن الملحوظ فيما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وكذا تحسن بعض المؤشرات الكلية إلا أنها لازالت تعاني من مجموعة من المشاكل التي تعد في نظر المستثمر الأجنبي عائقاً يحول دون استثماره بالجزائر، الأمر الذي جعلها تحتل مراتب متأخرة في العديد من مؤشرات مناخ الاستثمار مقارنة بجيرانها تونس والمغرب. ولعل أهم هذه العراقيل ما يلي:

✓ **عدم الاستقرار القانوني والتشريعي:** حيث نجد أن نظام الاستثمار في الجزائر قد شهد عدة تغييرات و تعديلات بموجب قوانين وتشريعات ابتداء من سنة 1963، ثم سنة 1966 ففانون 1982، فصدور قانون النقد والقرض عام 1990، وصولا إلى سنة 1993 أين صدر المرسوم التشريعي 93 -12 الخاص بالاستثمار، والذي تم تعديله بدوره في سنة 1994، ثم سنة 1995، إلى أن تم إلغاؤه سنة 2001 بصدور القانون الجديد للاستثمار بموجب الأمر رقم 01-03 الذي تم تنميته وتعديله هو الآخر عام 2006 بموجب الأمر رقم 06-08، ثم أخيرا بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 تم تعديل قانون الاستثمار. وهذا إضافة إلى جملة النصوص التنظيمية الكثيرة المكملة لقانون الاستثمار والتعديلات التي تجرى عليها بين الفترة والأخرى خاصة تلك التي تتضمنها قوانين المالية التكميلية. وكل هذا من شأنه أن يزرع الشك والريبة في نفس المستثمر ويجعله يتردد في الاستثمار بالجزائر، حيث أن المستثمر الأجنبي عادة ما يبحث عن الاستقرار والحرية ويحاول بناء إستراتيجية استثماراته بناء على المنظومة القانونية الخاصة بالاستثمار في أي بلد مضيف.

✓ **عائق العقار:** يعاني العقار في الجزائر من مجموعة من المشاكل لعل أهمها :

❖ طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة،

❖ نقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات للهيئات المختلفة المتعلقة بالاستثمار،

❖ عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط،

❖ أمن المنطقة الصناعية...الخ.

كما أن السلطات المحلية لا تتوفر على هيئة لمسح الأراضي المتوفرة على مستوى الولاية، فباستثناء الأراضي التابعة للخواص فإن باقي الأراضي تبقى طبيعتها وملكيته مجهولة والتي غالبا ما تمنح للمقاولين والمستثمرين بدون سندات إثبات، مما يؤدي إلى نشوب نزاعات خاصة في حالة ظهور المالكين الحقيقيين بعد منح الأراضي من طرف السلطات المحلية، مع العلم أن البنك يشترط تقديم ضمانات من بينها الإطلاع على سند الملكية قبل منحه لأي قرض ثم إن هناك مشاريع استثمارية محققة إلا أنها لم تنطلق بعد في عملية الاستغلال بسبب نقص الكهرباء والغاز والماء، مما يدل على أنه قد لا تستفيد الأراضي الممنوحة للمستثمرين من المنافع العامة بسبب عدم توفر الميزانية الكافية لدى السلطات المحلية نتيجة تقليص المخصص المالي لميزانية التجهيز. أضف إلى ذلك أن النصوص القانونية مازالت ناقصة، ولا تفي بالغرض فيما يخص العمليات الاقتصادية، إذ أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل، فحسب تقرير البنك الدولي، فإن العديد من المؤسسات تبحث عن العقار الصناعي وانتظارها هذا يصل إلى أربع سنوات.

كما أن العقار الفلاحي لا تختلف مشاكله عن العقار الصناعي، إذ أنه يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي نتيجة صعوبة عمل المنتجين في أراضي لا يملكونها. أما العقار السياحي

والذي يتطلب النشاط فيه موارد كبيرة لإنشاء المرافق السياحية الأساسية من فنادق ومراكز سياحية وغيرها، فنجد فيه عدة تلاعبات وعمليات مضاربة استغلت الثغرات القانونية في هذا المجال، لذلك قامت السلطات المعنية بإعادة تحديد مفهوم مناطق ومواقع التوسع السياحي في القانون رقم 03/03 الصادر بتاريخ 2003/02/17 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، وبالرغم من صدور هذا الأخير إلا أن الكثير من الاختلالات مازالت تجمد وتعترض استغلال مناطق التوسع السياحي نذكر منها: عدم التطبيق الفعلي للتنظيم المتعلق بحماية مناطق التوسع السياحي وتمييزها نتيجة الغياب الطويل للمصالح المختصة التابعة لإدارة القطاع السياحي على الصعيد غير المركزي، عدم استكمال الدراسات المتعلقة بالتهيئة وتوقفها في مرحلة الانجاز والتمويل، إضافة إلى عدم توفر الموارد المالية الكافية للدراسات العامة للتهيئة ورفع العزلة عن مناطق التوسع السياحي وتزويدها بالمرافق الأساسية.

✓ **مشاكل خاصة بالبنية التحتية:** قيم مؤشر دافوس 2014 البنية التحتية للنقل والمواصلات في الجزائر بالسلبية، رغم الأغلفة المالية الضخمة التي رصدت لتطويره خلال السنوات السابقة، إذ احتلت الجزائر المرتبة 122 عالميا متخلفة عن دول إمكانيتها المالية محدودة للغاية مثل المغرب، تونس ومصر أين احتلوا المراتب 58،70،50 على التوالي. ويقيم المنتدى هذا المؤشر على أساس ثلاثة عوامل أخرى هي "مدى جودة البنية التحتية" حصلت الجزائر فيها على المرتبة 92 بدرجة 3.7 من 7، "مدى وجود خدمات النقل" أين حصلت الجزائر على المرتبة 115 بدرجة 3.4، "مدى استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التجارة الخارجية"، حصلت فيه الجزائر على المرتبة 115 بدرجة 2.6. حيث تعبر هذه المؤشرات عن مدى امتلاك الدولة للبنية التحتية اللازمة في النقل والمواصلات لتسهيل حركة البضائع داخل الاقتصاد وعبر الحدود.

كما بين التقرير تفاصيل أخرى تظهر بوضوح ضعف وهشاشة البنى التحتية للجزائر، حيث احتلت في مجال نوعية الطرق المرتبة 91 عالميا، جودة البنية التحتية للموانئ المرتبة 123، مؤشر الربط البحري المرتبة 88، جودة البنية التحتية للسكك الحديدية المرتبة 75، جودة البنية التحتية للنقل الجوي المرتبة 124، توفر مقاعد الطيران الدولي المرتبة 68.

كما أن مشكل الموانئ تبرز بشكل واضح في حالة أن الاستثمار الأجنبي المقيم في البلد يعتمد أساسا على حركية السلع والمواد من خلال عمليات التصدير والاستيراد حيث أن النشاط الاقتصادي الذي يجب أن تلعبه الموانئ يفرض مقاييس دولية نجد من بينها :

- المداومة وعدم التوقف ليلا، التسليم في الوقت المحدد، توفير البنية التحتية التي تسهل عمل الميناء... الخ.

- ولأن مدى احترام وتوفير الموائئ للمقاييس الدولية يعد من أحد عوامل نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر فإن الموائئ الجزائرية تعمل دون هذه المقاييس حيث وجهت لها انتقادات من قبل المستثمرين تتعلق بنظام المداومة في العمل الليلي الذي يتوقف نهائيا في الموائئ الجزائرية.

نتائج الدراسة :

تبين من خلال هذه الدراسة درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات و تأثير هذا الأخير على بقية مكونات الناتج الداخلي الخام و التوازنات الداخلية و الخارجية.

-الجزائر أبدت إرادة قوية و جهود معتبرة لتطوير و ترقية الاستثمار الأجنبي من أجل دعم مسار التنمية المستدامة و ذلك بإتباع برامج إصلاحية ، سن التشريعات و توقيع الاتفاقيات الدولية للاستفادة من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر .

-على العموم فقد كان تأثير الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات إيجابيا على التنمية، إذ أدى إلى رفع حجم الناتج الداخلي الخام و رفع معدلات النمو الاقتصادي، غير أن اثر السحب على بقية القطاعات كان ضعيفا للغاية خاصة على قطاعي الزراعة و الصناعة وهذا ما كرس تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

-اتضح كذلك بان الاستثمار في قطاع النفط و الغاز قد أدى، عن طريق تمويل الميزانية العمومية إلى تحسين في الخدمات الصحية و التعليمية الضرورية و في تنمية العنصر البشري الذي يعتبر الهدف الأسمى لأي سياسة تنموية.

-الآثار الإيجابية لا تخفي إخفاق البرامج التنموية التي طبقت في الجزائر في تنويع الاقتصاد الوطني الذي لا يزال اقتصادا ريعيا مرتكزا على إيرادات تصدير النفط و الغاز. و هذا يدل على أن استخراج النفط و الغاز و استغلال و إيرادات تصديرها لا يتسم بالرشاد و الامثلية، و يرجع السبب الرئيسي وراء هذه الوضعية إلى ضعف المؤسسات (إدارات حكومية) في إدارة التنمية و تسيير الأموال الضخمة التي أدخلتها في حلقة مفرغة، هذه المؤسسات في الأصل ضعيفة و كرس الاعتماد على هذه الأموال طابع الضعف الذي يميز المؤسسات الحكومية، وهذا يثبت صحة الفرضية الخامسة .

- الاستثمار الأجنبي المباشر لوحده غير قادر على تحقيق التنمية المستدامة بل لابد من إن ترافقه الجهود الوطنية من أجل توجيهه لخدمة مصالح البلد ، فالاستثمار في قطاع المحروقات و ماله من دور هام ، في كل المستويات المحلية و الدولية الاقتصادية و الاجتماعية غير انه في واقع الأمر محدود الفترة ، كونه يعتمد على طاقات و احتياطات غير متجددة ، و الجزائر في هذا الطرف ، و أكثر من أي وقت مضى ، مطالبة بالاهتمام بقطاعات إنتاجية أخرى لاسيما القطاع الزراعي ، الصناعات الغذائية ، الصناعات الهيكلية ، التحويلية ، الخدمات المالية و المصرفية ، قطاع الغابات ،قطاع السياحة و تنميتها وإعطائها الاهتمام اللازم بالوسائل القانونية ، المالية و المادية عن طريق توجيه و دعم الاستثمار

المباشر الخاص المحلي و الأجنبي إلى هذه القطاعات حتى تتنامى و تتطور ، و تصبح قوية و كفيلة بتعويض قطاع المحروقات الزائل لا محالة .

مقترحات الدراسة

- النقطة الأولى التي يجب مراعاتها عند الاستثمار في قطاع المحروقات لابد من جعل هذا القطاع جزءا من الاقتصاد الوطني و ذلك بتقوية حلقات الربط الأمامية و الخلفية بباقي قطاعات الاقتصاد الوطني بدلا من الاعتماد على الشركات الأجنبية؛
- وجوب توخي الشفافية التامة في إدارة كل ما يتعلق بالثروات الوطنية بدءا من منح التراخيص إلى كيفية الحصول على الإيرادات و طرق إنفاقها و تمكين المواطنين من الاطلاع على كل الوثائق التي تخص هذه العمليات؛
- إصدار تشريعات واضحة و غير مبهمة تعكس السياسة المتبعة في قطاع النفط و الغاز لكي تكون السياسة الاقتصادية و الأطر التشريعية المنظمة لها متناسقة.
- من الضروري وجود اتفاق سياسي بين كل أطراف المجتمع و تشكيلاته السياسية حول كيفية استغلال ثروة النفط و الغاز و ذلك بإشراك عدة وزارات في صياغة سياسة استخراج المحروقات و استغلال إيراداتها و المصادقة عليها من طرف البرلمان.

نظرا لان الاقتصاد الجزائري ما يزال اقتصادا ريعيا يعتمد على إيرادات المحروقات و الدور الكبير الذي تلعبه هذه الإيرادات في الميزانية العامة و في تحقيق التوازنات الخارجية، و نظرا لاستحالة الفصل النهائي للإيرادات النفطية عن الاقتصاد بصورة مفاجئة فإنه يجب العمل على:

- السحب التدريجي لهذه الإيرادات من الاقتصاد الوطني من خلال خطة إستراتيجية طويلة الأجل؛
- استثمار هذه الأموال المقطعة عن طريق شراء أصول شركات أجنبية للاستفادة من خبرتها و التكنولوجيا المتوفرة لديها؛
- بالنسبة للأموال التي تضخ في الاقتصاد الوطني فيجب العمل على تخصيصها للتخصيص الأمثل و ذلك باستثمارها في التعليم و إقامة البنية التحتية المناسبة للصناعات التي تتميز فيها الجزائر بمزايا تنافسية هذا يتطلب الإصلاح الجذري للإدارة العمومية باعتبارها الجهة المكلفة بإدارة التنمية؛
- ضرورة تنويع مصادر الدخل من غير المحروقات، فالاعتماد على تصدير ثروة طبيعية ناضبة وزائلة يعد عامل ضعف حقيقي في هيكل اقتصاديات الدول العربية، وتتوضح معالم المشكلة الاقتصادية عندما تتوجه هذه الثروة نحو النضوب في حين تزداد احتياجات المجتمع الاستهلاكية والاستثمارية وتستمر لمدة طويلة باستمرار تزايد السكان وتعدد حاجياتهم وارتفاع مستوى معيشتهم .وأمام هذه المشكلة فلا بديل من

برمجة التوازن بين الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة وبين حاجات المجتمع الاستهلاكية المتزايدة من جهة وبين مصادر طاقة متجددة ومتنوعة من جهة أخرى.

- تعتبر الأسواق الدولية وما تحمله من تقلبات من أشد المخاطر التي تسرع من نضوب الثروة البترولية وقصر عمرها، حيث لم تتخل الشركات البترولية العالمية الموجهة من حكومات الاقتصاديات الكبرى عن الهيمنة على إدارة الأسواق وتوجيهها بشكل يزيد من تعظيم أوجه إفادة الدول المتقدمة ويقلل من فرص استمرارية البترول كمصدر طاقي ومالي للدول العربية.

المراجع و المصادر

قائمة المراجع

أولاً- الكتب:

1 باللغة العربية

- 1- أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار الأجنبي، المكتب العربي الحديث، طبعة 1992، الإسكندرية، مصر.
- 2- أبو قحف عبد السلام، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر 1989 .
- 3- أحمد عبد الرحمان أحمد: إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، طبعة 3 ، الرياض، السعودية، 2001 .
- 4- أمينة عز الدين عبد الله ، توظيف عوائد النفط في التنمية البشرية العربية في التسعينات "النفط و التنمية العربية في عقد التسعينات" ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، 1993.
- 5- بلعوز بن علي و كتوش عاشور ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000.
- 6- بلعيد عبد السلام ، الغاز الجزائري بين الحكمة و الضلال ،ترجمة محمد هناد و مصطفى ماضي ،دار النشر بوتان ،الجزائر 1990.
- 7- بن اشهو عبد اللطيف ، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط ،ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992.
- 8- توماس سنثس ، ترجمة فاتح عبد العالي - الاقتصاد السياسي للتخلف - دار الفرابي، بيروت، لبنان، 1978 .
- 9- حافظ البر جاس ،الصراع الدولي على البترول العربي ،بيسان للنشر ، الطبعة الاولى ،بيروت ،سنة 2000.
- 10- حسين عبد الله ، البترول العربي دراسات اقتصادية سياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2003.
- 11- حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
- 12- دوجلاس موسشيت ،"التنمية المستدامة " ، ترجمت بهاء شاهين ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر ، طبعة 1 ، 2000.

- 13-راشد البراوي ، حرب البترول في العالم ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1968 .
- 14-سعيد أوكيل استقلالية المؤسسة العمومية، تسيير و اتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي، ديوان المطبوعات الجزائر، 1994.
- 15- صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، الكويت، وكالة المطبوعات ، 1977.
- 16-ظاهر حيدر حردان: مبادئ الإستثمار الدولي، التقييم المشاريع "جامعة حلب، سوريا"، كلية التجارة، 1996.
- 17- ظاهر حيدر حردان: مبادئ الإستثمار الدولي، التقييم المشاريع "جامعة حلب، سوريا"، كلية التجارة، 1996، ص13.
- 18-الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 .
- 19- عاطف سليمان ، معركة البترول في الجزائر ، دار الطليعة ، بيروت 1974.
- 20- عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 21- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 1996.
- 22- عبد العزيز وطبان ، الاقتصاد الجزائري ماضيه و حاضره 1830-1985 الديوان الوطني لمطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1992.
- 23- عبد القادر محمد عبد عطية و السيدة مصطفى إبراهيم و إيمان محب زكي، قضايا اقتصادية معاصرة الإسكندرية ، قسم الاقتصاد جامعة الإسكندرية 2004-2005.
- 24- عبد اللطيف بالفرسة ، اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة ، دار الهدى ، 2006 .
- 25- عبد اللطيف بن اشهو ، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982.
- 26- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005
- 27- علي عبد العزيز سليمان، " النفط وقطاع الخدمات في الوطن العربي "، في معهد البحوث والدراسات العربية، النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات ، 1993.
- 28- علي عبد الوهاب إبراهيم، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1974-1990 .
- 29- فارس فضيل ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، دار النهضة، مصر، 1999 .
- 30- فريد النجار، الإستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب باتنة، 1998.

- 31- محمد الرميحي ، النفط و العلاقات الدولية - الكويت ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، 1982 .
- 32- محمد العادل: مبادئ الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب باتنة، 1998، ص03.
- 33- محمد بلقاسم حسن بهلول ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية ، منشورات دحلب ، 1993.
- 34- محمد دبس، صناعة البتروكيميايات في الوطن العربي .الدراسات التقنية بيروت، معهد الإنماء العربي، 1981 .
- 35- محمد سعيد النابلسي، " التجارة العربية الخارجية والموارد الأولية " ، في المشكلات الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية، الجزء الأول، دار الرازي، بيروت، 1990.
- 36- محمد عبد الشفيق عيسى "العولمة و التكنولوجيا"دراسة حالة للصناعة الدوائية " كتاب الأهرام الاقتصادية ، عدد120 ، مصر ، 2013.
- 37- محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية " دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 38- محمد نبيل جامع ، اجتماعات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي ، دار غريب ، القاهرة ، مصر ، 2000.
- 39- مديحة الحسن الدغدي ، اقتصاديات الطاقة في العالم و موقف البترول العربي منها ، بيروت ، دار الجيل ، 1992.
- 40- الهادي خالدي ، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، دار الهومة للنشر ، 1996.
- 41- يسرى محمد أبو العلا : مبادئ الاقتصاد البترولية و تطبيقاتها على التشريع الجزائري ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1996.

2 باللغة الفرنسية

1. Abdelhamid Brahimi ,l'économie Algérienne , OPU ,1991 .
2. Abdelkader SID-AHMED : Développement sans croissance : L'expérience des économies pétrolières du tiersmonde , O. P. U ,Alger , 1983
3. André GAUTIER, **L'économie mondiale des années 1880 aux années 2000:** Editions ROSNEY CEDEX.
4. Beat burgenemier, Economie du développement durable, Editions de boeche, paris, 2002.
5. Béatrice QUENAULT, "Le développement durable comme pierre d'achoppement des relations Nord /Sud au sein des négociations commerciales multilatérales à l'OMC " ,Revue: Mondes en développement ,Vol 32-2004/3-n°127.

6. Belkacem Bouzana , le contentieux des hydrocarbures entre l'Algérie et les sociétés étrangères(Alger :OPU- PUBISUD 1985) .
7. Ben Bitour Ahmed, l'Algérie au troisième millénaire défiset potentialités, Edition marinoor, Alger 1998.
8. Benissad Hocine, la réforme économique en Algérie ,OPU,1991.
9. Bernard Hugonnier : l'entre prise multinationale dynamique de l'économie mondial ,ed : économisa , paris 1991.
10. Brahmia ,Brahim ,Economie de la santé :évolution et tendances des systhème de santé ,OCDE –Europe de l'est –Maghreb , Bahaeddine éditions Constantine,Algérie .2010.
11. C .Bia ,les réformmes monétaire et financière et leur impact sur l'entreprise Algérienne ,revue d'économie et statistique appliquées ,l'inps, Alger , N6 ,Mai 2006 .
12. Chemseddine CHITOUR, **Les guerres du pétrole ou le droit de la force après le 11 sept** (Alger : ENAG.
13. Christian DE BOISSIEU, **Mutations de l'économie mondiale** (Paris : Economica, 2000).
14. Frank-Dominique VIVIEN : jalon pour une histoire de la notion de développement durable, Revue : Mondes en développement, vol 31-2003/1-n° 121 .
15. Genévrière FERONE et Pascal BELLO et autres : Le développement durable ;ed d'organisation ,Paris ;2002.
16. Henri bourginat : théories de l investissement direct et ranger ,édition : economica paris ,1984.
17. Jacques ADDA, **la mondialisation de l'économie** (Paris : La Découverte, 1996).
18. Jean Claude Bolay et Magali Schmid"Coopération et développementdurable vers un partenariat scientifique nordsud Editions terri tonales Paris, 2003.
19. Jean Gry Vaillancourt « Penser et concrétiser le développement durable »' ecodécision, n°15, hiver 1995.
20. Jean-Pierre FAUGERE, **Economie européenne** (Paris : Presses de sciences et Dalloz, 1999.
21. Jean-Pierre FAVENNEC, **Le raffinage du pétrole : Exploitation et gestion de la raffinerie** (Paris : Editions Technip, 1998.
22. Jean-Pierre FAVENNEC, Le raffinage du pétrole : Exploitation etgestion de la raffinerie (Paris : Editions Technip, 1998)
23. L'économie Algérienne ,ediafric la documentation africaine PARIS XVI ,4é édition,Paris 1985.
24. L'économie Algérienne ,edlafric la documentation africaine paris XVI ,paris 1985,.
25. LOUIS BLIN , l'Algérie du Sahara au Sahel , route transsaharienne, économie pétrolière et construction de l'état ,édition l'HARMATTAN, paris 1990.
26. Nocke, Volker and Stephen Yeaple, An Assignment Theory of FDI National Bureau of Economic Research (NBER) Working Paper 11003, Cambridge, December 2004. NoredineBenfreha : les multi nationales et la mondialisation en jeux et perspectives l'Algérie ,ed : dahleb ,Alger , 1999
27. Omar khelif, Dynamiques des marches et valorisation des hydrocarbures (Alger CREAD ,2005.
28. Patrick d'Humières,"Le développement durable le management de l'entreprise responsable " ed d'Organisation, Paris,2005.
29. Pierre JACQUET et Françoise NICOLAS, **Pétrole: Crises politiques** (Paris: Dunod, 1991).

30. Sadek BOUSSENA ET AUTRES, **Le défi pétrolier : questions actuelles du pétrole et du gaz**(Paris :Vuibert, 2006.
31. VISA NOVA PATRICE, FINANCE XED, 1993, P11 O.C.D.E: définitions de références "dit ail des investissent internationaux. Paris. 1983.

3 باللغة الانجليزية

1. A'lvarez ,Alejandra Machi'n , Rentierism in the Algerian economy based on oil and natural gas,Energy Policy,38(10) ,2010.
2. Cotte Poveda Alexander et Inés Pardo Martinez Clara ,Trends in economic growth ,poverty and energy in Colombia :long-run and short-run effects ,Energy Systems ,2011.
3. United nation commission on sustainable development , indicatives of sustainable development framework and methodologies, united nation , new York , 1996.

ثانيا : أطروحات و مذكرات

1 باللغة العربية

- 1-عساس نادية ، سياسة التحكم في الطاقة بالجزائر ،دراسة حالة مصفاة سكيكدة ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2001 .
- 2-فريد بيالة: " الشركات المتعددة الجنسيات، علاقات، آثار، مواقف"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.
- 3-قدي عبد المجيد، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ، 1995 .
- 4-محمد بركة، تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية في الجنوب في الجزائر الشرقي خلال الفترة 2006-2012، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3 ، سنة 2013 -2014.
- 5-مرداوي كمال ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية - حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه دولة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2004 .
- 6-نور الدين العياشي ، المنظومات الصحية المغاربية ، دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2010.

1. Charles KORAZEMO, Evolution du degré de concentration dans l'industrie pétrolière mondiale, Mémoire présenté à la faculté des études supérieures de l'Université de Laval au Canada (Laval : Université de Laval, 1996).
2. David BOLDUC, Privatisation, Libéralisation et Réglementation : bouleversements et enjeux dans le secteur de l'énergie (Laval : Green-Université, 2001).

ثالثا : الدوريات و المجلات العلمية

1 باللغة العربية

- 1-المدايي الشيخ ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة ، مجلة العلوم الاقتصادية و القانونية ، جامعة دمشق ، المجلد 25 ، العدد الثاني ، 2009.
- 2-العربية المصدرة للبتروول وعلى تجارتها الخارجية" ، النفط والتعاون العربي، المجلد 113، العدد 2، 1987.
- 3-الطيب ياسين ، النظام المصرفي في الجزائر في مواجهة تحديات العولمة ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد 3 ، 2003.
- 4-النفط و التنمية في الدول العربية "النفط و التعاون العربي ، المجلد 21 ، العدد 73 ، 1995 .
- 5- إتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ، " البنى التحتية و الخدمات الصناعية بدول مجلس التعاون ، الطموحات و التحديات " مجلة التعاون ، العدد 39 سبتمبر 2005.
- 6- إسماعيل برخاوة ، سمراء دومي ، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مرحلة اقتصاد السوق ، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، العدد 6 ، جوان 2002 .
- 7-براكشلونجاني و عساف رزين "ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية " ؟ مجلة التمويل والتنمية ، المجلد 38 ، العدد 02 .
- 8-برحومة عبد الحميد ، الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 و أثرها على الفضاء الاقتصادي و الاجتماعي ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ، العدد 6 ، 2006.

- 9-بطاهر علي، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، العدد 1 ، السداسي الثاني ، 2004.
- 10-بن عنتر عبد الرحمان ، مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و آفاقها المستقبلية ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة بسكرة ، العدد 2 ، 2002.
- 11-بوعتروس عبد الحق ، الإصلاح المالي و المصرفي في الجزائر و تحديات المرحلة المقبلة ، مجلة الاقتصاد و المجتمع ، مخبر البحث المغرب الكبير للاقتصاد و المجتمع ، جامعة قسنطينة ، 2002.
- 12-بوهزة محمد ، بعض آثار الإصلاحات على المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة ورقلة ، العدد 1 ، نوفمبر 2001.
- 13-جبار محفوظ فرص الاستثمار في سوق رؤوس الأموال الجزائرية ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ، العدد 01 ، 2001.
- 14-حاكمي بوحفص ، مسيرة الاقتصاد الجزائري و أثرها على النمو الاقتصادي ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة بسكرة ، العدد 32 ، 2007.
- 15-رجائي محمود أبو خضراء، خيارات نقل و تسويق النفط والغاز دراسات اقتصادية (الكويت : منشورات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 1977 .
- 16-روبرت ميلر ، جاك جلين "المشروعات المشتركة في البلدان النامية" ، مجلة التمويل والتنمية المجلد 31 ، العدد 3 ، سبتمبر 1994.
- 17-زغيب شهرزاد "الاستثمار الأجنبي في الجزائر واقع وآفاق" ،مجلة العلوم الإنسانية، العدد08، سبتمبر 2005، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر .
- 18-زغيب شهرزاد ، حلومي حكيمة ، القطاع النفطي بين واقع الارتباط و حتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري ، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، العدد التاسع ، 27 / 04 / 2011 .
- 19-عبد الخالق عبد الله " التنمية المستديمة و العلاقة بين البيئة و التنمية " ، المستقبل العربي ، العدد 167 ، السنة 15 ،يناير 1993.

20- على عبد الله ، موقع التنمية البشرية ضمن الاصلاح الهيكلي ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد 2 ، 2003 .

21- علي أحمد عيافة ، الطاقة و التنمية في الوطن العربي ، الوضع الحالي و الآفاق المستقبلية ، النفط و التعاون العربي ، المجلد 9 ، العدد 4 ، 1983 .

22- عمر الفاروق البزري "مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا" ، مجلة الاقتصادية السعودية ، العدد 86 ، أكتوبر 2001 .

23- عمر شريف ، الاصلاحات الاقتصادية و ديناميكية تفعيل التنمية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ، العدد 44 ، جانفي 2010 .

24- كمال رزيق " التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الراشد و الديمقراطية " مجلة العلوم الإنسانية -الجدول -العدد 25 نوفمبر 2005 ، مجلة إلكترونية <http://www.ulumisania.com>
25- كولين ريز ، "النهج الايكولوجي للتنمية المستدامة، مجلة التمويل والتنمية " العدد 02 ، المجلد 30 ، ديسمبر 1993 .

26- ماجد عبد الله المنيف ، السوق النفطية ، دروس الماضي و تحديات المستقبل "النفط و التعاون العربي ، المجلد 19 ، العدد 69 ، ربيع 1994 الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي ،
27- محمد بلقاسم حسن بهلول ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية ، منشورات دحلب ، 1993 ، ص 45 .

28- مصطفى عبد اللطيف دور البنوك و فعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي حالة الجزائر ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، عدد 4 ، 2006 .

29- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، " البيئة والتنمية والطاقة " ، مؤتمر الطاقة العربي الخامس ، القاهرة 10-7 مايو 1994 ، المجلد الرابع ، 1994 .

30- منظمة عربية للتنمية الصناعية والتعدين ، " أفق صناعة البتر وكيماويات في الوطن العربي " ، وقائع مؤتمر الطاقة العربي الخامس ، القاهرة 7-10 ماي 1994 ، المجلد السادس ، 1994 .

31- ميشيل سيرنيا نظرة عالم الاجتماع إلى التنمية المستدامة " مجلة التمويل والتنمية العدد 02 المجلد 30 ، ديسمبر 1993 .

32- ناجي بن حسين التتمية المستدامة في الجزائر ، حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد ، مجلة الاقتصاد و المجتمع ، (5) ، مخبر المغرب الكبير للاقتصاد و المجتمع ، جامعة منتوري قسنطينة .

33- يوسف خليفة ، هل النفط محرك للتنمية أم معوق لها ؟ تجربة دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، 2002 .

2 باللغة الفرنسية

1. Fares M'HAND, « Analyse comparée des processus de libéralisation du secteur gazier en Amérique du nord », **Revue de l'énergie**, N° 537, Juin 2002 (Paris : Revue de l'énergie, 2002).

2 .Habib El-ANDALOUSI, « L'expansion de l'industrie du GNL au monde, le développement de l'infrastructure et des échanges par méthaniers », **Medenergie**, N° 06, Janvier 2003 (Alger : Medenergie, 2003).

رابعا : الملتقيات و الندوات

1 باللغة العربية

1- الطيب لوح ، مداخلة لمناقشة تقرير المدير العام في الدورة 96 لمؤتمر العمل الدولي جنيف -30 ماي / 15 جوان 2007.

2- بديعة عبد الله ، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية ، ندوة الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخصوصية في البلدان العربية ، مركز ، الوحدة العربية ، بيروت ، 2005.

3- تشام فاروق ، أهمية الإصلاحات المالية و المصرفية في تحسين أداء الاقتصاد ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية ، المركز الجامعي بشار ، 20 / 21 افريل 2004.

4- جاسم المعاني ، " دور المصارف الخليجية في توفير الاحتياجات التحويلية لدول المجلس " ورقة مقدمة إلى مؤتمر العمل المصرفي الخليجي في التسعينات: التحديات والإستراتيجيات، الكويت 1994.

5- صالح مفتاح ، تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية ، المركز الجامعي بشار ، 20 / 21 افريل ، 2004.

6-محمد لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية استهلاك النفط و الطاقة في الدول العربية ، ورقة غير منشورة ، الدورة الرابعة عشرة لأساسيات صناعة النفط و الغاز ، الكويت 15-20 افريل ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، الكويت 1995.

7-مخلوفي عبد السلام ، أزمة المديونية و لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية ، المركز الجامعي ، بشار 20 / 21 أفريل 2004.

2 باللغة الفرنسية

Hassan ,A ,l'exploitation hydraulique dans l'activité pétrolière ,Communication présentée au colloque international sur les ressources en eau souterraines au Sahara ,Ouargla ,Algérie -12-13 décembre 2005.

خامسا : القوانين و التقارير

1 باللغة العربية

1-التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ملحق 12/2، 1994، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و آخرون .

2-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003، أبو ظبي، 2003 ، صندوق النقد العربي.

3- تقرير التنافسية العربية لسنة 2012، الكويت، 2012 ، المعهد العربي للتخطيط.

4-تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر ، 2000 وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

5-تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر ، 2000 وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

6-تقرير صندوق النقد الدولي 1998.

7- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2012، الكويت، 2012 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

8-تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2015 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات.

9-تقرير مؤشر الاستدامة البيئية لسنة 2004، دافوس ، المنتدى الاقتصادي العالمي.

10-قانون رقم 03-01 المؤرخ في 19 يوليو 2003.

11-قانون رقم 12-86 المؤرخ في 19/8/1986.

12-مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية ، 1998 المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.

13-ملحق 12/2 من التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005، 236 ، و ملحق 2 /9 من التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007 .

2 باللغة الفرنسية

1. Annuel de FMI.4éme. Éditions. 1997.
2. Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, rapport des années (2005 – 2013), www.bank-of-algeria.dz
3. IMF,Algeria :Selected issues and statistical appendix ,International Monetary fund staff report no 98 -87 ,Washington DC,USA .
4. O.C.D.E: définitions de références "dit ail des investissent internationaux. Paris. 1983
5. Office National des statistiques, Démographie Algériennes, 2014
6. Programme des nation unies pour le développement(PNUD), Rapport mondial sur le développement humain, Edition economica, Paris, 1992
7. SONATRACH : Rapport annuel 2005.

3 باللغة الانجليزية

1. WEF ,Global competitiveness report 2012-2013 ,World Economy Forum Geneva ,Switzerland.
2. UNCTAD, **World Investment Report 2005** (New York and Geneva : United Nations, 2005.

سادسا : المواقع الالكترونية

1. C.A.L.P comité d'assistance localisation et promotion de l'investissement.
2. http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2015_en.pdf
3. [http://www.andi.dz/index.php/ar/investir-en-algerie\(08/08/2015\)](http://www.andi.dz/index.php/ar/investir-en-algerie(08/08/2015))
4. KPMG,Guide investir en Algérie, Edition 2013, P 18,sur le site : <http://www.algeria.kpmg.com/fr/> , (08/08/2015).
5. [www . 10 comgeres . cacr . org](http://www.10comgeres.cacr.org).
6. [www alriyadh . com](http://www.alriyadh.com) consulté le 11/07/2013 .
7. www.andi.dz , (10/08/2015).
8. www.conviction.org consulté le 07 2012
9. www.yale.edu/esj consulté le 05 08 2015.